

محاكمة حزب الوسط

# اليسار

رواية المستعصر في الأرض

■ اليسار / العدد الخامس و السبعون / مايو ١٩٩٦ م / نى الحجة ١٤١٦ هـ / الثمن جنيهاً مصرياً ■



شرم الشيخ .. إشارة  
البدء للعدوان الاسرائيلى

## القطاع العام فى سوق النخاسة الدولى

المؤسسة العسكرية

تسيطر على سياسة

أمريكا الخارجية

وداعياً

محامى

الشعب

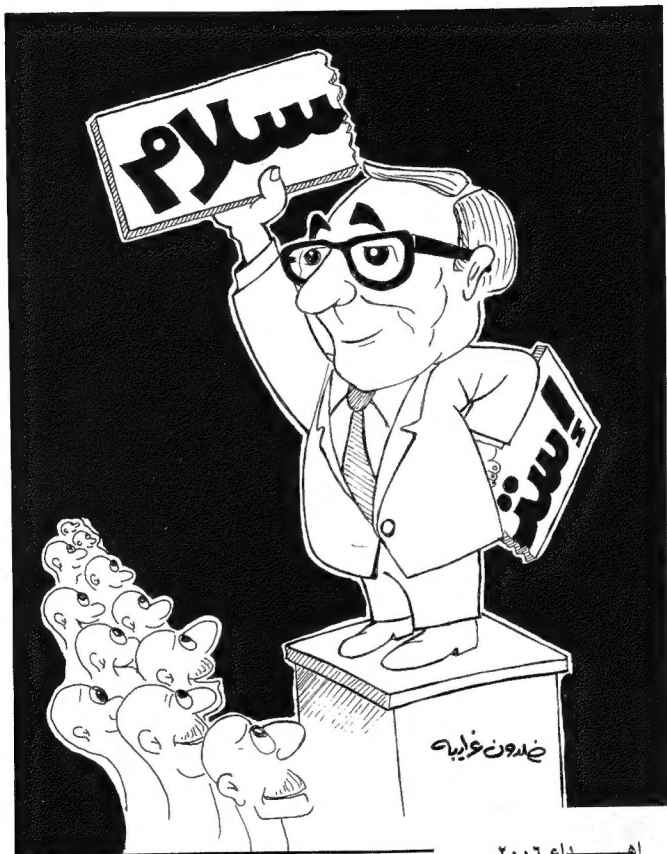


عصمت سيف الدولة

خصخصة

التأمينات

الاجتماعية



إهداء ٢٠٠٦  
المرحوم / يوسف درويش  
القاهرة

## فى هذا العدد

- ٤ \* موقفتنا.....رئيس التحرير
- ٨ \* الجهر السياسى.....
- ١٠ \* ملف القطاع العام
- ١٣ \* القطاع العام فى سوق النخاسة الدولى.....
- ١٣ \* التأمينات والقطاع العام.....
- ١٥ \* بحث د. العيسوى.....
- ١٥ \* إعلان فبراير لبيع القطاع العام.....د. أحمد الحصرى
- ٢١ \* من هو صاحب قرار بيع القطاع العام.....محمود الحضرى
- ٢٤ \* أسباب أزمة القطاع العام والتنمية فى مصر.....
- ٢٧ \* فؤاد النمر الآسيوية.....
- ٢٩ \* وجوه فى الأثبات.....فريدة النقاش
- ٣٢ \* تعقيب على حوار هيكى.....د. فوزى منصور
- ٣٨ \* مخصصة التأمينات.....مصباح قطب
- ٤٢ \* لبس دفاعا عن المستأجر.....عريان نصيف
- ٤٥ \* ندوة عن الحبوب والماء.....
- ٤٨ \* هموم
- ٤٨ \* حكايات عن المدارس والتعليم.....د. أحمد محمد صالح
- ٥١ \* العرب
- ٥٥ \* رسالة حيفا: إسرائيل تفرض كل قوانين اللعب.....نظير مجلى
- ٥٥ \* رسالة بيروت: المؤتمر القومى العربى يناقش.....
- ٥٩ \* العالم
- ٥٩ \* رسالة واشنطن.....سمير كرم
- ٦٤ \* رسالة موسكو.....أحمد الحمصى
- ٦٩ \* رسالة برلين.....نبيل يعقوب
- ٧٣ \* رسالة بولندا.....وائل جمال
- ٧٤ \* رسالة بنجلاديش.....ابراهيم الصحارى
- ٧٦ \* فكر
- ٧٦ \* ندوة حول اليسار العربى.....يسرى مصطفى
- ٧٩ \* رأس المال الأجنبى.....د. خليل حسن خليل
- ٨٤ \* أو شيف اليسار
- ٨٤ \* رزق مكارى.....د. وقعت السعيد
- ٨٦ \* فن
- ٨٦ \* عادل إمام والسياسة (٢).....د. أحمد يوسف
- ٩١ \* خاتى صفيه .....ماجدة موريى
- ٨٢ \* \* وحيق الستين.....د. سمير حنا صادق
- ٩٤ \* فن تشكىلى
- ٩٤ \* عبد الوهاب عبد المحسن ورضا عبد السلام.....فاطمة اسماعيل
- ٩٨ \* مشاهبات
- ٩٨ \* فى وداع الرجل الذى أطلق العفريت من القفم.....صلاح عيسى

BY AL-AHLY AL-AHLY

## اليسار در

### لبنان .. ومصر

فرضت الاحداث علينا أن نعطى اهتماما خاصا- كما وكيفا- لموضوعين محددين.

الأول .. العدوان الاسرائيلى على لبنان فى العدد الماضى وصفنا مؤثر شرم الشيخ بأنه مؤثر اسرائيلى أمريكى ، يعطى اسرائيل ضربة أخضر لتفرض على المنطقة سيطرتها وتفرقها العسكرى والاقتصادى و السياسى، ولتضرب المقاومة الوطنية العربية للاحتلال تحت اسم مكافحة الارهاب . ولم تحضى أيام قليلة حتى أثبتت الاحداث -للأسف- صحة تحليلنا .. وشنت اسرائيل هجوما جوييا برىا بحريا على المقاومة اللبنانية (حزب الله) وعلى الشعب اللبنانى والبيئية الاساسية اللبنانية . وكان واضحا أن أهداف وأبعاد هذا العدوان تتجاوز بكثير لبنان وشعبه ومقاومته.

والثانى .. موضوع بيع القطاع وتصفيته ، أو كما يسمونه المحخصة . فى البداية دار حوار فى مجلس المستشارين حول كيف تتفعل «اليسار» بعيد العمال العالمى (أول مايو) . ولم يستغرق الحوار طويلا . اتفقا جميعا أن أفضل حدية لتقديم العمال هو حلف -بالحقائق والمعلومات . عن بيع وتصفية القطاع العام حاولنا أن يكون متكاملا ، وشارك فيه رئيس التحرير ود. أحمد الحصرى ومحمود الحضرى ، واستعنا بدراسة ( أجزاء ) منشورة شارك فيها د. ابراهيم سعد الدين ود. ابراهيم العيسوى . وخارج هذا الملف فاجتأنا مصباح قطب بتفجير قضية هامة ، هى قضية التأمينات واحتمالات دخولها فى سلسل المحخصة . ومن برلين رسم نبيل يعقوب صورة دائمة لمحخصة مجتمع كامل فى ألمانيا الموحدة ، وهو ما كان يعرف فى الماضى بجمهورية المانيا الديمقراطية.

ولم يؤثر اهتمامنا بموضوعين محددين على بقية الاهتمامات المصرية والعربية والدولية.. والايهواب القابضة .. والادب والفن ، الفن التشكىلى.

وقد قررنا أن نهدى هذا العدد الذى يجمع بين «البعد القومى» و «البعد الاجتماعى» إلى واحد من أكبر مفكرينا وأعمقهم وأكثرهم استقامة.. إلى الراحل العظيم د. عصمت سيف الدولة «محامى الشعب»

## اليسار

## موقفنا



● أم لبنانية تجلس بجانب طفلها (٥ سنوات) التي أصيبت في القصف العشوائي الإسرائيلي على بلدة قانا الجنوبية أمس (أ ف ب)



● طفلة لبنانية جريحة من ضحايا القصف الإسرائيلي (أ ف ب)

رئيس التحرير:  
حسين عبد الرازق  
المشرف الفني:  
د. أحمد عز العرب  
المستشارون:

ابراهيم بدرأوى  
أحمد نبيل الهلالي  
د. رفعت السيد  
صلاح عيسى  
عبد القفار شكر  
عبد الفتى ابو العنين  
محمود أمين العالم  
محمد ولاء حجازي

شارك في التأسيس:

د. فؤاد مرسى

اليسار: منير ديمقراطي، بعتسر عن  
حزب التجمع الوطني التقدمي  
الوحدى في اليوم الأول من كل  
شهر.

ALYASSAR I KARIM EL  
DAWLA ST LAALAT  
HARB SQ  
CAIRO/ EGYPT

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة

مصر: ٢٤ جنيهًا للأفراد و ٦٠ جنيهًا  
للهيئات.

الوطن العربي: ٥ دولار  
أمريكا أو ما يعادلها.

العالم: ١٠ دولار أمريكي أو  
ما يعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة  
بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم  
الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١

٥٧٨٦٢٩٨ فاكس: ٥٧٥٩٢٨١

FAX: 5786298

# شرم الشيخ .. اشارة البدء للعنوان الاسرائيلي على لبنان

## خريطة جديدة للمنطقة ترسمها أمريكا واسرائيل وتركيا

### حسين عبد الرازق

-توجيه رسالة إلى الحكومة اللبنانية والحكومة السورية بضرورة وقف هجمات حزب الله ضد الاحتلال الاسرائيلي للشرط الحدودي في الجنوب اللبناني (المسمى بالمنطقة الأمنية)، واطلاق قذائف الكايتوشا على شمال اسرائيل، والذي عاد حزب الله لممارسته رداً على قتل اسرائيل للمدنيين اللبنانيين في الجنوب. أي وقف آخر أشكال المقاومة العربية ضد الاحتلال الاسرائيلي، وتحويل الامر إلى حروب أهلية عربية عربية. فيجد حصارها للطعام غزوة والضفة الغربية وفرض التجويع على الفلسطينيين والزام سلطة الحكم الذاتي بتوجيه ضربات عنيفة إلى «حماس» و «الجهاد الاسلامي» على أمل تقجير صراع دموي «فلسطيني - فلسطيني» في مناطق الحكم الذاتي، يسعى بيريز إلى تقجير الحرب الأهلية اللبنانية بين حزب الله والحكومة اللبنانية، والسورية ان أمكن.

-تأديب سوريا ولبنان لمقاطعتها لقمة شرم الشيخ التي رتبّت على عجل لمساندة اسرائيل وحكومة شمعون بيريز، وإبلاغها برسالة واضحة مضمونها ضرورة الانتخاظ في التصوية السياسية- لا على أساس صيغة مدريد التي قبلتها كل الحكومات العربية بما فيها حكومتى

لا أدري ماذا يقول اليوم أصحاب الدعوة لمؤتمر شرم الشيخ (لغة صائعي السلام)، والذين هلكوا ورحبوا به وتحذروا بشقة عن إيجابياته، واعتبروا مرقف الاحزاب والقوى السياسية التي وصفت هذه القمة بأنها «خطرة سلبية أخرى تعوق تحقيق هدف السلام الشامل والعدل ولا تساعد في تقدم التصوية السياسية أو المواجهة الحقيقية للارهاب بمنهجه الصحيح .. وأنها قدمت خدمة واضحة للسياسات الاسرائيلية الأمريكية في المنطقة». موقفاً خاطئاً ومغامراً.

فما تعيشه المنطقة منذ ختام هذا المؤتمر وحتى الآن دليل لا يقبل الشك أن المؤتمر كان مؤمراً اسرائيلياً في أهدافه ونتائجه، ووضد كل المصالح العربية، ووضد أي تطلع لسلام حقيقي.

لقد وجد التحالف ضد الارهاب، الذي أعلن عن مولده في شرم الشيخ أول ضرباته للشعب اللبناني، والمقاومة الوطنية (المحلة في حزب الله) في الجنوب المحتل. وتعرضت قرى ومدن الجنوب، وبيروت (لأول مرة منذ ١٤ عاماً)، والبقاع، لقصف جدي متواصل وإطلاق للمدغمية، وقتل للمدنيين والأطفال وتهجير اجباري لسكان الجنوب (٥٠٠ ألف حتى الآن) في اتجاه بيروت.

وهكذا مارست اسرائيل- بدعم كامل وسافر من أمريكا- ارهاب الدولة بلا حدود، تحت شعار مكانة الارهاب .. ولم تخف اسرائيل أهدافها من هذا العدوان والتي يمكن تلخيصها في..

سوريا ولبنان والتي تقوم على الأرض مقابل السلام- ولكن على أساس القبول بالشرط الاسرائيلية الأمريكية والتي تحس سيادة واستقلال وحقوق الدول العربية وتؤكد السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية على المنطقة.

- ضمان شيمون بيريز وحزب العمل الفز في الانتخابات البرلمانية (٢٩ مايو) بحسب البساط من تحت اقدام «اليمين» الاسرائيلي الذي وجه سهامه للتصوية السياسية الجارية في المنطقة .. وذلك بتبني مواقف اليمين وممارسة الارهاب ضد الشعوب والحكومات العربية التي قبلت الدور في هذه التصوية ، بأعنف مما كان سيمارسه ذلك«اليمين» الاسرائيلي».

ويأتي هذا العدوان الاسرائيلي على لبنان وما يحمله من دلالات خطيرة مرجحة ضد التصوية السياسية وضد سوريا والعرب جميعا ، كحلفة في سلسلة من الممارسات التي تصب جميعها في سياسة «اسرائيلية-أمريكية» جديدة ، بدأت مع قمة شرم الشيخ.

في هذه القمة خطت اسرائيل خطرة جديدة في اقجام فرض التطبيق على الحكومات العربية، والازهاها بالهزيمة في هذا الايام . فخلق بيريز دعوة من حكام قطر وعمان لزيارة البلدين . وقام بهذه الزيارة بالفعل بينما جنده يواصلون اراهمهم ومجربهم للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة المحاصصة لسلطة الحكم الذاتي ، ويعين بيريز بوضوح وهو على متن طائرته في الطريق إلى عمان ، أن المستوطنات الاسرائيلية ستبقى في مكانها ، والقدس ستظل عاصمة موحدة لاسرائيل.

وبعد القمة ، طار كليتون مباشرة إلى اسرائيل للمشاركة في اجتماع مجلس وزراء اسرائيل في مصر ، أو اجتماع لوزارة الحرب الاسرائيلية) في سابقة هي الأولى من نوعها . ليعان بعدها التوصل إلى مشروع اتفاقية أمنية جديدة بين الولايات المتحدة واسرائيل(راجع البسار العدد ٧٤ أبريل ١٩٩٦) ، وبعبارة أخرى«عقد حلف دفاعي بين اسرائيل والولايات المتحدة» يتم التوقيع على وثائقه أثناء زيارة بيريز للولايات المتحدة ، ويتضمن تعهداً أمريكياً صريحاً بالحفاظ على أمن اسرائيل وضمان تفوق نوعي للجيش الاسرائيلي على كافة الدول العربية (مجمعة) وإيران .. هذا الاتفاق على«استراتيجية حرب يتم اعلانها في وقت تتوجه فيه المنطقة إلى السلام» على حد تعبير السفير محسره مرتضى محل عصر الدائم في الجامعة العربية.

وتوقيع معاهدة الدفاع المشترك «الاسرائيلية-الأمريكية» -إذا جاز التعبير- ينقل العلاقات الاستراتيجية بين البلدين والالتزام الأمريكي تجاه اسرائيل إلى مستوى جديد تماماً ، تنتقل بمرجبه والعلاقة المحيطة بين الولايات المتحدة واسرائيل إلى ما يتجاوز أي شكل معروف للاتفاقات والتحالفات ، بحيث نجد أنفسنا هنا في الشرق الأوسط ، مجاورين ليس فقط لولاية من الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكنها فوق ذلك ولاية يهودية مدللة وكما كتب د. اسامة الغزالي حرب- وهو من أبرز المؤيدين للتصوية السياسية الجارية في الوقت الحاضر والسوق الشرق أوسطية-في صحيفة الاهرام.

ولكن نذكر أهمية هذا الحلف الجديد أو معاهدة الدفاع المشترك الأمريكية الاسرائيلية ، فعلينا أن نتذكر أن هذا مطلب اسرائيل منذ عام ١٩٥٠ ، أخذ في السنوات الأخيرة شكل مذكرات تقام بدءاً بملكرة التقام الأولى عام ١٩٧٣ ، والثانية في ديسمبر ١٩٧٤ ، والثالثة في

سبتمبر ١٩٧٥ ، ثم مذكرة التقام في مارس ١٩٧٩ والتي وقعها سيروس فانس ومعه دايان ، فمذكرة التعاون الاستراتيجي بين الطرفين (نوفمبر ١٩٨١) ووقعها الكسندر هيج وزير الدفاع الأمريكي وأريل شارون وزير دفاع اسرائيل ، وجرى تطوير هذا التعاون الاستراتيجي وترتفع ريجان في ٢٩ أكتوبر ١٩٨٣ على المذكرة السرية رقم (١١١) الصادرة عن مجلس الأمن القوي المتضمنة تقوية العلاقات مع اسرائيل وتوسيعها خصوصا في المجال العسكري ، وتوثاق الخطوط الرامية إلى تحقيق هذا التحالف (مذكرة التعاون الاستراتيجي في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٣-اتفاقية ١٩٨٤ بين راين وكاسبار وابنهجر- اتفاقية ١٩٨٧ بين راين وفرانك كارولتسش وزيرا دفاع البلدين والتي ضمت بقاء اسرائيل قوة ومهيمنة في الشرق الأوسط- وثيقة التقام الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل ١٩٨٨) ... وللمرة الأولى يتحول هذا التحالف إلى معاهدة رسمية بين البلدين . ويتم هذا التحالف مع استمرار احتكار اسرائيل للسلاح النووي في المنطقة.

واستكملت اسرائيل هذا التحالف ، بتحالف جديد مع تركيا . فوقع البلدان اتفاقا ينص على تعاون وثيق بين القوات الجوية الاسرائيلية والتركيا ، والسماح لاسرائيل باستخدام قواعد جوية تركية لإجراء تدريبات في الأجواء التركية.وقد جاء هذا الاتفاق -أو التحالف- تنجوبا لسلسلة متكاملة من خطوات التعاون العسكري التركي الاسرائيلي في الفترة الماضية ، وعبرت تركيا بوضوح عن عمق هذا التحالف بقيام سليمان فيرول رئيس جمهورية تركيا بأول زيارة يقوم بها رئيس تركي لاسرائيل، ثم وصوله إلى شرم الشيخ لحضور قمة مكافحة الارهاب على متن طائرة شيمون بيريز التابعة لسلاح الجو الاسرائيلي. وهو أمر لا تخفى دلالاته على أحد.

وبلا شك فهذا التحالف يزيد من الخلل الاستراتيجي في المنطقة ، ويثقل جزءاً من التحرك الاسرائيلي الأمريكي لتطبيق العرب والموجه ضدهم جميعا ، ولكنه موجه أيضا وصفة خاصة ضد سوريا (ولبنان) وإيران ومصر.

فاسرائيل لا تخفي نيتها إلى سوريا باعتبارها الدولة العربية الوحيدة التي لا تزال -ولو إلى حين- تحمل تهديدا عسكريا مقترضا لها . وهو ما يفتح سوريا (ولبنان) في بؤرة الاهتمام للاستراتيجية الاسرائيلية . في نفس الوقت ، فالعلاقات التركية السورية تواجه تازما متصاعدا في المرحلة الأخيرة نتيجة حرب المياه التي تشنها تركيا على سوريا والعراق عن طريق تحكمها في منابع نهر الفرات ، وانتهام تركيا لسوريا بمساعدة حوز العمال الكردستان في حربه ضد ارباب الدولة التركية.

وترى سوريا -سبح- أن هذا الاتفاق ومحاولة لفرض حصار استراتيجي وعسكري عليها من قبل دولتين مجاورتين لها شكلا تاريخيا مصدر خطر أممي أساسي عليها . ويرى الرئيس حافظ الأسد- بحق أيضا- أن سوريا أصبحت منذ قمة شرم الشيخ ، هدفا للمعسكر والمناهض للارهاب ، كما يسمى نفسه ، بزعماء اسرائيل والولايات المتحدة وحلفائها.

فإذا أضف، إلى ذلك موقفة الاردن على مرابطة طائرات أمريكية على أراضيه ، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة ، وقبل ذلك زيارة رئيس

الشيخ عند هذه الحدود فالولايات المتحدة تستكمل عدوانها ضد العرب بالتهديدات الخيالية والمصاعدة ضد ليبيا.

فى تصريح غريب أدلى به «وليام بيرى» وزير الدفاع الأمريكى فى القاهرة، وعقب لقائه مع الرئيس حسنى مبارك، قال أنه أطلع الرئيس خلال مباحثاتها على دلائل قوية على وجود برنامج ليلى لتطوير أسلحة كيميائية، وأن واشنطن لن تسمح لطرابلس بانتاج مثل هذه الأسلحة لأن ذلك يعد تهديدا للقرى الاقليمية مثلما هو تهديد للولايات المتحدة. وقال بيرى إن الولايات المتحدة لا تستبعد القيام بعمل عسكري لليبيا.

ورغم نقي ليبيا القاطع لهذه الادعاءات، وتأكيد القاهرة عدم وجود أدلة على هذا الادعاء، فقد صعدت الولايات المتحدة من حملتها ضد ليبيا وطالبت المجتمع الدولى بالعمل للحيلولة دون استكمال ليبيا بناء مصنع للأسلحة الكيميائية تحت الأرض.

وهكذا تتوالى تجليات مؤثر شرم الشيخ بهدف الاسراع بإعادة رسم خريطة المنطقة وفرض التسوية الأمريكية الإسرائيلية على العرب وهو الأمر الذى دفع أحد دعاة هذه التسوية إلى القول صراحة.. «فالتفريق العسكري المطلق يفرى بالتوسع والعدوان.. فضلا عما يشكله بالقطع من سند لقرعها السيطرة وأملأ الإرادة السياسية، ولذلك فإن السلام من هذا النوع لا يكون -لدى التحليل الأخير- إلا استسلاما وخضوعا من طرف إلى طرف آخر».

إن ما يجرى الآن ليس مجرد تطورات جديدة، ولكنه نقطة تحول فاصلة وما لم تتحرك القوى الرطية فى مصر والعالم العربى لإفشال هذه المحاولة وتصحيح الأخطاء السابقة التى قادتنا إلى هذه النقطة الحرجة، فسيستجلى على هذا الجيل أنه كان جيل الاستسلام، والطريق واضح وبسيط.

ويبدأ بأن نعيد جميعا النظر فى موقفنا من متجج التسوية السياسية التى انطلقت فى مدريد عام ١٩٩١، وما انتهت اليه من اتفاقات ميجقة (أوسلو) -القاهرة- طابا- وادى عربة-، وصولا إلى اطلاق يد إسرائيل فى المنطقة وفرض الهيمنة على العرب.. والضغط على حكومات مصر وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين لتضقد قعة لهذه الدول (دول الجوار أو دول الطرق) لوضع نواة لاستراتيجية عربية تستهدف إعادة التوازن للأوضاع فى المنطقة.. والتتديد بالحكومات العربية التى تهوول لانشاء علاقات تجارية واقتصادية (وسياسية) مع إسرائيل فى الغرب والخليج .. وتكتنيد الجمهور الشعبية المصرية (والعربية) ضد التطبيع والنظام الشرق أوسطى، وضد استمرار العدوان على لبنان، واستمرار القمع والحصار والتجويع للشعب الفلسطينى.. والتصدى لاحتلالات تاجر الصراع الفلسطينى -الفلسطينى- ومطالبة الحكومة المصرية بإيقاف أى إجراءات تطبيع مع إسرائيل ووقف الزيارات المتبادلة بين المستوطنين، وسحب السفير المصرى من إسرائيل.. وغير ذلك من الاجراءات الاحتجاجية التى تضغط من أجل استراتيجية مصرية وعربية جديدة.

الاركان الاردنى لإسرائيل للتصديق الأمنى بين الاردن وإسرائيل، فمن الطبيعى أن تشعر دمشق بالقلق وأن تقول أن كل ذلك محقق من مخطط يستهدف تطبيع المنطقة وسوقها إلى اتفاقات ميجقة مع الدولة العربية تؤدى إلى بسط هيمنتها على قدرات الشرق الأوسط. فهذه التطورات على جبهتى سوريا الشالية والجنوبية تستهدف الضغط لاحتات تغيير فى موقفها من مقاضات التسوية من جهة، وموقفها من المنظمات المعارضة والنائدة لمنهج ونتائج التسوية، وعلاقتها مع الدول الراضة لهذه التسوية.

وبالنسبة لإيران فهناك تأزم فى العلاقات مع تركيا خلال السنوات الماضية وتبادل لاتهامات حول دعم إيران لتنظيمات تركية متطرفة وارهابية، واتهام إيران لتركيا بنشاط معاد لها، بالإضافة للتنافس بينهما على النفوذ فى دول آسيا الوسطى الاسلامية (السوفييتية سابقا) وفى شمال العراق. ولكن الأهم من هذا الدور التركى فى خدمة سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية للعراق وإيران.

وقد أدركت الإدارة المصرية بوضوح الأخطار الناجمة عن التحالف التركى الإسرائيلي، فقامعصر موسى أن هذا الاتفاق خطير ويتعلق بالأمن فى المنطقة وأن مصر لن تسمح باختلال الأمن لمصلحة طرف على حساب طرف آخر.. وإن كل فعل من هذا النوع سيكون له رد فعل مواز ومساو له فى القوة، وقال سامية الهاز «أن قيام تحالف عسكري جزئى أو استراتيجى بين دولتين غير عربيتين فى منطقة الشرق الأوسط (تركيا وإسرائيل) يقلل ظلالا من الشك فى أنه موجه إلى الدول العربية.. ولا يصح الدخول فى ترتيبات اقليمية خارج اطار المشاورات بين جميع القوى فى المنطقة».

ومن الواضح أن إدارة الرئيس مبارك تشعر بالترعاج حقيقى من التحركات التى تصب فى استبعادها من الخطوات الحقيقية من عملية التسوية ومن تزقيم دورها فى المنطقة سواء عقب التسوية أو فى مراحلها الأخيرة. وفى نفس الوقت فالحلل المتصاعد فى التوازنات العسكرية بين إسرائيل ومصر، سواء فى الأسلحة التقليدية أو فوق التقليدية، والنوعية التى تحتكرها إسرائيل، أمر مفرح من المؤسسة العسكرية وهو أمر ليس فى طاقة إدارة الرئيس مبارك لمجامله. كذلك فالرئيس وحكومته تشعر أنها تلقت لطة قاسية بعد المبادرة بتقديم الغطاء المطلوب للتحرك الأمريكى الإسرائيلى بتطوعها بالدعوة لمؤثر شرم الشيخ، الذى تحولت نتائجه إلى وبال على مصر والعالم العربى، بوضع الحكم فى مصر فى حرج بالغ أمام الشعب المصرى، والحلفاء العرب (سوريا).

والمشكلة أن الولايات المتحدة تملن تأييدها بوضوح للاتفاق التركى الإسرائيلى، ولا تبدى اهتماما برء الفعل المصرى، مطمئنة إلى وعدم تجاوز التعصيد المصرى النقد والتعبير عن الاستياء وأن الحيارات أمام مصر محدودة. «فالتوجه نحو ما يشبه الحور المصرى (السورى) ردا على الحور التركى الإسرائيلى- إذا حدث سيقى ناقصا وغير مواز أو مساو لقوة الاتفاق الإسرائيلى التركى» «وإن موجة الاستياء العربى مجرد موجة عابرة لن تتجسد فى إجراءات..».

ولا تنف نتائج التحرك الأمريكى -الإسرائيلى فى ظل مظلة شرم

## محاكمة مؤسسى حزب الوسط

- تغطية الأنشطة السرية للجماعة المنحلة الاخوان المسلمون من خلال تكليف مجموعة من الاخوان بالتقدم بطلب تأسيس حزب سياسى يحمل اسم الوسط وتتمثل أهدافه وبرامجه مع اهداف الأحزاب القائمة فى مصر، وإجراء سلسلة من الأحاديث الصحفية لتولاه المستشار مأمون الهضيبي المتحدث الرسمى باسم الاخوان وأبو العلا ماضى، أكد خلالها الهضيبي -طبقا لخطة الجماعة أن الحزب لا يمثل الاخوان- ولكنه يسير على بعض مبادئها... والهدف الحصول على موافقة على تأسيس الحزب تتحرك الجماعة المحظورة من داخل نشاطه الشرعى، بإعداد مقار فى المحافظات والمدن والمراكز.

-محاولة إعادة السيطرة على النقابات المهنية والمجالس المحلية والمساجد والجمعيات الدينية والخيرية والمجتمعية.

- أعداد مخططات لاختراق القطاع التعليمى بكافة مراحلها لفرس المفاهيم التطرفية داخل نفوس الطلاب.

-إعداد مخططات تخريرية داخل القطاعات الجماهيرية المختلفة، وذلك بتوزيع المنشورات الإثارية لإشاعة مناخ من الاضطراب والترويع داخل هذه المواقع الجماهيرية.

-تشكيل تنظيم نصابى (اخوانى) يضطلع بهام محددة داخل الأوساط النسائية لترويج الفكر المنطوق من خلاله.

-الاتصال مع مختلف وسائل التطرف الارهابية، خاصة المسى بالجماعة الاسلامية وتنظيم الجهاد.

- الاتصال بالاجنحة التنظيمية فى

الغزالي الاساذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وعضو مجلس ادارة نادى هيئة التدريس بجامعة القاهرة (أعيد انتخابه قبل القبض عليه بأيام) وحسن جودة عضو مجلس الشعب السابق، وجمال عيد الهادى استاذ التاريخ الاسلامى بجامعة الأزهر (سابقا)، ومحمد مهدى عاكف عميد مكتب الارشاد بجماعة الاخوان المسلمين، محمود على أبو ريا ومحمود احمد العزيمى، ومصطفى طاهر القتيبي، ومجدي الفاروق أنور، وتم التحفظ على عيد العظيم عيد المجيد الغربى بسكنه لمرضه واستحالته نقله إلى السجن.

وقد جاءت هذه الحملة بعد أيام من حديث وزير الداخلية (اللواء حسن الألفى) للأهرام (٩٦/٢/٣٠) والذي أعلن فيه ردا على سؤال للمحرر عما إذا كان هناك مراقبة للتحركات والأنشطة السرية لجماعة الاخوان والتحقيقات والقضايا أكدت وكشفت صلتهم بالأرهاب. وهناك قضايا ما زالت منظورة وتاريخ الجماعة السرى معروف وارتباطهم بالعنف ليس خافيا على أحد فحركة الاخوان تحت بصير أبهرتنا، ونعلم كل اتصالاتهم وعلاقتهم بالتنظيم العالمى فى الداخل والخارج. ونعلم مصادر تمويلهم بالكامل. وكل اتصالاتهم مع التنظيم العالمى، وأماكن وجرد الذين يقومون بملقات الاتصال فهم معروفون لنا جيدا. وسوف نتعامل بكل شدة مع أى خروج عن الشرعية.

والانتهام الوجهة للمقبوض عليهم فى الحملة الأخيرة، طبقا لمذكرة مباحث أمن الدولة التى صدرت أوامر القبض على أساسها وما نشر فى الصحف عن التحقيقات تتلخص فيما يلى:

ضد الحكم من حملته الأمنية ضد تيار الاخوان المسلمون. فبعد حملات القبض فى العام الماضى- قبل انتخابات مجلس الشعب- والتي انتهت بإحالة ٨٣ من الاخوان المسلمون إلى المحاكمة العسكرية من بينهم د. عصام العريان الأمين العام المساعد لمجلس نقابة الأطباء، وعضو مجلس الشعب السابق، ود. عبد المنعم أبو الفرج الأمين العام لإتحاد الأطباء العرب، وحكم عليها مع (٥٢) وآخرين بالسجن لمدة تتراوح ما بين ٣ إلى ٥ سنوات، ثم القبض على ٤٦ عشية عيد الفطر المبارك (فبراير ١٩٩٦) من القيوم والجيزة والقاهرة، واتهامهم بالانضمام إلى تنظيم سرى الاخوان المسلمون بهدف قلب نظام الحكم بالقوة، وحيازة منشورات معدة للتوزيع وإطلاع الغير عليها تدعو إلى الثورة على نظام الحكم وتحض على ازدهانه، واستغلال إحدى الجمعيات الدينية (جمعية النهضة الاسلامية) بالقيوم والتي كان يرأس مجلس ادارتها الماضى الشيخ (عمر عيد الرحمن) لممارسة نشاط يخالف القانون والدستور... شنت مباحث أمن الدولة فجر يوم ٢ أبريل حملة جديدة فى محافظات القاهرة والجيزة والدقهلية والغربية والسويس وبني سويف والفيوم التى القبض خلالها على كل من المهندس أبو العلا ماضى وكيل مؤسسى حزب الوسط والأمين العام المساعد للنقابة العامة للمهندسين، د. عصام حشيش الاساذ المساعد بكلية الهندسة جامعة القاهرة وعضو مجلس ادارة نادى التدريس بجماعة القاهرة وأحد مؤسسى حزب الوسط، ود. رشاد اليبوسى وكيل نقابة المعلمين وأستاذ الجيولوجيات بجماعة القاهرة، ود. عبد الحميد حسن





المستشار حامد أبز النصر



المستشار سعيد العشماوي



الواء حسن الألفي

الخارج من خلال الاتصال بالتنظيم الدولي للاخوان وقيامه بالدعم المالي وعائنا. وكالعادة أصدرت نيابة أمن الدولة العليا قرارها بحبس جميع المتهمين على ذمة التحقيق ١٥ يوما ثم جدد حبسهم جميعا لمدة ثلاثين يوما أخرى.

وقد اهتمت الاحزاب والدوائر السياسية ومراكز حقوق الانسان والدوائر القانونية بهذه الخطوة الجديدة. وركزت على عدد من الظواهر.

١- أن ما جاء في مذكرة القبول بأن التكتيفات قد صدرت من المرشد العام الراحل محمود حامد أبز النصر الى بعض القيادات الاخوانية بتأسيس حزب سياسي وحددت تاريخ هذا التكتيف بعد تاريخ وفاة المرشد العام السابق (١).

ومن المعروف في كافة القضايا السياسية الماثلة أن مذكرات وتحريرات مباحث أمن الدولة كانت مفار طعن وشك في صحتها ، وأن محاكم أمن الدولة العليا دأبت على طرحها جانباً وعدم الالتفات إليها . وقد وصفها محكمة أمن الدولة في أحد القضايا المعروفة بأنها اتسمت بالعمالة التي القتها ما ينبغي لها في وقت وتحيص . ثم أنه قد عراها التناقض وقضى المحكمة قاتلة . وفأى شطط حق بتلك التحريات والمعلومات يضعف منها بل ويهدرها.

٢- أن السبب البارز لهذه الحملة ، كما يتضح من مذكرة مباحث أمن الدولة ومن تحقيقات النيابة ومن الأشخاص المقبوض عليهم ، هو شيق الحكومة بتوجه مجرعة من الاخوان المسلمين لتشكيل حزب سياسي «حزب الوسط» طبقاً لقانون الاحزاب

المصرول به . وهو ما اعتبرته الحكومة وصاحتها «مهايل» على انشاء ، وواجهت علنية لجماعة محظورة (الاخوان المسلمين) ، وسأيرت نيابة أمن الدولة هذا الاتهام الغير مسبق الذي لم يسبق توجيهه في التاريخ «على حد قول د. محمد سليم العوا» لأي دولة ، ولا يوجد مثل هذه التهمة لا في القانون المصري ولا في أي قانون لبلد وشم رائحة الحضارة.

وقد سجل المهندس أبز العلا ماضي في محضر التحقيق بعد سزائه عن «جرعة» تأسيس حزب الوسط. كنا نتمنى أن تقبل الحكومة خطوة تأسيس حزب الوسط بصدر رحب حتى تحل الأزمة المعروفة بالحالة الاسلامية . لكن يبدو وأن هناك اتجاهات صدامية لا ترجح بذلك... بعد الأحداث التي جرت العام الماضي وما تخلصنا من اعتقال للقبائين وإحالتهم للمحاكم العسكرية وإصدار أحكام بالسجن ضدكم وما حدث في الانتخابات ، سألونا كيف تقدمون أوراق تأسيس حزب على رغم ما أصابكم... وكان ردنا إننا لن نتجرع أبداً إلى العنف ولن نقارسه رغم كل الضغوط.

٣- لقد أخذ أبرز الحامين المتصدين للدفاع عن المتهمين من قضايا الرأي والقضايا السياسية ، إلى أن مباحث أمن الدولة وجهت اتهاماً عائلاً لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، فقالت من مذكرة لنيابة أمن الدولة في ٢١ يناير ١٩٧٧ ونعها مساعد وزير الداخلية (الواء حسن أبز) «أشأ... أن بعض التنظيمات الشيوعية السرية دفعت عناصراها القيادية إلى استغلال شرعية التحرك من خلال حزب التجمع الوطني في السيطرة على لجانه الرئيسية بهدف توجيه نشاط الحزب لخدمة أهدافها ومخططاتها في

إثارة القاعدة الجماهيرية وتهيتة المناخ اللائم لحركتها من تفجير الموقف في الوقت المناسب». وهو ما يثبت كذبه في قضية ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧.

٤- رغم أن النيابة العامة هي جزء من السلطة القضائية، التي تتمتع بالاستقلال والحصانة فالملاحظ أن تبعية النيابة العامة لوزارة العدل أدى إلى خضوعها عملياً للسلطة التنفيذية واستخدامها لاضافاً طابع قانوني على إجراءات ذات طابع سياسي وعمليات اعتقال . وقد سجلت محكمة أمن الدولة

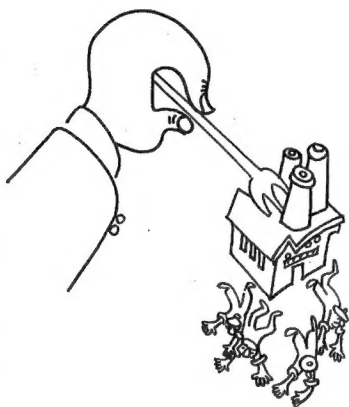
العليا برئاسة المستشار محمد سعيد العشماوي في حكمها في أحد القضايا السياسية عام ١٩٩٠ هذه الحقيقة فقالت «وحيث أن المحكمة لاحظت في هذه الدعوى أن المظالم التي توجه عادة إلى معارض الضبط قد استطلت حتى وصلت إلى معارض تحقيق النيابة محل الاتهام بعدم الحميدة وعدم إثبات كل الأفعال والوقائع ، والتهديد بالابذاء ، ومعاملة رجال الضبط ، وغير ذلك. وهو أمر لا بد أن يؤثر على العمل القضائي بأكمله إذا استعروا مستشري...»

والحكمة قد ساعا أن يصل التجريح إلى معارض النيابة العامة ، ويكون محمولاً على أسباب لها في الأوراق دليل ، فإنها تدبر إلى تعديل التشريع بحيث يتولى قضاء التحقيق وحدهم في قضايا الرأي...»

وعلى صلاح عيسى في صحيفة «العربي» على هذه الحملة قائلاً: إن تقدم بعض الاخوان بطلب لتشكيل حزب سياسي ، هو خطوة هامة في اتجاه تأكيد اعترافهم بالصلدية الحزبية ، واقتناعهم بالاسلوب الديمقراطي كوسيلة لتفكيك برامجهم كان ينبغي التحريض بها ، إن لم يكن من أجل هذا السبب ، فمن أجل توسيع شقة الخلاف داخل الاخوان بين الذين شرعوا في تأسيس الحزب والذين عارضوه إن قانون الاحزاب المطعون في ديمقراطيته وفي دستوريته وفي شرفه ، لم يصل إلى درجة من الرقابة تجعله يبيع القبض على الناس لأنهم تقدموا بطلب رسمي لتشكيل حزب.

ورغم كل هذه الحقائق ووجهاً بسببها - تتوقع دوائر سياسية مطلعة حالة هذه «القضية» الجديدة إلى محكمة عسكرية!!

# القطاع العام



من هو صاحب قرار بيع القطاع العام؟

القطاع العام في

سوق النخاسة

الدولية

التأمينات

والقطاع العام

أسباب أزمة القطاع

العام والتنمية

اعلان فبراير

لبيع القطاع العام

النمو الآسيوية

نموذج غير قابل

للتنقل

# القطاع العام فى سوق النخاسة الدولية

١٩٩٣، والذي وقع على أساسه الاتفاق بين الحكومة المصرية وصندوق النقد فى سبتمبر من نفس العام.

والتمت الحكومة بعد ذلك بتقديم تقارير نصف سنوية للبنك الدولي تشمل :

- مدى التقدم فى عمليات البيع.

- صورة من وثائق البيع وأسعاره وعمليات التقييم التى يشرتها ببيوت خبرة أجنبية ومصرية وقدمت هيئة المونة الأمريكية ٦٠ مليون دولار لتمويل أعمال التقييم وتدريب الشركات النافذة بالقطاع العام على أساليب البيع والمخصصة، و ٢٠ مليون دولار لتنشيط وتطوير وميكنة البورصة وسوق المال المصرية لكى تستوعب طرح أسهم شركات القطاع العام والقرى بيها، و ١٥ مليون دولار لتغيير القوانين والتشريعات للسماح للأجانب بتملك أصول القطاع العام والعقارات والأراضي المصرية والاستثمار فى الأوراق المالية المصرية.

٢- إن الشركات المطروحة للبيع سواء التى أعلن عنها بالفعل من جانب الحكومة، أو التى تم التمهيد بيها للمؤسسات المالية الدولية وشرع بالفعل فى تقييمها تشمل شركات الصناعة الثقيلة مثل الترسانة البحرية والحديد والصلب وكبما ومجمع الألومنيوم والذي يمثل مجتمعا جديدا غير مسبق فى مصر ، فالمشروع مقام على ٥ آلاف فدان، ويضم إلى جوار النشاط الصناعى مجتمعا كاملا يشمل العلاج والترفيه والإعاشة و١٢ مدرسة ومعهدا وفى قلب المجمع أكبر مصنع لكثول الألومنيوم فى الشرق الأوسط بلغت أرباحه عام ١٩٩٥، (٢٥٣) مليون جنيه وصادراته ٢٠٠ مليون جنيه، وقدم التجمع قويا ذاتيا قدره ٩٠ مليون جنيه لإنشاء وحدات جديدة للدولة .

٣- إن عملية التقييم والبيع فى ظل عدم الشفافية - وخضوعها لبيوت خبرة أجنبية من الأساس، مثل شركة «بيكتل» الأمريكية، ومن بعدها بيت الخبرة الأمريكى «آرثر أنترسون» أدى إلى بيع شركات، بأقل من قيمتها الحقيقية، مثل شركة الليبسي كولا (وقد نشر الكثير عنها) وشركة «المرجل البخارية وأوعية الضغط» التى بيعت بمبلغ ١٧ مليون دولار إلى شركة «بايكوك» انطليوكتى انترناشيونال بطريق التفاوض

أصبحت قضية بيع القطاع العام وتصفيته تحت إسم المخصصة أمرا واقعا. أي أصبحت ثروة الشعب المصرى التى تكونت عبر قرن من الزمان، منذ ثورة ١٩١٩ مروراً بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى اليوم، معرضة بساطة القضية ووضوحها، فقد نجح الحكم وإعلامه فى إحاطة الأمر كله بضباب كثيف وصل إلى حد قلب الحقائق وتزييفها. ومن هذا الملف محاولة لتصحيح الصورة، وإعادة كشف الحقائق ليكشف المادعون عن الشعب المصرى وثرواته وتقدمه على أرض أكثر صلابة.

وقد يكون من المفيد قبل أن نقلب معا صفحات هذا الملف أن نضع عددا من الملاحظات الأولية نصب أعيننا.

إن الهرولة لبيع وتصفية قطاع الأعمال العام (القطاع العام) لا يتم بقرار مصرى أو تحقيقا لمصلحة وطنية، وإنما خضوعا لتوجيهات وضغوط المؤسسات المالية الدولية وتحديدًا.. صندوق النقد الدولي .

والبنك الدولي للإنشاء والتعمير

وهيئة المونة الأمريكية

فى خطاب التوايا المقدم من الحكومة المصرية فى ٩ أبريل ١٩٩١ والمعنون ومذكرة حول السياسة الاقتصادية للحكومة المصرية» ويبلغ فى ٣٧ صفحة باللغة الانجليزية، والذي تم على أساسه توقيع أول اتفاق بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي فى مايو ١٩٩١ لتنفيذ ورشة الصندوق فى مصر. تعهد من الحكومة ببيع وتصفية القطاع العام. وسبق أن أودعت الهيئة البرلمانية حزينا صورة من هذا الاتفاق فى أمانة المجلس.

وفى أثناء الباحات بين الحكومة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال عام ١٩٩٣ قدم كل من رئيس الوزراء، د.عاطف صدقى وزير الدولة للتنمية الإدارية «د.عاطف عبيد» ومدير المكتب التنى لقطاع الأعمال «فؤاد عبد الزهاب»، ومعاظ البنك المركزى «د. صلاح حامد» تعهدات واضحة ببيع ٣٠٠ شركة مملوكة لقطاع الأعمال العام حتى عام ١٩٩٧/٩٦.

وتؤكد هذا التمهيد فى خطاب التوايا المقدم للصندوق، فى يوليو

أى بحوالى ٥١ مليون جنيه مصرى، وتلك الشركة ٣١ فداناً بمنطقة منيل شيبخا على النيل مباشرة تشغل المخازن والتابى ٩ أفدنة فقط والباقي أرض فضاء. يبلغ سعر المتر فيها حوالى ٣ آلاف جنيه بما يعنى أن قيمة الأرض وحدها تزيد عن ٤٠٠ مليون جنيه مصرى، فضلاً عن المخزون من الحاميات وقطع الغيار والإنتاج الجاهز وصكاسي ومعدات وآلات ومعامل تفتيش تزيد قيمته عن ١٠٠ مليون جنيه.

من المؤكد الآن ورغم تصريحات المسئولين أن الحكومة قد قطعت على نفسها وعداً - وستنقل هذا الوعد- ببيع بنوك القطاع العام الكبرى ومصر - الأهلى - القاهرة - الاسكندرية- لقد نشر أول خبر رسمى عن هذا البيع فى أغسطس ١٩٩٣ بجريدة الأهرام التى أكدت اتفاق الحكومة والبنك الدولى عن خصخصة البنوك العامة وشركات التأمين ورغم مسامرة المسئولين بالتفى فالوائن الرسمية تؤكد هذا البيع وأنه سيتم حتى عام ١٩٩٧ بيع أحد البنوك الأربع الكبرى - على الأقل - وذلك بعد الانتهاء من بيع البنوك المشتركة. فقد تمهتد الحكومة فى خطاب التوابى (سبتمبر ١٩٩٣) أن البنوك وشركات التأمين وصناديق التأمين والمعاشات ستعرض للبيع ضمن المرحلة الثالثة من مراحل الخصخصة. وفى رسالة من د. مورييس مكرم الله بتاريخ ٣ سبتمبر التزام واضح ببيع أحد بنوك القطاع العام الأربعة قبل حلول عام ١٩٩٥.

ولن لايعلم فقد بلغت الدوائع فى هذه البنوك الأربعة - بعد استحواذ البنك المركزى - ١٣٠ مليار جنيه فى يونيو ١٩٩٣ تقل معظم ودائع الجهاز المصرى (٩٨ بكتا)، وتأتى معظم هذه الدوائع من القطاع العائلى والحكومى والقطاع العام. فمن جملة ٥٩ مليار بالعملة المصرية كان للقطاعين العائلى والحكومى ٥١ مليار جنيه، وأن القطاع العائلى أروع ٦٣٪ من ودائع العملة الأجنبية يليه قطاع الأعمال بنسبة ١٥٪. وقدمت هذه البنوك تسهيلات للقطاعات المختلفة تبلغ نحو ٩٨ مليار جنيه. والمجا، ٨٪ من النشاط إلى هذه البنوك الأربعة يمكن ثقة المواطنين فى بنوك القطاع العام. وقد حققت هذه البنوك الأربعة فى ميزانية ٩٥/٩٤ فوائض قدرها ٣٩٩ مليون جنيه ويبلغ حجم المعاملات ٢٢ مليار جنيه، ومستقبل هذه الفوائض والإيداعات وهذا الحجم الهائل من المعاملات إلى الأجانب الذين سيسترون هذه البنوك.

٥- الجرىة الأخرى التى أعلن عنها رسمياً هذه المرة، هى بيع أصول صناعة السينما (الاستوديوهات ودور العرض). وهى إحدى الصناعات الرئيسية فى مصر والتى كانت تحتل المركز الثانى بعد صناعة النسيج قبل الثورة الصناعية فى ظل ثورة ٢٣ يوليو. وكان رئيس الوزراء - السابق د. عاطف صدقى قد نفى فى تصريح رسمى له يوم ٢ أبريل ١٩٩٤ أى نية لبيع أصول السينما المصرية، وقال «إن الدولة حريصة على أن تكون للسينما المصرية قوة أكبر على الصعيدين الداخلى والخارجى. والدولة لن تباع أصول السينما». ولكن إرادة المؤسسات المالية الدولية والولايات المتحدة : هى الأعلى. وبيع أصول السينما المصرية ليس مجرد بيع لأصول إنتاجية مهمة،

ولكنه بيع لوجدان وعقل وروح الشعب المصرى والشعوب العربية. فالسينما (والتلفزيون) أخطر أدوات تكوين الإنسان. وليس صدفة أن فرنسا وأوروبا أسرت فى محافلات الجاهات وقبل قيام منظمة التجارة العالمية على استثناء السينما والتلفزيون من حرية التجارة ورفضت كل الضغوط الأمريكية ووضعت عليها قيوداً كبيرة. والسينما المصرية لديها سوق بلا منافس يصل إلى ٢٠٠ مليون مشاهد عربى، ومثلهم أو أكثر سوقاً محتملة فى الدول الإسلامية، وصناعة السينما والكتاب فى مصر - طبقاً لاتفاقات الجاهات - من الصناعات القليلة المسموح للحكومة بدعمها حيث أن نسبتها فى التجارة العالمية أقل من ٢٪.

ومع ذلك لا تتردد الحكومة فى تسليمها للأجانب لتعطى لهم فرصة ذهبية لإعادة صياغة وجدان وروح الشعب طبقاً لقيم وفصالح هذه الشركات، مثل شركة كاتون الصبونة ووينيفرسال الأمريكية. اللتان تسعيان منذ أكثر من عشرين عاماً للاستيلاء على صناعة السينما.

٦- تاتى إلى الكارثة الحقيقية التى تحرص الحكومة على إخفائها، وأعنى بها ما تمهتد به الحكومة منذ أبريل ١٩٩٣ بمباحثاتها مع البنك الدولى، ثم فى الاتفاق مع الصندوق فى نفس العام، من دراسة خطة لدخول القطاع الخاص تدريجياً لشراء الهيئات الخدمية الاقتصادية مثل السكك الحديدية (المملوكة للدولة منذ إنشائها فى ظل الاحتلال البريطانى) والبريد والتلف العام وشركات النقل البرى، والمرافق العامة مثل الكهرباء والمياه وخدمات الصرف الصحى وقطاع النقل والشحن الجبرى، (مصر للطيران) وهيئة قناة السويس.

ورغم نفى الحكومة فالكارثة قادمة إذا استمرت السياسات المتبعة حالياً تحت اسم سياسة الإصلاح الاقتصادى.

وهناك إشارات واضحة لذلك تاتى متباعدة منها. ما أعلنه فزاد عبد الوهاب رئيس المكتب الفنى لقطاع الأعمال فى مايو ١٩٩٣ من أن «التأخر فى طرح المشروعات الاستراتيجية للبيع ومنها قناة السويس وشركة مصر للطيران ناتج عن عدم خضوعها للقانون ٢٠٣ الخاص بقطاع الأعمال».

وأكد د. هشام أحمد جبر المستشار الاقتصادى لرئيس الوزراء فى نوفمبر العام الماضى (١٩٩٥) أن الحكومة أعدت دراسات بالفعل لبيع الهيئات الخدمية العامة والقطاعات الاقتصادية الضخمة وهى قطاعات البرول وهيئة قناة السويس وشركات التأمين ومصر للطيران. بالإضافة للقطاعات الاستراتيجية العلاقة، وهى هيئات الكهرباء وهيئة السكك الحديدية وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية والبنوك الوطنية الأربعة. ولكن ليس قبل نهاية هذا القرن.

نفس هذا الكلام رده فى منتصف العام الماضى مرة أخرى. فزاد عبد الوهاب فى ندوة «المخصصة وسوق المال» التى نظمتها هيئة سوق المال ومؤسسة فريدرش ناومان. وقد استهلت حكومة د. كمال الجنزورى عهدها بالشروع بخصخصة شركات الكهرباء.

# التأميمات.. والقطاع العام

د. إبراهيم سعد الدين

فى القطاع العام الصناعى حتى عام ١٩٨٥/١٩٨٦، بنحو ٨,٣٢٦ مليارات جنيه (٣) وبناء على هذين التقديرين فإن التقييم النسبى للاستثمارات الجديدة من إجمالى قيمة الأصول المستثمرة فى القطاع العام الصناعى يقدر بنحو ٩٠ بالمائة. ومن جهة أخرى، فقد أجرينا محاولة لتقدير المكون الرابع إلى الاستثمارات الجديدة فى التكوين الرأسمالى للقطاع العام الصناعى بطريقة بدئية، تعتمد على تقدير القيمة الأساسية للأصول التى آلت إلى القطاع العام عن طريق التأميم. ونظرا إلى غياب بيانات مباشرة عن قيمة الأصول المؤتممة فى القطاع الصناعى، فقد تم تقديرها استنادا إلى بعض البيانات المتاحة عن التكوين الرأسمالى فى القطاع الصناعى، ككل، أى بشقيه الخاص والخاص مما، مع اللجوء إلى افتراض لايخلو من التحكيم، وهو أن قيمة الأصول التى أتمت فى قطاع الصناعة تساوى القيمة الأساسية لإجمالى التكوين الرأسمالى فى قطاع الصناعة عام ١٩٥٤. وبناء على ذلك، قدرت قيمة رؤسأل الشركات الصناعية التى خضعت للتأميمات بحوالى ٥٧٦ مليون جنيه (٤) وتقل هذه القيمة ٩ بالمائة من القيمة الأساسية لإجمالى الأصول المستثمرة فى القطاع العام الصناعى عام ١٩٨٥/١٩٨٦، أو ١٤ بالمائة من قيمة حقوق الملكية، أو ٢٢ بالمائة من قيمة رأس المال المملوك لشركات وزارة الصناعة فى تلك السنة. بهارة أخرى، فإن التقييم النسبى للتكوين الرأسمالى للقطاع العام الصناعى عام ١٩٨٦/١٩٨٥ يعرجح بين ٧٨ بالمائة و٩٤ بالمائة حسب مدى ضيق

مشروعات البنية الأساسية). وإذا كان من المتحضر إقامة الدليل على غلبة نصيب الاستثمارات العامة الجديدة فى التكوين الرأسمالى للقطاع العام، فإن الباب ليس مسدودا تماما فى وجه بعض المحاولات الجزئية فى هذا الشأن. وقد جرت محاولة من جانبنا لقياس الوزن النسبى لكل من الأصول المؤتممة من خلال التأميم والأصول المكتسبة من خلال الاستثمارات الجديدة، وذلك فى القطاع العام الصناعى (مجمعيها الشركات الصناعية التابعة لوزارة الصناعة، أو وزارة الصناعة والثروة المعدنية سابقا). وهى محاولة لايد من الاعتراف مقدما بنواقصها، وهى وثقى صفة الدقة عنها. وقد استمعنا لتقديم تقدير وحيد لنصيب الاستثمارات الجديدة فى التكوين الرأسمالى للقطاع العام الصناعى، وفضلنا تقديم مدى للتقديرات المحتملة، ومع ذلك فإن مثل هذه التقديرات لم يكن ممكنا الحصول عليها دون وضع بعض الافتراضات التى لن نحيط بالقبول من الجميع، بل التى لانتعروها نحن مرضية تماما. ولكن لم يكن هناك بد من اللجوء إلى مثل هذه الافتراضات طالما كانت البيانات المباشرة والدقيقة غائبة.

بلغت القيمة الإسمية لإجمالى الأصول المستثمرة فى شركات القطاع العام الصناعية (التابعة لوزارة الصناعة) حوالى ٩,١٨١ مليارات جنيه عام ١٩٨٥/١٩٨٦، وذلك من واقع تقارير الإنجاز والمساهمات الحكومية للشركات المعنية (٧). وباستخدام الافتراضات، توصلنا إلى تقدير القيمة الإسمية لمجموع الاستثمارات الجديدة المتراكمة

من المعروف أن القطاع العام القائم حاليا قد نشأ من طرفين: الأول هو المشروعات التى جرى تأميمها فى الخمسينات والستينات؛ والثانى هو الاستثمارات العامة التى ساهمت بها الدولة فى إنشاء مشروعات جديدة بصفة كلية أو جزئية، أو رصدتها الدولة لإحداث توسعات وإحلال وتجديد فى المشروعات العامة المؤتممة أو المنشأة بأموال عامة أصلا. وإذا كان من الجائز النظر إلى القطاع العام فى مطلع الستينات على أنه القطاع المزمع فى الاقتصاد المصرى، على أساس أن قيمة الأصول التى جرى تأميمها كانت تشكل النسبة الكبرى من القيمة الكلية لأصول القطاع العام، ففى اعتقادنا أن الوضع قد أصبح معكوسا فى الوقت الراهن. فقد أدت الاستثمارات التى قامت بها الدولة فى القطاع العام إلى إضافات ضخمة فى قيمة أصوله، بحيث أصبح الجزء المكتسب من خلال الاستثمارات العامة يشكل النسبة الكبرى من القيمة الكلية لأصول القطاع العام.

ولاستعانة البيانات المتاحة فى البرقة على صحة هذه الفرضة؛ ذلك أنه على الرغم من وجود تقدير للقيمة الأصول المملوكة للقطاع العام كله، فإنه لا توجد تقديرات لقيمة الأموال التى خضعت للتأميم، سواء على مستوى الاقتصاد القومى أو على مستوى بعض قطاعاته (١)، كذلك لا يوجد بيان خاص بالاستثمارات التى تشكل إضافة إلى رؤسأل القطاع العام، إذ إن هذا النوع من الاستثمارات لا يظهر فى البيانات المتاحة منفصلا عن الاستثمارات العامة التى تشكل إضافة إلى رأس المال القومى (مثل

أو اتساع التعريف الذي تأخذ به للكيونين الرأسمالي. ومن الواضح أن هذا الذي يستوعب التقدير الأول المعتمد على قياس القيمة التراكمية للاستثمارات الجديدة في القطاع العام الصناعي، وهو ٩٠ بالمائة رهكنا بنضج أن نسبة مساهمة الاستثمارات الجديدة في بناء وقطع القطاع العام الصناعي القائم حاليا هي النسبة الكبرى.

وغنى عن البيان أن هذه الاستثمارات الضخمة التي ساهمت في وصول القطاع العام إلى حجمه الحالي قد تمت عن طريق تضحيات عظيمة قدمها شعب مصر في مجموعه، أو عزلتها قروض محلية وأجنبية تحمل الشعب، وما زال، وسوف يظل لفترة طويلة مقلبة يتحمل، عبء، سداد ما يترتب عليها من فوائد وأقساط، أي أن المالك الحقيقي لأصول القطاع العام هو الشعب المصري يختلف فئاته، سواء يمتنص قراوات التأميم، أو يمتنص الأغنياء التي فرض عليه تحميلها لتحويل الاستثمارات الجديدة في هذا القطاع.

**دور القطاع العام في تحقيق الصعود الاقتصادي وتحوير الأرض**  
لقد كان وجود القطاع العام عاملا مهما من عوامل اجتياز سنوات الملحة المريعة التي أعقبت هزيمة عام ١٩٦٧، إذ ساهم هذا القطاع في تحقيق الصعود الاقتصادي بتوفير العديد من حاجات الجبهتين المدنية والعسكرية، وذلك بطرق مباشرة، من خلال نشاطه الإنتاجي، وبطرق غير مباشرة، من خلال مساهمته في تمويل الميزانية العامة للدولة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتجنيب البلاد شرور التضخم الجامح الذي عرفته معظم الدول التي يقوم اقتصادها على القطاع الخاص بصفة أساسية في ظروف الحرب.

وحسبنا أن نستشهد على هذا الدور الذي اضطلع به القطاع العام المصري بالإشارة إلى ثلاثة أمور:

**الأمر الأول :** هو مساهمة شركات القطاع العام في معركة التحرير بعد هزيمة عام ١٩٦٧، ثم في معركة التصنيع بعد نصر تشرين الأول، أكتوبر ١٩٧٣. ففي أثناء حرب الاستنزاف قامت شركات القطاع العام

العاملة في مجال المقاولات وصناعة الحديد والصلب والأسمنت وغيرها ببناء حظائر للطائرات المصرية حتى لا تكون في متناول الطيران الإسرائيلي. كما قامت هذه الشركات ببناء قواعد الصواريخ على امتداد الجبهة، وكذلك في العمق. خلال فترة وجيزة سقط خلالها مئات الشهداء من العاملين في هذه الشركات، حيث كان البناء يتم في ظروف القصف المتواصل وغارات الطيران الإسرائيلي المستمرة على طول جبهة القتال. وساهم القطاع العام أيضا في بناء معديات العبور المزودة بالمضخات القوية للمياه، التي استخدمها الجيش المصري في العبور إلى الضفة الشرقية لقناة السويس، وإزالة الحائط الترابي المعروف بغط بارليف، وأقربا، كانت لشركات القطاع العام مساهمات ضخمة في عمليات تعمير مدن القناة التي شربتها الحرب، وتمكين سكانها من استئناف الحياة فيها بعد نصر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ (٥).

**الأمر الثاني :** هو المساهمة الكبيرة للقطاع العام في تمويل الاتفاق العام في سنوات الحرب وما تلاها. وتتصل هذه المساهمة في عدة عناصر، نذكر منها فقط الأرباح المحولة إلى الميزانية العامة للدولة ومخصصات الإهلاك التي تستخفم كتمويل ذاتي للاستثمارات في القطاع العام (وهذان العنصران يشكلان معا فائض القطاع العام)، والضرائب على أرباح قطاع الأعمال العام، وبحساب قيمة هذه البنود الثلاثة، مع افتراض أن القطاع العام يساهم بنسبة ٦٥ بالمائة من الضرائب على أرباح قطاع الأعمال ككل، وجدنا أنها شكلت حوالي ٢٤ بالمائة من الموارد العامة للدولة عام ١٩٦٦/٦٧. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٧ بالمائة عام ١٩٧٠/٧١، ثم إلى ٣٨ بالمائة عام ١٩٧٤، وإلى ٤١ بالمائة عام ١٩٧٨. وقد هيئت هذه النسبة إلى مستوى ٣٧ بالمائة عام ١٩٨٤/٨٥ (٦) ولاشك في أن هذه النسب توضح أن القطاع العام لم يكن عبئا على الدولة، بل كان ولا يزال مساهما رئيسيا في تدبير الإيرادات العامة وتمويل الإنفاق العام للدولة.

**الأمر الثالث :** هو أن وجود القطاع العام قد ساعد مصر على اجتياز الظروف العصيبة بعد هزيمة عام ١٩٦٧ وما رافقتها من ضغوط ضخمة على الموارد، مع الاضطرار إلى توجيه نسبة كبرى من الموارد المتاحة لحزمة الجهود الحربية، وذلك دون تعريضها لمعدلات تضخم بالغة الارتفاع، كما يحدث في سنوات الحرب في بلاد الاقتصاد الحر التي تعتمد اعتمادا أساسيا على القطاع الخاص. فطبقا للبيانات الثائرة من مصادر رسمية عن معدلات ارتفاع الأسعار، يلاحظ أن المعدل السنوي للارتفاع في نفقة المعيشة كان في حدود ٤.٣ بالمائة في النصف الأول من الستينات وحوالي ٣ بالمائة في النصف الثاني منها بمتوسط ٣.٦ بالمائة سنويا طوال ذلك العقد. وقد ارتفع المعدل إلى حوالي ٦ بالمائة سنويا في الفترة من عام ١٩٦٩/٧٠، حتى عام ١٩٧٤، وهذه المعدلات تبدو ضخمة قياسا على معدلات الارتفاع السنوي في نفقة المعيشة في الفترة التالية من السبعينات، وكذلك خلال الجزء الأكبر من الثمانينات (١٩٨٠-١٩٨٧) بعد إطلاق العنان أمام القطاع الخاص وقرى السوق، في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي، وهو ١٢.٤ بالمائة في المتوسط. وبطبيعة الحال، فإتنا لانزعج أن القطاع العام كان هو السبب الوحيد في تحقيق الاستقرار خلال الستينات وحتى أوائل السبعينات. فقد شاركت عوامل أخرى في ذلك، ولكن القطاع العام كان في تقديرنا عاملا رئيسيا في إحداث ذلك الاستقرار.

ولم تكن المساهمات المختلفة للقطاع العام في تحقيق الصعود الاقتصادي وحروب التحرير ومهام التصنيع بلا ثمن. فقد أدى استهداف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال فرض أسعار منخفضة، بل دون التكلفة في كثير من الأحوال، لبيع منتوجات القطاع العام، إلى تحول عده من الشركات العامة إلى شركات خاسرة، بينما تقلصت قدرة معظم الشركات العامة على تحقيق فائض معقول، وعموما فقد حرم القطاع العام من استخدام النسبة الكبرى من الفوائض التي حققها في تجديد أصوله وتوسيع طاقاته الإنتاجية وتطوير أساليب الإنتاج والإدارة.

Robert Mabro and Samir Radan. The Industrialization of Egypt, 1939-1973: Policy and Performance (Oxford: Clarendon Press, 1976), p.156. ونظرا لأن التقديرات معطاة في هذا المصور بأسعار عام ١٩٩٠، فقد تم تقدير التكوين الرأسمالي الصناعي في عام ١٩٥٤، بأسعار تلك السنة، باستخدام الرقم القياسي لأسعار الجملية للمنتجات والمواد الصناعية. (٥) حول بعض هذه المساهمات والظروف المصيبة التي تمت فيها. انظر: عثمان، صفات من بحري (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٨١)، ص٤١٩-٤٥٥.

(٦) اعتمدنا في حساب هذه النسب على البيانات المالية التي وردت في: Ikram, EConomic Management in a Period of Transition, pp. 410-411 and 324.

وكذلك على البيانات التي وردت في: مصر، وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٦/٨٥، (القاهرة: الوزارة، ١٩٨٥). وإذا افترضنا أن الضرائب على أرباح قطاع الأعمال العام قفل ٧٥ بالمائة من إجمالي الضرائب على قطاع الأعمال، فإن نسبة مساهمة القطاع العام في الإيرادات العامة تصبح ٢٤ بالمائة في عام ١٩٩٧/٩٦، ٢٧ بالمائة في عام ١٩٧١/٧٠، ٣٨ بالمائة في عام ١٩٧٤/٧٣، ٤٣ بالمائة في عام ١٩٧٨/٧٧، ٣٨ بالمائة في عام ١٩٨٥/٨٤. أما إذا افترضنا أن مساهمة القطاع العام في الضرائب على قطاع الأعمال هي ٩٠ بالمائة، فإن نسبة مساهمته في الإيرادات العامة ترتفع على النحو التالي: ٢٩ بالمائة في عام ١٩٧٧/٧٦، ٢٩ بالمائة في عام ١٩٧١/٧٠، ٣٩ بالمائة في عام ١٩٧٤/٧٣، ٤٥ بالمائة في عام ١٩٧٨/٧٧، ٤١ بالمائة في عام ١٩٨٥/٨٤.

٥. إبراهيم سعد الدين  
٥. إبراهيم العيصوي  
(من بحث مقدم إلى  
الندوة الفكرية التي نظمتها  
مركز دراسات الوحدة  
العربية)

للمؤشرات المالية للقطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة، قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٤٤ (القاهرة: المعهد، ١٩٨٨). وطبيعة الصرف المحاسبي، فإن هذه القيمة الدفترية لا تأخذ في الحسبان أثر تغيرات الأسعار في القيمة الحقيقية للأصول.

(٣) توصلنا إلى هذا التقدير بحساب المجموع التراكمي للاستثمارات السنوية في قطاع الصناعة والتعدين العام خلال الفترة من ١٩٥٦/٥٥ حتى ١٩٨٦/٨٥، مع تطبيق معدل إهلاك ١٠ بالمائة سنويا. وقد حصلنا على بيانات الاستثمارات الجديدة من المصادر التالية:

أ- الاستثمارات السنوية بالأسعار الجارية في قطاع الصناعة والتعدين خلال الفترة من ١٩٥٦/٥٥ حتى ١٩٦٣/٦٢. وقد افترضنا أنها تتمثل في استثمارات قام بها القطاع العام الصناعي، حيث من المعروف أن مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الصناعية كانت محدودة للغاية خلال تلك الفترة. وقد وردت هذه البيانات في:

K. Ikram, Economic Management in a Period of Transition (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1980), p.250.

ب- استثمارات القطاع العام في الصناعة والتعدين بالأسعار الجارية خلال الفترة من ١٩٦٥/٦٤ حتى ١٩٨٢/٨١. وقد وردت في: مصر، مجلس الشورى، تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار (القاهرة: المجلس، ١٩٨٥)، ص ١٢١-١٢٣.

ج- الاستثمارات العامة في قطاع الصناعة والتعدين بأسعار ١٩٨٢/٨١ خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ حتى ١٩٨٦/٨٥. وقد وردت في: مصر، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ (القاهرة: الوزارة، ١٩٨٧)، ج ١، ص ٤١. وقد تم تحويل هذه القيم إلى قيم بالأسعار الجارية باستخدام الرقم القياسي لأسعار الجملية الذي يعده الجهاز المركزي للتنمية العامة والإحصاء.

(٤) تقديرات التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة ككل مأخوذة من:

وذلك من جراء توجيه معظم هذه القروض لتحويل أوجه الإنفاق العام المختلفة، بما في ذلك الإنفاق العسكري. وقد أدى ذلك إلى تدهور ملحوظ في القدرات الإنتاجية لهذا القطاع. ومن جهة أخرى فقد تحصل القطاع العام بمعالجة زائدة عن حاجته نتيجة للسياسات الاجتماعية التي استهدفت التشغيل الكامل للخريجين واستيعاب المسرحين من الخدمة العسكرية في وحدات القطاع العام. وكان لهذا الهدف الاجتماعي تبعات خطيرة على ظروف العمل والإدارة والإنتاجية في ذلك القطاع.

(١١) طبقا للمعلومات المتوافرة لدى مركز معلومات القطاع العام، تبلغ القيمة الدفترية للأصول المسلوكة لشركات القطاع العام ١٤٠ مليار جنيه، بينما تقدر القيمة السوقية لهذه الأصول بحوالي ٣٦٥ مليار جنيه. انظر:

Hisham El - Sherif, "A Framework for the Development of a Public Sector Information Base in Egypt," Public Enterprise, vol. 8no. 1 (1988), pp.94-101.

أما فيما يتعلق بقيمة الأموال التي جرى تأميمها فيقتضي قرارات التأميم المختلفة، فلم نعرش على تقدير كامل لها وقد قدرت الأموال التي أمت عام ١٩٩١، بحوالي ٢٠٠ مليون جنيه، بينما يصل البعض بتقدير قيمة الأموال الخاضعة لتأميمات عام ١٩٩١ وقوانين الإصلاح الزراعي بنحو ٧٠٠ مليون جنيه.. انظر: محمد صبيح الأثري، نشأة وتطور القطاع العام في الاقتصاد المصري (القاهرة: المركز العربي للدراسات السياسية والاقتصادية ١٩٩٨)، ويضم كتاب: محمود مراد، من كان يحكم مصر؟ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٥)، فاذا من المصادر والشركات التي خضعت للتأميم، وقيمة أسهمها. وقد اتضح بأن النماذج الثلاثة في الكتاب لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من الرودات التي خضعت للتأميم. ومن ثم لا يمكن الاستناد إليها في التوصل إلى تقدير تقريبي لقيمة الأموال الموقوفة في الستينات. (٢) ورد هذا التقدير في: مصر، معهد التخطيط القومي، دراسة تحليلية مقارنة

# اعلان فبراير

## لبيع القطاع العام

د. أحمد الحصري

والقريب أن الحكومة هادئة ولا يظهر عليها أية أعراض للقلق أو الغزع من انصراف المعنيين بالبيع عن كل الاغراض المقدمة بل العكس .. فالمحكومة في أقصى حالات الرضا .. وتعتقد أن معها كل الحق في ذلك بعد أن نجح كمال الجزوري، في المهمة التي تعثرت أكثر من عشرين عاما بالوصول إلى ما يسمى بملقطة البيع.

وبينما نعرف أن كلام الحكومة دائما من قبيل الاستهلاك للحل جاء، اعلان فبراير وبه قدر كبير من الاستهلاك الدولي وكان موعده قبل أيام قليلة من بدء المفاوضات مع صندوق النقد الدولي لاسقاط الشريعة الثالثة من الدين.

وبالرغم من ذلك أصر الصندوق في المفاوضات على طلبه بتحقيق قيمة الجنيه ولم يبد اهتماما كبيرا باعلان فبراير بل اتهم الحكومة بالباطل في اجراءات البيع.

ولا يعنى هذا الكلام أن الحكومة قارس الفهلوة المصرية من أجل التسويق في البيع بل العكس لأن الحكومة تستخدم الفهلوة المصرية هذه المرة في الصكح علينا وهذا ما تقتله ارض الواقع الذي تقم عليه الحكومة مزاد البيع.

\*\*\*

### القطاع الخاص خارج المزاد

ليس من قبيل التكرار القول بأن الرأسمالية المصرية تعاني من أمراض متعددة في رحلة نشأتها وتطورها ولن تعود للحديث عن تجارب الماضي ولكن ما واقع تجارب السبعينات والثمانينات تاکد لنا انصراف القطاع الخاص من الاستثمار في قطاعات الانتاج (الزراعة - الصناعة) والجهت معظم انشطته في اتجاه الاستثمار الخدمي خاصة

أما الحكومة فقد اعلت في مناسبات متعددة عن ملاحق اعلان فبراير وهي حوافز من نوع خاص لكل من يطلب الشراء منها ١٥ سنة إعفاءات ضريبية وجعركية .. وحق المشتري في التخلص من العمالة بعد ٣ سنوات وحله في ذلك الاصول والتصرف فيها بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية اللازمة لمصليات الشراء.

وبرغم توسلات الدكتور عاطف وحافظ الدكتور الجزوري ، فقد مرت ثلاثة أشهر دون «حس أو خير» يأتي من هؤلاء المعنيين بالشراء ..

وحتى الآن لم يتقدم رجال الأعمال المصريين الا بمرضى واحد ، قدمه محمد فرید خميس صاحب «الصحاري الشرقية» وبعده ٥٠ مستقما من المدن الجديدة لشراء شركات التجارة الداخلية (عمر افندي - سيدناوى - جانيبوتو - شيكوبول - بترجمولي) ..

والعرض يعتمد بشكل أساسي على تمويل أحد البنوك الكبرى الذي لم يوافق بعد بالرغم من التصريحات الوردية للدكتور عاطف.

أما العرض الآخر فهو قديم وتم تجديده من الشركاء الاجانب في البنوك المشتركة لشراء انصبة القطاع العام في هذه البنوك .. والبنوك المشتركة هي بنوك اجنبية شاركت فيها بنوك وشركات تأمين مصرية عامة وعددها ٣٠ بنكا.

وعدا ذلك لم نسمع عن صفقات كبيرة تقترب ولو قليلا من الرقم المطروح للبيع وهو ٢٥ مليار جنيه قيمة المطروح في الدفعة الأولى من خلال المزاد للبيع المباشر أو من خلال بورصة الأوراق المالية.

اشعلت الحكومة الجدل باعلان فبراير ومن يومها وحسب البيع تسيطر على كلام الناس في كل مكان .. على المقاهي وفي المراسلات وداخل مقرات الاحزاب والمنشآت الثقافية والعلمية وأروقة الفنادق والاستراحات الخاصة وفي الصنابر بين العمال وعلى مكاتب الموظفين .. حتى وصل الجدل أخيرا إلى قاعات المحاكم بدعوى اتهامها أحزاب «الناسري - التجمع - العمل» للظلم في دستورية اجراءات الحكومة لبيع القطاع العام التي وردت في إعلان فبراير.

وبين كل المتحدثين يأتي في الصدارة د.عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال بعد أن عهدت إليه الحكومة بمهمة الهيبر المشمن والمصفي القضائي لمفلكات الشعب المصري ..

وعبيد هو بحق نجم المزاد رغم أنه ينظر على أمر من الجهر الدقة الثالثة لبيعان «الانزبه» ويرسى المزاد على صاحب النصيب وفي سبيل ذلك يتوصل الدكتور عاطف يوميا على صفحات الجرائد وأمام كاميرات التلفزيون والفيديو في الحفلات والندوات والسهرات لكل من معه «قرشين» أن يقدم للشراء بلا تردد.

بل وصل به الحال لانشادة حتى «المفلسين» من رجال الأعمال بالتقدم واستلام الشركات بمقوده إدارة اذا ما وعدوا - فقط مجرد وعد- بسداد المطلوب بعد فترة زمنية من عائد ارباح الشركات (روزالوبوسف ٩٦/٣/٢٥) والمطلوب ليس كثيرا ويكن تدبيره من خلال البنوك المحلية.. وفي مجلس الشعب قال عبيد للزواب «يلاش حسانية من الاجانب لانهم اصحاب الحيرة والمعرفة والعلم... في الراس مش في الكراس».



الاستثمار العقاري ، مع ملاحظة أننا نتكلم هنا عن رجال أعمال حقيقيين وتترك جانباً ما فعله الوسطاء والسماسرة والمقارمون.

وحسب التجربة التي يصفونها كتدويع في العاشر من رمضان تقدر عنها رسالة دكتورة حديثة للباحثة دينا جلال أن هناك ٤٤٪ من الطاقة عاطلة.. وبالتالي سأتدبر إبراهيم لوزي من ذلك لقال أن مستثمري العاشر يفتشون تعطيل خطوط الإنتاج حتى لا تهتز أسعار المنتجات بفعل الكساد الذي تشهده الأسواق.

ولكن إبراهيم لوزي ، من ناحية أخرى يقول أن القوى الشرائية في المجتمع المصري ، لا تحصل إنتاج رجال العاشر .. وهذا ليس استنتاجاً فقد أخطر محمد فريد طميس صاحب النساخون الشرقيين ورئيس اتحاد الصناعات إلى تكوين شركة عقارات مع آخرين وعند سؤاله عن أسباب ذلك قال أنه تمهيداً للشفاط بلصد الاستفادة من ربحية العمل في العقارات لتعرض بعض ضحايا الصناعة. وهذا كلام صريح فإبراهيم العقارات في مصر تحقق أرباحاً ما تحققت الصناعة ودوران رأس المال أسرع وليس هناك أية مشكلات مع العمال أو التأمينات أو الضرائب أو الجهات المستولة عن التراخيص والرقابة.

وفي العاشر من رمضان هناك مشكلات لا حصر لها بين رجال الصناعة وهيئات الحكومة المختلفة ويندر أن تم مناسبة جميع بين هؤلاء المستثمرين ووسائل الإعلام دون أن يتعدوا عن مشكلاتهم المتعددة في الضرائب والجمارك والمنافسة الأجنبية وسياسة الدولة التي تحبب التجارة على حساب الصناعة وبالتالي فإن التجار المصريين لديهم أيضاً مشاكلهم وتقول تقارير الفرقة التجارية أن هناك ما يقرب من نصف مليون حالة «بروتستو» سنوياً.

وفي هذه الأوضاع يذكر أن القطاع الخاص المصري ، تردد طويلاً حتى في القيام على شراء الفنادق مضمونة الربحية عندما كانت الحكومة تدلل على بيعها منذ ثلاث سنوات كما يجهر الأثارة إلى أن ما تم بيعه من تاريخ تطبيق القانون ٢٠٤ لسنة ١٩٩١- التي أصدرته الحكومة لتحويل القطاع العام إلى قطاع

أعمال بفرض بيعه - وحتى نهاية ١٩٩٥ لاند شمل ٢ شركات فقط بيعت بالحد الأدنى ٥٢٧٧ مليون جنيه.. وتم نقل ملكية ١٦٧٢ مشروعا كانت تملكها المحليات إلى القطاع الخاص والقطاع التعاوني وهي مشروعات صغيرة الحجم في معظمها. كما تم التصرف في ٥٢ مشروعا تزيد القيمة المكتسبة لكل منها على ١٠٠ ألف جنيه وتبقى من هذه المشروعات الكبيرة ١٩٢ مشروعا تم تقسيمها إلى سبع مجتمعات حسب مجال نشاطها بنيت التصرف فيها بالبيع أو الإيجار وما زالت خطوات بيعها مملكة سر لا حجام القطاع الخاص عن الشراء.

وإذا كان حجم المطروح للبيع تبلغ قيمته النقدية بين ٨٨ مليار و ٦٠٠ مليار جنيه في القديرات غير الرسمية فإن كل ما قلناه القطاع الخاص طوال عشرين عاماً لا يتجاوز ٣٠ مليار جنيه حسب بيانات هيئة الاستثمار مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة الشريك الأجنبي والعربي تصل إلى حوالي ٢٥٪ من هذا الرقم بالإضافة إلى أن هذا الرقم يشمل المشروعات التي بدأت العمل وأيضاً المشروعات التي لم تبدأ العمل بعد).

وهو ما يعني أن القطاع الخاص غير مؤهل للدخول في مزاد الحكومة بالقدر الذي يجعل من البيع مصراً خالصاً.

أما أموال المصريين في الخارج والتي تسمى الحكومة لاجتذابها من خلال المزايا فإن هذه الأموال مقدرة بحوالي ١٧٠ مليار دولار منها حوالي ٨٢ مليار حارية (الأهالي ٢٤ / ١ / ١٩٩٦) دخلنا أن نرقم في ذلك الرقم بين الأموال المصرية وهي أموال يرى ، ومضى زكي استحالة في جلبها إلى مصر فقد جات هذه الأموال عن طريق أنشطة غير مشروعة في عمليات استيراد السلع والأسلحة والسمرية والوساطة والاختلاس والاتجار في السوق السوداء والمواد المنوعة مثل المخدرات وغيرها.

أما تلك الهاربة بفعل مناخ الاستثمار والتي تكونت كنتاج لندخات المواطنين العاملين في الخارج والمودعة بأسمائهم في البنوك الخارجية فإن هذه الأموال لم تأتي لمجرد إعلان الحكومة الحب من طرف واحد خاصة مع التجربة المريرة التي دخلها

المهاجرون المصريون ، بتأسيس شركة المصريين في الخارج للاستثمار والتنمية طبقاً للقانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ برأس مال يقدر بـ ٤٠ مليون جنيه وكان الهدف جذب مدخرات المصريين بالخارج وودعت الحكومة بتذليل كافة العقبات .. وفي إطار الشركة أقام المصريون المهاجرين ٩ شركات فرعية وساهروا في ٧ شركات ولكن مناخ الاستثمار والفساد المستشري في أروقة الأجهزة الحكومية التي سيطرت على مجلس الإدارة في غياب المهاجرين أدى بهم إلى توقف أي محاولة جديدة للاستثمار في مصر وانتهت الشركة إلى حسم أعمال هزيل وسعر متراش في البورصة وتداول أكثر تراضيا من شركات قطاع الأعمال للفرد والنسيج (أقل الشركات في البورصة).

أما التجربة الثانية فقد دخلها د. محمود وهبه رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأميركيين لشراء شركة الكوكاكولا المصرية عندما أعلنت الحكومة عن بيعها وتم استعادته ببيعة ضرورة الحصول على موافقة الشركة الأم وهو ما جعل د. وهبه يصرح لروزاليوسف في ٢١ أبريل ٩٣ أن شروط بيع الشركات لهم المصريين من القراء وتلفع الباب أمام المغامرين الأجانب.

وبالتأنيب فإن هذا هو ما حدث بالفعل واستطاع المشتري الذي وافقت الشركة الأم على مشاركته أن يصفى أحد المصانع ويبيع الأرض بسعر ١٠٠ مليون جنيه تعادل نصف ما دفعه في شراء الشركة كلها فربوها ومصانعتها وأراضيها.

## البورصة عندها أنيميا

أما سوق الأوراق المالية والتي تراهن عليها الحكومة في تربيع الرثم فإن آخر التقارير الصادرة من المجلس القومي للتخصصات تؤكد فقدان الأسهم أكثر من ٢٢٪ من قيمتها والاسباب من وجهة نظر البروصية هي ارتفاع الحكومة في طرح أسهم الشركات دون أية دراسات لآليات السوق الإضافية إلى استمرار الإدارات الحكومية في إدارة الشركات وهي إدارات ليست محل ثقة من جانب المتعاملين في الأسهم..

وتعود إلى خبراء المجلس القومي

حيث يطالب تقريرهم بعدم طرح أي سهم جديدة حتى يتم بيع أكثر من ١٠٪ من أسهم الشركات المطروحة. حتى الدكتور هشام حبيب يتخون من طرح أسهم جديدة في البورصة بينما وصل الانخفاض في مؤشر سوق المال إلى أدنى مستوى له منذ أول سبتمبر ١٩٩٤.

ويرد حبيب على ادعاءات وزارة قطاع الأعمال بأن السوق يمكنها استيعاب مزيد من الأسهم بقوله إن ما يقرره عن استبعاد السوق لطرح المزيد من الأسهم أو خلاصه هو من قبل الحديث السياسي وليس الحوار الفني أو العلمي.

ويقر حبيب من غير المقبول أن يتم اتخاذ إجراء أو حتى قرار بطرح الأسهم دون مشاركة العاملين في سوق الأوراق المالية وتجهيز البورصة ووضع الخطط والمبدلات لمعالجة الطرح وتهيئة المناخ الاستثمار لجلب المدخات المحلية وإيضا الأجنبية ووضع السياسات الضريبية التي تكفل ذلك.

وقبل تقرير المجالس القومية المتخصصة قال تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد إن البورصة تعاني من هزال حاد أسفر عن انخفاض أسعار الأسهم طوال الأشهر الماضية حتى وصل إلى ٥٠٪ في بعض الشركات والبنوك. وفي التقرير النصف سنوي للبورصة ظهر بالأرقام أن التعامل في ١١٤٠ إصدار لم يتجاوز ٢٢٩ ونسبة ٢١٪ فقط من الإصدارات الجديدة.

ومن بين الشركات التي تم عليها التداول تركز النشاط في عدد محدود منها .. واستحوذت ٥ شركات فقط على ٥٧٪ من إجمالي عدد الأوراق المالية المتداولة ويقول التقرير إن نسبة الأسهم المتداولة بالعملاء لعدد الأسهم الجديدة لم يتجاوز نسبة ١٧٪ فقط وهو ما يشير إلى محدودية التداول للأوراق بالسوق المصرفية بجانب الأكبر من الأوراق عن التعامل حتى تحركات البورصة إلى مخزن للأوراق الرائدة.

ففي ٧١٨ شركة مقيدة تم التعامل على ٢٠٧ شركات فقط بنسبة ٢٩٪ .. وقد تبين أن هناك ٥٧٧ شركة لم يجر عليها أي تعامل لمدة عام رغم أن قانون البورصة ينص على شطب أية شركة من القيد في حالة عدم وجود أي تعامل عليها خلال ١٦

شهر.

وهذه الأوضاع هي التي جعلت العديد من الخبراء والمتخصصين ورجال البورصة من إرسال التحذيرات العلنية للحكومة من الانهيار القادم لسوق الأوراق المالية إذا ما أصرت الحكومة على خطتها في طرح أسهم الشركات المعلن عنها دون النظر لآحوال السوق.

ولا يمكن التمويل هنا على دور صناديق الاستثمار أو البنوك استيعاب ما تنوي الحكومة طرحه لحجم الأموال التي تديرها صناديق الاستثمار لا يتجاوز ٤٩ مليار جنيه من بين ٢٥ مليار تقل القيمة السوقية للعمليات الأسهم المتداولة وهم حجم ضئيل لا ينع آدارات هذه الصناديق القدرة على التأثير في السوق.

ونعتمد إلى خبراء المجالس القومية حيث يؤكدون أن أغلب هذه الصناديق قد وصلت إلى الحد الأقصى الذي لا تستطيع معه الاستثمار في الأسهم خاصة مع اضطرابها في توفير سيولة إضافية لمواجهة التزايد في عمليات الاسترداد..

أما البنوك ورغم وجود ودائع لديها تزيد عن ١٥٠ مليار جنيه، فانها ما زالت تلعب في الخسوف رغم أي إعلان بتحسين مناخ الاستثمار وتقوم البنوك المحلية بحفظ الودائع لدى بنوك الخارج وعزل منها على قائمة عما تعطيه للمودعين وهي سياسة لم تفكر منذ زمن طويل.. وهي بنوك نفتقر للادارات الرشيدة.

وتقول التجربة المصرفية المتكررة سلوى العتري أن البنوك المصرية تفضل ترطيب اموالها في بنوك الدول الأجنبية وقد أوقعت نسبة هذه الودائع من ٦٠٪ من جملة الودائع الموجودة بالعملاء للائتمانية لدى البنوك في يونيو ١٩٩٠ إلى ٨٥٪ في يونيو ١٩٩٣ بحيث لا يتجاوز ما يتم استخدامه داخل الاقتصاد المصري نحو ١٥٪. أما التوظيفات المصرية يذهب جزء كبير منها إلى الاستثمارات الآمنة وعلى رأسها. آذون الخزانة - ديون على القومية المصرية مضمون سدادها - والتي أصبحت تشكل نحو ٣١٪ من جملة توظيفات البنوك داخل الاقتصاد المصري.

\*\*\*

### الأجانب يستعصرون

وتأني إلى الاستثمارات الأجنبية أو بالأدق استثمارات الشركات متعددة الجنسية

وهي شركات لا تأتي لمجرد أن الحكومة تمنح حوافز وإعفاءات .. وبالمناسبة فإن أحدث دراسة عن الإعفاءات.. قدمها د. حمدي عبد العظيم عميد أكاديمية السادات بقطاع د. بيت من حجم الإعفاءات وصل إلى ١٠٠ مليار جنيه على مدار سنوات الانفتاح والمحخصة ورسم ذلك فلم تأتي إلى مصر أرقام هائلة من الاستثمارات الأجنبية اعترف بها رئيس الوزراء نفسه أمام مجلس الأحزاب بأنها لا تزيد عن ٤٠٠ مليون دولار عام ٩٥ بينما ذهبت ٤٠ مليار دولار إلى اندونيسيا في السنة نفسها وقد سبق لنا معالجة أسباب عزوف الاستثمارات الأجنبية عن الاستثمار في مصر وذلك في عدد البصار قبل الماضي (الحكومة في انتظار مستثمر من يأتي أبدا) وكانت أهم الأسباب هي أوضاع البنية الأساسية والقاعدة الصناعية والقرى الشرائية وعدم الاستقرار السياسي والفساد وأحوال الإدارات الحكومية والقوانين والتشريعات المضاربة الخ.

وتضيف على ما قلناه ما أثبتته الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله في دراسته عن الحقيقة الخفية في التنمية الاقتصادية.

يقول الدكتور اسماعيل أننا نتكلم عن الاستثمار وأهميته وضرورية تشجيعه بل وتذليله بينما ننسى جميعا أن أي استثمار محلي أو أجنبي هو في الأصل ادخار وإن هذا الادخار ووسائل تشجيعه وطرق تعبئة للاستثمار ضاعت قماما من الخطاب الاعلاسي.

والامر المزعج في اقتصادنا أكثر من أي شيء آخر هو تدني معدل الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٤٪ في الستينات (وكان معدل متواضع من وجهة نظر د. اسماعيل إلى ٧٪ في التسعينات). بالمقارنة مع بلدان أخرى بعضها أفقر منا وتكتظ بالسكان أكثر منا نجد أنها تحققت معدل ادخار ثلاثة أضعاف وأحيانا خمسة أضعاف للمصري..

بل أن هذا الأخير متدن للغاية بالنسبة لمعدل معدل الادخار في أربعين دولة فقيرة وهو ٢٧٪ وإذا أخذنا نموذج لبعض البلدان الآن نجد معدلات الادخار بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي تصل في اندونيسيا إلى ٣٢٪ وفي الهند ١٩٪

وفي تجريا ٢٣٪ وفي تونس ١٨٪ والغرب ١٧٪ وكوريا الجنوبية ٣٦٪ بينما لم ترد في مصر عن نسبة الـ ١٧٪.

والغرب ان (المخبرات التي تتحول إلى استثمار وليست ودائع بنوك) في مصر تأتي اغليها من العاملين والاسر المتراخمة بفعل الادخار الاجباري الذي تفرضه نظم التأمين والمعاشات وعلى ذلك صالى مبيعات شهادات الاستثمار ثم الزيادة في ودائع صندوق توفير البريد وكانت بالارقام عام ٩١ بالترتيب: ٥٦٠٠ ، ٦٧٩ ، ١١٤ مليون جنيه)

ويؤكد د. اسماعيل ان الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص المنظم لا تسهم في الاضرار الخطي.

هذه هي الأرض التي تقيم عليها الحكومة مزاد البيع .. ولا نظن انها تمهل هذه الاوضاع للحكومة أكثر من غيرها تعلم بان ظروف واوضاع القطاع الخاص المصري لا تسمح له بشراء المطروح في المزاد.. كما تعرف أكثر من غيرها ان سوق الأوراق المالية لا تمحل اية عمليات طرح لاسهم جديدة.. كما تعلم الحكومة أكثر منا ان الاستثمارات الاجنبية ضعيفة وان الاجانب يمتنعون منذ زمن طويل عن

الاستثمار في مصر .. كما تعلم الحكومة أن المصريين في الخارج يفضلون الاستثمار في الاسواق المضرة وليس من بينها السوق المصري ومع ذلك تحاول الحكومة أن تصرف الانتظار عن المتهين الحاقدين بلعبة المزاد وتلصق بهم اللذين سيشترون الدين المصرية ويبادلونها بأصول القطاع العام .. وهؤلاء جا زالوا خلف الستار ولا يعرف أحد هوهم أو جنسيتهم . وعلمنا الانتظار أو سؤال الحكومة عليهم لربما ترة علمنا في تحقيق آخر.

## الشركات المطروحة للبيع

يبلغ عدد الشركات التي تنوي الحكومة طرحها للبيع كلياً أو جزئياً ٣١٤ شركة أتمت تقويم ومراجعة اصول ٢٧٨ شركة تبلغ القيمة الدفترية لها ٩٠ ملياراً و ٩٠٧ مليوناً من الجنيهات . يتبقى عدد ٣٦ شركة. المطروح فعلياً في المرحلة الأولى ١٤ شركة منها ٣ شركات طرحت عروض الشراء فيها من قبل اتحادات ملاك العاملين. تتراوح نسب أسهم الشركات المطروحة للبيع ما بين ٤٠٪ ، ٦٠٪ ، ١٠٠٪.

### انواع الشركات وقيمتها

عدد الشركات	القطاع	القيمة الدفترية بالمليون
٢١ شركة	الصناعات الهندسية	٦٥٣٥ر٤ مليون جنيه
٢٢ شركة	القطن والتجارة الدولية	٧٢٦٧ر٢ مليون جنيه
١٢ شركة	النقل البحري	٢٦٤٧ر١ مليون جنيه
١٤ شركة	الصناعات الكيماوية	١٤٥٢ر٤ مليون جنيه
٧ شركة	غزل ونسيج	٥٩٦٧ر٦ مليون جنيه
١٤ شركة	تصنيع المنسوجات	٤٥١١ر٧ مليون جنيه
١٦ شركة	توزيع الكهرباء	٧٨١٣ر٣ مليون جنيه
٩ شركة	القومية للأدوية	٢٣٨٨ر٤ مليون جنيه
٢٣ شركة	القومية للتشييد والتعمير	٢٢٢١ر٣ مليون جنيه
١٧ شركة	الصناعات المعدنية	١٤٨٢ر٣ مليون جنيه
١٣ شركة	الاشغال واستصلاح الاراضى	٤٣٢١ر٨ مليون جنيه
٢٢ شركة	الصناعات الغذائية	٦٩٦٧ر٤ مليون جنيه
٢١ شركة	الاسكان والسياحة والسينما	٣٢٨٣ر٣ مليون جنيه
١٣ شركة	التعدين والحراريات	٨٠٨٩ر٥ مليون جنيه
١٧ شركة	المضارب والمطاحن	٣٣٠٣ر٢ مليون جنيه
١٣ شركة	النقل البحري	٢٦٦٥ر٩ مليون جنيه
١٤ شركة	التنمية الزراعية	٢٥٤٤ر٩ مليون جنيه

## أسماء الشركات التي طرحت للبيع فى المرحلة الأولى

١٧٨٧ مشروعا (الأهرام ٢٦ / ٩ / ٩٠).  
منها ١٢١٥ مشروعا قيمتها الدفترية  
٥٠ ألف جنيه.  
٢١٢ مشروعا قيمتها الدفترية ما بين  
١٠٠ - ٢٥٠ ألف جنيه.  
١٥٢ مشروعا قيمتها الدفترية أكبر من  
٢٥٠ ألف جنيه.  
فى حين ذكرت تصريحات أخرى لبعض  
المستثمرين أن اجمالي عدد المشروعات للمحليات  
٣١١٥ مشروعا.  
منها ١٨٠٠ مشروع لا تتعدى قيمتها  
٤٠٠ مليون جنيه.  
١٢١٥ مشروعا قيمتها الاجمالية ٢١  
مليون جنيه.  
(الأهرام ٣٠ / ١١ / ٩٠).  
فى تصريح ثالث للحكومة أكدت أن  
مشروعات المحليات عددا  
٢٤٠٠ مشروع قيمتها ٤٠٠ مليون  
جنيه.  
(روزاليوسف ٣٠ / ٤ / ٩٠).  
هذا من عدد المشروعات وقيمتها أما  
البيع فعلا فمر أيضا مظار للتناقض  
والاختلاف.  
فمن مؤكد أن ما تم بيعه من مشروعات  
المحليات . يبلغ :  
٨٢ مشروعا تزيد قيمتها الدفترية عن  
١٠٠ ألف جنيه (الاهرام ٤ / ١ / ١٩٩٦).  
وتصريح آخر يؤكد أن المبيع ٣٨٥  
مشروعا يبلغ ١٠ مليون جنيه (الاهرام  
٣٠ / ١١ / ٩٠).  
فى حين يؤكد ثالث أنه تم بيع ٨٥٠  
مشروعا للمحليات يبلغ ١٦ مليون جنيه.  
(الأخبار ٢٦ / ٩١).

٢٥- النصر للتلفزيون.  
٢٦- تليمنس.  
٢٧- اينديال.  
٢٨- مصر للأومنيوم.  
٢٩- النصر للزجاج.  
٣٠- النيل للكبريت.  
٣١- كفر الزيات للمبيدات.  
٣٢- مصر للزيت والصابون.  
٣٣- المصرية للصباغة والتجهيز.  
٣٤- المصرية للنشا والجلوكوز.  
٣٥- مطاحن مصر الوسطى.  
٣٦- مطاحن غرب القاهرة.  
٣٧- مطاحن شرق الدلتا.  
٣٨- مضارب كفر الشيخ.  
٣٩- العامة للصرايع والتخزين.  
٤٠- النصر لوسائل النقل الخفيف.  
٤١- الماكرو للمحولات.  
٤٢- فنادق مصر الكبرى.  
٤٣- السويس للمناطق الحرة.  
٤٤- ميتالكو.  
٤٥- استيلكو.  
٤٦- المالية- الصناعية للمبيدات  
والأسمدة.  
مشروعات المحليات:  
نظراً للبيانات المغلوطة والتصريحات  
الحكومية المتضاربة ، فإنه غير معروف على  
وجه الدقة عدد المشروعات للملوكة  
للمحافظات.  
فقد ذكرت بعض التصريحات أن عدد  
مشروعات المحليات الطروحة للبيع يبلغ

طرحت الحكومة عدد ٤٦ شركة من  
القطاع العام للبيع فى المرحلة الأولى . منها  
٩ شركات فى قطاع الفلز والتسيج وثلاث  
شركات للأدوية و٦ شركات عاملة فى مجال  
الاسكان والمقاولات وعدداً آخر من الشركات  
المختلفة:

- ١- الدلتا للفلز
- ٢- المتحدة لتجارة المنسوجات بالجملة.
- ٣- العربية لتجارة المنسوجات
- ٤- دمياط للفلز
- ٥- بورسعيد لتصدير الاقطان
- ٦- النصر للمنسوجات
- ٧- فسيفا
- ٨- مصر- شين الكوم للفلز.
- ٩- المنسوجات الحديثة (بوليفار).
- ١٠- المجلس للمقاولات.
- ١١- النصر للمعدات والتراكيبات.
- ١٢- المعادى للاسكان والتنمية.
- ١٣- القاهرة للاسكان.
- ١٤- مدينة نصر للاسكان والتنمية.
- ١٥- المتحدة للاسكان.
- ١٦- القناة للتراكيبات الملاحية.
- ١٧- بورسعيد للمحاريب.
- ١٨- دمياط للمحاريب.
- ١٩- المصرية لتحويل السفن.
- ٢٠- الاسكندرية للمحاريب.
- ٢١- العربية للتراكيبات الملاحية.
- ٢٢- عقميس للأدوية.
- ٢٣- العربية للأدوية.
- ٢٤- القاهرة للأدوية.

## السيبل

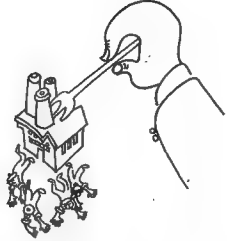
## الحقيقى

## لتوسيع

## الملكية

الدكتور فؤاد هاشم عرض وزير الاقتصاد الاسبق رجل لا يمكن اتهامه بالشيوعية أو الاشتباه فيه  
بتهمة السبارية ومع ذلك طالب الحكومة برد ممتلكات الشعب للمصلحة فى القطاع العام إلى الشعب  
ليديرها بنفسه بعد أن أعلنت الحكومة عن نيتها فى البيع.  
وقال فؤاد هاشم أن هذا ليس اقتراحا خياليا ولكنه رد الأمور إلى نصابها الصحيح فالحكومة لا  
تعدو أن تكون مالكة ملكية اعتبارية للقطاع الاعمال العام وهى تنوب عن الشعب فى ادارة شونه  
مثلا تنوب عنه فى اداء وظائفها السيادية ومن ثم فلا غرابة فى أن يسترد المالك الحقيقى ملكيته  
.. والاقتراح ليس خياليا ايضا بعد تطبيقه فعلا فى بعض الدول وفى تجارب اشرف عليها البنك  
الدولى وساندها.  
وهذا هو السبيل الحقيقى نحو تطبيق مبدأ توسيع الملكية الذى تعلنه الدولة ويرعاه البنك  
الدولى بدلا من شراء قلة من الناس هم عدة آلاف فى أفضل الاحوال وليسوا مصريين بالضرورة ما  
كاد عشرات الملايين خلال حقبة عدة من الزمان لتكوينه وبنائه والتعديل عليه.

# من هو صاحب قرار بيع القطاع العام؟



محمود الحضري

منضبطة.

رغم كل هذا علينا أن نعود قليلا للوراء  
لنتعرف على حقيقة الوضع بتفاصيله، وهل  
قرار بيع القطاع العام محلي أم خارجي.

ففي عام ١٩٨٩ توصلت الحكومة  
لاتفاق من خلال مذكرات متبادلة مع صندوق  
النقد والبنك الدولي، لتنفيذ برنامج للإصلاح  
الاقتصادي وتحرير الأسعار وإعادة هيكلة  
القطاع العام. واقترح الصندوق والبنك عدة  
إجراءات محددة على الحكومة الالتزام بها.

وشملت إلغاء الصعيح الجبري  
تدريجيا لأسعار المنتجات المحلية  
خاصة التي ينتجها القطاع العام  
والغاء تدريجي للدمج بالاضافة إلى  
تنفيذ برنامج لإعادة هيكلة إنتاج  
الشركات العامة، وإعادة النظر في  
أسعار الفائدة، وتوحيد سعر الصرف  
،والوقوف عن مساهمات الشركات  
العامة في المشروعات المشتركة  
.بالاضافة إلى مطالب أخرى تتعلق بمراجعة  
للموازنة العامة والتفقات والإيرادات كل فترة  
في حدود ٣ إلى ٦ أشهر.

وواجه هذا البرنامج صعوبات في التنفيذ  
مواشاة الخلاف بين الحكومة وصندوق النقد  
لدرجة أن المؤسسات المالية بدأت في  
رفض تحويل واردات مصر من القمح  
وتوقفت أمريكا عن بيع القمح

ما من مناسبة تثار فيها قضية ما يسمى  
بـ«الإصلاح الاقتصادي» أو تحرير  
الأسواق وإخضاع السلع للعرض والطلب ، أو  
الحديث عن بيع القطاع العام إلا وتخرج علينا  
الحكومة بصياح لا حدود له على لسان الجميع  
من أكبر مسئول حتى أصغر خفير وكل من  
يسهر في ركاب الحكومة .. ليقول عليكم أن  
تعملوا أو «تفهموا» أن كل ما يتم هو  
صناعة مصرية ١٠٠٪. ولا خضوع  
فيه لأي ضغط خارجي سواء كان من  
المؤسسات المالية الدولية أو الدول  
الكبرى العاتقة.

بل يصل الأمر إلى تلقين كل من يقول  
غير ذلك درس في الاخلاق والوطنية متضمنا  
أن السياسة الوطنية هي الأساس  
وليس هناك من يملك التأثير على  
مصر،ولا يحق أن يقول أحد أن هناك ضغطا  
من هنا أو هناك، فالضغط الوحيد المتبيل  
للمواطن المصري فقط.

ثم يخرج علينا أخيرا د.كمال  
الجنزوري رئيس الوزراء ليقول إن المصلحة  
العامة هي التي تحكم مسيرة أداء الاقتصاد  
القمري، بأن قسمة المال العام لا يمكن أن  
يسها أحد لأن الاضرار بها إضرار بحق  
الاجتمع .. بل أن البعد الاجتماعي في أي  
قرار اقتصادي ومالي مرتبط بأمن المواطنين  
،وبالتالي فإن القرارات لابد أن تكون

بالأجل، وطلبت شركاتها السداد نقداً.  
وخشيت الحكومة تنفيذ مجموعات السياسات  
الاقتصادية دفعة واحدة .وتجهد البرنامج  
لفترة.

وتحمسه، عاطف صليبي رئيس  
الوزراء السابق فيما بعد، وترسلت حكومته  
إلى اتفاق جديد أطلق عليه برنامج  
المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادي  
،وتركز هذا البرنامج وفق الوثائق المتبادلة  
بين الحكومة والبنك والصندوق على الإصلاح  
المالي والتقدي وفقتضاء بدأت الحكومة مع  
السنوات الأولى للتصميمات في برنامجها  
المسمى بالإصلاح المالي والهيكلي ..وخلال  
أقل من عام تم توحيد أسعار  
الصرف ،الأمر الذي أدى إلى  
الوصول بسعر الدولار أمام الجنيه  
إلى ما يقرب من جنيهاين و٢٥ قرشا مع  
تدريجها ليهصل إلى ٣٤٠ قرشا مع  
مرور السنوات،ودخلت مصر لأول مرة  
نظام العمل بشركات الصرافة لتحل محل تجار  
الملة ولكن بشكل قانوني..

وخشية الحكومة إرتفاع سعر الدولار  
وانخفاض الجنيه ثم صياغة نظام يتم وفقاً له  
تدخل البنك المركزي بشكل ثابت في سوق  
الصرف كيانه للدولار ليحد من خفض قيمة  
الجنيه في الأسواق مشترطاً ليحد من  
الارتفاعات المفاجئة. ويبلغ ما اشتره

البنك المركزي على مدى السنوات الأربع الأخيرة أكثر من ١٣٠٠ مليون دولار وهو سابق لم تشهدا الأسمان المصرفية. بل تم وضع حساب خاص لاحتياطي نقدي بلغ حتى الآن ١٨ مليار دولار بالبنك المركزي لمواجهة أية أزمة. وتوقع البعض وقتها أن هذا «الإصلاح» المصرفي سيساهم في رفع سعر الدولار ليتجاوز الجنيهات الأربعة .. إلا أن الحكومة بتدخلاتها -فهر الاقتصادية- حالت دون ذلك.

وبالاتفاق بين الحكومة والبنك والصندوق تم إعادة توزيع الموازنة العامة لتخفيض الدعم بشكل ملحوظ بنسب لا تقل عن ٨٠٪. وخفضت الأسعار للمرض والطلب ليرتفع التضخم بنسب وصلت في السنوات ٩١ إلى ٩٤ إلى ٧٨٪ سنوياً.

وشملت «ورشة» الصندوق إصلاح أوضاع الشركات العامة وكان نتيجة ذلك صدور القانون ٧٠٣ لسنة ١٩٩٢ المعروف بالشركات القابضة، وتم مقتضاها جميع الشركات العامة تحت إشراف وزارة واحدة «قطاع الأعمال العام».

وكان ذلك هو البداية العملية لمحاولات بيع القطاع العام الفاشلة وتولفت الدولة بين تطبيق أي شكل من أشكال الدعم للشركات العامة التي هضمت طوال سنوات الأعباء الاقتصادية والسياسية والاقتصادية مثل ٥ يونيو ١٩٩٧ حتى الانقراض الاقتصادي وما تبعه.

وكان من بين الاتفاقيات مع الصندوق والبنك إعادة جدولتي الدين وإسقاط ٥٠٪ من أصل الدين العام الخارجي، والتنازل من جانب أمريكا ودول الخليج عن حوالي ١٢ مليار دولار -دين عسكري ومعدنية.. وذلك عقب حرب الخليج الثانية.

### عام البيع

ومع حلول عام ١٩٩٣ بدأت رحلة مقارضات جديدة لبيع القطاع العام.. جرى مقتضاها الاتفاق على بيع جميع أنصبة الدولة في الشركات المشتركة تصل قيمتها بالدعمية لنحو ١١٠ مليار جنيههتترواح نسبة مساهمة الشركات العامة والبنوك وشركات التأمين فيها إلى ما بين ٩٪ إلى ٩٣٪.

## تاريخ المفاوضات الحكومية مع المؤسسات الدولية يكشف أسرار عملية البيع

وفي مقابل ذلك لم يتقدم مشترين حقيقين لشراء شركات أخرى مثل النصر للسيارات وكورلير وإيدال والنفادق والبواخر الساحية. بل وصل الأمر لمعرض لشراء خطوط إنتاج فقط وذلك تعثر تنفيذ برنامج البيع..

وعلى الجانب الآخر تم طرح أسهم ١٦ شركة للبيع من خلال بورصة الأوراق المالية، حيث تم طرح نسب تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ للبيع للجمهور والعالميين. واستمر هذا البرنامج حتى نهاية ١٩٩٥.

أما بالنسبة لبيع أحد البنوك العامة وإحدى شركات التأمين فلم تتمكن الحكومة من تنفيذها نظراً لظروف ومواقف معبأنة داخل مجلس الوزراء. ولم يفسله التنفيذ.

ولأسباب متعددة لم تنفذ الحكومة مطلباً للصندوق والبنك خاصاً بخفض قيمة الجنيه أمام الدولار، خاصة بعد اعتراض العديد من الشركات العامة والخاصة على ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض حجم الصادرات، وبعد جلد شديد. حسم الرئيس مبارك الموقف ورفض التنفيذ الحالي لخفض سعر الجنيه .. ولكن لم يتم حسم هذا الطلب من جانب الصندوق والبنك ومازلا يطالبن به.

في ظل تلك الأوضاع وهذه الترتيبات بين الحكومة والمؤسسات الدولية، بدأ ما يسمى بالمرحلة الثانية للإصلاح الاقتصادي لبيع القطاع العام.. وذلك بتنفيذ لاتفاق وتعهد سابق واستجابة لمطالب البنك والصندوق، بالإضافة لمطالب جديدة منها: فعلى مدى أكثر من عام جرت اتصالات بين الحكومة وكبار مسؤولي الصندوق والبنك، انتهت إلى البرنامج الجديد للخصخصة حيث اشترط البنك ضرورة إصلاح نظام التداول في سوق الأوراق المالية، حتى يتمكن من استيعاب أسهم الشركات المطروحة للبيع.

وتدألت المناقشات عدة اقتراحات للاسراع في البرنامج، جاء على رأسها فكرة مبادلة الدين الخارجية بأصول الشركات، حيث اقترح مسئولو المؤسسات الماليةتين، التوسع في بيع الدين الخارجية لأشخاص عاديين واعتباريين، على أن يتم عرض الشركات على مشتري الدين، بدلاً من

### بيع ٦٨ شركة عامة إما كلياً أو جزئياً.

وشملت الاتفاقيات حسب ما ورد في الوثائق المتبادلة بين الحكومة والبنك والصندوق، بيع إحدى شركات التأمين وأحد بفرك القطاع العام الأربعة الكبرى.

وخضوعاً من الحكومة لهذه الالتزامات الخارجية طرحت خلال الفترة الماضية من أواخر عام ١٩٩٣ حوالي ١٢ شركة عامة للبيع للقطاع الخاص دون تحديد جنسيته. ولم يتقدم أحد لشراء كل تلك الشركات بل اقتصر العرض على شراء ٣ شركات فقط هي الكوكاكولا والببسي كولا والمرجل والبغارية. وتركز سبب قبول شراء الأولى والثانية لكونهما شركات تلقى منتجاتها رواجاً بالأسواق، وتكلفت الانتاج فيها منخفضة جداً. ورغم ذلك استفتت عنهما الحكومة وقلت بهيئتهما للمفاوضة المباشرة. أما المرجل البغارية فقد تم بيعها لاستفادة المشتري من الأرض التي تقع عليها على نيل مصر العظيم بهدف استخدامها مستقبلاً استخداماً عقارياً.



الجزيري



عاطف صلي

## بدأت الخصخصة عام ١٩٨٩ ثم امتدت لتصل لأخطر مراحلها عام ١٩٩٦

استثمار عائد بيع الدين في مشروعات جديدة.. خاصة أن شروط البيع للدين تشترط أن يتم استثمار العائد محلياً. وبإعمال هذا النظام سيتم منح مشتري الدين ميزات أخرى في شراء أصول وروصات انتاجية بسعر أقل من سعرها الحقيقي.

وكشفت المفاوضات الأخيرة أن الحكومة لا تملك تقييماً حقيقياً للقيمة السوقية لمؤسسات وشركات القطاع العام. وتعتمد في توضيح ذلك والوصول إليه على عتبات التقييم التي ستم خلال عملية البيع لكل وحدة انتاجية منفصلة على حدة.

واتضح من عمليات التفاوض الأخيرة أن جميع الأصول العامة وشركات- مؤسسات- خدمات- مطروحة للبيع.. وليس الهدف البيع في حد ذاته بل الوصول إلى ما يسمى بـ "الوصول للقطعة البقية" .. ومن هنا عرضت الحكومة تقريراً حول حالة الأصول وقيمتها الدفترية.

وشملت هذه الأصول قائمة طويلة من الشركات تجاوزت قيمتها الاسمية ٨٠٠ مليار جنيه وتضم ٣١٤ شركة عامة تخضع للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩٢ وقطاع الأعمال العام، قيمتها الدفترية ٨٨ مليار جنيه. و٢٢ هيئة تنمية تبلغ قيمتها ٢٤٠ مليار جنيه. بالإضافة إلى ٤ بنوك وخصخصة الدولة ومؤسساتها وشركاتها في البنوك المشعركة وتصل إلى ١٧٠ مليار جنيه و ٨٣ هيئة خدمية تبلغ قيمتها الدفترية ٨٥ مليار جنيه. وهناك مساهمات من الشركات العامة وشركات التأمين والبنوك بالشركات المشعركة بنسبة تتراوح بين ٤٪ و ٩٣٪ تصل حقوق الدولة فيها إلى ١٢٥ مليار جنيه.

وفي آخر جولة من المفاوضات تم التوصل لصياغة مشعركة حول مرحلة البيع الأولى وتشمل طرح نسبة من أسهم ١٦ شركة سبق عرض أسهمها للبيع وتصل قيمتها

الدفترية إلى مليارات و ٢٤٢ مليون جنيه بينما قيمتها السوقية ٩ مليار و ٤٤٩ مليون جنيه. علاوة على طرح أسهم عدد آخر من الشركات للمرة الأولى قيمتها الدفترية ٤ مليار و ٢٤٣ مليون جنيه وقيمتها السوقية ١٦ مليار و ١٨١ مليون جنيه.

كما تم التوصل لتجديد قيمة ١٤ شركة سيتم عرضها للبيع الكامل وهي شركات غذائية وخدمية قيمتها السوقية مليار و ٣٩٩ مليون جنيه بينما قيمتها الدفترية ١٧٩ مليون جنيه.

(وحددت المفاوضات طرق التصرف في العائد لسداد الدين. وتوجه ٩٧ مليار إلى سداد الدين. - وبالمثل سيخصص لتحديث شركات أخرى أو لتحديث الشركات التابعة لتسها خاصة المطروحة بنظام بيع الأسهم). وكشفت البحوثات عن وجود ١٤٠ شركة تحتاج إلى ١٤ مليار لاصلاح هيكلها المالي منها ١٠٤ شركة تحتاج لتطوير عاجل.

ورفض الصندوق والبنك أي دخول مستر في عمليات طرح الأولى لبيع الأسهم في الشركات المطروحة للمرة الثانية أو لأول مرة.

والفرضت الحكومة مبدأ عام وهو البيع لكل الأصول العامة من خلال برنامج زمني طويل المدى، خاصة أن رؤية المؤسسات الدولية تتركز في أن التطوير للمنتجات لن يتم إلا من خلال شركاء جدد، ولابد من البحث عن هؤلاء الشركاء سواء بالداخل أو الخارج، وأن يتم ذلك إما عن طريق البيع الجزئي وضع أموال للاستعانة بهؤلاء الشركاء أو بنظام نقل الملكية بالكامل لذلك آخر قادر على التطوير الانتاجي.

وهكذا يتضح أن عملية البيع ليست نبعاً مصرى حكومياً بل هي صناعة إما خالصة من المفاوضات الخارجى أو أنها صناعة مشتركة. لتحقيق هدف واحد وهو تغلى الدولة عن إدارة آليات الانتاج.

# أسباب أزمة القطاع العام والتنمية في مصر

القائض الأمر الذي لا يتحرك مبالغ كافية لحوافز زيادة الإنتاج وإعادة الاستثمار من جهة أخرى (في الوقت الذي لا توفر فيه الدول مخصصات كافية للتحويل طويل الأجل للاستثمارات) (٦).

وما زاد من حدة المشكلات التي يعانيها القطاع العام أن بعض شركاته قد ساهمت في مشروعات مشتركة تحت مظلة قانون الانفتاح (أي القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤)، رغم أن مراكزها المالية لم تكن تسمح بذلك، الأمر الذي اضطرها إلى تغطية التزاماتها عن طريق الاقتراض، بل إن بعض وحدات القطاع العام والهيئات العامة قد ساهمت في مشروعات مشتركة، في الوقت الذي كانت تتواجه فيه مواقف شديدة الحرج فيما يتعلق بمديونياتها للبنوك التجارية، كما قامت بعض الشركات التي كانت تحول جانبها من استثمارات الخارج عن طريق قروض قصيرة الأجل بالمساهمة في شركات مشتركة، الأمر الذي زاد من مشاكل المديونية والسيولة النقدية لديها. ومن جهة أخرى أقدمت على الدخول في المشروعات المشتركة شركات صناعية عامة تعاني وجود أصول إنتاجية معطلة لديها. وكان الأجنبي يستخدم الأموال التي ساهمت بها في المشروعات المشتركة في تنشيط الأصول المعطلة لديها. ومن الغريب أيضا أن بعض شركات القطاع العام قد أسهمت في قيام مشروعات مشتركة تعمل في نشاط مماثل لأنشطتها الأساسية، الأمر الذي أوقع فيها غير قليل من الضرر الذي تمثل - ضمن أمور أخرى - في تزايد المخزون السلبي للراكد أوسط. حركته. وإذا كان العائد على المال المستثمر في شركات القطاع العام قد قدر بنحو ٥ بالمائة عام ١٩٨٥ كما سبق ذكره، فإن العائد على مساهبات شركات القطاع في المشروعات المشتركة لم يتجاوز ٣.٥ بالمائة في العام نفسه بحسب تقرير الجهاز المركزي للحسابات (٧) أي أنه حتى من منظور العائد المالي البحت، كان من الأجدي توجيه الأموال لتحسين الطاقات الإنتاجية وزيادة دخل القطاع العام، بدلا من المساهمة في مشروعات مشتركة ثبت فشلها. ولكن هذا التحكيم يفترض ما هو غير قائم، وهو وجوب تغليب المصلحة العامة

ولا تقتصر الطاقات المعطلة على الطاقات المادية، بل تنسحب أيضا على القوى العاملة. وهذا مرتبط بسياسة التوظيف، بغض النظر عن حاجة العمل لأغراض اجتماعية خالصة. وقد استمرت هذه السياسة لسنوات طويلة، وإن كان قد بدأ التوقف عن تطبيقها، ولم يعد القطاع العام مجالا لامتناسص العمالة المتاحة في السوق، وتم الاستعاضة عن تعيين عمالة جديدة بإعادة تدريب العمالة الزائدة على أعمال جديدة تحتاج إليها الشركات الصناعية (٣). وبطبيعة الحال، تؤدي العمالة الزائدة إلى الارتفاع في تكلفة الإنتاج لتضخم بند الأجور. وتشير دراسة تطور عناصر التكاليف المختلفة للعامين ١٩٨٣/١٩٨٤ و١٩٨٤/١٩٨٥، إلى أن نسبة زيادة الأجور كانت أعلى من نسبة الزيادة في أي عنصر آخر من عناصر التكاليف (٤).

ومن جهة أخرى، تعاني شركات القطاع العام اختلال الهياكل المالية، حيث ترتفع نسبة القروض إلى رأس المال، وتعاين تدني نسبة السيولة وانخفاض معدل دوران رأس المال. وهذه المشكلات مرتبطة في جانب منها بتقليص الدولة في مد شركات القطاع العام بالتحويل اللازم للتجديدات والتوسعات، وبخاصة في السيمينات، الأمر الذي اضطر الكثير منها إلى استخدام الاقتراض المصرفي قصير الأجل والمكلف عادة لهذه الغاية. وقد انعكس ذلك على تزايد مديونياتها للجهاز المصرفي فيما بعد. كما أن هذه المشكلات مرتبطة بمشكلة تراكم المخزون السلبي والمجزع عن تصريف الإنتاج التي سبقت الإشارة إليها. وقد لوحظ انخفاض نسبة رأس المال الثابت إلى جملة الأموال المستثمرة في القطاع العام ككل، إذ بلغت ٢٨ بالمائة. كما بلغت نسبة المديونية الكلية نحو ٢٥.٥ بالمائة على مستوى القطاع العام، وذلك في أوائل أو منتصف الثمانينات (٥).

وترتبط مشكلات نقص السيولة والاقتصاد على الاقتراض في تحويل الاستثمارات، وكذلك مشكلات نقص الفائض على المال المستثمر بمشكلة ضعف الفائض القابل للتوزيع، وهو مرتبط بسياسة التصغير والأجور والعمالة المفرضة على شركات القطاع العام من جهة، والقواعد المنظمة لتوزيع

تظهر مشكلات القطاع العام أول ما تظهر في ضعف قدرته على الإنتاج رغم ما يمتلكه من أصول وطاقات إنتاجية ضخمة. وتقدر إحدى الدراسات أن معدل النمو في إنتاج القطاع العام (غالبا باستبعاد النفط وقناة السويس) خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ العائد على المال المستثمر قد انخفض من ١٥ بالمائة عام ١٩٧٥ إلى ٤ بالمائة عام ١٩٨٥. وأن الطاقات المعطلة في هذا القطاع قد بلغت نحو ٢٥ بالمائة من إجمالي الطاقة المتاحة في أوائل أو منتصف الثمانينات (١). وتظهر هذه الطاقات المعطلة في قطاع الصناعة بشكل بارز. وهي ترجع في جانب منها إلى قلة الاهتمام بالصيانة مع تقادم الأصول أو عدم توافر قطع الغيار أو استنزاف الإنتاج لنقص النقد الأجنبي، إلى عجز قطاع التيار الكهربائي أو تقييد العاملين وقلة انضباطهم في العمل، أو إلى نقص الطلب على المنتجات أو القديمت في الداخل والخارج لانخفاض مستوى جودتها أو عدم قدرتها على المنافسة أو ضعف مستوى القدرات التصنيعية أو التراط على جبهتها عن السوق لإتاحة فرصة أكبر أمام منتجات الشركات المنافسة. ويترتب على نقص الطلب على المنتجات ليس انخفاض الطاقة المستخدمة عن الطاقة المتاحة فقط، بل قد يترتب عليها أيضا تكسب المخزون السلبي لدى الشركات المنتجة أو لدى قنوات التوزيع، الأمر الذي يعني تغطيل جزء من رأس مال المشروع (٢). وترتبط مشكلات تقييد العاملين وقلة انضباطهم في العمل بانخفاض مستريات أجورهم، وعملهم في ظروف صعبة لا تتوافر فيها الاشتراطات الصحية ومعدات الأمن الصناعي. وبطبيعة الحال فإن مشكلة الأجور جزء من مشكلة أهم هي تحديد الأجور على المستوى القومي. ولكن النتيجة المباشرة لانخفاض الأجور هي الانخفاض بأكبر من معدل واطعاء أقل المجهود للوظيفة ذات الأجر الأدنى، وهي غالبا الوظيفة في القطاع العام لتعرض المجهود الأكبر المبذول في الوظيفة ذات الأجر الأعلى في القطاع الخاص التقليدي أو شركات الانتفاع.



على المصالح الخاصة للمسؤولين عن اتخاذ قرارات المشاركة وللمستفيدين بشكل أو بآخر من قيامها.

## ٢- أسباب الأزمة وصلها بالأزمة العامة للنسبة .

إن الأزمة التي يمر بها القطاع العام في مصر اليوم ليست منفصلة عن الأزمة التي يمر بها الاقتصاد المصري، أي أزمة التنمية. ذلك أن الظروف العامة التي أحاطت بالاقتصاد المصري وطبيعة السياسات العامة التي حكمت سير هذا الاقتصاد، يوجه خاص منذ أوائل السبعينات، قد تركت بصمات واضحة على أداء القطاع العام ومصارفه. فمن الطبيعي ألا ترتفع آثاراً إيجابية في نشاط القطاع العام وكفاءة الأداء فيه عندما تسود سياسة عامة مؤداها تغلّي الدولة عن كثير من مهامها السابقة في ضبط إيقاع الاقتصاد وتوجيه حركته، وعندما يسود الاعتقاد بأنه في الإمكان إحداث تنمية جادة للاقتصاد المصري بجهود المستثمرات الأجنبية المباشرة والعنات الأجنبية، أي يزد من الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي العالم والتجربة له. لهذا، السياسة العامة التي أدخلت البلاد في أزمة تنمية، هي التي تسببت أيضاً فيما يعانيه القطاع العام من مشكلات، ومن تزايد حدة هذه المشكلات بمرور الزمن، حتى بلغت مبلغ الأزمة. ونظراً إلى أن القطاع العام يمثل كتلة كبيرة من الكتل التي يتكون منها الاقتصاد المصري، فإن ما يحدث فيه سرعان ما ينعكس، بصورة أو بأخرى، على مجمل أداء الاقتصاد في مجموعه. وهكذا يدخل القطاع العام والاقتصاد القومي في مجموعة من التأثيرات المتبادلة التي تشكل حلقة مفرقة. تضعف أداء القطاع العام سرعان ما ينعكس في صورة خسائر تتحملها الموازنة العامة، وفي أسوأ تنوره بعض كبير، جانباً منها، كما ينعكس الأداء الضعيف أيضاً في قلة التوافر من الموارد من القطاع العام إلى الموازنة العامة، ومن جهة أخرى ينعكس التراجع في معدلات نمو الإنتاج بالقطاع العام على بقية القطاعات التي تعتمد على القطاع العام في الحصول على حاجاتها من مستلزمات الإنتاج أو من السلع النهائية وعلى الاستثمار الذي تبدأ معدلاته في التزايد، وعلى الصادرات التي تأخذ معدلاتها في التناقص وعلى معدلات ارتفاع الأسعار، وعلى معدلات استيعاب العمالة.

وطبيعة الحال، فإن أداء القطاع العام لا يتوقف فقط على الاعتبارات المتصلة

بالسياسات الاقتصادية، فإلى جانب تأثير هذه السياسات، تمارس الأوضاع السياسية والاجتماعية تأثيرات مهمة أخرى. فانكماش ورقة المشاركة الشعبية والممارسة الديمقراطية لها انعكاسات مهمة على طبيعة الديمقراطية العامة التي ترسم للقطاع العام، وعلى الفرص المتاحة للمعامل للمشاركة الفعلية في إدارة القطاع العام ومراقبة أعماله، وعلى أسلوب اختيار القيادات في وحدات القطاع العام، وكذلك على أساليب محاصرة الفساد ومحاسبة المخرفين في القطاع العام وخارجه

وقد تناحلت ظروف انفتاح أبواب العمل في الخارج مع ظروف انفتاح الاقتصاد المصري، الأمر الذي ألقى بأعباء إضافية على القطاع العام، وقد تجلّى ذلك، ضمن تجليات أخرى في تزييف الصالة المدرة والخبرات الفنية والإدارية من القطاع العام، سواء للعمل في البلدان العربية النفطية أو للعمل في شركات القطاع الخاص الانفتاحية وغير الانفتاحية.

غير أنه إلى جانب الظروف العامة التي أثرت في أداء القطاع العام منذ الانفتاح، كانت هناك أخطاء في السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالقطاع العام، سابقة على الانفتاح واستمرت بعده، ومن أهم هذه السياسات السياسة السعرية وسياسة التحويل في وحدات القطاع العام التي أثبت بعبء تحقيق أهداف اجتماعية مهمة على عاتق القطاع العام، بينما كان في الإمكان بلوغ الغايات الاجتماعية نفسها من خلال سياسات وأدوات تنفيذ بديلة على ما سيأتي بيانه عند العرض للحلول المقترحة لمشكلات القطاع العام.

ويمكن بيان أسباب تعثر القطاع العام الراجعة إلى السياسات العامة على النحو التالي:

١- التمييز بين القطاعين العام والخاص لمصلحة الأخير، وذلك بإغناء الامتيازات والإعفاءات على القطاع الخاص، تركه يقل من كثير من الالتزامات العامة، بما في ذلك دفع الضرائب المستحقة عليه، فضلاً عن عدم تنقيده بقوانين العمل والأجور ومشاركة العمال في الإدارة والأرباح كما في القطاع العام. وفي الوقت الذي تحررت فيه أسواق العديد من السلع التي تراجعت فيها الأسعار، ظل القطاع محكوماً بسياسات سعرية لاتراعى التغير في التكاليف وقد كان ذلك التمييز لمصلحة القطاع الخاص (أو ضد القطاع العام) هو أحد جوانب سياسة الانفتاح

الاقتصادي التي اتبعتها الدولة في أوائل السبعينات.

ب- الإهمال المتعمد للقطاع العام طوال معظم الفترة التي مضت منذ إعلان سياسة الانفتاح. فقد أهملت متطلبات تجديد الطاقات الانتاجية وتوسيعها أو حتى صيانتها والمحافظة عليها، وحدثت تقلص عن تزويد القطاع العام بالقروض قصيرة الأجل في تمويل الاستثمارات وتراكم المديونات وغيرها مما سبق التعرض له، وإن كان الاهتمام بالأحلال والتجديد قد نال القسط الأكبر من استثمارات الخطة الخمسية الأخيرة.

ج- ضعف التخطيط والتنسيق والمتابعة والرقابة على القطاع العام. وذلك بعد تفكيك الهيئات المركزية التي كانت تتولى هذه المهام (المؤسسات العامة) وقيام مؤسسات هزيلة لا تقدر - ويبدو أنه لم يرد لها أن تقدر - على الاضطلاع بهذه المهام. هذا فضلاً عن انحسار نفرة التخطيط بوجه عام منذ إعلان الانفتاح والانهاء لإسقاط أوسع مجال يمكن لعمل القطاع العرض والطلب.

د- الخلط بين مفهوم قطاع الأعمال العام ومفهوم قطاع الخدمات الاجتماعية العامة فقد أدت المحركة على التفرق إلى القطاع العام كمؤسسة لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين، وكوسيلة لتوفير الدعم بطريقة مستمرة في مرحلة الإنتاج. ومن هنا جرى تحميل وحدات القطاع العام بتكاليف إضافية (الصالة الزائدة مثلاً) أو عرمانه من إيرادات يمكن (بالسعي الاجتماعي مثلاً)، فضلاً عن أبولوة معظم الفائض لتحقيق إلى المخزاة العامة أو إلى إلى هيئات أخرى (مثل بنك ناصر الاجتماعي الذي لم يعد نشطة مقصراً على الأعمال الكبيرة كما كان معطفاً عند إنشائه). وهكذا اختلطت الاعتبارات الاقتصادية بالاعتبارات الاجتماعية في إدارة القطاع العام، وأصبحت الاعتبارات الاجتماعية أسهل وسيلة للتسريع على انخفاض الكفاءة في المشروعات العامة.

هـ- اندماج كثير من شركات القطاع العام للدخول في مشروعات خاضعة لقوانين المال العربي والاجبي، رغم تعارض مجالات عمل هذه المشروعات مع مجالات عمل الشركات الأصلية. وذلك بدعى تشجيع الاستثمارات والفتاة الأجنبية كجزء من التشجيع العام بمقتضى سياسة

الانتفاخ.

و- **انحدام التناسب بين حقوق العمال وحقوق الإدارة** : فالأخيرة لها اليد الطولى، في الوقت الذي تفرض فيه الرضاية من جانب الحكومة على النقابات العمالية، ويصر العمال من حق الإضراب وحق التفاوض الجماعي على الأجور وساعات وطور العمل مع الإدارة، وتحولت مشاركة العمال في مجالس إدارات شركات القطاع العام إلى مشاركة شكلية.

ز- **لفقدان القطاع العام لأفضل عناصره الإدارية وطبقة متعلمة** وذلك نتيجة تثبيت أو انخفاض مستوى الأجور في القطاع العام، مع السماح بإطلاقها في القطاع الخاص التقليدي والانتفاحي، والسماح في الوقت نفسه بالهجرة إلى الخارج دون قيود تذكر، بل في الوقت الذي ظهر فيه بجملة أن الهجرة قد تسببت في إحداث نقص ملموس في الموردين من بعض ترميمات العمالة.

ح- **غياب الديمقراطية والمشاركة والرقابة الشعبية** وفساد المناخ العام : الذي يعمل في ظله القطاع العام، الأمر الذي أدى إلى استنزاف طلة القطاع، وتراكم مشكلاته، مع التصحر عليها أو التهرب من أمرها، وتحوله إلى أداة التوزيع من جانب بعض العاملين فيه ومن بعض المصلين به من القطاع الخاص.

لقد ركزنا فيما تقدم على أسباب الخلل في أداء القطاع العام المصري المتصلة بالسياسات والظروف العامة، وفي رأينا أن هذه الأسباب هي القصر الأساسي للأزمة الحالية للقطاع العام (٨) ولكن هذا لا ينفي بالطبع أن هناك أسبابا أخرى لضعف أداء القطاع العام، فإذا كانت الأمور المتعلقة بالسياسات والظروف العامة التي يعمل فيها القطاع العام تخرج عن نطاق تصرفه، فلا شك في أن هناك عددا من المجالات التي تدخل في حدود التصرفات الممكنة للإدارة المسؤولة عن وحدات القطاع العام، ويؤدى قصر أداء الإدارة فيها إلى قصور في الأداء العام لهذه الوحدات. وتذكر من بين الأسباب المتصلة بهذه المجالات ما يلي :

(١) عدم كفاية الدراسات المتعلقة بجدوى المشروعات، بما في ذلك مشروعات الإحلال والتجديد والتوسعات.

(٢) قصور التخطيط المالي ومتابعة الأداء المالي.

(٣) ضعف الاهتمام بدراسة السوق وجوهر التسويق الداخلي والخارجي. ويرجع ذلك في جانب

منه على الأقل إلى أن لشتغال القطاع العام في ظروف ندرة شديدة وعجز عام في الموردين من كثير من المنتجات التي ينتجها (والتي قد ينتجها القطاع الخاص أيضا) بالنسبة إلى الطلب ، لا يدفع إلى الانحدام بين السوق والتغيرات في أذواق المستهلكين وما إلى ذلك.

(٤) ضعف نظم الصيانة .

(٥) عدم كفاية الطرق المتبعة في مجال مراقبة حركة المخزون من معطزمات الانتاج والسلع النهائية .

(٦) ضعف نظم تخطيط وجولة الانتاج .

(٧) غياب الاهتمام الكافي بدراسات التكاليف، ومتابعة التطورات في التكاليف الفعلية وتقصي أسباب انحرافها عن التكاليف المعيارية .

(٨) عدم إيلاء اهتمام كاف لقضية البحوث والتطوير على مستوى الشركة (أو على مستوى القطاع)

(٩) غياب الاهتمام بجميع المعلومات عن أوضاع العمالة والتطورات في إنتاجية العمل وفي الانتاجية الكلية وعدم تليويز مؤشرات لتقوم الأداء، بشكل ينجي في هذا الشأن، ولربط المؤشرات بالأداء الفعلي، وتصميم برامج التدريب في ضوء الحاجات الفعلية كما تسفر عنها متابعة وتقييم الأداء.

وعلى الرغم من الاعتراف بأن المسؤولية الأولى في ضعف أداء القطاع العام تقع على السياسات والظروف العامة التي يعمل في ظلها، فقد أظهرت تقارير الخبراء أن ثمة مجالا لا بأس به لرفع كفاءة وأداء وحدات القطاع العام من خلال الارتفاع بمستوى الإدارة وفيها وتعديل نظم العمل وتطوير أساليب وتخطيط أنشطة هذه الوحدات وتنفيذها ومتابعتها. ومن هنا أهمية العناية بتشخيص المشكلات على مستوى الوحدة أو الشركة العامة ووضع الاقتراحات الكفيلة بحلها.

د. إبراهيم سعد الدين

د. إبراهيم العيسوي

(١) هذه المعلومات مستقاة من : جامعة القاهرة، كلية التجارة، مركز البحوث والدراسات التجارية وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، عرض موجز لتنتائج الدراسة الشاملة للقطاع العام في مصر (القاهرة، ١٩٨٦)، ص ١٢ و ٥٠، والتقدير الأخير بناء على دراسة فعلية لأوضاع ١٥٦ شركة من شركات القطاع العام.

(٢) يقدر حجم المخزون من منتجات النهائية في الشركات الصناعية بحوالي ٣٦ بالمائة من الإنتاج يسمر التكلفة . انظر : المصدر نفسه،

ص ٥٢.

(٣) من حديث وزير الصناعة مع جريدة : الأهرام، ١٩٨٨/٩/٢٠.

(٤) جامعة القاهرة، كلية التجارة، مركز البحوث والدراسات التجارية وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، المصدر نفسه، ص ١٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٢- ٥٤ . وليس من الواضح ما إذا كانت نسبة الميزانية الكلية تبرع عن رصيد الدين المرتبطة إلى رأس المال أو المال المستثمر أو الإنتاج .

(٦) حول قواعد التعامل على الفائض، انظر: هبة خديسة، «مستقبل القطاع العام في مصر» ورقة قدمت إلى : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات: أعمال المؤتمر السادس للاقتصاديين المصريين، مارس ١٩٨١، (القاهرة: الجمعية، ١٩٨٤)، ومحمد رضا اللعل، ونحو تنظيم أفضل للقطاع العام في مصر». ورقة قدمت إلى : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، بحوث المؤتمر العلمي السابع للاقتصاديين المصريين، ٨-٦ مايو ١٩٨٢ (القاهرة: الجمعية، ١٩٨٢)، ص ١٢. ومن للاهتمام أن الشركات لا تحتفظ بأكثر من ١٠ بالمائة من الأرباح بعد الضريبة لتدعيم موقوفها المالي. أما الخصصات الإيجارية الأخرى فهي لا تصل إلى تكون ضرائب إضافية على القطاع العام ولا يدفع لها القطاع الخاص بالطبع، مثل: ٢ بالمائة لشك ناصر؛ ٥ بالمائة احتياطي شراء سندات حكومية؛ ١٠ بالمائة مقابل الإشراف والإدارة؛ ١٥ بالمائة من نصيب العمال في الربح الذي يذهب للخدمات المحلية والمركزية، فضلا عن ٥ بالمائة احتياطي زيادة التكاليف الرأسالية.

(٧) اعتمدنا في هذه الفقرة على نتائج الدراسة التي أجراها الجهاز المركزي للحسابات عن الشركات المشتركة: وتقرر عن مساهمة وحدات القطاع العام والهيئات العامة في المشروعات المشتركة حتى ١٩٨٦/٦/٢٠.

(٨) يقول على الجريشلي، «إن الأحكام القاسية التي صدرت على القطاع العام والمفترى عليه» تنصم بالمقالة، واستندت إلى دراسة موضوعية متزعة عن الهيوي للظروف والملازمات التي مر بها، وفي اعتقاده أن جانب كبير من مشكلات القطاع العام إنما يرجع إلى «أخطاء» المسؤولين عن السياسات العامة ومن التحقيق، وإلى أسباب تدخل في عداد ما يحسبه رجال القانون والقوة القاهرة». انظر: على الجريشلي، غشنة وعشرون عاما: دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، ١٩٥٢ - ١٩٧٧ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ٧٠، ١٢٠، ١٢١.

# النور الآسيوية... نموذج غير قابل للنقل

أهمية من غيره في صنع النجاح التنموي لهذه الدولة وصغون التنمية التي تحققت في هذه الدولة بأنها كانت تنمية بقيادة الدولة لا بقيادة السوق أو القطاع الخاص.

وحتي تلك الدول التي جرت فيها التنمية في إطار حرية اقتصادية كبيرة نسبيا وبالاعتماد بدرجة ملحوظة على آليات السوق كما كان الشأن في هونغ كونغ وسنغافورة قامت الدولة بدور لا يمكن التهرب من شأنه، وعلى كل فهاتان الدولتان صغيرتان للغاية وهما من الجزر التي تحولت إلى مناطق حرة لخدمة التجارة العابرة وهي دول لتفتقر للقطاع الزراعي مما يجعل التماس على ما تحقق مسبقا.

أما في حالة كوريا وتايوان وهما الدولتان ذاتا الكيان الاجتماعي والاقتصادي المحقول فقد كان دور الدولة أكثر بروزا وتخطى مرحلة التدخل غير المباشر بالسياسات والمراقبة إلى التدخل المباشر في آليات السوق وإعادة تشكيل نظم الأسعار ووضع الخطط واستخدام أساليب التدخل الإداري في إدارة جوانب الحياة الاقتصادية (مثل الاستيراد والتصدير الأجنبي) بل والتدخل في طرق إقامة بعض الصناعات الأساسية في إطار القطاع العام وسعت الدولة إلى السيطرة على السوق أو حكم السوق وتوجيهها بما يساعد على إنجاز الأهداف التي كانت تسعى إلى تحقيقها. وتدخلت الدولة في الرصايا المرفوعة وعملت حكومات التنوير الآسيوية إلى خلق حد من الرصايا من خلال كبت اسعار الفائدة وقفل الأسعار المعزولة عن الاسعار العالمية بفرض دفع الاستثمار والانتاج والصادرات في المصارف المرفوعة ومن خلال التدخلات الانتقائية التي تركز على صناعة بعينها أو قطاع بذاته ومن خلال تقييد المنافسة كلها وجعلت مفضلة في ذلك التقييد. وضمن ما يذكره خبراء معهد التخطيط

وهيئة قوى خارجية على مقدرات البلاد...

والأهم أن قصة النجاح للتنوير لم تكتمل بعد وما زال كتابها مفتوحا بعد تآكل الحيزة السلبية لصادراتها من السلع الصناعية نظرا لارتفاع الاجور فيها وظهور منافسين جدد أو قور آسيوية جديدة ما زالت مسفويات الاجور لديهم منخفضة إلى جانب العديد من التحديبات الأخرى.

هذا الكلام هو خلاصة دراسات خبراء معهد التخطيط\* ونحن نقدمه للحكومة قبل فوات الأوان وحتى لا تأتي لنا حكومة جديدة بعد عدة سنوات تقفدي بتجربة السودان بعد فشلنا في اللحاق بالغرب أو الشرق.

أهم ما قالته الدراسة هو الدروس النسيمة التي يمكن لبلدان العالم الثالث عامة ومصر خاصة الاستفادة منها من خلال تجربة التنوير الآسيوية مع الاخذ في الاعتبار أن دروس خبرات التنمية الآسيوية لا تصنع قالبا جاهزا على يد مصر أو غيرها كما أنها لا تقدم وصفة أو روصة قابلة للتطبيق الثوري.

الدروس النسيمة هي : أنه ليس هناك طريق وحيد أو سهل للتنمية. وأن اللال وحده لا يصنع التنمية مهما تدفق بخرارة. ولا يمكن التحول على رأس المال الأجنبي في تحقيق التنمية المفراسة بوضعية الاستقرار التقني والمالي والاجتماعي والسياسي للتنمية. وأن تحسين توزيع الدخل امر يمكن من التنوير الاقتصادي السريع وأن التنمية هي أفضل سبيل لتعطيل النمو السكاني. وأن تضامن دول العالم الثالث ضروري لمواجهة الكبار. وأنه ليس هناك سبب أو مفتاح وحيد للتنمية.

وكان أهم الدروس ما وضعته الدراسة تحت عنوان والدور الثوري للدولة أساسى وحاسم ولا شيء عنه للتنمية.

وهنا يقرل خبراء معهد التخطيط إن تدخل الدولة قد بلغ في دول شرق آسيا حدا من القوة جعل بعض الباحثين يصغرونه بأنه العامل الأكثر

منذ إعلان الرئيس الراحل أنور السادات عن سياسة الانفتاح الاقتصادي في أوائل السبعينات ونحن نتطلع ونحلم مع المسترلين يوم الرضاء .. ولأننا مواطنون صالحو نبلغ الضرائب ونصلق ما نقرله للحكومة وصعافتها القومية فقد انتظرنا أيضا أن نلحق بركب الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا.

يوما كان نشاذا أن يتحدث البعض عن اختلاف الظروف التاريخية بيننا وبين الغرب، لكننا رفضنا أن نستمع إليهم.. وحصلنا الغلاء. وسكن الشوارع ولم تصمد على حرماننا من حق العلاج المجاني والتعليم المجاني ولم تغضب حتى عند حرمان الشباب من حق العمل، فكله يهون من أجل يوم الرضاء للثورة عندما تصبح القاهرة مثل واشنطن ولندن وباريس.

لكن اليوم المبرود لم يأت وعذ أكثر من عشرين عاما، من تطبيق سياسة الانفتاح تواضعت أحلام الحكومة وقررت أن تتنازل عن حلم اللحاق بدول الغرب واتجهت انظارها نحو دول الشرق وبدا من واشنطن وباريس ولندن ورحبت الحكومة بكوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا وسنغافورة و«هونغ كونغ» وهذه المرة قالت الحكومة إن علينا بيع القطاع العام بالكامل حتى نلحق بمتحور شرق آسيا ورضينا بدهالهم، لكن يهون أن «الهم» لم يرض بتا..

وعلى أن نستمتع هذه المرة لرأي الخبراء... فنموذج التنوير الآسيوية غير قابل للنقل أو التصميم. وحتى لو افترضنا أنه قابل للنقل فالجوانب السلبية التي صاحبتة تجعله غير مرغوب فيه.

وكادت أبرزها: الاستغلال البشع للطبقة العاملة خاصة النساء والأطفال إلى جانب مختلف مظاهر الكبت السياسي والتهر البروليس وبقية ممارسات نظم الحكم العسكرية والديكتاتورية والوجود الاجنبي

مقارنات الباحثين الأمريكيين بين تايران والصين.  
(ملامحة: حكومتنا ورجال إعلامها يستعملون الصين عند أي حديث عن غير آسيا رغم أن الخبراء ينعونها على رأس قائمة غير آسيا).

يقول الكاتبان الأمريكيان (كا وسلون) أن هناك أوجه شبه كثيرة بين سياسات الدولتين في المرحلة الأولى للتنمية ويذكران أن من أهم هذه التشابهات.

١- البدء بتصفية ملاك الأراضي وكبار الحائزين وإعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية في الريف على نحو يساعد بقرة على تنفيذ عملية التراكم الرأسمالي بقيادة الدولة.

٢- وضع أسس التصنيع بتوجيه الدولة وقيادتها.

٣- كبح جماح الأنشطة السوقية.

٤- خنق الاستهلاك في الريف. ويخلص الكاتبان مدخل كل من تايران والصين للتنمية بعد الحرب العالمية الثانية بأنه مدخل «الدولة» أي سيطرة الدولة على انتزاع الفائض الزراعي وتحقيق التراكم الرأسمالي اللازم للتصنيع وتوجيه السوق ووضع الدولة لأسس الهيكلية المستهدفة تحقيقه.

وفي مقارنة لدور الدولة في كل من تايران وكوريا الجنوبية انتهى الكاتب الأمريكي براك إلى أن الحكومة قد قامت في هاتين الدولتين بدور نشط في مجال الاقتصادي وإن هذا الدور تجاوز مجرد تدخل الدولة من أجل تصحيح فشل السوق. وكانت جرة التدخل الحكومي أكبر في كوريا بالمقارنة بتايران. ووصل بها الأمر إلى حد فرض بعض السياسات بالقوة على القطاع الخاص. وصمرا يرى براك أنه من الصعب تصور أن القطاع الخاص وحده كان سيقتدر على بدء سياسة التصنيع الموجه للتصدير وغزو الأسواق الخارجية والمحافظة على النجاح في هذا الصدد في غياب التدخل الحكومي المباشر في السياسات. كما يؤكد كاتب آخر وأنه لا يمكن فهم خبرة تايران التنموية ولا استراتيجيات ولائها بالنسبة للدول الأخرى إذا تم تجاهل التصرفات المباشرة في المحافظة من جانب الحكومة.

وقد تجوزت خبرة تايران التنموية بارتفاع معدل الادخار والاستثمار وأصوات المدخرات الحكومية ومدخرات القطاع العام بنسبة كبيرة في تحويل الاستثمار من ١٣٪ في الفترة (١٩٦٠-١٩٦٥) إلى ٢٥٪ في الفترة (١٩٦٥-١٩٧٠) ثم إلى ٢٨٪ في الفترة (١٩٧٠-١٩٨٠) وفي الثمانينات وصلت مصاحبات الحكومة والقطاع العام

نسبة ٥٢٪ من إجمالي الاستثمارات. وعلى عكس ما قد يتصور كانت نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاستثمار المحلي الإجمالي بتايران متواضعة للغاية فهي لم تزد عن ٢٪ في المتوسط خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٨٧) ولم تزد جملة التقلبات للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال تلك الفترة عن ٧,٣ مليار دولار أمريكي وقد أسهم الصينيون المقيمون بالخارج بنسبة ٢٠٪ في هذه الاستثمارات بينما أسهم الأجانب بنسبة ٨٠٪ وشكلت الاستثمارات الأمريكية واليابانية معا ٦٨,٥٪ أما الاستثمارات الأوروبية فلم تزد عن ١٦٪.

ولمّا أرقام خبراء معهد التخطيط فإن نصيب الدولة من الاستثمارات الثابتة كان ٥٠٪ في الخمسينات و ٢٨٪ في الستينات و ٤٥٪ في السبعينات و ٤١٪ في الثمانينات. وكان ٥٧٪ من الانتاج الصناعي يتم في منشآت تملكها أو تسيطر عليها الحكومة في ١٩٥٢ وقلّت هذه النسبة في حلول ٥٠٪ طوال الخمسينات وهي لغزو الفكرين التي لا يتحدث عنها أحد بينما يركز الكل في الحديث على الفترات الحديثة التي انخفضت فيها نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية العامة حتى وصلت إلى ١٩٪ في الثمانينات نتيجة لبيع شركات القطاع العام وتخصيص الاستثمار العام. وفي الفترة الاقتصادية كان لسياسات التعليم والتدريب والبحث والتطوير دورا كبيرا وحظى التعليم والتدريب بمناخة فائقة من الحكومة واتجهت إلى الاستثمار فيها بكثافة ملحوظة.. فقد أولت نسبة الاتفاق على التعليم من ١٩٪ من الناتج القومي الإجمالي في ٥٩-١٩٥٢ إلى ٤٣٪ في ٧٧-١٩٧٩- ثم إلى ٥٥٪ في ١٩٨٦.

كما تلقت الحكومة بمحاء لنفع عملة البحث العلمية والتطوير التكنولوجي حتى وصلت إلى ٧٪ عام ١٩٩٥ من الناتج القومي الإجمالي. وترجع أهمية قيام الحكومة بهذا الدور التشط إلى أمرين : أولهما، الرعي المصنوع بأهمية البحث والتطوير والتوليد المحلي للتكنولوجيا في ترسيخ دعائم الصناعة وكسب المزايا التنافسية في أسواق التصدير. وثانيهما الصغر التمسك للبحر المتوسط المنشأ الصناعية في تايران ما يجعل معظم المنشآت غير قادرة على تحمل نفقات البحث والتطوير وإنشاء وحدات خاصة بها لهذا الغرض. ويؤكد د. إبراهيم العيسوي أن حالة تايران تعتبر حالة خاصة أو فريدة. يتنكر أن

يحدثها فهي دولة صغيرة ولكنها تتمتع أو ظلت تتمتع لوقت طويل بولع استراتيجي مما جعلها محل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية التي اجتمعت فيها الصراع بين الرأسمالية والشيوعية سراء بصورة ساخنة أو بصورة باردة وقد أدى احتضان الولايات المتحدة لها إلى تدفق الموارد المالية بغزارة وفي صورة غير مكلفة اقتصاديا (منع لا ترد) فضلا عن ولع جانب من هبء الدفاع عن كامل ميزانيتها قد ساعد ذلك تايران على عبور فجوة الموارد المحلية ونجوة التمويل الخارجي بسهولة ويسر دون أن تقع في مشكلة مدونية خارجية ملحا وقلت غالبية دول العالم الثالث ومن جهة أخرى ساعدت العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة فضلا عن وجود جالية كبيرة من المهاجرين الصينيين على فتح أسواق الولايات المتحدة أمام صادرات تايران بالإضافة إلى ذلك فقد كان الارتفاع الاستثماري الياباني لتايران مختلفا بدرجة كبيرة عن نظيره في معظم دول العالم الثالث وكانت مصطلحة إيجابية بدرجة دول على النحو الاقتصادي في المدى الطويل لتايران.

رأى السؤال : هل يمكن لمصر أن تكو تجربة النمو؟

الاجابة بنعم لم استطاعت وزارة الخزانة أن تعيد الزمن وتنقل مصر إلى المحيط الهندي وثأى لنا باليابانيين ليستعمروا بدلا من الانجليز وبالخبرة تأتي لنا بحكومة تؤمن بخود الدولة في قيادة التنمية.

• الدراسة صدرت بعنوان «الخبرة التنموية للدول الآسيوية حديثة التصنيع والدروس المستفادة منها لمصر» واشترك فيها ثلاثة من كبار خبراء الاقتصاديين ووليد د. ومزي زكي بحث حالة هونغ كونغ وسنغافورة ود. حسين الفقيه حالة كوريا الجنوبية ود. إبراهيم العيسوي حالة تايران كما تولى الاشراف على إعداد الدراسة ومحرر التقرير النهائي حولها الذي صدر ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر (العدد ٧٣ يوليو ٩٢) .. كما أصدرت دار الثقافة الجديدة (حالة تايران) للدكتور إبراهيم العيسوي بحث عنان وغزو النمو الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية في مصر.



# وداعا محامى الشعب

عصمت سيف الدولة

فريدة النقاش

رحل عن عالمنا الفكر القومى، ورجل القانون، والمتأخر السياسى، والكاتب الفنان الصديق الدكتور عصمت سيف الدولة، بعد أن قدم إسهاما عظيما في كل ميدان من هذه الميادين ليستحق وصف «الثقاف الموسمى» .. وهو نوع من التقليل لا يشكر كثيرا خاصة في هذا العصر، ويحمله على عدد محدود من هؤلاء. الفرسان المولعين بكلية المعرفة وتسلوها.

ومن الآن فصاعدا سرب يلتفت الناضجون الفاعلون صرعا قريبا ذكبا طالما ساندكم في ساعات المحاكم، وكتب مراجعاتهم عنهم كتملاج من الأدب الرفيع، والعلم القانوني الغزير ملهمة بروح الانتصار للشعب والدفاع عن المظلومين حتى لو كانوا يخالفونه في الرأي بل أو يفلتون على طرف تخبى لوليه الفلسفة الخالية التي رأيت في الأمة العربية جرعا ثابعا.

وسر تلى مراجعاته دفاعا عن المتهمين في قضية «مه يناير الشعبية سنة ١٩٧٧» وكان جلمهم من اليساريين والشيوعيين -رائى أصغرهما في كتابه الوثيقة ودفاع عن الشعب» ومراجعاته عن المتهمين بتأسيس وعضوية الحزب الشيوعى المصرى في القضايا المختلفة على اعتقاد السمبنتات والثمانينات، وثائق قانونية-بل وأدبيه -لمجلد لنا صورته الحقبة كفلاح أصيل من الديمقراطية يستعجل لتبرئة خصومه الفكرين إن في العقيدة الفكرية أو الموقف السياسى.

فلم يمنع هذا كله من التفتان في العمل بالاحتياط في العلم والوعي الدوب لنسج علاقات شخصية حميمة وحقيقية مع هؤلاء الذين يختلف معهم.

وقد أتاحت له الحيسة الجماعية في سبتمبر ١٩٨١ حين اعتقل السادات معارضيه السياسيين من كل التيارات والأحزاب، أن يتعرف عن قرب على بعض هؤلاء، ويدخل معهم في مناقشات مستفيضة حول فكرته الموحدة من الوحدة العربية كضرورة عاجلة، وبعن الفكرة القومية كمرتكز أولي وليس نهائياً لاختياره السياسي، الذي طالما استكملها بالذعان عن العدالة الاجتماعية وحقوق الكادحين ودائع عن تصوراتها للنضال من أجل إقام هذه الوحدة عن طريق بناء تنظيم قومي جامع كانت دعوته له سببا في إلقاء القبض عليه ومحاكمته والحكم عليه بعشر سنوات في بداية السبعينات ثم جرى إلغاء الحكم بعد ذلك.

كانت الثورة العربية الشاملة التي تطلب الأرض وتجريها من جديد هي حلم حياته وهدف سعيه. وذكر أنني تحدثت إليه ليلة ١٩ نوفمبر ١٩٧٩ حين كان السادات بعد العدة لزيارته القدس المحتلة بعد شهر قليل من هبة ناير الشعبية وكنت غاضبة وحرينة ولا أعرف طريقة للتعبير العاصف عن رفضي واستحاجي... ووجدته وابط الجاش يتحدث بفعالية مستنزة وقال لي:

-أنتم الماركسيون تؤمنون بالحل السلمي، أي تقرون بصورة ما بحق إسرائيل في الوجود، وما يقوم به السادات الآن يهدد حتى هذه الامكانية فتأكلون... أما أنا فأحلم الذي لا أرضى أقل منه لفضية فلسطين فهو تحرير كامل تراهي بعد إنجاز الوحدة العربية الشاملة ولما كان هناك لدولة إسرائيل حتى وهي واقع جغرافي وبشري الآن يعترف به العالم كله.

ورغم اختلافه الجذري بل وحتى معاداته في بعض الأحيان للماركسية التي خصص جزءا كبيرا من كتاباته لانتقادها، فإنه لم يخف أبدا إعجابه بالقادة الشيوعيين الكبار وبالمناضلين الشباب في مصر الذين التقاهم في ساحات المعارك، أو جاورهم على صفحات المجلات والصحف أو التقاهم في المؤتمرات وقد حظي بشعبية واسعة في أوساط

الشباب القومي في الوطن العربي، وإدراكا منه لهذه الحقيقة خصص بعض كتبه للشباب. وطالما حلم بأن يكون هو قائدا لجماعة من المناضلين من هذا النوع، الصلب القادر على الحركة والتنظيم شرط أن يتبنوا أفكاره هو، ويكتب عن دلائل: وهو يخاطب الشباب العربي.

**في الجنة قد تقابل ذلك الرجل الذي قضت دائما لو كان عربيا.**

كانوا نغرا لا يزبدون عن أصابع الديدن عدا، يتحاورون اختلقوا انشغوا.. أغلبية **بشفيك**.. وأقلية **مشفيك** لماذا انشغوا؟ ماذا كان المرضي؟.. أنهم يراجون دولة القياصرة هول وهلمان.. ويعدن باللائن وشطرة عاتية سجون ومشاطن.. وحلفاء كثيرين من أوروبا.. يريدون أن يستظروها وهم نغرا لا يزبدون عن أصابع الديدن عدا، لم يختلفوا ولم ينشغوا حول كيف يسقطون دولة القياصرة.. كانوا أكبر من هنا.. كانوا يربون حقا.. الثورين حقا لا يتكلمون قوى الأعداء اعتبروا إسقاط القياصرة بكل جيلها وهيلمانها وجندنا وشطرتها وحلفائها مسألة مفرغا منها.. سلسة..

واستغرب دائما بأن أي فكرة مهما كانت ثورية وتستطيع للاحتياجات المرضية لفترة تاريخية لا بد لها من إطار تنظيبي، بل إن مثل هذا الإطار التنظيبي يتسع نفوذه من وجهة نظره ليشمل حتى المدى الذي يمكن أن يصل إليه الكتاب والمفكرون في قدرتهم على التأثير والانتشار والوصول إلى الجماهير الواسعة وتحقيق الشهرة.. فيقول:

.. أول من استخدم السيفد عنوانا الحرم مصطفى صادق الرافعي.. ألف كتابا أسماه **على السيفد** خصصه لشعري الحرم عباس محمود العقاد.. ورحبها الله، كانا عملاقين.. أحدهما يعرفه الجيل العربي الجديد، كان وراء العقاد حزب معروف الشعب **العقاد**، وكان الرافعي فردا قريبا مفردا لضعاف، الفردية ضياع حتى في الأدب.. **الفعل الحال** هو ما تفعله الجماعة **المنظمة**.

ثم يضيف **والفردية فكري.. الفرق بين التعدد والجماعية هي لكمة العمل.. التعدد الفردي تكرار عمل.. والجماعية تكامل خلق..** ومع ذلك فهو لم يجد نفسه في أي من الأحزاب القائمة في ظل التعددية الجديدة التي بدأت في مصر منذ عشرين عاما، وذلك بعد

تجربة الشباب في عضوية الحزب الوطني الذي كان يرأسه الفكر والمحامى الراسل قحى وضوان- وسوف تبين لنا الرئاسة المتأينة أوجه التشابه بينهما- وبغيرنا الكاتب **وسعد كامل** رفيق نضاله في الحزب الوطني وكان يصطنى عتاب منه عبر أصدقاء يأنى أشد في الهجوم على مبادئ الحزب الوطني، كنت أقول للأصدقاء المشتركين انه لم يستطع أن يقنع إنبته الدكتور عاتية **سيف الدولة** التي أصبحت واحدة من ألمع الاشتراكيين المصريين المشهدين، ولم توافق على السير في نفس طريقه، فلماذا يجب لممارستي لهذا الحق؟ (حق الاختلاف معه) .. ولم يكن إحجام الفكر الراسل عن الانضمام للأحزاب السياسية القاتسة مجرد رفض لبعض ممارساتها ومرافقتها أو خلاف فكري معها أو تكرار لموقف ثابت عن قطاعات واسعة من المثقفين يتعاملون على العمل السياسي، بل لأن عصمت سيف الدولة لم يكن ليرضى بأقل من حزب ينشئه هو على الفرافزة وبالمسطرة ليتحقق بالقبض تصوراته عن الحزب القومي الثوري، وكان يتوقف كثيرا أمام هذا الرقم.

**«إن عدد الشباب العربي وحده هو ٤٧ مليون ونصف المليون، أي أنه يبلغ خمسة عشر ضعف عدد الصهاينة في فلسطين المحتلة شهوفا وكهولا وشبابا وأطالبا..»**

ورغم أنه كان قد قال إن «العبرة حتى في النشر هي دائما بالكيف وليس بالكم»، إلا أنه طالما رأى في هذه الملايين لجنودا محتلين لحزبه الذي لم يتشأ أبدا.. لأن الاقليمية تقف لآتي وجه التحرر القومي وحده، بل في وجه بناء مثل هذا الحزب أيضا.. فالاقليمية طفيف للأمية رالية.. هؤلاء الشباب المرهجون؟..

«.. الذي يعلمهم أمما يتعلمون؟ بأية لغة يتعلمون؟ كيف يربعون صحتهم؟ من يتحمل نفقة تعليمهم؟ أين باقي الناشئة من أطفالنا؟ كم منهم شريد؟ كم منهم لا يجد مكانا في مدارسهم؟ كم منهم يضطره الفقر إلى العمل في سنه القضي»

صحيح أنه يقفز بعد ذلك إلى سؤاله

## وجوه في الأنباء



د. عصمت عبد المجيد مع حسين عبد البررير وصلاح محسن

حرية العقيدة وحرية الرأي والنشر إن ما قام المهتمون بممارسته هو «ممارسة لحقوق دستورية مشروعة» وإن إدارة مباحث أمن الدولة «قد تجاوزت اختصاصها وأعترفت بهذا التجاوز غير الشروع ، حين سحرت ضباطها لحماية شخص أو أشخاص أو حزب حاكم أسمته نظاما ، فخلطت بين الشخص والمستور بأن أسست كلا منهما نظاما».

ولأن مواهبه كانت دائما أكبر من كل الأطر التي عمل فيها لقد تلقى في نصف كل الأدلة التي قدمتها الشرطة والنيابة ضد المهتمين في قضية هبه يناير الشعبية سنة ١٩٧٧م وقدم للمحكمة في عرض في واسع تسجيلات لأقوال ضباط مباحث أمن الدولة أمام المحكمة بنفس الأصوات ، تقول كلاما مناصفا تماما للكلام موضوع الاتهام ، وقدم صورة واضحة وقد جلس مرة عضوا للبين ومرة عضوا للميسار ، وثالثة رئيسا للمحكمة.

واستغنى حاسته الساهرة العميقة- التي شابهتها المرارة- في كتابات أدبية جميلة من المسرحية للذكوات للحارات والرسائل والوالن لا بد أنها تنصحب موضوعات للدراسة لأنها لا تضهد وحده وإنما تضهد مرحلة بكاملها تطوى أوراقها على الحقيبات والمرارات الكثيرة والانتصارات والأفراح القليلة قودعا معاني الشعب.

تدهوكم إلى أن تأخذوا بالدفاع عن مصر وأن تمسكوا ببراءتها من خلال حكمكم ببراءة المهتمين». وفي مرافعة أخرى يحكي بلفظه الخاصة الساهرة حكاية «دون كيخوت». «عن مغامرة شخص خلفه دي سرفانتس وأسأهون كيخوت . ودون كيخوت هذا إنسان عاقل ، فيلسوف، نرى السلوك في كل شئ إلا في قضية واحدة هو فيها لا عاقل ولا فيلسوف ولا سوى السلوك. هذه القضية هي التجارة والدفاع عن المظلومين من البشر. يقاتل في سبيلهم بدون تردد. وشجاعة غير معقولة. على حصان أعرج وصيف مظلوم يروح خرج ومهارة مدمومة، تطلق دون كيخوت في رحلة طويلة طاف فيها أسبانيا يبحث عن المظلومين والضعفاء ويحارب متحديا كل ظالم قوى لأن تلك هي رسالته...».

ثم يساند بجزارة وإخلاص الدعوة التضعضة في الأوراق أو «المضبوطات» بلفظه القانون ودعوة كل القوى الوطنية والديمقراطية المعارضة على إختلال انتصارات الحرية والعقائدية لتكون جهة واحدة شاملة لاسقاط الحكم القائم وإقامة حكم وطني ديمقراطي يرد للشعب المصري حرياته الديمقراطية السليبة ويؤمن تقدمه الاجتماعي».

ويذاع المحامي الفذ عن هذا المطلب قائلا: إنه حق دستوري تكفله المواد التي نصت على

المحبوب... اختصارا... كيف تكون التربية والتعليم في الفكر القومي. التقنى بوجل توفي الاقليمية بغطياته؟ إن الاقليمية تحرم أبناء أمنا من إمكانيات هائلة تقدمها لهم الوحدة...».

أما شروط الوطنيين الشريرين لهذه الوحدة وأن تتم الوحدة لحساب الجماهير العربية بحيث تحمل تناقضاتها مع حكماها لا مصالحا وسطية ولكن لمصلحة الجماهير وانتصارا لها...».

ولأن الواقع عاكسه بضراوة فلم ينشئ منطقته، كرس الجانب الرئيس من جهده للدفاع عن المناضلين الذين اختاروا العمل في ظل التجزئة، ورحلت مراقبته إلى بيانات سياسية بليغة إضافة إلى اتقانها الفني من الناحية القانونية، وولفتها الجميلة من الناحية الأدبية.

يقول في دفاعه عن الحزب الشيوعي المصري... وجاءت أغلب الأوراق المقدمة متعضنة ملححة رائحة من النضال البطولي بالرأى الصائب والكلمة الصادقة ضد مقومات وتنازع ومصادمة السلام، وبفيها وصفت الاتفاقيات مع إسرائيل بأنها خيانة، وبأنها تفرط في السيادة الوطنية، وبأنها استسلام للعدو، وبأنها تحالف مع الصهيونية ضد الشعب العربي الفلسطيني، وبأنها تبيح للولايات المتحدة الأمريكية، وبأنها إفساد لثقافة الشعب وإضرار بمصالحه. وفي الأوراق دعوة حارة منه ١٩٧٨ إلى مقاومة كل هذا تحت شعار...

للسلط المؤامرة الأمريكية الإسرائيلية ولتفتت وإمات الوطنية المصرية... وسائل القضاء...

في أية خصومة يتحكمون، وبين أي خصوم تحكمون، ليس بين النيابة والمدعين، ولكن بين مصر والحلف الاستراتيجي الأمريكي. لقد رأينا كيف أن دور محرري الأوراق كان مقصورا على الدفاع عن مصر وسبابتها أو-ببساطة- أسج... إن ما جاء في الأوراق كان دفاعا عن مصر ضد الحلف الأمريكي الإسرائيلي، دفاعا عن سيادة مصر ضد الانتقاص منها، دفاعا عن أرض مصر ضد الاحتلال الأجنبي لجزء منها... ونحن

## تعقيب على حوار هيكल مع رئيس تحرير اليسار (٢)



فى موضع ما من حوار مع رئيس تحرير اليسار (عدد مارس ١٩٩٦) يؤكد الأستاذ هيكل أنه: «ليس أمامنا فى هذه اللحظات إلا أن نتقدم باقتراحاتنا ونطرحها على رئيس الدولة.. ونظل نقول ونلع ونشجع على ممارسة مسئولياته قدر ما يستطيع» وأنه «ليست هناك البدائل ولا إكسابات التغيير وتسيير الأمور خارج ما هو قائم» وأى محاولة للعلاج خارج رئيس الجمهورية غير واردة إطلاقاً.

أصدر الأستاذ هيكل هذا الحكم القاطع رغم سبق إقامته الدليل على أن «ما هو قائم» قد اصطبغ وبشكل متزايد بأفئذ الكوارث فى كافة مجالات العمل الوطنى، واستند فى حكمه على حشبات متعددة، يقف على رأسها اليأس-بأس الاسفاعة-هيكل- من الأحزاب الموجودة الذى يهدد أيضاً إلى اليأس من الحركة الشعبية.

إن هذه الأحزاب جميعاً، فى اعتقاد الأستاذ هيكل «غير قادرة على قيادة عملية الإصلاح والتغيير»، وللأسف لا توجد فكرة فى الظروف الراهنة قادرة على تحريك الناس وحشدهم وراءها. كل الأفكار المطروحة عاجزة.

د. فوزى منصور

## دفاعاً عن أحزاب المعارضة

### خلاصات السجون

وبدأة فلست أقل من غيره شعوراً بأوجه القصور المختلفة التى تنتاب الأداء السياسى لأحزابنا، وإن كنت أشعر بتقدير كبير من المخرج فى الحديث عن نواقصها الداخلية نظراً لرفوفى خارج هذه الأحزاب.

وأنا أقف خارجها، زغم اقتناعى المطلق بالأهمية القصوى للعمل السياسى الحزبى لاستقبال مصر، لا خرقاً من تحميل النتائج التى يمكن أن تعزب على معارضة السلطة (أرجو أن يفرق لى القارئ ما فى هذا القول من مجازاة لحدود التواضع الواجب)، ولكن لأننى لا آتس فى نفس القدرة أو القدرة على ممارسة الصراع الحزبى الداخلي الذى لا يمكن فى مثل ظروف مصر بوجه خاص- أن يتقدم العمل السياسى الحزبى دون وجوده. ومن هنا فإن شعورى بذلك التناقض يحكى قدرتى على التعبير عنه إلى حد كبير شعور آخر أقوى منه، هو أن أولئك الاشقاء- من ممارسى العمل السياسى من داخل أحزاب المعارضة هم الأول والأقوى والأقدر على التصدي لتلك التناقض ومحاولة علاجها.

وعيشاً قلبت وجهي، شطرت هذا الحزب

أى حزب من أحزاب المعارضة هو التناغم مع الحكومة.

ولقد يبدو أن السبب الأول مما سمحت به مجموعة الأسباب الموضوعية: «عدم وجود وسيلة لتداول السلطة سلمياً» يبنى فى حد ذاته عن معارضة الحديث فى الموضوع، وبخاصة ما تعلق منه بأوجه القصور والتناقض الذاتية فى النشاط الحزبى. ذلك أنه إذا كان الوصول إلى السلطة بالطرق السلمية مستحيلًا، وما دام الأستاذ هيكل يرفض تماماً كل محاولة للوصول إليها بالطرق غير السلمية ويحظر فى مواضع متعددة من الحوار من مخاطرها على الوطن! وأنا أتفق تماماً معه فى هذا الرفض وذلك التحذير، إذن فقد قطعت جبهة قول كل خطيب كما يقولون، وأصبح البحث عن أوجه القصور أو الكمال فى نشاط أحزاب المعارضة من قبيل الترف المطلق الخالى من المضمون السياسى العملى.

ورغم ذلك فإننى أرجو- أن يسمح لى بمناقشة الأسباب الذاتية التى أفاض الأستاذ هيكل فى بيانها قبل أن أعرد لمناقشة أسبابه الموضوعية.

وبالنسبة للأحزاب، يبنى الأستاذ هيكل رأيه على مجموعتين من الأسباب، إحداهما موضوعية متصلة بالظروف الخارجية المفروضة على نشاط الأحزاب أو التى تحيط به، والأخرى ذاتية ترجع إلى الكيفية التى تمارس بها الأحزاب نشاطها.

المجموعة الأولى-الموضوعية-هى أنه «أولاً: لا توجد وسيلة لتداول السلطة سلمياً، ثانياً: لا يوجد حزب قادر على فرض هذا التداول، ثالثاً: لا توجد لدينا طريقة قادرة على شق طريق التغيير والتقدم».

أما المجموعة الثانية الذاتية، المتصلة بأوجه القصور فى الأحزاب ذاتها، فتعتمد خليطاً من الأسباب من نوع أن «الأحزاب لا تملك بدائل أو رؤى» أو «أنها تتطلب التداول (هى السلطة) بطريقة الصدفية.. على طريقة صبيى واح عاتولى يائس..» وإن كل التنظيمات السياسية الموجودة فى مصر الآن مفلسة من الأفكار ومفلسة جشاهها... يا لى ذلك قوى اليسار «والذى ليس لديه شئ متقن ويقول للناس: ..وه أقمى ما يطبخ إليه





## الحياة السياسية «محشورة» في سجن أكثر ضيقاً من سجون الأفسراد

من أحزاب المعارضة أو ذاك (وأستطيع دون قبل أو مرج القبول أنني أجد في كل منها شيئاً عظم أو ضؤل من نفسي). فأننى أرى تلك الأحزاب جميعاً - على البعد - غنية بن محاول اصلاحها من الداخل، وبذلك أتمن ما في حياته وسنى عزيمه من أجل الاصلاح، وبشارك في هذه المحاولة العديد من قيادات هذه الأحزاب.

لماذا إذن تلك النتائج الهزيلة للعمل الحزبي التي يشير إليها الأستاذ هيكل ؟ مرة أخرى أرجع أن يُعفى لي الاستناد إلى دروس مستخلصة من ملاحظات ذات طابع شخصي ليست مع ذلك بعيدة كل البعد عما تناقشه الآن:

فما بين ١٩٥٩ و ١٩٦٤ خضت معتقلات مصر وسجونها عدداً كبيراً من ألج مفكرى مصر وفنانيها وعلمائها وقياداتها النقابية والشعبية، وقد تجرّبت الفترة الأولى - ستة عام ونصف على وجه التقريب - بالتعذيب المكثف الذى وصل إلى بعض الأحرار إلى حد القتل والتهديد الهمى به، وبالحرمان الكامل من أبسط الحقوق الإنسانية. وكان المسجونون والمعتقلون ينتمون فى أغلبهم إلى فصائل مختلفة تدور بينها صراعات فكرية وسياسية عميقة، ورغم ذلك فقد تجرّبت تلك الفترة بصلاحية الطغلة الجماهيرية والفرديّة فى مواجهة سلطات التعذيب والسجن، وبالهد الكامل عن الصغار والعلاقات ذات الطابع الشخصى.

فى السنوات التالية، ونتيجة فى الأساس لاحتجاج الرأى العام المالى (فقد كان المعتقلون والمسجونون مرميين- وفقاً للتصوير

كافية أو ربما أصلت ذكره فقاماً هو) العاصد الملحد - خصوصاً بالمقارنة مع الفترة السابقة - للعمليات الصغيرة التى بلغت أحياناً حد التعذيب، لا حول المواقف السياسية فى السلطة فقط، سلطة الدولة أو حتى سلطة إدارة السجن، ولكن أيضاً حول مسائل شخصية صغيرة من نوع: أين يضع كل واحد «البرش» الذى يتنام عليه عندما ينحشر ٢٤ شخصاً فى غرفة واحدة لا تتجاوز ٥ × ٥ متر: تحت النافذة أم بجوار الباب، أو من نوع المشكلة الاقتصادية الأتلية الخاصة بالموازن والمكافآت فى ظروف الثورة: هل يسمح - على سبيل المثال - للمعلمين اختيارياً فى استصلاح وزراعة صحراء السجن بكافأة نصف سيجارة فى اليوم سحياً من صندوق خاص بإنشاء التزلاء، للإقناص على الحياة العامة، أم ينبغي أن يكون العمل من أجل الجماعة تطوعياً بحتاً؟ .. الخ الخ.

وفى الحقيقة كانت هذه المشاكل تحلها لجان الحياة العامة التى كونتها التزلاء بقرارات تطبيقية يحترمها الجميع. لكن الحق أيضاً أنه مهما بلغت عدالة هذه القرارات ومعقوليتها فقد كانت أحياناً تترك فى بعض النفوس آثاراً يصعب سهر أغوارها.

يقولون إن السجن مدرسة للفرار، وأن الضاداء تصلق معادن الرجال. وبعض ذلك القول صحيح. لكن الصحيح أيضاً هو أن الحياة الضيقة المحاطة بالأسوار، أسوار السجانة أو أسوار الحرمان، يمكن خصوصاً لو طالت أن تظهر الإنسان السرى، العالى الرضى أو اللطافة والفنى بالعواطف الإنسانية النبيلة، بأقل من مقياسه الطبيعي.

حدث ذلك لا فى سجن الواحات فقط، ولكن بين هرايى ورفاقه فى منى جزيرة سيلان، وبين ناهيلين ومن تبعهم أحياناً بدافع الولاء لشخصه إلى سجن سانت هيلانة. ويتبينى هذه الظاهرة قائمة طالما بلغت أسوار السجن والحرمان، هذا ما لم يكن السجن أو المعتقل من «نوعية» خاصة من : تروعية أحمد تپيل الهلالى أو محمد سيد أحمد، أو الزاحل الأخير هيد النهم فقلة وغيره عن طوامهم أى: يسيطرون على

وعلى من يعجب لهذه الظاهرة أن يسأل نفسه: أين تنتشر الأعمال العدوانية النجبة البهجة ضد النفس والأقارب والجيران ورفاق

الشائع بين السجانة - وراء عين الشمس لا يكاد أحد فى مصر يشعر بهم سوى أهاليهم وبعض القريبين منهم) نقل من كانرا فى «أوردى أبر زعيل» الرهيب إلى سجن الحارقي فى أعماق الصحراء الغربية ولأسباب مختلفة استطاعوا أن يتنزعوا لأنفسهم عدداً من الحقوق الأتلية مثل إلغاء الأشغال الشاقة الإجبارية (وكانت النتيجة أنهم أقبلوا من تلقاء أنفسهم على ما هو أشق منها : استزراع الصحراء المحرقة للصالحات على حياتهم من ملوحت جرحا ولكنكمة غذاء السجانة أيضاً) «روح اختيار رفاق السكن فى الزنزانة الواحدة بدلاً من عمليات التسكين الإجبارى التى كانت تفرضها إدارة السجن وترامى فيها حشر أكثر العناصر تنافراً مع بعضها البعض فى المكان الواحد، وحق الخروج من الزنزانات إلى فناء السجن الشمس أثناء الشتاء القارس البرودة، وحق الاتصال والاجتماع بين نزلاء الزنزانات والصائير المختلفة .. الخ.

وقد شهدت هذه الفترة - وخاصة فى سنوات الانفراج الأخيرة - أصلاً أدبية ومصرية وشعرية وفنية مهمة، واجتهادات نظرية غير مسبوقه، على سبيل المثال عن أدوار البرجوازية والبروليتارياة الشيعة الديان. وفقاً لطبيعة النظم السياسية الاجتماعية التى تمتحنها، وحول طبيعة النظام الرأسمالى العالمى والأولوية التى ينبغي أن تعطى له فى تفسير الظواهر الاقتصادية فى مختلف أنحاء العالم، وبغير ذلك عما أشارت إلى التقليل منه الكتب التى ظهرت عن هذه الفترة.

ولكن ما لم تعطه تلك الكتب عناية

قلب أو تغيير نظام الحكومة، تبين بجلاء خوف الحكومة الشديد من الشعبية التي يمكن أن يكتسبها الحزب الجديد، كما أن الحكومة تتعثر أي مزاحمة من خارج النظام على احتكار النظام المطلق للسلطة ترقى في حد ذاتها إلى مستوى محاولة قلب نظام الحكم أو تغييره.

### الحصار..

وكما هو معروف فإن الرخصة وقبول الحصول عليها والملاحقة الأمنية لبعض من يحاول -حتى عن طريق طلب الرخصة- استخدام حق في العمل الحزبي ليست هي العوائق الوحيدة أمام العمل السياسي الحزبي. فعلى الأحزاب المرخص بها (وأنا لا أقصد هنا عن أحزاب الأثابيين التي يشهد بكرع عدها على ازدهار الديمقراطية في مصر رغم عزج كبار مسئولي الحزب الوطني عن تذكر اسمائها أو أسما رؤسائها عندما يجلس أحد أعضاء مجلس الشعب المعارضين في ذلك أمام المجلس)، حتى هذه الأحزاب يكاد ينحصر نشاطها في عقد الاجتماعات في المقرات الحزبية، والعروض للاتصالات التي يعرف الجميع كيف تجري وكيف تتمتع بتأجيلها، وإصدار الصحف الحزبية التي لا يخضع ما ينشر فيها لرقابة خارجية (وإنني الاعتراف بهذه لفة الكبرى)، لكن لا يجوز إعادة طبع ما تنشر من مقالات وتوزيعها كمشورات لأن الصحفية الحزبية- كما قال أحد رجال الأمن المشهود لهم بالذكاء والصراحة الأسرى- لا يشترطها إلا التقليل القادرون على دفع ثمنها والمقتنعون في الأغلب بخطأها. أما توزيع المقالة مجاناً وبمشرات الآلات على من لم يتعرضوا من قبل لهذا النوع من الكتابة فذلك أمر مختلف تماماً شديدة الخطورة.

كل ذلك يظهر كما عقد الاجتماعات العامة خارج المقرات أو النشاط الحزبي حيث توجد الجماهير، في أماكن العمل والقطاعات والجامعات والنوادي وتنظيم المسيرات والدعوة إلى الاضرابات والاعتصامات المشروعة، وغير ذلك من وسائل إظهار الاختلاف مع سياسات الحكم، وكل ذلك من

من الشخصيات العامة الموصولة منها وأدبياتهم متعددة، تنقل في وسطها كتهمة محروية اتفاهم مع آخرين من بينهم عدد من المواطنين المسيحيين على إنشاء حزب سياسي جديد باسم حزب الوسط، واعتبار هذا العمل أساساً للصالحية الجنتانية، رغم أن المؤسسين سلكوا الطريق القانوني للقيام للحصول على الرخصة، وتقدموا ببرنامج سياسي يتفادى كل المحظورات القانونية وحتى السياسية التي يمكن أن توجه إليه، وبدا واضحاً أن الجرعة الحقيقية المسوية للمتهمين في هذا الخصوص هي معاملة إنشاء حزب الوسط بتكليف من الاخوان المسلمين وأن التمايز بين ذلك الحزب وبين الإخوان ليس سوى ثقيلية متفق عليها.

رياء.

لكن الاخوان كجاعة ليسوا ملاحظين كتظيم غير شرعي وعلى أساس هذه الصفة وحدها. فعادة هذه الجماعة والمتحدثون باسمها يصدرين البيانات ويكتبون في الصحف نيابة عنها ويختارون مرشداً عاماً بعد الآخر دون ملاحقة جنائية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فحتى لو صح أن القبض عليهم تحركوا بالتنسيق مع جماعة الاخوان، فقد كانت حركتهم الرامية إلى إنشاء حزب جديد هي مجرد استخدام لرخصة قانونية أتاحها القانون لكل إنسان وبالمرعاة لأحكامه، هي رخصة التقدم لطلب الحصول على رخصة تكوين حزب قانوني. وقد كان من المؤكد أن لجنة الأحزاب التي تسيطر عليها الحكومة كانت سترفض هذا الطلب بالقرع ما هو مؤكد أيضاً أن القضاء كان سيفرض تظلم المؤسسين من ذلك الرخص لو كان في إنشاء الحزب الجديد جرعة أو شبهة الإضرار بالصالحية العامة كما يعدها القانون القائم. هذا لو كان بين يدي الحكومة الدليل الصحيح على ذلك.

والحقيقة أن مساعرة الحكومة بالملاحقة الجنتانية عن فعل مشروع في حد ذاته، ورغم اعتدال البرنامج المعلن للحزب المطلوب الترخيص به، ورغم علمها بالضجة الإعلامية الهائلة التي تثيرها هذه الملاحقة في الداخل والخارج، وتقدم هذا الفعل المشروع على أنه دليل على الاشتراك في إقامة تنظيم هذه

العمل والطريق، بين القراء ذوي الحياء الضيقة المحاصرة من كل جانب (ما لم يرقمهم لفرق ظروف حياتهم وعي خاص أو قيم متماثلة)، أم بين الأغنياء الذين أضفت عليهم الثروة القلبية بعداً من الحرية والساحة، حتى ليكاد يقر غير العارف بالأصول التي تكونت منها هذه الثروات، وبأعمال القصة البشعة التي يمارسها الأغنياء، لا فيما بينهم، ولكن كطبقة على الطبقات الأدنى منهم، يكاد يقرها، مباركون هم الأغنياء، فهم الذين سبرثون ملكوت السماء كما وقرها ملكوت الأرض.

### اعتقال الأحزاب

لكن أراي قد استوردت. فلتعد إذن من سجن الأفراد الضيق وأثره على بعض الناس إلى السجن الأكثر ضيقاً الذي يحشر فيه الحياة السياسية في مصر، والذي يشترط -على سبيل المثال- لتكوين حزب سياسي الحصول على رخصة تهون بالمقارنة مع صعوباتها صعوبات الحصول على رخص الحملات الخاضرة بالصحة والمثقة للراحة. هذه الرخصة أيضاً محجوبة تماماً عن بعض القوى السياسية الهامة كالإخوان المسلمين والشيوعيين.

وسبب هذه الصعوبات والموانع كثيراً ما تلجأ بعض القوى السياسية الجنتانية للفكر- بدلاً من محاولة كل منها الحصول على رخصة خاصة بها- إلى القيام بعمليات تصكين مشتركة شبيهة بعمليات التصكين الإجباري التي تفرضها إدارات السجن على عناصر متناثرة من السياسيين الراقعين تحت سيطرتها، بغية إزكاء الصراعات بينهم وإضعافهم. والثلل الواضح على ذلك هو قهرال «الاخوان المسلمين» بين الاضرب المختلفة، حتى استقروا أقبراً -ولو إلى حين- إلى التحالف التلق مع حزب العمل.

وحى هذا المرير الضيق من «دم الحياطة» الذي يسبح به أحياناً للرأغبين في العمل السياسي أصبح يزداد ضيقاً على ضيق. وآخر مثال على ذلك التعامل عن طريق نهاية أمن الدولة والمجلس الاحتياطي قهيدا للصالحية الجنتانية مع عدد

صميم العمل السياسي الحزبي.

فكيف مع هذا الحصار المحكم الذي يزداد ضيقاً سنة بعد سنة الأخرى، ومع تتابع القوانين المعروفة بالتوانين سيئة السمعة وأخرها قانون اغتيال حرية الصحافة، يمكن الحديث عن «الانحلال الجماهيري للأحزاب» كما لو كان ذلك بالدرجة الأولى مسئوليتها هي؟.

ثم ألا تفسر أسيار العزلة هذه التي أقامتها السلطة حول الأحزاب تقشّي الظواهر المرضية داخل الأحزاب، تماماً كما تقشّي هذه الظواهر داخل السجن والمعتقلات بين الأفراد أياً كان مستواهم الفكري ولذراتهم السياسية؟.

إن الاحتكام إلى الجماهير فيما يحتدم حوله الخلاف من قضايا والفراسد الناتجة منها وتلصق نبيها هو سبيل الحزب - أي حزب - لمنع الخلافات الداخلية أو على الأقل وضعها في حدودها الإنسانية الطبيعية، فكيف يعاقب على الأحزاب قصرورها ونواقصها الداخلية إذا كان التواصل مع الجماهير الذي يستطوع ويوجد تقديم العلاج الناجع لها محروماً أصلاً عليها بحكم الحصار المحكم المضروب حولها؟.

## دعوى إفلاس الأحزاب

### الفكرى

على أن الاستاذ هيكل يستند إلى سبب ثان من أسباب العجز الذاتي لأحزاب المعارضة هو أنها «لا تملك بدائل أو رؤى.. إنها مقلدة في الأفكار.. ولا تجد لغة خطاب صحيحة يصدقها الناس». فيما إذن تضيق الحكومة الخائف على كل مجال لو كانت أحزاب المعارضة الرئيسية مقلدة من الأفكار؟.

لقد كنت أتصور أنه إذا كان هناك نقد رئيسي يوجه إلى أحزاب المعارضة في مصر فهو عجزها عن إزالة أو إخراف الموانع الضخمة التي توليها الحكومة في طريق توصيلها لأفكارها - ورؤاها إلى جماهيرها الطبيعية (وسوف أعود لذلك فيما بعد) لا فقرها في تلك الأفكار والرؤى.

إن حزب التجمع - على سبيل المثال -

يملك رؤية وبرنامجا سياسيا متسقاً شاملاً لكل مناحي الحياة العامة، توافرت على وضعها مجموعة متكاملة من ذوى الخبرات السياسية والاقتصادية والثقافية الفريدة، تستندها دراسات علمية جادة ومناقشات ديمقراطية مستفيضة وتبقيها حية ومحاولات دءوبة متكررة للتطوير.

**والحزب الناصري** يملك رؤية وبرنامجا تفصيلياً لا يقل - عند من يسلم بالمنطلقات الرئيسية التي يبني عليها - في مستواه عن رؤية وبرنامج حزب التجمع.

ويعد تردد طويل فإن حزب العمل الذي كان قد طال وقوفه عند الشعارات قد انتقل إلى مرحلة ماثلة.

واعتقد أن حزب الوفد أيضاً قد جاوز منذ فترة ليست بالقصيرة مرحلة الشعارات العامة والوقوف عند الماضي وتحديدت في نظر الجماهير لا عند التخصيص فقط ملامح المستقبل الذي يريد أن يبنيه. ويسرى ذلك أيضاً على «الأخوان المسلمين» وعلى الحزب - أو الأحزاب الشيوعية - بقدر ما تسمح الظروف المقررة عليها بتوصيل رسائلها إلى الناس.

صحيح أن هناك فوارق - ضخمة أحياناً - بين رؤى بعض الأحزاب المعارضة وبرامجها وبياناتها الرسمية، وبين ممارساتها السياسية اليومية تجاه السلطة. هذه الفوارق قد ينسبها البعض إلى «الانتهائية السياسية» أو حتى الشخصية، لكنها يمكن أن تنسب أيضاً - ونفس القدر من الوجاهة، إلى عمليات الحصار المتزايدة التي تفرضها السلطة على الأحزاب، والتي تضطرها إلى خيار مرير بين التمسك المصر والمجازر برؤاها السياسية وجعلها الأساس الصلب لكل أوجه نشاط الحزب وخاصة عند المستويات القيادية، بما قد يزدى إليه ذلك من تزايد إحكام الحصار حولها وطردها كلية إلى خارج العملية السياسية، وبين تقديم تنازلات تقدر القيادات خطأ أو صواباً أنها تسمح لها بقدر من حرية الحركة يفرق في عائدته السياسي ما تخسر نتيجة فقدان الجماهير ثقتها فيها أو في خطاها السياسية. لكن تبقى المسئولية الأولى من كل ذلك، هي مسئولية النظام القائم وحرصه على أن يتد من المهد كل

ما من شأنه أن يهدد، لا سلطته فقط، ولكن احتكاره المطلق لكل جوانب السلطة.

## التعبير عن القوى

### الاجتماعية

صحيح أيضاً أن أحزاب المعارضة، رغم رؤاها الشاملة المتكاملة، تقبل في عملها السياسي اليومي إلى التركيز على جانب واحد أو جوانب محددة من هذه الرؤى دون الجوانب الأخرى. فالوقود على سبيل المثال ينحرف إلى التركيز على الديمقراطية السياسية والليبرالية الاقتصادية.

وحزب العمل ينحرف إلى التركيز على الجانب العقائدي والقيسي والثقافي، ويرجع خاص ما يتصل بأعمال أحكام الشريعة الإسلامية، مع بعض الفجور - المتعمد فيما أظن - فيما يتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي المنشود، والموقف العام من الامبريالية كظاهرة عالمية إلا عندما يتصل الأمر بأعمال عدوان محددة ضد الشعوب الاسلامية.

والحزب الناصري ينحرف إلى التركيز على حماية القطاع العام والاقتصاد المخطط والمكاسب الاقتصادية للطبقات الشعبية في العهد الناصري والاستقلال الوطني السياسي والاقتصادي ومناهضة السيطرة الامبريالية على المنطقة والمشرقات الصهيونية ومجمل القضايا المنفرجة عن إيمانه العميق بالقومية العربية كقضية حياة أو مروت لضر وللربح أجمعين.

ويأخذ البعض على حزب التجمع أنه رغم اتساع رؤاه بشكل مقسق ومتوازن لهذه القضايا جميعاً، فإن حرصه الشديد على الوحدة الوطنية والاستنارة العقلية، وهر أمر يحدد تماماً له، يدفعه إلى تظليل متابعته للتيار الديني المتفلق على أي اعتبار آخر، بل ويدفعه إلى ما يشبه التحالف غير المبتغي مع السلطة الذي يحصل بين ثنائيا موقفاً غير قاطع الوضوح في قضايا جوهرية أخرى.

والجميع يهتمون، بدرجات شديدة متفاوتة بموضوعات انتشار الفساد والبطالة

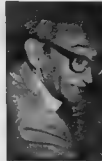
وبالعائلة الاجتماعية.

لكن هذه الاختلافات في توزيع الاهتمامات لا تعيب الأحزاب بل هي من صميم طبيعة الحياة الحزبية. فالأصل في الحزب السياسي ، إذا لم يكن مثل طبقة اجتماعية أو تحالفاً بين طبقات وتلوي محددة ، أنه على الأقل يمثل مجموعة من الرؤى والتوجهات والمصالح لثلاث معينة . ولو ادعى حزب ما ، ومن باب أولى لو تحقق لحزب ما ، تمثيل كافة الطبقات والتلوي والرؤى الاجتماعية في الأمة كلها وعلى نحو متكافئ بينها لأتفى قايما معنى وجود الأحزاب وأصبحت كلمة الحزب متناقضة مع نفسها.

والحاصل أن كلا من أحزاب المعارضة الرئيسية يعبر بدرجة أو أخرى عن قوى اجتماعية حية مرجدة في المجتمع حتى لو لم يكن قادرا على التوصل معها أو تمثيلها . وهو يعبر عن هذه القوى بشكل أقوى وأكثر اتساقا مما يعبر عنه الحزب الوطني ، الذي لو أفلتت السلطة من قبضته الحزبية ، أو على الأصح قبضة الدولة التي أنشأته وترعاه ، لما كان هناك شيء متعاضد بقوله للناس ويجمعهم حوله.

هل هناك شك ، بعد فواجع الممارسات الماضية التي أسهب الأستاذ هيكل ، وبحق ، في تفصيلها ، في أنه لو أفلتت الحريات السياسية والديمقراطية بشكل كامل ، وأعطيت وقتا كافيا ، وتحققت سلامة العملية الانتخابية من كل الزجر ، فإن أحزاب المعارضة القائمة بملءها الحالي ، حتى إذا لم يحصل واحد منها على نسبة قد تفوق ما يحصل عليه الحزب الوطني القائم وهو في السلطة ، فإنها تستطيع فيما بينها أن تحصل على عدد من الأصوات والمقاعد يجاوز ما يحصل عليه الحزب الوطني وحده؟.

إن شبهة البدائل والأفكار والرؤى هي آخر ما يمكن أن يوجه إلى أحزاب المعارضة من أوجه النقد (حتى ولو لم أتفق مع أي واحد منها بالذات في كامل رؤاها كما قلنا) . وتكفي مقارنة إنجازات الأحزاب المصرية في هذا الميدان مع زميلاتها في أعرق البلدان الديمقراطية لتبين هذه الحقيقة . وقد أتيت لي القصة لكي



## حزب التجمع يملك رؤية

### وبرنامج سياسيا

### لكل مناحي الحياة العامة



أراقب عن كثب على مدى عدة عقود أداء الأحزاب السياسية في بلدين عريقين في الديمقراطية السياسية هما إنجلترا والولايات المتحدة ، وأشهد أن المقارنة بين هذه الناحية هي ، بما لا يقارن ، في صالح الأحزاب المصرية ، ربما لأن الأحزاب المصرية المحرومة حقا من حريات العمل السياسي بين الجماهير تجد عزاءها ومطلقها في التركيز على الجانب الفكري والنقلى ، أو ربما لأن التورققات الاجتماعية الأساسية المركزة على الظاهرة الامبريالية في كل من إنجلترا وأمريكا لا تترك مجالا واسما للاختلافات الجذرية في الرؤى بين الأحزاب الرئيسية ، سواء كانت في الحكم أو المعارضة . ولا فكيف يفسر الانسان أن معارك الرئاسة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في أمريكا - في غير أوقات الأزمات الحادة المتصلة بدورات الكساد الاقتصادي العميق أو قضايا الحرب والسلام - تدور حول الصفات الشخصية الأكثر ثقافة للمرشحين للرئاسة ، أو حول «قضايا مصيرية كبرى» من نوع حدود حق النساء في الحصول على الاجهاض أو وجوب قيام تلاميذ المدارس بتحيةة العلم الأمريكي في طابور الصباح أو زيادة الاتفاق على إنشاء السجن الجديدة ومضاغطة رجال الشرطة وأميانا - لكن

ذلك من قبيل ملاكسات خيال الظل التي يقصد بها إعطاء ضجة أكبر من الجندية للحياة السياسية - حول معدلات ووسائل تخفيض المعز الهائل في الجزائيه ومن يتحصل نققات التأمين الطبي وما شابه ذلك؟.

كلا . ليس الفكر في البدائل والرؤى هو ما يعيب الأحزاب المصرية . إن ما يعيبها هو حصار السلطة لها . ذلك الحصار الذي يؤدي ، ضمن ما يؤديه ، إلى تقييد عوامل التعبير والتفكير التي تنحرف فيها من داخلها .

ذلك يطرح على الفور عددا آخر من التساؤلات الجادة المستوحاة من قول الأستاذ هيكل - بطريقة التصورية الفريدة - «إن أحزابنا تطالب التداول بطريق الصدقة . تطالب الحاكم بهامش ديمقراطي في النمر وتداول السلطة معه ، تساؤلات معقدة بالأسباب الموضوعية الداخلية والخارجية التي تحول دون وجود حزب قادر على فرض هذا التداول أو طبقة قادرة على شق طريق التغيير . والتقدم ، أو باللعطة التاريخية التي نمش فيها ؛ ولحظة انهيار امبراطوريات ، وسقوط عقائد وتوجهات ، وغياب أفكار كبيرة ومهمة» مما أرى أن أعرض له تفصيلا في تعقيب ثالث وآخر.

### مصطفى نحاس آخر

على أنني قبل الانتقال إلى مناقشة هذه الأساليب الموضوعية أود أن أنهى حديثي الحالي بالإشارة إلى أنه حتى هذه الأسباب الموضوعية بخلافها قدر كبير من العوامل الذاتية.

في أوائل الثلاثينات قصّت حكومة الأقلية القروية على الشعب البرلمان الشرعي المنتخب انتخابا حرا وعظمت الحياة الثنائية ، فلم يكف حزب الوفد بالاجتماع في مقره وتقديم احتجاج ، وإنما ذهب مصطفى . النحاس على رأس جمع من رفقاء تنظيم السلاسل التي أحاطت بها الحكومة مبنى البرلمان وتلقى ستهوت بك حقا بصفرو طعنة السونكي التي وجهتها شرطة الحكومة إلى جبر مصطفى النحاس . وانطلق مصطفى النحاس بعد

ذلك وحده يجرب القرى والساكن دون أن يجزأ الحكومة على التعرض البدني له . وكان قصارى جهد صدق أنه فصل عربة القطار التي كان يركبها النحاس وجهها إلى خط فرعى ينتهي إلى لا شيء . ونام مصطفى النحاس على ذكة محطة السكة الحديد في انتظار مواصلة تعوده به إلى العاصمة .

لم تسقط الحكومة فوراً إثر هذه الأحداث ، لكن عادت الحركة السياسية الشعبية إلى التصاعد تدريجياً واعتدت إلى كافة المجالات حتى جرفت أمامها حكومات الأقلية المتعاقبة وانتهت بعودة حزب الأغلبية إلى الحكم .

وقد عرضت مصر في السنوات الأخيرة أحداث كبرى كلها أعظم خطراً من تنديد البرلمان الشرعي بالسلال الحديديّة، بعضها يحصل اتصالاً وثيقاً بمحتوى معيشة أوسع الجماهير الشعبية ، والبعض الآخر يحصل بصميم الاستقلال الوطني ومصر - بل وبقا - الوطن والأمة ، مثل العلاقة مع إسرائيل وحرب الخليج الثانية والمشروع الشرق أوسطى . وقد وجدت بعض هذه الأحداث أصداً واسعة وردود فعل شعبية بالغة الخطورة (أحداث ١٨، ١٩ يناير مجرد مثال على ذلك) ، لكن لم يجرّد على رأس روده الفعل الشعبي الطلاقية هذه مصطفى نحاس آخر ورموز الحزب الذي يقوده .

ولست أدعي بأية حال أن قادة احزاب المعارضة الحاليين أقل شجاعة واستعداداً للتضحية من مصطفى النحاس ورفاقه . لكن الزمن هو الذي تغير . وهو قد تغير من عدة نواح أكثى الآن بأن أرضى لراحة منها انتظاراً لمناقشة الظروف الموضوعية التي سبق أن حددها بدقة وصفاء ذهن بالغ الاستاذ الكبير محمد حنين هيكل .

## مساحة العمل السياسي

يقول الاستاذ هيكل في تعبير عبقري الإيجاز والدلالة ، لكنه يظل خلاصاً ما انتهى إليه العلم السياسي : « ان القوات المسلحة في كل بلاد الدنيا هي قاعدة الحكم ، تمتد المسافة بين هذه القاعدة والطغمة بقليل قربة العمل السياسي وتكثف مقدار ضعفه وضيقه .. القوات المسلحة - في

الأساس - هي أداة الدولة للقرض إرادتها في الخارج ، ووجودها في حد ذاتها يقضى عن استخدامها في الداخل إلا في حالة ضعف الدولة . ويؤكد مرة أخرى :

«القوات المسلحة في النهاية أداة الاجبار في الدولة . والمسافة بين السلطة السياسية وقوة الاجبار تنبع كلما كان العمل السياسي قويا ويحتل مساحة واسعة ، وتضيق كلما انكمش العمل السياسي . ونحن الآن في مرحلة تضيق فيها العمل السياسي ومن ثم يزداد اعتماد الدولة على القوات المسلحة» .

وقد اتى حديث رئيس الدولة في افتتاح مجمع القضاء العسكري في ٤ ابريل ١٩٩٦ لكى يصادق - بسرعة وصق وصراحة تفوق أي تصور - علي هذا التعليق . يقول رئيس الدولة : «إنني يسعدني أن أوجد في صرح من صروح القوات المسلحة التي تقوم بدورها في حماية السيادة وحماية مقدرات الوطن وحماية الدستور ، والقوات المسلحة في الضمان الرئيسي لأمن مصر والحفاظ عليه (وهي قد) قامت بدور رئيسي في مواجهة عمليات الارهاب من خلال القضاء العسكري للتصدي لهذا الرّيش الخطير.. إن ما نلزم من تعاضيا أمام القضاء العسكري من أجل تخفيف الأعباء عن القضاء المدني هو جزء من واجبات ومستورليات القوات المسلحة



## السبب الحقيقي للأزمة

### انكماش مساحة

### العمل السياسي

## باعتبارها وكيفية الاستقرار لهذا الوطن .

وأظن أن للقارنة بين تصرفات السيد الرئيس وعبارات الاستاذ هيكل تبين دون حاجة إلى تعليق مدى اتساع - أو ضيق - مساحة العمل السياسي في مصر ، وخاصة في الظروف الأخيرة ، كما تفصح أيضا عن الأسباب الحقيقية التي تحول دون قيادة الاحزاب للحركات الجماهيرية التي تصبى إلى التغيير .

فإذا كانت الأوضاع الحالية «في بر مصر» تزداد جهامة ، ووالثائر تقرب أكثر فأكثر من الخطب .. وأسباب اشتعال الحريق كامنة . وهناك أساس بالتوازن الطبقي المطلوب في المجتمع وعنوان على القانون .. ومشكلة مصداقية .. مما يدور الاستاذ هيكل إلى الشعور بالقلق ، بل إن قلقه يشتد ، فلن يكون السبب في عجز الاحزاب عن الحركة في الشارع هو افتقاد هذه الاحزاب - كما قال - لفكرة مركزية تشكل عنها ويجمع الناس حولها وتدعروهم بالحركة من أجلها وتحشدوهم معها ، ولكن السبب الحقيقي « وانكماش مساحة العمل السياسي» بما في ذلك العمل السياسي الذي تكتله نصوص الدستور ، والاندفاعات الطبيعية - التي أنشأ إليها الاستاذ هيكل - التي ترتب على ذلك ، وأهمها أن تقدم «الوسائل الأخرى» التي قلقتها السلطة إلى الصدارة كبديل عن العمل السياسي ، ومخاوف الجميع من المخاطر التصوي التي يتعرض لها الوطن - لا مجرد أشخاص التشطين سياسيا - نتيجة لذلك .

فذلك هو المأزق الحقيقي وتلك هي أسبابه ؛

ويبقى أن نتناقص في الجزء الثالث والأخير من هذا التعليق ما اذا كانت «الظروف الموضوعية» الداخلية والخارجية تساعد على استحسان هذا المأزق وتدفع إلى التقرب وانتظار الفرج الذي قد يأتي عندما تتغير هذه الظروف ، هذا اذا تغيرت من الاتجاه الصحيح ، أم - على العكس - فإن تلك الظروف «وفي الأوقات الراهنة لا في مستقبل بعيد قد يأتي وقد لا يأتي» هي نفسها التي تجعل بتقديم الحلول السليمة غير المتعارضة مع أمان الوطن وسلامته لمن يحسن قراتها والاستفادة منها .

## وجاء الدور على دنيانا التأمينية التي فيها معاشنا

### خصخصة

## التأمينات الاجتماعية

### مصباح قطب

ترى البلد «عريانة» كما ولدتها أمها.. وتستعرها بأجل الشياح أن شئت .. وتجهرسا إذا.. لكن علينا مع الستر فهذا ما اتخذناه شعارا وطموحا.

### البنك المصري الأمريكي

### وميدان الصواريخ

أن تعلم أن احتياطي أموال صناديق التأمينات الاجتماعية المخططة، والمتراكم لدى بنك الاستثمار القومي، بلغ في ١٩٩٥/٦/٣ أكثر من ٥٧ مليار جنيه. وأن تعلم أن هذا المبلغ يفوق صافي روس أموال الشركات التي سطرحتها الحكومة للبيع ضمن برنامج الخصخصة، وأن بنك الاستثمار لا يملك من هذه الأموال «تريفة» تحت يده، لأنه اقترضها بالكامل للدولة (وزارة المالية).

وأنه في عام ١٩٩٥/٩٤ وحده حصلت الحكومة من البنك على ١٣ مليار جنيه أغلبها أموال تأمينية تم توجيهها لتغطية ٦٧٪ من استثمارات الخطة في هذا العام. وأن تعلم أن صراعاً يدور حول جبل الثلج المالي العائم هذا بحيث يريد طرف أن يبقيه تحت هيئة الدولة وبيروقراطيتها كله، ويريد آخران «يجر» الجزء الأعظم منه لاستثماره صناديق التأمين والمعاشات بنفسها، أو عبر

أعلن فجأة عن تشكيل لجنة في اتحاد المسال لإعداد مشروع قانون جديد للتأمينات الاجتماعية ولأننا نعلم أن الحكومة (وزارة التأمينات) تعد هذا المشروع منذ زمن بعيد، وضمن تشريعات «تحرير» الوطن (منا) طبقا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، فقد ظهر جليا أن الحكومة وهي تخشى ردود الفعل المنتظرة، خاصة في التمديلات التي ستسهل الخروج إلى المعاش المبكر وستزيد عبء التأمين على المرض وأعباء تأمينات البطالة والمصريين في الخارج..

الحكومة وهي تخشى ذلك، وأيضاً تريد أن تتخلص من البنك الدولي خاصة فيما يطلبه من مطالب تحد من هيمنة البيروقراطية السياسية والتنفيذية على أموال الغلاية (مشتركي التأمينات) أوعزت إلى الاتحاد ليعد قانونا، لاستخدامه كورقة تستر عرضها، كما فعلت على مدار ثلاثين سنة مضت وتستعمل، ومع أن الاتحاد كالحكومة «المستغنى به عريان».

هذا الجور فرصة لتقديم باقة من المعلومات الطازجة، والتألق بالصور والصورة.. عن الأحوال في المحروسة وما آلت إليه، وعن إمكانات التأثير والتغيير لم يظاها اليسار بعد. وبصفة شخصية فأنتى مدین للأستاذ د. سامي مجيب، استاذ ورئيس قسم التأمين والرياضيات بجامعة القاهرة ووكيل فرع بنى سويف للدراسات العليا والبحوث لأنه أول من نهى عن خطورة هذا المرصد الفلكي.. إلى تليصكوب التأمينات الذي يمكن به أن

شركات خاصة ويريد ثالث اتخاذ طريق وسط، وبالقطع وكما يبدو سيبرز طريق ثالث له إطار خاص.. إطار يحفظ للدولة هيمنتها ويدعم اتجاه القادرين إلى عمل أنظمة بديلة والاتسلاخ من نظام التأمينات القومى، الذى يفترض أنه تكافلى، وقد يحتوى هذا الإطار أيضا على «تحرير» نسبة ٢٥٪ من الأموال الجديدة تستثمر بمعرفة اتحاد العمال وفق إنشاء مشاريع سكنية.

وأن تعلم أن اشتراكات المعاشات والى بلغت ٣٥٪ من الأجر (+٥٠٪ من الأساس اشتراك نظام المكافأة) هي بالورقة والقلم ضعف ما يجب أن يكون حسبما قال عميد تجارة القاهرة السابق د. صلاح صدقي. كانت رسالة دكتوراه قد أكدت عام ١٩٧٨ أن الاشتراكات يجب ألا تزيد عن ٧٪، لكن لجنة المناقشة ثارت يومها، لا لاعتراضات فنية اكثورية، ولكن لأن «د. حايهوج الدنيا». وأن تعرف أن الجنيه المعاشى انخفض بمقدار ٦٧٪ في الفترة من ٨٧/٨٦ إلى ٩٢/٩٢.

برغم زيادة المعاشات بسبب التضخم. أن تعلم مقادير وغيره مما ستقدم ليس كتابيا.. إذ بالإمكان أن تعرف من خلال التأمينات كل شيء عن الأساسى (تذكر عبارة الموظفين الشهيرة: أنت أساسيك كام؟) والتغيير والاستبدال وتعويض الدفعة الواحدة وتعديل بعض أحكام نظام التأمين الاجتماعى الخاص للعاملين بالبنك المصرى الأمريكى (الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسى ٣٥٠٠ جنيه ولأجر التغير ٧٠٠ جنيه) وشراء المدد

## النسبة بين أقل معاش وأعلى معاش ١ إلى ٢٠ وكانت ١ : ٩ فى الستينيات

والصور الحياتية.

والىكم بعض التفاصيل الإحصائية، وأترك لكم بعدها اقتراح مشروع قانون حقيقى للتأمينات بأولويات حقيقية بل لا بدور الآن فى كواليس اتحاد العمال والحكومة.

### الفائدة وهاب النقاش

بالفطرة أدركت الحكومة أن فتح باب الحوار حول التأمينات وأموالها عمل خطر، فتمتعت عمل مؤتمرات عامة حول هذه القضية أكثر من ٢٢ مرة، وظل الحديث عن التأمينات يدور فى غرف مغلقة، أو فى دوائر نقاش محدودة على ترابيزات اتحاد العمال. كان الحرف الأساسى عند الحكومة هو أن تستغل المعارضة أن الفائدة على أموال التأمينات كانت حتى ١٩٨٧/٧/١ أقل من نصف سعر الفائدة السائد. أى أن الحكومة كانت

تقترض من القرض، بفائدة ٩.٥٪ وتقترض من الأغنياء، خلال شهادات الاستثمار (وأذن الخزانة فيما بعد، بـ ١٩٪ لتفعل ذلك ولازبد لأحد أن يتفوه بكلمة، فضلا عن أن يتعرض للهيكىل التأمينى المصرى برهته والتفاوتات داخله والفسوق السلطانية من خارجه، وأوجه تصوره التى يعترض فيها أيضا عاملون وموظفون وأصحاب أعمال.

وقد حدث فى الشهر الماضى أن رفع الحرف عن الحوار حول التأمينات، فأفادت كلية التجارة بالقاهرة مؤقرا عن «مشاكل نظام التأمين الاجتماعى المصرى» صحيح أن الوزارة لم تحضر الافتتاح كما كان مقررا (أوفتت منفيوا عنها) وصحيح أن الناس لم تكت لتصدق أن الحوار سيكون حرا. وصحيح أن بيت الحوار لمدة طويلة أدى إلى تشبي وجهات النظر المتطيرة والاختيارات الأيديولوجية المحددة. صحيح ذلك كله لكن المؤثر قدم خدمة تقيت فى كم المعلومات الخبير فى الأبحاث المقدمة ولذلك فممن، ومن حوارات خاصة، ومن نشرة فريدة يقدمها مكتب د. سامى فهمي، قدمت المعلومات السابقة، وأقدم ..

« من ١٩٩٢/٧/١ أصبح سعر الفائدة على أموال التأمينات والمعاشات ١٣٪ .. ولأن سعر الفائدة التجارية قد هبط الآن

١٩٧٥. كانت تضع حدا أقصى للمعاش وتترك أجر الاشتراك دون حد أقصى ليكون النظام تكافليا بحق، أو أنها بعد ذلك رفعت أجر الاشتراك وأزالت الحد الأقصى للمعاش وكأما لتقرب التأمين القومى من نظم التأمين الخاصة.

أن تعلم أن النظم البديلة بدأت منذ ١٩٨٦. قبل الإصلاح كذا إصلاحين) وهى الآن ٨ صناديق لبنوك: مصر الدولى التجارى الدولى، قناة السويس، المهندس، العربى الأفرقى، مصر إيران، المصرى للنقل البحرى، وشركة الاتحاد العربى للنقل البحرى وقد بلغت حصيله هذه الصناديق فى ١٩٩٥/٢/٢١ نحو مائة وخمسين مليون جنيه كما تذكر تقارير بنك الاستثمار.

والحرف أن القانونى يزمها بإيجاز ٥٠٪ من أموالها فى البنك والظن أن هذه النسبة مستقلة فى القانون الجديد. أن تعرف عدد حالا استبدال المعاش وظلمات صرف متعة الزواج، وأنه رغم حكم المحكمة الدستورية بصرف ٥٠٪ كمعاش عن الأجر المتغير لن أحيلا إلى المعاش قبل ١٩٨٧/٧/١ شأنهم فى ذلك شأن من أحيلا بعد هذا التاريخ.. أنه رغم هذا الحكم فإنه لن يطبق إلا على من يحال للمعاش فى سن نهاية الخدمة (الستين). أما قبلها بيوم واحد فلن تحصل إلا على ملايين فى المعاش عن أجرك المتغير.

أنت تستطيع من خلال هذا العالم أن تعرف بدقة معاش الرئيس حسنى مبارك وأنصبة أهله فى المعاش بعد عمر طويل (الرئيس يحتل رقم ١٤ فى نظام التسجيل القومى وقد حالت الظروف دون نشر التفاصيل حين حصلت على هذه المعلومة عام ٨٩، وتم نقل المعلومة الجالسة على الكمبيوتر والتى اشبهت فى أنها سررت للبيان) ١)

إنه إذن عالم داخر ومغبر وعجيب فيه «الأبضات» كما فيه الأرامل واليتامى والشيخوخة والمصابين والعجزة والمراقيش والمرضى والتبطلين، فيه القلوس وفيه القيم

والصناديق الخاصة الجديدة (بلغ العدد نحو ٥٠٠ الآن وهى غير الصناديق البديلة إذا لا ترجب الصغار من النظام القومى وإفقا تسير معه)، وضم البلد وعدد الذين حصلوا على معاشات لإنهاء الخدمة، وعدد الورثة وشرائع معاشاتهم، وقرار رئيس الوزراء، والمحافظة للعاملين المنقرئين من قطاع الميادين المركزية واختبارات الذخيرة والصواريخ التابع لشركة هيلوبليس للصناعات الكيماوية (مصنع ٨١ المحرقى) بمتوسط ما كانوا يتقاضونه من بدلات فى الستين (الأخيرين) لم تعرف أين ذهبوا).

أن تعلم قواعد زيادة ثبات دخول اشتراك أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم، وتعرف حجم تهرب القطاع الخاص من التأمينات، وتعليمات حساب مدة الفصل من يعاد للخدمة من السياسيين بعد صدور قرارات العفو عنهم، وغير إنشاء مكتب تأمينى لصندوق العاملين بالقطاع الحكومى.. وذلك بمدينة ههيا، وعنوانه عزبة المسكرة بلوك رقم ١ بالمسكن (من ياترى من أعضاء البرلمان استعمل هذا الخبر كإيجاز من نتيجة مساعيه؟).

إن تعرف الأوزان العمرة فى اليد ونسبة من هم فى سن أصحاب المعاشات، بعد الستين (تدور حول ٧٪) واحتمالات المستقبل. أن تعرف أنك لو كنت فى بلد ديوقراطى حقا تتبع قوانينه من الناس لنص قانون التأمينات على أن المستقبلين من المعاش من الورثة يجب أن يكونوا فقط أولئك الذين كانوا يجلسون مع المرحوم على طيلة واحدة.. أما فتحت المعاش حاليا والذى يورث الضحايا ويهوى بالجميع فهو عمل بيردقراطى جاء خط عشواء وتحت ستار أخلاقي زائف اسمه البر بالآخرين.

أن ترى أن النسبة بين أقل معاش وأعلى معاش تصل إلى ١ : ٢٠. وكانت فى الستينات ١ : ٩. تريبا بصرف النظر عن معانات الجميع لأن، وأن الدولة حتى

الثالث: نظام خاص فردي واختياري (تكميلي) يخضع لإدارة خاصة ويحت الإشراف الحكومي.

وقد رفضت السلطات المصرية هذا النظام وإن كان المرء يدعو اليساريين بالثبات إلى عدم اعتبار هذا الرفض بطرلة، مع ضرورة قرباته قراءة نقدية، وفي ضوء أن نظم التأمينات في دول العالم الصناعي المتقدم وهي نظم تنافسية أكثر كفاءة بالفعل وأقدر على تمهنة المخرجات الوطنية من بيروقراطية الدولة.

« عندما طرحت فكرة أن العالم المتقدم لم يعد - ومنذ الكساد العظيم - يأخذ بنظام الاحتياطات الكبيرة في التأمينات ، على أساس أن النظام يمكن أن يؤول نفسه من الاشتراكات الجديدة ذاتها ، وأن التأمينات هي المنظومة الوحيدة الغير قابلة للتصفية أو التوقف أو الانقضاء ويحكم أجبرتها واستمراريتها يمكن تخفيض الاشتراكات لتقليل الاحتياطات ، أو زيادة المزايا وتلبي هنا أن الاحتياطات في التأمين القومي في الولايات المتحدة تغطي مصروفات ثلاثين شهرا فقط في مصر تغطي مصروفات سنوات (وسنوات) عندما طرحت هذه الأفكار لم تلق استجابة من أغلب الحاضرين وقد قدرت أن السبب لقائفي لا اقتصادي سياسي بالأصل ذلك أننا لا نرتاح إلا إذا دخلنا المجال المأمون ، وعملنا فيه لزوميات لا تلزم لزيادة الأمان (لاحظ كيف يضع الناس ضحك كمية حديث التسليم المطلوبة في مبادئهم الخاصة) . ويتصور الناس أن الاحتياطات لو قلت فإنهم سيصبحون غرابا في شارع عام ، وقد يأتي يوم قريب لا يجدون ما يقبضونه منه معاشاتهم . طبعاً توجد أسباب أخرى لرفض مثل هذا الاقتراح بعضها «دولتي» - من رجال السلطة - بعضها لا ارتكازات اجتماعية اقتصادية مختلفة عن المنظر الليبرالي للتأمينات.

« حتى الآن فإن من يفرج إلى المعاش ميكراً يقل معاشه عن الاجر الاساسي بنسبة ١٠٪ ، وعن التوفير بنسبة ٥٠٪ من زميله الذي يعال إلى التقاعد في السن . وإذا تسعى الدولة لتغيير هذا الوضع (وضع سياسي كان يهدف لربط العامل بالشركة) والآن الحكومة عازية تغطي العمال) أعلنت أن التكلفة ستجاوز ٢ مليار جنيه . بالطبع

## هل يحقق النظام الجديد المقترح تحقيق التكافل الاجتماعي؟

والقائلة ان المشتركين بالمحد الأدنى للاجور في القطاع الخاص النشط حتى ٣٠ / ٩ / ١٩٩٤ بلغ عددهم ٧٣١ ألف مواطن بنسبة ٥٢٪ من المشتركين من هذا القطاع ، كما بلغت نسبة المشتركين بالمحد الأدنى أيضا (هو بالنسبة ٥٢ جنيه) من المصريين العاملين بالخارج ٤٠٪ من مشتركى هذه الفئة . والمعنى ان معاش هؤلاء سيكون ملائيم في زمن لا تتلع فيه الفئات . أيضا فإن مستحقى المعاشات (أجباء ، وورثة) من العاملين بالحكومة ، والذين يقبضون أقل من ٥٠ جنيه تصل نسبتهم إلى ٧١٪ من مستحقى هذه الفئة . ويظهر من جداول تقارير هيئة التأمينات ان هناك من يحصل على أقل من ٣٥ جنيه (نسبتهم ٢٩٪) ، وأن من يحصلون على أكثر من ٥٠٠ جنيه نسبتهم واحد في الألف ويوجد ٢٦ ألف طن (وروث) يقاضى كل منهم أقل من عشرة جنيهات شهريا كمعاش) كما يوجد من ورفة موظفى الحكومة بضعة آلاف يقاضى كل منهم خمسة جنيهات فأقل . إزاء هذه القسيما ، اقترح البنك الدولي ثلاث مكونات لـ «اصلاح» نظام التأمينات.

الأولى: تأمين اجتماعي أساسى واجبارى تديره الحكومة ويؤول من مصادر غير الإيرادات العامة ، ووظيفته ضمان معاش للعهد الأدنى اللازم للمعيشة (اقترح البنك ٧٥ جنيه للفرد) ، ويدير بنظام الموازنة السنوية ، أى بلا احتياطات كبيرة.

الثاني: نظام معاشات مهني واجبارى يدار بمعرفة القطاع الخاص وترتبط فيه الاشتراكات.

وتقاربت النسب ، فقد بدأ للحكومة انه لا حرج في أن تورب باب النقاش حول التأمينات . غير أن المناقشات في مؤتمر تجارة القاهرة أكدت أن ٨٪ من أموال التأمينات يبلغ سعر الفائدة عليها ٦٪ ، و ١٠٪ سعر فائدتها ٨٪ ، و ٢٠٪ من الأموال فائدتها ٩٪ ، والباقي ١١٪ و ١٣٪ . المفاجأة الأخيرة أن منظومة بنك الاستثمار أقصمت بأغلب الإيمان أن متوسط سعر الفائدة ١١٪ ، بينما قال اثنان من كبار موظفى إدارة الحسابات الاكتوارية بوزارة التأمينات ان المتوسط ٩٫٥٪.

« حتى ١٩٩٣/٩/٣٠ ، ظهر أنه ٥٧٪ من الحاصلين على المعاش بسبب التقاعد ، و ٢٩٪ للوفاء ، و ٢٪ للاستقالة والفضل .. ومعنى هذه النسب ، في ظل ان القوانين لا تعطي كامل الميزات إلا لن بلغ سن التقاعد ، وأن هناك حاجة لاعادة الحسابات الاكتوارية لتوسيع نطاق الاستفادة من كامل المزايا .

ظهر أن لجنة مكونة من الاساتذة د. رشدى حمام د. فحسى إبراهيم د. كرم الضعيف د. أحمد صرحم ، د. محمود عبد الحميد وهم من كبار خبراء الاكتواريات تعيد الآن تقييم «مزايا» التأمين المصرى لكن لم يعرف في أي اتجاه وان كان من المفترض به انها تبحث جمل أجز الاشتراك ككل واحدة بعيدا عن أساسى ومتغيرها.

« بلغت ديون القطاع الخاص للتأمينات (اشتراكات ومبالغ أخرى) ١٢٨٩ جنيه) وإلى المدة من ٩٠ إلى ٩١ إلى ٩٥/٩٤ ضاع على التأمينات ١٨٣٠٢ مليون جنيه نتيجة عدم متابعة حالات الالاسل في هذا القطاع ، كما ضاع عليها ٦٧٩٣ مليون جنيه في نفس الفترة نتيجة عدم متابعة حالات انتهاء النشاط أعلن هذا عبد الحليم القاضى مستشار اتحاد العمال للتأمينات وترجع أن يكون مستقبل التأمينات مظلماً في ظل الاقتصاد الحر وأليات السوق.

لكن وجهات نظر أخرى قدرت أن جزءا من تهرب القطاع الخاص هو «تجنب» بسبب ارتفاع عبء الاشتراكات ، وبسبب رغبة العاملين في عدم سداد اشتراكات من أجبرهم الحقيقي ، أو حتى غير الحقيقي أحيانا



ظاهريا يبدو أن المالية تقدم ميزة للناس وتدفع من جيبتها والواقع أنها تضخ خطأ طال ، كما أنها تدفع النثر اليسير قياسا إلى الأموال الرهيبة التي اقترضتها من أصحاب الاشتراكات عبر بنك الاستثمار منذ ١٩٩٤ وحتى الآن.

« في ٩٣ / ١٩٩٤ بلغت قيمة عمليات استبدال للماش ١٧٧ مليون جنيه . وهي عمليات معقدة ببيروقراطيا وقليلة الجندى لكن ليس أمام المهوديين سواها لمواجهة طوارئ حياتهم.

« حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٤ بلغ عدد المؤمن عليهم من الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة (١٣٩٢ مليون فرد) ومن القطاعين العام والخاص ٣٥٥ مليون فرد) كل من سبقوا يشملهم القانون ٧٩ لسنة (١٩٧٥) وبلغ عدد المؤمن عليهم من اصحاب الأعمال ومن في حكمهم ٥٠٢ مليون مواطن (قانون ١٠٨ لسنة ٧٦) والمؤمن عليهم من المصريين بالخارج ٥٩ ألف (قانون ٥٠ لسنة ٧١) والمؤمن عليهم بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠ - الفئات الأخرى أصحاب معاش السادات وغيرها ٣٥٥ مليون مواطن ،والجملة ٨٨٩ مليون مواطن والمعنى أن أعدادا هائلة من المصريين لا زالت خارج التأمينات وقد رد . محمد المهدي محمد على أن أكثر من نصف السكان في سن العمل غير مؤمن عليهم واعتبر د . المهدي أن سن العمل هو ١٥ سنة وقد أثبت أيضا بصفة خاصة أن نحو ٧٥٪ من يخفضوا لقانون ١١٢ ، قانون صغار الفلاحين والسريرة غير مؤمن عليهم وأن

حوالي ٦٨٪ من اصحاب الاعمال أيضا غير مؤمن عليهم.

« عدد الصناديق الخاصة في ٣٠ / ٦ / ١٩٩٤ بلغ ٤٧١ صندوق، وكان العدد ٣٠٠ في ٩٠ / ٨٩ . وخلال هذه المدة تم شطب ١٩ صندوق بمعرفة الهيئة العامة للرقابة على التأمين التي يتم تسجيل الصناديق لديها . لهم ان مصادر تمويل الصناديق في ٩٣ / ٩٤ كانت كالتالى : ٩٠٠ مليون جنيه من الاشتراكات ، و١٨٣ مليون جنيه مساهمة من جهات ، و٣٧ مليون جنيه ربح استثمار ، و٥٦ مليون من مصادر أخرى . وما أريد قوله ان حالة شعور بالقيت تسود في أوساط شركات وهيئات وجهات كثيرة ، تريد أن تقيم صناديق ، أو هي أقامت بالفعل ، لكنها لا تجد مساهمات بقدر كاف ، أو لا تجد أصلا ، من الجهات التي يعمل فيه راغبوا اقامة الصندوق .. قد يكون لأن هذه الجهات خاسرة أو مضرة أو تم بطرود طارئة أولها طبيعة خاصة . ومثل هذا الأمر يوجب إيجاد آلية للتكافل داخل هذه الآلية (الصناديق الخاصة) بحيث لا يحرم الناس من مميزات دون أسباب جنوها . ولا تنسى ان المساهمات التي تقدمها جهات عامة هي في الأصل مال عام يملكه لكل المصريين.

تسأل د . على محمد حسن: ماذا بعد ان تنتهى مهلة السنوات الثلاث المنوطة للشركات المخصصة للتخلص من العمالة التي ترى أنها زائدة.. ما تأثير ذلك على نظام التأمين الاجتماعى؟ وأيضا : في اطار الجات والشراكة مع الاتحاد الأوروبي هل هناك امكانية لخروج أموال التأمين الاجتماعى

لاستثمارها في الخارج بالمشاركة مع شركات أموال دولية؟ ما هي محاذير هذا الخروج ؟ ماذا عن وقوع المؤمن عليهم والمزايا المكفولة لهم تحت سيطرة رأس المال الدولى وعدوانيته؟ هل البنك الدولى يستهدف بالدخول إلى خصخصة النظام التأمينى وقفل امواله عن الدولة إلى مساعدة الفقراء من اصحاب المعاشات والمستحقين عنهم أم يهدف إلى ضرب مصدر من مصادر الدخل القومى؟.

اسئلة بلا اجابات ، لكن د . على محمد الترح خصخصة نظام التأمين على اصحاب الأعمال ومن في حكمهم والمصريين في الخارج مثلا لأنهم غير مقتنعين بجندى النظام القائم الجبارى حاليا وقد انعكس هذا على اشتراكهم فيه بالحد الأدنى فقط درء للمستولية ، فضلا عن ان هذا هو النظام الذى - يجب ان يكون فيه الاشتراك اختياريا فهنا اجدى لهم وأفضل. عند هذا الحد رفعت الاقلام .. وبقوت الصحف.. والمجلات وظهرت إلى حد بعيد ملامح صورة المجتمع التأمينى .ويبقى ان نقول : ما هو النظام المقترح هنا ليحقق الاهداف الثلاث الرئيسية لأى نظام تأمين قومى وهو : تعويض الدخل ، تعويض البطالة، إعادة توزيع الدخل وتحقيق التكافل الاجتماعى.

الاجابة عندكم.

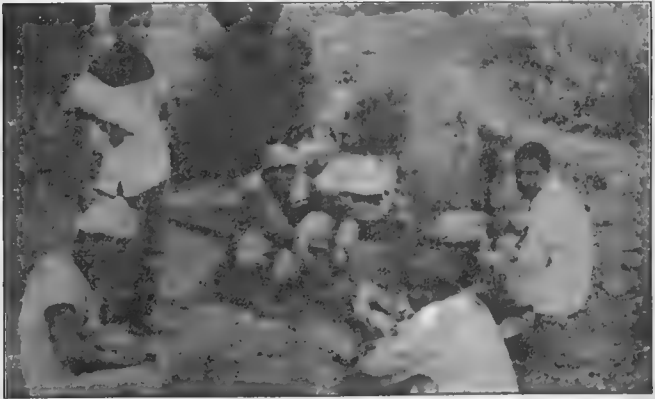
ملحوظة: عنوان الموضوع مأخوذ من دعوة خطباء مساجد الأرياف يوم الجمعة تقول: وأصلع لنا دنيانا التي فيها معاشنا



خالد محمد خالد

وإن هذه العقود التي تهرم بين المالكين والمستأجرين  
لتحمل بين سطورها أشنع مأساة.  
فهي صكوك موت يرقعها الفلاح وهو كاره صاغر،  
خالد محمد خالد كتاب ومن هنا نبدأ - عام ١٩٥٠.

## ليس دفاعا عن المستأجرين .. بل حرصا على مصر



فلم يتم بتصفية ملكية الملاك الفائقين (الذين لا يبدلون أى جهد فى العملية الانتاجية الزراعية بأنفسهم أو بالاستثمار)، كما فعلت الكثير من الدول مع اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية- ومنها اليابان الرأسمالية فى ظل الاحتلال الأمريكى، ولكنه اقتصر على ضمان حق المستأجر فى البناء بالأرض، مقابل حق المالك فى الحصول على ربح ملكيته.

### عربان نصيف

#### قانون الإصلاح الزراعى والملائمة المتوازنة

كان قانون الإصلاح الزراعى المصرى (المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢) شديد المرونة فيما يتعلق بقضية الملائمة الاجبارية .

لم يكن الفكر خالد محمد خالد يتقبل- حين سطر هذه الكلمات / الموقوف فى عهد الملكية وكبار ملاك الأراضى- أنه سيأتى بعد ما يقرب من النصف قرن على انتهاء ذلك العهد، وقت يصبح فيه أمل الفلاحين ينحصر فى مجرد أن تستمر عقود الاجبار- أياما كان ما تحصله من صود الاستغلال- بدلا من طردهم من الأرض التى خصبت وأعطت لهاها لمصر كلها- على مدى التاريخ- بدمهم وعرقهم هم وآبائهم وأجدادهم.

## ٦ مليون مواطن ينتصرون إلى جيش البطالة

## بعد تنفيذ قانون طرد المستأجرين



جمال عبد الناصر

الحظ الكبير إنما يتمثل في إقرار طرد المستأجرين من الأرض، بكل ما يعنيه من إهدار لحياة المستأجرين، ومن مخاطر مستقبلية على صغار الملاك، ومن تدهور متوقع للإنتاج الزراعي والدخل القومي.

أولاً، بالنسبة للمستأجرين

وفقاً للأرقام المستقاة من مصادر الإحصاء الرسمية، والواردة بمشروع الحزب الوطني الحاكم لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر في الأرض الزراعية، والمشود وملحق مجلة «الأهرام الاقتصادي» في ٢٤ فبراير ١٩٨٦.

يتبين ما يلي:

ومع مراعاة أنه في خلال العشر سنوات الأخيرة:

زاد عدد العقود والمستأجرين، بفعل عامل الوراثة لكل من المالك والمستأجرين.

خففت الأرض الزراعية - وفق الإحصاءات الرسمية - ما بين ٦٠ - ٧٥ ألف فدان، بالتجريف والبناء.

- أصبح المستأجر - بعد انتشار البطالة وعدم تعيين الخريجين - سهل من قيمة

العمالة الإيجارية، أربعة أفراد على الأقل. فإنه يجب أن تترك جيداً، أنه من خلال

نفاذ هذا القانون، سوف يقلد بأكثر من ٦ مليون مواطن منتج - يزرعون حوالي ٢٣٪ من

الأرض الزراعية (المصرية) - إلى التلا، حيث أنهم - بخلاف الأغلبية الساحقة من الملاك -

ليس لهم أي مهنة أخرى سوى الزراعة ولا يمكن أن يدخل سري من عملهم بها. بما

سيؤدي - بنسبة هائلة من تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ليس في

الريف فحسب، بل في مصر كلها.

ثانياً، بالنسبة لصغار الملاك

إذا كان قانون طرد المستأجرين «يتسبب»

التي لحقت بالمجتمع المصري - قامت مشاكل حقيقية جادة وحادة بين الملاك والمستأجرين تستوجب ضرورة إجراء بعض التعديلات على قانون العلاقة الإيجارية.

\* فالملك - وخاصة صغارهم - يشكون من خسارة القيمة الإيجارية، ومن حرمانهم - فعلياً - من التصرف في أرضهم بالبيع.

\* والمستأجرون يعانون من تحايل الملاك على طردهم من الأرض - مصغر دخلهم الوحيد - بوسائل مختلفة يشرب أغلبها التديس وعدم المشروعية.

وبدلاً من محاولة الاستيذان الحقيقي للواقع الفلاحي والزراعي في هذه المرحلة، وإجراء التعديلات على ضوء الموازنة بين مصالح كل من الملاك والمستأجرين من ناحية، والمحرص على الانتاج الزراعي والاقتصاد القومي من ناحية أخرى، بدلاً من ذلك، صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢.

ولعل أهم ما تضمنه هذا القانون، يتمثل فيما يلي:

١ - رفع القيمة الإيجارية من ٧ أمثال الضريبة العقارية إلى ٢٢ مثل هذه الضريبة.

٢ - إقرار حق المالك المؤجر - بإرادته - لنفردة - في إخلاء المستأجر من الأرض،

اعتباراً من العام الزراعي ٩٦ / ١٩٩٧.

ومع معاناة المستأجرين - وحفظاتنا - على رفع القيمة الإيجارية بهذه الصورة الكبيرة

والباطغة، وخاصة مع اقتران ذلك بالارتفاع الهيب والمتوالي لقيمة مستلزمات الانتاج

الزراعي وفقاً لسياسات ما يسمى بتحرير الزراعة ورفع الدعم عن هذه المستلزمات

وتركها - بالكامل - للحكم الشرين من قبل آليات السوق السوداء، بعد التصفية

- الفعلية - لدور حركة التعاون الزراعي، إلا أن

ولم يكتف القانون بذلك، بل قرر بنصوص صريحة حق المالك في طرد المستأجر من الأرض في الحالات التالية:

١ - تأجير المستأجر للأرض من الباطن أو التنازل عن الإيجارة للغير أو مشاركته فيها (م/ ٣٢).

٢ - الإخلال بأي التزام جوهري يقضى به القانون أو العقد (م/ ٣٥).

٣ - التخلف عن الوفاء بالأجرة كلها أو بعضها عن السنة الزراعية بأكملها أو بأي جزء منها (م/ ٣٥).

٤ - إذا زادت حيازة المستأجر أو ملكيته - هو وزوجته وأولاده - القصر - عن خمسة

أقدنة بخلاف المساحة المطلوب انتهاء عقد إيجارها، في الوقت الذي لا تزيد فيه حيازة

المؤجر أو ملكيته - هو وزوجته وأولاده - القصر - عن خمسة أقدنة أو عن نصف ما

يؤجره المستأجر. (م/ ٣٥ مكرر).

ولقد ترتب على ذلك الوضع المرن - والعلاقة المتوازنة - أن حظي الريف المصري

بقدر كبير من الاستقرار النسبي، كان له انعكاسه إيجابياً ليس فقط على حياة الفلاحين

والمنتج الزراعي، بل وأيضاً على واقع المجتمع المصري بأسره.

التعديل كان ضرورة اجتماعية - ولكن..

بعد مرور عشرات السنين على صدور قانون الإصلاح الزراعي - ومع كافة التغييرات

بصغار الملاك الزراعيين ، ويجعل من الحرص على مصالحهم المهددة مبررا لعملية التردد . فان الواقع -الاحصائي والاجتماعي- يكلب هذه المقولات ، بل يؤكد أن هذا القانون-فى جوهره- يضر بالمصالح الحقيقية لصغار الملاك . فوفقا لأخر الإحصاءات المتاحة ، يتبين ما يلى:

- جملة الملاك الزراعيين فى مصر حوالى ٣ مليون ، ٣٩١ ألف مالك .  
- عدد صغار الملاك (٥ أفدنة فأقل) منهم ، يبلغ ٣ مليون ، ٢٢ ألف مالك .  
- نسبة من يوزعون أرضهم من صغار الملاك تتراوح وفق الإحصاءات المتباينة - بين ٦٪ / ٧٨٪ ، من جملتهم .  
- نسبة من لا يستطيعون من صغار الملاك المؤجرين لأرضهم ، زراعتها بأنفسهم أو بالاستثمار ، أكثر من ٩٥٪ (وفقا لدراسات ميدانية تم القيام بها فى العديد من القرى سوا - بوجه مصرى أو الصعيد) .  
.. ومعنى ذلك

أن هذا القانون ، وإن كان بالرؤية السطحية -وعلى المدى القريب - يمكن صغار الملاك- بعد طرده المستأجرين -من التصرف فى أرضهم والمزيد من التكبس منها ، إلا أن واقع الأمر على خلاف ذلك .  
\* فالغالبية الساحقة منهم- كما سبق- لا يمكنهم زراعة أرضهم بيدهم أو باستغلالها رأساليا ، لامتثالهم لأعمال أخرى ، ولإقامة أكثرهم خارج القرى ، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير فى نفقات الانتاج الزراعى .

\* والمضاربة الحالية على سعر الأرض الزراعية- اغراء -لهؤلاء الملاك لبيع أرضهم الحالية من المستأجرين إنما هى عملية مؤقته تم تزييرها بذلك ، حيث تمهيدا لصدور القانون - ثم نفاذه - وتنسحب بعد ذلك الأرقام الفلكلية التى وصل إليها سعر الأرض ، لتعود -وفق التواعد الاقتصادية- إلى معدلاتها الطبيعية ، إن لم تنخفض عنها .

.. ولا يملك المالك الصغير ، حيال هذه الأوضاع شديدة التركيب سوى بيع الأرض وبسعر منخفض خاسرا بذلك موردا للدخل كان يساعده على مواجهة أعباء الحياة .

### ثالثا: بالنسبة للاحتياج الزراعى والاقتصاد القومى

عندما تصبح الأرض الزراعية خالية من المستأجرين -وفق هذا القانون- وبعد أن ينخفض سعرها- كما سبق- سيتم شراؤها ويجمعها لحساب الشركات الاستثمارية الكبيرة ، التى لن تراعى -بطبيعة الحال- زراعتها بالمحاصيل التقليدية والاستراتيجية الضرورية لغذاء الشعب أو اللازمة للصناعات الوطنية ، ولكن سيتم استثمارها بالمحاصيل التصديرية وغير التقليدية ذات الربحية الأعلى .  
\* ما سيضاعف من حجم الفجوة الغذائية ، بكل ما يعتبه ذلك من مخاطر على الأمن القومى المصرى اقتصاديا وسياسيا أيضا .  
.. والمحل موجود

طالما أن القضية -كما تبين- ليست قضية انحياز لفئة المستأجرين فى مواجهة الملاك الزراعيين ، وليست أيضا قضية مواجهة من المعارضة للسياسات الحكومية ، ولكنها -بالأساس- قضية وطنية تمس فى الجوهر مصالح الوطن والمجتمع .. فإنتا : يتأمل -ورثق- فى أن المؤسسات الفلاحية (كالائحاد التعاونى الزراعى ، واتحاد الفلاحين) وكذلك قوى اليسار (التجمع والتناصرين والشبيوعيين) ، سوف يكتفون من حركتهم السياسية والجهادية والبرلمانية والاعلامية ، لايقاب هذا الكارثة المحدقة .

\* ونأمل -ورثق- أيضا فى أن كافة القوى والمؤسسات والشخصيات المحرصه على مستقبل مصر وأمنها الاقتصادى والسياسى -أيا كان تباين رؤاهم الفكرية أو انتماياتهم السياسية والحزبية أو معارضتهم أو تأييدهم

للحكم- سوف يحولون دون أن تتحول هذه المخاطر ، إلى واقع اجتماعى مظلم .  
\* والحل -البديل- قابل للتحقيق بسهولة ، وهو:

اتشاء صندوق حكومى ، يقوم -سألا رغبة المالك فى بيع أرضه المؤجرة- - باقراض المستأجر بقمصتها ، بما يمكنه من شرائها ، على أن يقوم- هو أو ورثته بسداد قسمة هذا القرض على أقساط طويلة الأجل ، وفوائد ميسرة .

إن هذا الحل /البديل ، ليس كفيلا فقط بتجنيب المستأجرين وصغار الملاك والنتاج الزراعى المخاطر التى سبق إضاحها ، ولكنه كفيلا أيضا بتقديم فوائد محققة لكل الأطراف:

\* فالمستأجر -وفقا لهذا الاقتراح- ليس فقط لن يطرده من الأرض ، ولكنه أيضا سيصبح مالكا .

\* والمالك سيتمكن -دون أى عوائق- من بيع المساحة المؤجرة التى يرغب فى التصرف فيها وبسعر السوق .

\* والمال العام- من خلال هذا الصندوق -سوف يتزايد -بفوائد القروض وبشور رأس المال .

ولعلنا جميعا- فى الشهور القليلة الباقية -نكون قادرين على تجنب فلاحى مصر ومجتمعاتها كله من التردبات الترقعة فى الوقت الذى لم نعد فيه نستطيع تحمل المزيد من المعاناة .

الايجار	المساحة المؤجرة	النسبة للمساحة المزروعة	عدد العقود
التقدي	١٤٦٩١٣٣ و١٤٦٩١٣٣ فدان	٢٤.٠٤٪	١٨٨٧٣٣ و١٨٨٧٣٣ عقدا
المزراعة	٢٧٤٩٦٦ فدان	٤٩٪	١٠٩ و١٠٩١١ عقدا
الجملة	١٧٤٤٠٩٩ فدان	٢٨.٥٣٪	٢٩٧٩٩٤٤ و٢٩٧٩٩٤٤ عقدا

استمرارا للدور الفكري المهم الذي يقوم به مركز الدراسات العربية بلندن برئاسة الأستاذ عبد المجيد عويد- منذ تأسيسه عام ١٩٧٩ ، فقد أقام ندوة دولية بالقاهرة يومي ٣٠ و ٣١ مارس ١٩٩٦ حول قضية الحروب الغذائية والمياه وارتباطها بالقرار السياسي.

ولأنه من العسير تقديم تلخيص لكل هذه الندوة المهمة، فستكتفى «المساء» بعرض بعض ملامحها وتوجهاتها الرئيسية.

أولاً: أهمية هذه الندوة:

١- من حيث التوقيت: مع الاعداد للمؤتمر الدولي الخاص «بعامين الغذاء للجميع» المقرر عقده في مدينة روما في شهر نوفمبر من هذا العام ، فكان من المهم عقد مثل هذه الندوة، أملاً في الوصول- من خلالها- إلى توجه جدي مشترك قبل المؤتمر.

٢- من حيث الأوراق المقدمة: فقد تضمنت رؤى علمية واقتصادية لقيادات نظرية وتنفيذية - محلية وإقليمية ودولية- على أعلى المستويات في هذا المجال.

٣- تقديم دراسات حالة- في قضايا المياه والحروب وارتباطهما بالقرار السياسي- من أربع دول عربية : مصر، سوريا، المغرب، والسعودية.

٤- حرص المركز على دعوة وحضور عدد كبير من الخبراء -نظرياً وتطبيقياً- في هذا الموضوع من مصر وكافة الأقطار العربية والدول الخارجية.

ثانياً- تلك مخلفة للظواهر المهمة:

### \* الفجوة الغذائية

في الوقت الذي يرى فيه السيد جبرمان ديمس- المدير التنفيذي لمجلس الحبوب الدولي- في الورقة المقدمة منه في الندوة، أن هنالك ثلاثة عوامل كفيلة بإخل الجنزى لمشكلة الأمن الغذائي للدول النامية، هي:

- ١- تدبير العملات الأجنبية الكافية لشراء ما تحتاجه من الغذاء.
- ٢- العمل على أن تتمكن من التعامل بالأسعار العالمية.
- ٣- إعطاء أولوية لزيادة المخزون من الحبوب.

\* فالدكتور عبد السلام جمعة- المشر



اسماعيل صبرى



عبد المجيد عويد



جبرمان ديمس



عبد السلام جمعة



عصمت عبد الجيد



يوسف والى

## هوامش على ندوة

# الحبوب والماء .. والقرار السياسى

على برنامج تنمية التبع بمصر- ينتقد هذه الرؤية للدكتور دنيس . من المنطقات التالية:  
١- إن هذا الفرجة يعنى تكريس الاعتماد

على الخارج.  
٢- تجاهل هذه الرؤية لواقع أن سوق الحبوب الدولى- وخاصة القمح- لا يتحدد وفق تدبير العملات الأجنبية، بلقر ما تتحكم فيه الاهداف السياسية التى تبتغيها الدول البائعة من الأخرى المشترية.

٣- على الدول النامية- بدلا من ذلك- توجيه اهتمامها لزيادة القدرة الوطنية على إحداث تنمية زراعية تؤدى إلى زيادة إنتاج الحبوب وتخفيض الواردات منها.

### \* تجارة المياه

\* البروفيسر أنغوى آلن- استاذ ورئيس مجموعة المياه بجامعة لندن، يذكر - بأنظمة فى ورقته العلمية / السياسية أن «مستخدعى المياه والمستهلكين عن إدارتها فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة- لم يستغروا بعد القيمة الاقتصادية للمياه، فلا توجد نظم أو مؤسسات تقدر فيها قيمة المياه بالنسبة للمستهلك وخاصة فى مجال الزراعة الذى يعتبر أكثر القطاعات استخداما للمياه ، وأن هناك عددا قليلا جدا من أسواق المياه فى هذه المنطقة

\* بينما يقرر د. اسماعيل الروبى- الحبيب المصرى فى المياه والمستشار بهيئة الأمم المتحدة- فى مداخلته على هذا الرأى: ولقد تسلمت إلى لغتنا المائية فى المنطقة العربية فى السنوات الأخيرة تعبيرات دخيلة علينا وتحمل توجهات ضارة بنا، مثل «تجارة المياه، خصخصة المياه، تسعير المياه.. الخ» فالمياه من عند الله ولجميع أبناء الوطن، وليست للبيع فى السوق الداخلى لمن يملك ثمنها . بالإضافة إلى أن هذا الفرجة- بالتقييم الاقتصادى للمياه وقيام أسواق لها- قد يكون مستهدفا- كما يلاحظ من الالتحاق على ذلك فى الكثير من البحوث والدراسات والتحركات الواردة من إحدى الدول الكبرى -إلى التجارة الدولية للمياه بما فى ذلك تحكم دول النبع للأطوار فى مياهها».

تالفا: كلمات .. ذات دلالة:

\* «الأمن الغذائى والمائى العربى محور رئيسى للأمن القومى العربى، ما يفترض معه

## د. عبد السلام جمعة ينتقد رؤية مجلس الحبوب الدولى لمشكلة الأمن الغذائى فى البلاد النامية

## الأمن الغذائى والمائى محور رئيسى للأمن القومى برغم كل المخالفات العربية

ضرورة الموقف العربى المشترك ، مهما كانت المخالفات العربية / العربية ، سواء بالنسبة لوضع سياسات الاعتماد على الذات فى توفير الغذاء دوماً لمخاطر استخدام الغذاء كأداة للامراض الضغوط السياسية أو الاقتصادية ، أو بالنسبة لتسكيتا بعقنا المائى -المتفق مع قواعد القانون الدولى ومقرراته لمنسكى -فى مواجهة خطة الاستيلاء على مصادر المياه».

- من كلمة د. عصمت عبد المجيد- الأمين العام لمجموعة الدول العربية

\* «إن التطور الكبير فى الانتاج الزراعى فى مصر، فى الخمس عشرة سنة الأخيرة ، يرجع بعد الله سبحانه وتعالى-إلى الولايات المتحدة الأمريكية التى تتعامل مع مصر كدولة «توأم» لها ، بخلاف تعاملها مع بقاى الدول، سواء بتقديم المعونة الأمريكية المباشرة بالمليارات أو بتقديم أوقى تكتولوجيا متقدمة للزراعة المصرية . وكانت النتيجة هى للمعجزة التى حدثت فى الانتاج الزراعى فى مصر».

- من كلمة د. يوسف والى -نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الزراعة

\* إن أكثر من ٤٤٪ من جملة الاحتياجات الغذائية من القمح، ونحو ٢٩٪

من جملة احتياجات الأرز، وحوالى ٤٣٪ من جملة الاحتياجات الغذائية من الحبوب الخشنة الأخرى ، وهن بما يحدث فى السوق الدولية للحبوب ، الأمر الذى يثل مهديا اقتصاديا خطيرا فضلا عن كونه مهديا أمنيا، لتركز تجارة الصادرات فى عدد من الدول المتقدمة اقتصاديا والقادرة على استخدام تجارة الحبوب -وبخاصة القمح- كأحد عناصر الضغط السياسى عندما تقتضى مصالحها ذلك».

-من ورقة د.محمد حمدى سالم -المستشار الاقتصادى لوزارة التمرين المصرية.

\* والموضوع الرئيسى الذى يشغل وسائل الاعلام الآن ، هو التكامل الشرق أوسطى والذى يشمل إيران وإسرائيل وتركيا ويستبعد السودان الذى كان مرشحا ذات يوم لأن يكون سلة الغلال للعرب. غير أن ما يبعث على القلق بوجه خاص هو حقيقة انه ليس باستطاعة بلد عربى واحد أن يحقق مفردا أننا غذائيا حقيقيا، على حين أن هذا الهدف يمكن بلوغه إذا ما تصدى أعضاء جامعة الدول العربية معا لهذه المهمة».

-من ورقة د. اسماعيل صبرى عبد الله- رئيس منتدى العالم الثالث.

\* «إن المحور الرئيسى الذى يجب ألا يغيب عنا فى مصر- ونحن بصدد وضع الأسس التى تكنتنا من تقليل فجوة الحبوب ، وخاصة القمح- هو العنصر البشرى .. الفلاح المنتج، بما يعنيه ذلك من:

- دعم الحركة التعاونية الزراعية بما يمكنها من حماية الفلاح من شراسة آليات السوق التى تتحكم فى العملية الانتاجية الزراعية فى كل مراحلها .  
- خلق آليات قانونية ومصرفية قادرة على الموازنة بين حصول الملاك على ربع الأرض- رغم غيابهم عن الانتاج- وتكثيفهم من التصرف فى أرضهم، وبين حق المستأجرين المنتجين فى الاستمرار فى الأرض.  
-الرعاية الاجتماعية- الحقيقية والمجادة- للفلاحين .. صحيا وتعليميا وتوحيثيا وضريريا وثقافيا».

- من مداخله عريان نصيف- مستشار اتحاد الفلاحين المصريين.

## إسلام لا كهانة

# الهرولة نحو الشيروقراتية

### خليل عبد الكريم

بادئ ذي بدء - نعني بالشيروقراتية : الحكم الذي تكون فيه مقاليد السلطة والقدرة بيد رجال الدين الذين يحكمون بالحق الإلهي المقدس بادعاء أن روح القدس قد حل فيهم وأن المرجعية الأولى والأخيرة إليهم وحدهم لأنهم دون سواهم يعبرون عن إرادة الله .

كانت مصر حتى قرابة عقدين من الزمان مضميا تعيش مجتمعا مدنيا أو قديما منه، كان للدين فيه مكان محسوب بدقة ، كانت لأصحاب العمام البيضاء والسود على السواء - وضعية معينة لدى القاعدة المريضة تصرفها الأمثال الشعبية وتظهر في خيال الظل والأراجوز والمسرحيات والأفلام .

ومن دلائل مدنية ذلك المجتمع أن ماكان يهزه هو موت زعيم سياسي ( مصطفى كامل / محمد فريد / سعد زغلول / مصطفى النحاس / جمال عبد الناصر ) أو مفكر أو أديب أو شاعر ( حافظ / شوقي / المنفلوطي / العقاد ) طه حسين / بيرم التونسي ) أو فنان (سيد درويش / نجيب الريحاني / يوسف وهبي / اسماعيل ياسين / أم كلثوم / عبد الوهاب / عبد الحليم) .

ولكن وفاة الشيخ جاد الحق - رئيس شئون القديس - السابق إلى رحمة الله في منتصف مارس الماضي كانت مؤشرا صارخا لا يخفى عن عين المراقب يثبت أن تغيرا خطيرا حدث في المجتمع المصري .

فقد بادر رئيس الجمهورية باصدار بيان عدد فيه مناتب التقيد وصور قدره لديه ، تحدث فيه عن المرجعية التي يمثلها ، ولم يكتف بذلك بل أناب ناظر نظاره ليخندو مقدم المشيعين لجنازة الشيخ ومعه الزوّاء والمحافظون والضباط العظام والمدبرون والمستشارون والمتفقدون والسفراء والعصاة والنقبا ...

وفي العصاة سارع هؤلاء ، بكامل بهائهم وأبائهم إلى السراقد البياض الذي أستحل الجامع العتيق أن يتحسب على حساب واقع الضرائب المسحوق في حين أن تركة الشيخ لا تتل عن مليون جنيه!!! لتقديم "قروض" العزا ، لأصحاب العمام البيضاء - الذين فطنوا إلى مغزى هذه (المظاهرة) لتقابلهم بقدر واضح من الشجور والاستعلاء والتقلادة (في المعجم الوسيط: القليلط الأذرة وهي الخصبة المتفتحة...) . وانتهزوا الفرصة فاختاروا بدلتين سبلا من البيانات والتصريحات التي تشيد بالشيخ ومقصود بدها : الرمز الذي كانه .

ولم يترك أصحاب العمام السوداء - وهم لا ينقصهم الدهر ولا تعزهم اللطافة - المناسبة تمر دون أن يكون لهم نصيب فيها فهم والأولون يتقسمون "كمكة المقدس" فجاملوا إخوانهم بالاحضور أو بالكلام المنق المصقول ومن الطرفين أن فرعى العمة السوداء (الاستقامي

والاحتجاجي) تمايقا في هذا المضمار!!! .

ولم يفت الأصر عند هذا الحد إذ أخذ عدد ممن يسمونهم (مفكرين) (ومنهم من ركب الموجة الاسلامية خلال هذين العقدين...) . يدبج المقالات ويكتب العواميد والبرقيات والخصمسات ويكرسون الاحاديث والحوارات... في غالبية الصحف قومية أو حزبية أو مجهولة الهوية لا تدرى من يمولها ؟ يبرزون صفات الشيخ ومراهبه ومواقفه (مثل موقفه البطولي من مؤتمر بكين بخصوص حقوق النيسران !!!

ومن نافذة القول أن نذكر أن هذه الكتابات تحفل صني معلنا وصريحا هو إعلاء قيمة الفكر الذي يملئه الشيخ غفر الله لنا وله ، أنه شغل أو يجب أن يشغل مساحة واسعة من فضاء مصر المحروسة ، بل يحتمل أن يهيم عليه كله ، ومن المدهش أن يبدى على رأس هذه الجوقة وزيران سابقان أحدهما لـ "الإعلام" والآخر لـ "الثقافة" - أي والله الإعلام والثقافة معا!!!

ورغم أن ما سردناه حتى الآن من مقررات لائحة أحداث ما بعد وفاة الشيخ مهول وبدير الرأس فقد وقع ما يوازيه في الفداحة . ففي الأيام التالية تسابقت الوزارات والجامعات والكنائس والمعاهد والشركات والفرق التجارية والمؤسسات والأبنات (في القاموس المحيطة: الآية هي الهيئة معنا زنا . أ...) والبنوك والنوادي الرياضية وال نقابات المهنة والعمالية والجمعيات العلمية والمكاتب الهندسية والمقاولون ومكاتب التصميمات الاستثمارية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة ونادي قضاء مصر وهيئة قضايا الدولة وهيئة النيابة الإدارية وهيئة القومية لمياه الشرب والصرف والجهاز المركزي للمسابقات والاتحاد العام لتقنيات مصر والمجالس التشريعية والمجالس الشعبية المحلية والقروية... الخ تبارت في نشر تعازيها في الصحف حتى أن جريدة الأهرام يوم ١٨ مارس ١٩٩٦ شاعت صفحات الوفيات وهو مالم يحدث منذ سنوات .

هؤلاء جميعهم مدنيون لا صلة لهم بـ (المقدس) لا عن قرب ولا عن بعد ، ومعلوم أن الشخص طبيعيًا كان أو معنويًا لا يعزى إلا في من يراه أثيرا لديه أو ذي مكانة مرموقة . والشيخ جاد الحق - رحمه الله - لم يكن من شيوخ الأزهر اللوامع مثل مصطفى عبد الرزاق أو محمود شلشوط طبيب الله تراهبا - ولم يخلف انتاجا علميا رصينا أو قيما اذن لا بد أن غياب ( رأس شئون التقديس) شكل لدى هؤلاء السرززين (يكسر الزاوي والسرزنة كعكس التهنية...) أن في لا شعورهم أو في شعورهم كارثة قومية حركت وجدانهم وقدمتهم دفعا إلى هذه التصرفات ، الأمر الذي يقطع بحدوث (تغير اجتماعي) تعمقت جذوره مما ينبي أن المجتمع المصري يهول نحو الشيروقراتية .

# حكايات عن المدارس والتعليم

أحمد محمد صالح

آه .. لو عرف  
الزعيم



الحكاية  
الأولى

## الحكاية الثانية ختان العقول

كانت لي تجربة مع إحدى المدارس التي تدعى الاسلام أو إحدى المدارس المتأسسة التي تمارس ختان العقول، والتي لم أفهم ابعادها الا حينما قابلت مدير إحدى المدارس الخاصة في الاسكندرية بجوار منزلي ويقال عنها انها مدرسة إسلامية. وفي مكتب المدير لاحظت أنه طويل الذنن مكثف الوجه وجميع المدرسات محجبات. واعتقد الرجل بعدم قبول أطفال بحجة ضيق الاماكن وإمكانية توفيرها في المستقبل وحدد موعداً لاحقاً. واستنتجت من كلامه أنه كان لي السعودية وما زال يزورها. وفي الموعد المحدد طلبت إدارة المدرسة مقابلة الأم لتري مدى تحجبها وكيف يشقوا عليها لكي يتيسرا مدى إسلامها. وعرفت أن المدرسة تلتزم المدرسات والتلميذات بالحجاب بل تلتزم كل ما هو انثى، وإنها لا تلتزم بمنهج الوزارة فلا تدروس الموسيقى لأنها حرام والرسم له حدود ولاغنى حرام الخ تلك القائمة ايها التي تعودنا عليها من الاخوان وجساعات الازهbab وتجار الدين. وهي تهتم بتدريس عدة مقررات دينية مثل القرآن

وأخرى لغات يدخل فيها أولاد الاسر الذيلوماسية في الاسكندرية ومدرسوها أجنب. والمشكلة في أن المدرستين لهما نفس المدخل ونفس المدير ونفس الادارة لكن الهائي والثقافة والملاهي وجميع الصهيلات التعليمية وكل شيء لصالح مدرسة اللغات. ورغم أن المدرستين تحت سور واحد فلا يستطيع أطفال دخول دورة مياه المدرسة الأجنبية النظيفة أو استعمال ملاعبها. وسألني ابني لماذا لم التحق بمدرسة اللغات فهي أنظف وأجمل وأوسع؟. ولم أستطع ان أجيب عليه. ولكني متأكد أن أطفالاً أصبحوا يعتقدون ان كل شيء مرتبط باللغة الأجنبية والأجانب نظيف وجميل وكل شيء يرتبط ببلدهم ولغة بلدهم قذر ومهمل وقبيح والمعجب أن المدرسة تستعقبك بصورة الزعيم وتقال له. آه .. لو عرف الزعيم أن المدرسة التي ارتبطت باسمه وأسرته تنمي عدم الانتماء للبلد وتشجع الانحيازات الإيجابية لكل ما هو أجنبي، والانحيازات السلبية لكل ما هو وطني، ويكتفي انهم لا يحبون علم وطنهم في الصباح، ووجدت الله كثيراً على ذلك لأن العلم اليتيم المرفوع على المدرسة قد تأكل بفعل الإهمال وعوامل الطبيعة والزمن التي استغنى فيه الوطن عن علم مثله.

عندما حان وقت دخول أطفال المدارس قررت عدم إدخالهم مدارس الحكومة حتى لا تزاد كثافة الفصول وإتاحة الفرصة لغيري طالما أنا قادر على مصاريف المدارس الخاصة، ولكني أرد أيضاً للبلد تكاليف تعليمي المجاني. وقد يعتبرها البعض سذاجة مني أو يعتبرها آخرون التزاماً زائداً، وحتى لا تعتقدوا انني ادعي ذلك لحرص على مدارس اللغات، فقد حرصت أيضاً على عدم إدخال أولادي مدارس اللغات لإيماني الشديد أن التعليم فيها ينتج مواطنين مهمشين لا ينتمون للمجتمع المصري ولا ينتمون للمجتمع الذي تعلموا لفته. لذلك سميت ويحت عن مدارس خاصة عربية فيها اللغة الأجنبية مادة إضافية، على ألا يكون لها طابع المستغل للدين تحت شعار المدارس الإسلامية التي تخرج بذور التطرف. كانت فرص الاختيار أمامي قليلة للغاية. فمع انتشار مدارس اللغات والمدارس الإسلامية الإرهابية الخليجية، لم يتبق أمامي غير عدد محدود للغاية من المدارس الخاصة تلتزم بمنهج الوزارة، ورغم التحفظات العديدة عليه، فقد اخترت أشهرها ذات ماض عريق واسمها مرتبط بأسم الزعيم جمال عبد الناصر وصاحبتهما من بقلايا أسرة الزعيم. وكانت المفاجأة أن المدرسة مقسومة لمدرستين لهما نفس الاسم إدخالها مضرة المنهج



والترديد والاحاديث التي تعتمد على **المضمون التعليمي السعوي** فأخذت طريق السلامة وادخلت الولادي مدرسة أخرى. نسبت هذا الموضع إلى أن جاء صباح يوم ولاحظت أن هناك تجمعا من الرجال المتحدين والنساء الثقات والمحجبات حول المدرسة إياها، ورجال الأمن من بعيد يرقبون الموقف، فسألت عن السبب قالت احدهن بالنص **وشملت الدولة المصرية هانزة ترلع الحجاب من الصفات ده** حكومة كاثرة **ويلد كاثرة**. وقال رجل ملتحى والحكومة هاوذه تأخذ المدرسة من صاحبها ونحن أولياء الأمور سوف لنفع ذلك ودفعنى حب الاستطلاع إلى دخول المدرسة وجدت صاحبها متفوخ الريش واقف وسط أولياء الأمور الجالسين على أرض الحوش كأنهم فى مسجد. الرجال فى الأمام والنساء فى الخلف واقف يخطب فيهم ويشتمهم ويعلمهم أن الوزارة سوف ترسل إدارة جديدة للمدرسة وأن هناك قضية مرفوعة من المدرسة على الوزارة وأن ده حرام وده حلال... الخ الكلام المنتشر الآن. وانصبت فى هدو. أفكر فى مظاهرة الجهل هذه ولماذا لم تتحرك الدولة إلا أخيرا



من سوء حظك أن تكون أحد سكان منطقة تنتشر فيها المدارس الحكومية، خاصة إذا كانت مدارس للبنين الذين يأتون قبل الدخول بساعة لكى يلعبوا الكرة الشراب ويكره نفس الموضوع فى الخروج، والمصيبة إذا كانت المدارس فترتين حيث تلتحم مجاميع الدخول بمجاميع الخروج، وقتها سوف تنحصر على البراعم التي تربها المدارس. لأنك مطالب يوميا أن تسمعهم وهم يمزقون سيفونية من الشناتم ذات الوزن الثقيل تتناول الأم والأب كلام سوقة وتربية شوارع، ومطالب أيضا أن تشاهد يوميا الممارك والفتانات التي تتم بالمطارد والسلاسل

وكيف تم ختان عقول هذا المجتمع. وإنه إذا كان ختان البنات هو اعتداء سافر على آدمية البنات وطولهن الانسانية فى حياة طبيعية لمت مزاعم القلة والفتاة، والفتان العقول هو تقييدها عن الرعى وتعليقها وتجميدها تحت مزاعم دينية. وإذا كان التعليم هو عمليات تغيير معارف واتجاهات وسلوك الأفراد فإن المسئولية الأولى للمؤسسات التعليمية هي إعداد وتهينة العقول لمواجهة التغيرات المتلاحقة والمستجدات الحياتية.

وتحت إطار الإزدواجية فى النظام التعليمى المصرى تتم يوميا عمليات ختان العقول للتلاميذ وطلاب مصر. فالنظام التعليمى المصرى يعانى من انزاع مختلفة من **الازدواجية خاصة بين التعليم الدنى والدنى والتعليم الحكومى والخاص الذى يعانى داخله من ازدواجية بين التعليم الأجنبى والدنى**. بل هناك التعليم حسب الطلب، وكلنا نسمع ونقرأ شعارات المدارس الخاصة كميوترو- قرآن- لغة أجنبية- فروسية- وسباحة. مع انتشار الإسلام المغلوط المستوره من ثقافات أخرى مجاورة لنا من الدول المحلجية التي تهاجر إليها ملايين العمالة المصرية، انتشرت

## سيمفونية الشناتم

فى مصر المدارس الإسلامية الخاصة التي ترفع الشعارات الدينية وتسمت بأسماء إسلامية واشترطت فى هيئة تدريسها والأمهات والتلميذات الحجاب، وأقبلت على تلك المدارس أسر الطبقة المتوسطة العائدة من بلاد البرؤل التي تخشى وراء شعارات الاسلام هو الحل. وفى المقابل مدارس ترلع شعارات قبطية وتسمت بأسماء مسيحية وتحقق أهداف دينية، وأخرى ترفع شعارات غربية وتسمت بأسماء غربية وأقبلت عليها الفئات الطبقية التي جمعت ثروات هائلة وتحاول الضغط وتوجيه السياسات التعليمية بولعل هذا الطوفان من المعاهد الجامعية التي تملن عنه الصحف فى أول كل عام دراسى ترجمة لتلك القولة. طهما اختلاف الشعارات والمسميات والأهداف ينعكس فى اختلاف المضمون التعليمى والتكوين الثقافى للطلاب وأيضا فى المصروفات، وهذه المدارس تنتج مواطنين يختلفون فى المعايير السلوكية ولا تتجعب فى تكوين المواطنة أو بناء نمى معرفى وقبى يتفاعل لمجته أبناء الوطن الواحد. لذلك لابد من طرح مشروع حضارى يلتف حوله الجميع ويلتزم به النظام التعليمى لكى يخلق نسيجا وطنيا وحادا.

هى مصدر شعاع للحضارة من خلال تلاميذها ودورها فى خدمة البيئة المحيطة وينتمس ذلك فى سلوكيات التلاميذ من احترام حرمة الشارع والمساكن والمساحات الخضراء التي بلدنا فيها الجهد كسكان للمنطقة، وتم تخريبها بيد تلاميذ المدارس. وأوضحت للمدير أن التعليم ليس الحصول على شهادة بل هو تغيير فى المعرفة ثم فى الاتجاهات ثم يتبعه تغيير فى السلوك، فنظر لى مدير المدرسة بطلاقة واستخفاف وقال لى: اسمع يا حضرت أنا ملتزم بتعاليم الوزارة وليس لى دخل بأى تلميذ خارج سرى المدرسة، واكتشفت أن المدير مثل تلاميذه قاعا، وأن المدرسة ليس

وأحيانا تصل إلى السيوف. وإذا كانت مدارس بنات ترى المصعب. الحجاب على الاسترش وملاحق الفقر وشلل الصبيان المتفقرين خروجهم. وإذا فكرت فى أعدادهم الكبيرة وإن كل تلميذة منهم سوف تتزوج وتلد طفلا واحدا فقط، وقتها تقلق على مستقبل مصر الولادة التي سوف تتفجر وتتفجر بالسكان، لأن القاعدة العريضة من المصريين فى الريف وعشائريات المدن تملن عصيانها الدنى على الحكومة بزيادة النسل.

رأيت من واجبي الذهاب إلى مدير المدرسة لكى أوضح له أن المدرسة فى أى حى

# الغلاية بين جنون البقر و جنون التخصّص

يرضع الرغيث على جدار العربة المتسخ ويقسمه تصفيق بسكين، بيده التي يعمل ويمسك بها كل شيء الطعام والورق المسخ وكل شيء، ثم يضع بالنصف رغيث عدد واحد طعمية صغيرة الحجم وبعض قطع من الخلل وأعواد الجرجير وقطع من الطعام رحيبة فلفل، طبعاً لا تتوقع أن يكون كل ذلك مفصول، ثم يسحب ورقة من كراس قديم مكتوب فيه وضع فيها السندوتش ويعطيه للزبون الذي يفرح به ثم يسح يده بقوطة قدرة أو في جلبابه أو في ورقة جرنال قديم، أما الزبون فيبعد أن يأكل يسح يده ولمه في ورقة الكراسات القديمة والجصيح يرمى على الأرض والعربة هذه لها موزون يحملون سبت فيه عينات من الموجد في العربة ويتقلون بها بين الركاب في القطارات أو الأتوبيسات.

وعربة أخرى أكثر تحضراً عليها قدرة فول مجنون بالشطة والبهارات حتى لا يعرف الزبون طعمه وحولها الموظفون والموظفات على كل ناحية شارع يفسسون لقمة عيش رخيصة مع المخللات والتنازل عن قواعد الصحة والنظافة، متنتهي الفقر والبؤس هو أكل الأغلبية من شعب بأكل هكذا، ويمكن أن نطلق على عربة الأكل هذه: تلكه اداي أو كنتاكي الغلاية أو ماكدونالدز وييتزا هارت الطحونين أو سما كما شئت.

والحقيقة في الواقع تتحدى جميع أرقام منجات الحركمة وتتحدى جنون البقر نفسه، فعلى نواصي شوارع المدن المصرية خاصة الشوارع التي توجد بها مصالح حكومية ومدارس تجد أمثال تلك العربة عربة الفقر التي يمكن أن تمر من أمامها القاهرة «والقاهرة»، والشعب والمختير، والتي يمكن أن يمر أمامها أيضا البقر العاقل ليصبح مجنوناً إذا أكل منها.

الضخمة التي تحمل المصيرين من أكل لحوم مستوردة من بريطانيا مصابة بمرض جنون البقر الذي ينتقل للإنسان ويقتله. تلك الحملات إذا كان لها معنى في أوروبا والدول المتقدمة المحيطة ببريطانيا، فهي ليست لها معنى في مصر لسبب واضح أن أكل اللحوم بكافة أنواعها يعتبر من الرفاهية التي لا يستطيعها غالبية الشعب، وأيضاً بسبب الناعة التي اكتسبها الشعب المصري طوال تاريخه لما تعرض له من جنون في الإدارة والمصاسات والقوانين والسلوكيات وجنون الإرهاب وجنون الفساد.

وإذا تمقنا في طريقة حياتنا نستطيع أن نخرج بمقولة واضحة، إن الحياة في مصر بكافة جوانبها أصبحت نوعاً من المخاطرة اليومية على الحياة في المأكول والمشرب والمسكن والمرافقات في التعليم والإعلام والفكر، ولن يزيدنا جنون البقر مخاطرة، خاصة بعد جنون بيع اللطعام العام للأجانب. وقتها يصبح أكل عظام اللحوم المصابة بجنون البقر أو جنون المغاريت أمينة لأغلبية المطحونين، فالمرقاب لمعطات السكك الحديدية أو نواصي الشوارع ومطحات النقل العام والتجمعات يشاهد عربات الأكل التي يأكل منها غالبية الشعب وليس فيها أي نوع من الطعام مرتبط باللحم من بعيد أو قريب، وهذا وصف لإحدى تلك العربات لكي نرى كيف تآكل الأغلبية.

عربة خشب ملطخة بالسواد والأوساخ، فيها قانونية من زجاج كان أبيض من عدم التفسير وفي الداخل بعض الطعمية والطعام والجبن الأبيض والجرجير والبيض، ويعلم ذلك رف فيه خبز يخلط عليه السواد والبؤس واقف أمام العربة صبي متسخ اللباس والأبدى يقترب منه الزبون الغلابان ويبلغ له ٢٥ قرشاً، فيتناول الصبي رغيث عادة متفحم الحواف

فيها شجرة خضراء أو أي شيء أخضر رغم أنها من المدارس الجديدة التي بنيت بعد الإزلال، وأصبحت مدرّس تخرج بلور وتقوى مواطنين يتصفون بالسوقية والجهل والبطالة والفتح في السلوك، وذهبت إلى قسم الشرطة لعمل محضر لمدير المدرسة وشتائم تلوث البيئة بميكرويفين المدرسة وشتائم تلاميذ وتخريبهم لكل ما هو أخضر تصب سكان المنطقة في زراعته «وإزعاجاتهم المستمرة باللبس في الشوارع المحيطة بالمدرسة وإقامة مباريات تنتهي بالختافات والمطاي وطلوبت منطقة السكن... فخطر لي أمين الشرطة شذراً وعينيه تقرب يظهر أنك مش في وعيلك يا أستاذ... نعم يا سيدي الأمين لقد فقدت الوعي تماماً، من شدة وعي.

## دشاشة على رأس أبو الهول

يهلل الأهرام ثلاث مرة وهو أكبر جريدة وسية يوم ٢ مارس أن الأنتربول المصري تدخل بالتنسيق مع وزارة الخارجية لإخراج عن مواطن مصري تم إبداعه السجن في السعودية نتيجة بلاغ من أسرة المصري، وفي كل مرة تؤكد التحقيقات براءة المواطن المصري ورفرج عنه. وهذا معناه ببساطة أن المصريين يسجنون هناك بلا مبرر قانوني إلا لأنهم مصريون مواطنون من الدرجة العاشرة، ليس لهم ظهر.

والسؤال ما مصير المصريين الذين لا تعرف اسمهم عنهم شيئاً أو لا تعرف كيف تستعين بالأنتربول؟

هذه الأخبار نهدبها إلى أصحاب التصريحات اليومية عن المصالح العليا في العلاقات العربية، فالمصالح العليا التي نجعلنا نغرق في كرامة المصريين، لا يمكن أن نغفل المصالح العليا للوطن، بل تكمن مصالح خاصة تسعى أن تضع الدشاشة على رأس أبو الهول.

تصينى الدهشة من تلك الحملات



من الصعب على المزمع العاقل أن يتخيل أن دولة مثل إسرائيل، قادرة، بهذه السهولة، على التحكيم بقوانين اللص وفرضها في المنطقة العربية. في بعض الأحيان تشهر أنها حاكم مطلق. وفي أحيان كثيرة، تشهر أن كل الحسابات مكرسة حسب مصالحها، وفي معظم الأحيان، تجد أن المتناصر الأخرى في المعادلة، إما غائبة وإما أنها أدوات تتحرك لخدمة الأهداف التي تضمنها.

إتنا نكتب هذه الكلمات، في الوقت الذي تتساقط فيه أطنان المفجرات على ألوف اليهود واليهاني اللبناني.

في الوقت الذي تنتهك فيه حرمة عاصمة عربية «ببروت» مرات ومرات في اليوم الواحد. ويضرب فيه جيش عربي، بسيف ومقراض ومعدود الإمكانيات، لكنه جيش دولة ذات سيادة.

في الوقت نفسه يعاني شعب باكمله، الشعب الفلسطيني أحد رموز الكرامة العربية، من حصار إسرائيلي خانق وفتاك، في تصبب في سوء الغذاء ونقص الدواء، في الموت والجرح أو من غياب العلاج، في تدمير الاقتصاد والاستقرار.

ولا من رادع ولا من حسيب ونحن من موقعنا هنا، في قلب الوطن، ومن داخل إسرائيل، نرصد الأحداث وقولنا تمعصر ألما وذعننا شارد غير وارد، ونسائل : ما الذي يحدث؟ وكيف يمكن أن يكون؟ أين العرب الأشقاء، أين العالم المتحضر؟ أين حقوق الإنسان؟ أهذا هو النظام العالمي الجديد؟

لقد قبل أقل من شهرين، أولفوا العالم على رأسه بسبب أربع عمليات انتحارية إرهابية، تسببت في مقتل وجرح عشرات المئتين الإسرائيليين. رؤساء ثلاثين دولة، بينهم أكبر وأقوى دول العالم، تركوا كل أعمالهم وذهبوا للفضاض مع إسرائيل وأعدوا خطة عالمية لمكافحة الإرهاب.

ولكن، ماذا عن الإرهاب الذي يطال شعبا باكمله، مؤلفا من مليوني إنسان، اختاروا هم وقيادتهم السلام مع إسرائيل؟! ماذا عن الإرهاب الذي يطال دولة عربية ذات سيادة استضعفها وانتهكوا حرمتها واعتدوا على عاصمتها؟



## اسرائيل تفرض كل قوانين اللعب

رسالة حيفا

نظير مجلى

هل يمكن أن يبلغ الاستهتار بالعقل البشري هذا الحد؟  
هل يمكن أن يبدى الحق والمنطق والكرامة بهذه النفاضة؟

وهل يمكن أن يحدث كل هذا، والعرب لا يتقنون سوى لغة الإعراب عن الأسف والاحتجاج؟

يقولون : هذه لعبة انتخابية من شععون يبررس ستتوقف عند انتهاء معركة الانتخابات الإسرائيلية لرئاسة الحكومة وللكيبنت (٢٩ أيار / مايو ١٩٩٦) أحقا؟ وما هي قواعد اللعبة؟ أن لا يسمح لليمين الإسرائيلي بالوصول إلى الحكم؟

لكن يبررس ، يمارساته ضد لبنان وضد فلسطين وفي العروجه للعملية السلمية، يتصرف قماما مثلما يريد اليمين .

فالحصار على الفلسطينيين هو مطلب صريح من مطالب اليمين، طرحه عند وقوع أول عملية انتحارية في القدس في شباط/ فبراير الماضي.

والحرب الشرسة على لبنان، هي أيضا مطلب يميني صريح، طرحه اليمين مع أول قذيفة كايوتشا أطلقتها حزب الله على مستوطنات الشمال في إسرائيل.

ومن يتخيل أن يبررس سوف يتغير في حالة عودته إلى الحكم بعد الانتخابات ، فإنه وحزبه (العمل) أعطيا الجواب في برنامج الحزب الانتخابي وينوه الأساسية هي :

- عدم التوقيع على اتفاق سلام نهائي مع الفلسطينيين (وليس قطع مع سورية) إلا بعد طرحه على الاستفتاء، الشعبي والحصول على أكثرية ساحقة (إذن، لماذا الانتخابات البريم؟) والاستفتاء في إسرائيل، ليس كما في العالم العربي، فهنا الاستفتاء جدي وديمقراطي لا تزوير ولا تضخيم. وإذا كان يبررس يدير سياسته وفقا لإملاءات اليمين، فقد يختار الشعب في إسرائيل التصويت للطيفة الأصلية من اليمين (الليكود - تصومت- جيئس) وليس للطيفة الزمنية (حزب العمل). والاستفتاء من شأنه أن يسفر عن رفض الاتصاحب الكامل من الجولان وما من شك أنه سيسفر عن رفض إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس. ومجرده التعهد بالاستفتاء، سيجعله سلاحا

إسرائيلي في المفاوضات ، فكل مطلب يطرحه الفلسطينيون أو السوريون سيرد عليه المفاوض الإسرائيلي هذا الاقتراح لن يمر في الاستفتاء الشعبي وعلمجرأ.

- لا انتصاحب إلى حدود ١٩٦٧ ويقصدون هنا على الجبهتين السورية والفلسطينية.

- القدس العاصمة الموحدة، وإسرائيل هي صاحبة السيادة المطلقة عليها.. وهنا الأمر ليس كلاما فحسب، إنفا بالممارسة البريمية يتم تطبيقه، من ناحية الاستيطان المكثف وقطع أوصال الأحياء العربية عن بعضها البعض وإغراق المؤسسات العربية الوطنية ومطاردة الشخصيات الوطنية فيها وفرض حصار مضاد عليها (عن طريق منع دخول فلسطينيي الضفة إليها، مما أدى إلى شل الحياة الاقتصادية والتجارية والثقافية فيها .

- نهر الأردن هو الحد الأدنى لدولة إسرائيل، وهذا هو الموقف الذي تمسك بحكومة حزب العمل به توجيهاا التوسعي الاستعلائي تجاه الفلسطينيين وبقوتهم. فنهر الأردن هو الحدود الدولية لإسرائيل مع الأردن. وبه تختزل أي حق سياسي أو وطني للفلسطينيين وعلى نهر الأردن هناك شريط استيطاني يمتد من البحر الميت وحتى غور يسان، أي على طول الضفة الغربية.

وهنا يعني التمسك باحتلال المنطقة.

وهناك بند جديد أضافه حزب يبررس لبرنامجهم السياسي الانتخابي هو : إبقاء الغالبية الساحقة من المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة، تحت السيادة الإسرائيلية ويعني إبقاء بعض المستوطنات والمستوطنين ، والإبقاء على معظمها تحت الحكم الإسرائيلي. والمستوطنات تسيطر، كما هو معروف ، على نصف الأراضي الفلسطينية، ووجودها يؤدي إلى تجريد الفلسطينيين من الاستقلال السياسي والاقتصادي ، وليس فقط الأمن، وتجريدهم من نصف الأراضي ومن الاعتداد الجغرافي. ونعتمد الإشارة هنا إلى أنه في السنوات الثلاث الأخيرة، أي في ظل سلطة حكومة حزب العمل، زاد عدد المستوطنين في الضفة والقطاع بنسبة ٣١٪ وهذا من دون

حساب الاستيطان في مدينة القدس. ويبلغ عدد المستوطنين اليهود اليوم ٢٤٧ ألفا (يسيطرون كما ذكرنا على نصف الأراضي ، مقابل ١.٢ مليون فلسطيني يعيشون في النصف الثاني من الأراضي).

إذن هل بقي هناك فرق جوهري كبير بين سياسة يبررس وحزب العمل وسياسة اليمين وتنتيهاها؟ فلماذا يجب أن يعطى يبررس الفرصة للفوز في الانتخابات؟

ليس هذا وحسب، بل من الجدير معرفته، أن يبررس يستغل إلى أقصى الحدود هذه النظرة، من أجل تمرير سياسة أقسى وأشد .

فعدما استقبله أمير سلطنة عمان وقطر وفرشا له البساط الأحمر، عاد يقول: «إنهم يتعمدون سياستنا حول الحصار ويؤيدون جهودنا في مكافحة الإرهاب» ومع أنه كان أعلن وهو في الطريق إلى هناك، أنه سيخفف الحصار (وأبرزت وسائل إعلام عمان والبيعة ذلك) ، فقد بقي الحصار كما هو ، شديدا وقاسيا، يموت بسببه أناس وأطفال ويجمع آخرون، نفس شديد في الغذاء وفي الدواء وحتى في الماء، وشل اقتصادي شبه نصف المصانع مغلقة أكثر من نصف المنتج الزراعي يتلف في أرضه، بسبب اعتماد القدرة على تجاوز حواجز الاحتلال، وبالتالي انعدام إمكانية تسويقه والمصباح، القرع الاقتصادي الأخر في التمر جرت تصفيته.

وفوق هذا، جات العمليات الحربية في لبنان لتؤكد أن يبررس لا يحسب حسابا للعرب، إطلاقا لا للأصدقاء القدامى ولا الأعداء الجدد منهم.

بل يبني دعايته الانتخابية على أساس أنه، خلال السنوات الثلاث القادمة، ستكون له علاقات دبلوماسية مع الغالبية الساحقة من الدول العربية، ومعروف أن له علاقات سياسية واقتصادية مع هذه الغالبية، فعلا.

وسأله السؤال : لماذا أصبح يبررس بهذا الصوء؟ فقد كنا نحسب أنه أفضل من رابين، وبطيحة الحال أفضل من زعيم الليكود، فنتفاهو فما الذي جرى له؟ والحقيقة أن يبررس تغير، والأصح القول: عاد إلى أصله.

فهر ، في زمن رابين ، كان يقوم بدور رجل السلام الذي يؤثر على رابين ويدفعه دفعا، بركة ويذكاه بانهاجها عملية السلام.

فأوصله إلى الاعتراف منظمة التحرير الفلسطينية وتوليع اتفاقات أوسلو، والانسحاب من غزة وأريحا وبقية المدن الفلسطينية، والموافقة على الانسحاب من الجولان السوري، وتولى بيرس مهمة التصدي للقرى اليمينية ومجابهتهم في الكتيبت وفي الشارع، بقوة وحذاقة، واكتسب شعبية وثقة دولية وكذلك في العالم العربي،

لكن بعد مقتل راين، تغير بيرس، وعاد إلى شخصيته القديية كرجل حرب وتوسع وغرسة، فما السبب؟

هل هو الخوف من اليمين؟

من الصعب الجزم إذا كان بيرس يمشي على حياته من الغتيال أم لا، وإلى أي مدى يمكن أن يكون هذا الخوف مؤثرا على قراراته. لكن مما لا شك فيه أنه يسعى لاسترضاء أوساط في اليمين.

فهو يريد أن يتحصر في المعركة الانتخابية، وبأي ثمن، وإذا كان مقتل راين، زاد من رصيده الانتخابي، فإن عمليات «محاس» و«الجهاد» القذرة هذا الرصيد وتفرق عليه زعيم الليكود في استطلاعات الرأي، وروح اليمين يهاجمه على سياسته «الضعيفة أمام العرب» و«الجهالة والمتردة» ويقر: «بيرس لا يصلح لأن يكون زعيما للأمن، فهو بالكاد يقرم بمهنته كرئيس حكومة».

وكلما طرح اليمين اتهاماً أو موقفاً، ذهب بيرس إلى خياط السياسة ونصل له ببلدة مناسبة. وأصبح همه الأساسي أن يبعث لليمين أنه رجل قوي قادر على إدارة معركة عسكرية ناجحة وقادر على البشع والعدو لا أقل من شاون وإيمان، للذين يشكلون عصا الليكود.. فكان الحصار وما تبقى من إجراءات وحشية وكانت الحرب على لبنان، وفي كل هذا، يخلق بيرس الدوم والعشيم من الموقف الأمريكي المؤيد بدون تحفظ ومن الموقف الأوروبي المتفجع ومن الموقف العربي المتأرجح ما بين الاستنكار اللطفي (في أحسن الأحوال) والصمت المخزي في معظم الأحوال.

## قصة الحديث المفاجيء عن :

# القرن الذرى فى ديمونة

وللبينة وللمزروعات، وذكر أن إشعاعات نووية تسربت من أوعية كهذه في الولايات المتحدة بعد عشرين سنة من استعمالها.

على إثر هذا النشر أثارت مصر والأردن، القريتان من ديمونة، موضوع الإشعاعات النووية وكيفية التعرف في حالة حدوث خلل كهذا، وأمرنا عن القلق. وانضمت إليهما سورية ثم عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعا طارئا لبحث الموضوع (على مستوى السفراء الدائمين) وقررت مواصلة طرحة في الجامعة العربية وعلى الساحة الدولية. وبالمقابل خرج وزير البيئة الإسرائيلي وعرض اللجنة الوزارية لشؤون الأمن، يوسي سريد، يطمئن: «هذه النفايات مخزونة بتقوى عال من الأمان والوزارة تراقب الأمر باستمرار، والحكومة رصدت في ميزانيتها الأخيرة مبالغ ليست قليلة من أجل استحداث وسائل التخزين بما هو أفضل وأكثر أمانا، وأهم سريد بأن تصل هذه المعلومات إلى القيادتين المصرية (ومن خلالها إلى سورية) والأردنية فلتصل مع سفير مصر في تل أبيب محمد بسيوني، ومع الأمير حسن، نائب الملك الأردني.

وباطبع، فإن كل هذه الأنباء جرت تغطيتها بشكل موضح مكثف إعلاميا، في إسرائيل والخارج.

وفي الأسبوع نفسه تسربت بسهولة، أنباء من وزارة الأمن الإسرائيلية نفسها، تحدثت عن مساعي لدى البيت الأبيض لكي تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بوجود قدرات نووية في إسرائيل. وذكرت مصادر إعلامية في حيت أنه الأمريكيين كانوا استمروا إلي مطلب كهذا في الماضي وأغروا

الموضوع النووي الذي أثير في الشهر الماضي في المنطقة، بدأ طرحه في إسرائيل نفسها وليس في الخارج - كما جرت العادة. وتم ذلك بشكل ملفت للنظر. إذ أن السلطة الإسرائيلية أحاطت هذا الموضوع، دائما، بالكمائن والسرية، ورفضت أي حدث فيه، ونجاة، يتم الحديث عنه وفي برنامج للتلفزيون الإسرائيلي الرسمي؟

كان ذلك في يوم الأحد ٧٤ آذار / مارس الماضي ضمن برنامج «نظرة ثانية» للتلفزيوني. والتغطية طرحت بشكل درامي لكن من باب نقاي - طبي، لمجموعة من العمال في القرن الذرى الثالث في ديمونة شمالي شرقي النقب، فقد اشترك ١٤٠ عاملا في القرن أو أبناء عائلات عمال صغارا في القرن في الماضي (وبعضهم ماتوا)، من إشعاعات نووية تسربت إلى أجسادهم وتسميت في إصابتهم بالسرطان. وتقدموا بطلب للحصول على تعويضات مالية كبيرة. ووصلت قضيتهم إلى المحكمة.

وقد رد مدير القرن الإداري على هذه الشكاوى، في التقرير نفسه، بالقول أن هذا الإجراء غير صحيح بئانا. وأن إدارته قدمت براهين علمية على ذلك إلى المحكمة وكان بالإمكان - طبعاً - أن ينتهي الموضوع عند هذا الحد. لكن البرنامج التلفزيوني سير أكثر عمقا، فتطرق إلى النفايات النووية للقرن والغزونة خلال السنوات الثلاثين الماضية في أوعية ضخمة في باطن الأرض في النقب.

وقال أحد الخبراء أنه في حالة وقوع هزة أرضية قوية أو زلزال أو خلل جدي، يمكن أن تتسرب هذه النفايات وتتسبب في أضرار بالغة في ديمونة والمنطقة كلها للسكان

عن استعادهام لذلك ، بشرط أن يتم الأمر تدريجيا فقط بعد التوصل إلى اتفاق سلام مع سورية .

من الطبيعي أن تثير هذه التصريحات والتصريحات والتقاير قلق العرب، ولكن بغض النظر عن هذا الموضوع القلق ومدى تأثيره وإن كان سيؤدى أو لا يؤدى إلى نتائج فإن هناك سؤالا يطرح: ما هو الهدف الإسرائيلي من إثارتها؟

من الصعب إعطاء جواب صريح ودقيق على السؤال، خصوصا وإن هذا موضوعا بالغ الحساسية وخاضع لأشد قوانين الرقابة. ولكن من دون شك، للموضوع علاقة بسياسة شمعون بيرس، وأهدافه السياسية الذاتية.

فمن المعروف أن بيرس هو الرجل الذى وقف وراء بناء القرن الذرى فى ديمونة، فى المصينات، عندما كان مديرا عاما لوزارة الأمن وفيما بعد نائباً لوزير الأمن. وهو يشمر أن ماضيهِ العسكري - الأمنى غير معروف بالشكل الكافى فى إسرائيل- أو هناك من يحاول طمس هذا الجانب من تاريخه. فالبلوكور يهاجمه على توليه وزارة الأمن، وكانت هناك أصوات من داخل حزب العمل قد اعترضت على توليه هذه الوزارة بعد مقتل راين وكانت حجته أن راين صاحب ماضٍ عسكري غنى، بينما هو بعيد عن المؤسسة العسكرية، فراح بيرس يتحدى الجميع وتولى الوزارة لنفسه، إلى جانب رئاسة الحكومة، وحرص على زيارة المواقع العسكرية المختلفة مرة فى الأسبوع على الأقل، وفى كل مرة تحدث إلى الجمهور أشار إلى دوره وتاريخه العسكري، وخصوصا ، إلى القرن الذرى فى ديمونة .

ومن المعروف أيضا، أن مشروع بيرس للشرق الأوسط الجديد، يعتمد بشكل أساسى على ضمان قوة عسكرية إسرائيلية إستراتيجية لإسرائيل كضمان لتوجهها السلمى مع العرب.

لذلك، من غير المستبعد أن يكون هناك اعتبارات داخلية قوية أدت إلى خروج الموضوع النورى عن حيز الصمت والكنعان.

ولكن، هناك أيضا اعتبارات خارجية. فبالإضافة إلى هدف إخافة الخصوم والأعداء، العرب وإيران، ويعلمهم يهيمون حساب

إسرائيل باستمرار ، يسمى بيرس إلى تقوية العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكان قد حاول الاستفادة من التضامن العالمى معه فى قضية الأرهاب ومؤثر شرم الشيخ، ليعطى دفعة أخرى إلى الأمام فى هذه العلاقات.

وقد جاء الرئيس بيل كلينتون، بعد مؤثر شرح الشيخ، إلى إسرائيل، فى زيارة رسمية حميمة هى الثالثة خلال أقل من ستين. وهذه السابقة فى العلاقات الخارجية الأمريكية، إذ لم يحدث أن قام رئيس أمريكى بزيارة دولة ما، هذا العدد من الزيارات خلال فترة قصيرة

عندئذ بدأت أوساط أمنية فى إسرائيل تفكر فى إمكانية تحقيق اعتراف أمريكى بالقدرات النووية لإسرائيل خصوصا- هكذا قالوا- على ضوء تجميد المفاوضات مع سورية. وهذا الأمر أيضا، قد يطرح على جدول المباحثات المذكورة فى واشنطن .

تشهد البحرين تنهدا حادا فى الأرواح

الأمنية ، وسط تأكيدات سرورية وأمريكية وأردنية بالاستعداد التام للتدخل العسكرى لمساعدة الحكومة هناك فى قمع المعارضة، والتي تواصل حركتها الاحتجاجية منذ ١٦ شهرا للمطالبة بإعادة البرلمان الذى حله أمير البحرين عام ١٩٧٥ ، وإطلاق سراح ما يزيد عن ٢٥٠٠ معتقل وإقامة نظام ديمقراطى فى هذه الجزيرة الصغيرة والتي تتخذها الولايات المتحدة مقرا لأسطولها الخامس التابع لحراسة دول النفط فى مياه الخليج العربى.

ولم تكنف حكومة أسرة آل خليفة فى البحرين بإنشاء محكمة أمن دولة خاصة للنظر فى قضايا الاضطرابات الأمنية (أوأكامها) بالطبع لاتفضح للاستئناف وبحثا فقط لتزويج الأمير جمسى بن سلمان آل خليفة بل قامت فى أوائل شهر أبريل بتفتيش حكم الإعدام ضد أحد المعارضين والذي تم انتهاء بقتل شرطى فى اضطرابات أمنية عام ١٩٩٥، إثر محاكمة وصفها منظمة العفو الدولية والمعارضة البحرينية بأنها اتفقت أيا من مقتضيات

كده، وأراد بيرس أن يعلن عن حلف دفاع مشترك بين واشنطن وتل أبيب. لكن الأمريكين رفضوا الفكرة بأدب، وأجلوا البحث فيها حتى يقوم بيرس بزيارته إلى واشنطن فى نهاية الشهر الماضى نيسان / أبريل.

عندئذ بدأت أوساط أمنية فى إسرائيل تفكر فى إمكانية تحقيق اعتراف أمريكى بالقدرات النووية لإسرائيل خصوصا- هكذا قالوا- على ضوء تجميد المفاوضات مع سورية. وهذا الأمر أيضا، قد يطرح على جدول المباحثات المذكورة فى واشنطن .

## البحرين تهدد بسحق المعارضة وتلوح بالكارت الأمريكى - السعودى

الحاكمة العادلة وكان تنفيذ حكم الإعدام هذا هو الأول من نوهه منذ عشرين عاما فى البحرين، هدت على إثره الحركات المعارضة البحرينية الأكثر تشددا بتصعيد هجماتها ومعارضتها للحكومة البحرينية

ومنذ نهاية عام ١٩٩٤، تشهد البحرين سرى فترات متقطعة من الاستقرار. وتضاعفت حدة المواجهة مرة أخرى منذ يناير الماضى إثر رفض السلطات البحرينية مطالب المعارضة بالإفراج عن المعتقلين الذين تم احتجازهم فى موجة الاحتجاجات الأولى فى ديسمبر ١٩٩٤. المعارضة بدورها صعدت احتجاجها ضد الحكومة وتحولت مساجد البحرين إلى أماكن لتجمع المعارضة حيث كان الشيخ عبد الأمير الجعفى يلقى خطبه الساخنة التى يطرح فيها مطالبه، ولكن الحكومة ردت بإغلاق هذه المساجد واعتقلت الشيخ عبد الأمير وأقرانه مما أدى لتدخل موجة جديدة من المظاهرات والهجمات من قبل الشباب البحرينية الغاضبة على أهداف حكومية ومطاعم يرتادها الأجانب وفنادق وسيارات شرطة. وكانت أسوأ هذه

الهجمات حريق تعرض له مطعم يعمل به مواطنون من دولة بنجلاديش أدى إلى مصرع سبعة منهم.

د. منصور الجهري الذي يقود حركة أحرار البحرين من مقرها في المنفى في لندن ينفي أن المعارضة قوتت تغيير استراتيجيتها والترحل نحو استخدام العنف في معارضة الحكومة. وأصر على أن ما تشهده البحرين من حرائق وانفجارات هو تعبير عن غضب الشباب البحريني "لأن الاعتقالات للشكوة، جعلت لدى كل أسرة بحرنية تقريبا قريب أو صديق يقبع في السجن منذ شهر عدة". وأضاف الجهري "أن قوات الشرطة البحرينية ترتكب العديد من الفظائع لدى اعتقالها بهوت المعارضين اللذين ترغب في اعتقالهم وتحطم محتويات المنازل وتمتثل للنساء. كل هذا أدى إلى انفجار موجة الغضب الحالية.. ولكننا ما زلنا نصر أن مطالبنا بديمقراطية عادلة.. نحن نريد الإجماع عن المعتقلين والانتقال على إعادة البراءة التي حله الأميرة".

الحكومة البحرينية تبنت النهج القائم على استعراض الضلالت والتعديلات باستخدام القوة في سبيل المعارضة. والصحف الرسمية الصادرة هناك تقلق التصاميم بتبعات بدعوات للحكومة بالتدخل تماما في ميادين الاضطرابات في البحرين ويقلقون أمن هذه الجزيرة الصغيرة. الوضع بالطبع معتد في البحرين التي يسكنها ما يقرب من نصف مليون مواطن أغلبهم أو ما يقرب من ٦٠٪ منهم من الشيعة.

ولكن عائلة آل خليفة التي تحكم الجزيرة منذ نهاية القرن الثامن عشر تقريبا هي من السنة. وعلى هذا الأساس تحاول حكومة البحرين تصوير الحركة الاحتجاجية القائنة منذ فترة هناك على أنها عملية مدفوعة الأجر من طهران التي ترغب في زعزعة الاستقرار الأمن لهذه المنطقة النفطية بالتحديد. الولايات المتحدة الأمريكية رسميا وكذلك المملكة العربية السعودية تؤيد وجهة النظر هذه رغم تلميح بعض المسؤولين الأمريكيين بين كل وقت وآخر إدراكهم أن هناك مشاكل اقتصادية واجتماعية قد يكون لها دور وواء الاضطرابات.

ولكن المطلع على حقيقة الأوضاع في

البحرين يدرك أن الأمر لاعتلاقة له بما تحاول حكومة هذه البلاد تصويره على أنه مؤامرة إيرانية. فشيبة الجزيرة بأكملها وكما هو معروف يخضع في الأساس للنفوذ السعودي في تلك المنطقة. والسماح بوجود دولة خليجية مستقلة صغيرة مثل قطر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة لايعني بأنه حال من الأحوال أن بإمكان هذه الدول أن تتخذ سياسة أو اتجاهها بعيدا عن توجهات السعودية التي لا ترغب بالتأكيد في رؤية أي خلل في أوضاع المناطق سواء من الناحية الأمنية أو من ناحية نظم الحكم.

**للمعارضة في البحرين لغة**  
وتعود إلى أوائل الخمسينيات وشهدت فترات من الصمود كان لليسار البحريني دور مهم خلالها. وإذا كانت المعارضة البحرينية في تلك الفترة قد تأثرت بإيران، فإنها لم تتأثر في الأساس باتجاه إسلامي شيعي لأن الثورة الإيرانية الإسلامية لم تكن قد قامت بعد بل كان الاتجاه الغالب هو الاتجاه القومي والوطني.

البحرين، وعلى خلاف معظم الدول الخليجية المجاورة، كان لديها عدد من المثقفين البارزين الذين ساندوا منذ تلك الفترة فكرة إقامة نظام ديمقراطي في بلادهم مختلف عن النظم القليلة القائمة حاليا والتي تخضع لنفوذ الأسر الحاكمة والتي ما زالت تديرها بنظام الإقطاعيات والاحتفاظ وحدها بدخل النفط التي لا يهتمون.. كما أن موقع البحرين كجزيرة في وسط الخليج جعلها أكثر تعرضا للأخطار الواردة من الخارج خاصة وأنها كانت ميناء تجاريا، وكل هذه الأمور تؤكد أن المعارضة البحرينية التي لا تنقسم على أساس شيعي وشيعي ووجود العديد من المعارضين البحرين البارزين ممن يتصمون طائفة السنة.

ويؤكد الجهري أن المعارضة البحرينية لا تريد إقامة دولة إسلامية في البحرين على النمط الإيراني ونفى أي علاقة بإيران قائلا أن التطبيع بهذه الورة هي الطريقة الوحيدة التي من الممكن أن تؤدي إلى التصالح الدولي. وهو ما يحدث بالفعل حيث توالي الحكومات

المؤيدة للولايات المتحدة في المنطقة وخارجها إصدار البيانات لتأكيد مساندة حكومة آل خليفة في قمعها للمعارضة البحرينية. وزير الدفاع السعودي سلطان بن عبد العزيز أكد استعداد بلاده التام لتوفير كافة أشكال الدعم لحكومة آل خليفة إذا تطلب الأمر ذلك. ورئيس وزراء الأردن عهد الكريم الكبارية رعب بفكرة إرسال قوات أردنية إلى البحرين إذا طلبت حكومتها ذلك وذلك لاستعادة الاستقرار الأمني في الجزيرة.

الأزمة في البحرين تعكس الأزمة القائمة في منطقة الخليج بأكملها والتي أصبحت الآن تخضع تماما للنفوذ الأمريكي وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية مؤخرا عن اتفاقية مع دولة قطر لتفخيز السلطة الأمريكية هناك وذلك للاستعداد للتدخل في أية لحظة في حالة الغزو أي تهديد لأمن المنطقة على غرار الغزو العراقي للكويت والتي وافقت منذ تحرير الإمارة على يد قوات المارينز على تفخيز السلطة الأمريكية لديها أيضا. ونظرا لأهمية هذه المنطقة الاستراتيجية وتأثيرها على المصالح الأمريكية، فإن حكومة واشنطن لن يكون لديها استعداد بالتأكيد إلى الاستماع لمطالب المعارضة البحرينية الديمقراطية.

كما أن السعودية ما تزال تصر على رفضها السماح للقيام بأية مجالس شعبية عن طريق الانتخاب الديمقراطي في أي من دول الخليج وتصر حكومة الرياض أن المرحلة الحالية لا تسمح بأكثر من مجلس للشورى يعينه الملك أو الأمير كما هو الحال عليه الآن في كل دول الخليج العربي. وبالتالي فإنه من المؤكد أن السعودية لن تؤيد مطالب المعارضة البحرينية بإعادة البرلمان الذي حله الأمير احتجاجا على قراره السماح بتحويل الجزيرة إلى قاعدة أمريكية وكذلك مطالبته البرلمان السماح له باعتقال أي شخص دون إبداء أي أسباب من وشكة نظر السعودية. هذه الأفكار تشير إلى المشاكل وبالتالي فلا بد من دعم حكومة آل خليفة في قمعها للمعارضة. وقمع المعارضة لن يجدي مطلقا في حل الأزمة وسيؤدي إلى زيادة الوضع تعقيدا وروا توجه المعارضة نحو مزيد من العنف ما سيتبعه الباب بالتأكيد للتدخل خارجي سواء كان سوريا أو أمريكا.

غادروا الفندق قبل أن يعلن الأمين العام الجديد للمؤتمر القومي العربي عبد الحميد مهري البيان الختامي للدورة السادسة. وفي مطار بيروت تأخرت طائرتنا إلى القاهرة ما يزيد على الساعة ولم تعرف إلا بعد هبوطها ونحن على أرض مصر أن مطار بيروت أغلق هذه الساعة لأن الطائرات الاسرائيلية قصفت بيروت للمرة الأولى منذ الاجتياح سنة ١٩٨٢. حين كانت الدولة الصهيونية تدخل عاصمة عربية جديدة- غزوا هذه المرة- بعد أن كانت قد دخلت القاهرة أكبر عاصمة عربية باسم السلام ووفعت أعلامها على الذيل كما حلم الأباء الأوائل للمنظمة- الصهيونية العالمية التي تعد للاحتفال بمرور قرن كامل على إنشائها في العام القادم وقد حقلت ما هو أكثر كثرا من مجرد إنشاء دولة على أرض فلسطين، بعد اغتصابها وطرد شعبها وإحلال يهود من كل أرجاء الأرض منحه.

## المؤتمر القومى العربى يناقش :

# الديمقراطية.. والتسوية السياسية.. والقومية

بشكل أو آخر.

وضيف «وعليتنا أن لا ننسى أبدا أن الديمقراطية تؤخذ ولا تعطى، وأن لا يعزى أحد أن الغرب وأمريكا بالذات «راغبة في تحقيق الديمقراطية في وطننا العربي لأن تحقيق الديمقراطية ومشاركة الشعوب العربية في اتخاذ قراراتها المصرية لن يمكن أمريكا من استمرار احتلالنا وتهيب ثرواتنا».

ثم دارت المناقشات حول تقرير حال الأمة الذي شارك في اعداده باحثون وسياسيون من معظم أرجاء الوطن العربي، وكانت الدكتوراة نيفين مسعد أستاذ العلوم السياسية في مصر هي منسقة العام. وكشف التقرير عن تطور خطير في المشروع القومي العربي بأبعاده المختلفة، بعد تقديم أوراق مفصلة حول التطورات العالمية الجديدة، والغرب والعالم والصراع العربي الاسرائيلي -الذي رفض المؤثرون في دورة سابقة وصقه بالنزاع- ثم الأمن القومي



بيروت

من :

فريدة

النقاش

الأجبال العربية المقبلة قد تطعن في هزيمة قرارات التصوية. والغريب أن الدول الغربية لا تترك مناسبة إلا وتندد فيها بلا ديمقراطية الأنظمة العربية ثم تصارع لتسهيل للقرارات المصرية التي تتخذها هذه الأنظمة نيابة عن شعوبها في موضوع التسوية مع إسرائيل.

أماخير الفين حسب فأكذ وأن الأنظمة العربية الحالية مفروضة على شعوبها

كان المؤتمر الذي شارك فيه مائة وأربعة وثلاثون عضوا وتواصلت جلساته صباحا ومساء بواقع أربع جلسات يومية، قد ناقش على مدى الأيام الثلاثة لاتمقاده، كل جوانب الوضع العربي وقضاياها، بعد كلمتي افتتاح للدكتور سليم الحص رئيس وزراء لبنان السابق والثائب في البرلمان اللبناني، والدكتور خير الدين حبيب مدير مركز دراسات الوحدة العربية والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي في دوراته الخمس.

قال سليم الحص أنه في غياب الممارسة الديمقراطية الصحيحة في الجانب العربي، يمكن القول أن قرارات التصوية التي تتخذها الأنظمة العربية هي قرارات فورية تفقد الشرعية الحقيقية. إذ أن الشرعية تستمد من إرادة الشعوب. وما دامت آليات استفتاء الشعوب، والتمثيل الانتخابي الانتخابية، وعملها الاستفتاء العام غير موجودة أو غير فاعلة في شتى الدول العربية، فإن



المحدود سلفاً من قبل منظمات حقوق الإنسان للسلط الديمقراطية وألفاه، خاصة وأن وجود أو إحداث مساحة من حرية التعبير والتنظيم والضمير دون حرية الاعتقاد (غالبا) في عدد يتزايد من البلدان العربية وبحسب راية الانتفاخ قد تواكب دائما مع ازدياد غير مسبوق في برؤس الجماهير الشعبية وتصارح وتيرة عملية الاقتراع الشامل لها. لأن هذا التفرع من الديمقراطية كان قد تواكب وتلازم مع وروشة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وجنوب المخصصة وبرامج التكيف الهيكلي التي ثبت في الواقع العملي أنها برامج انكماش اقتصادي لا برامج توسيع للقاعدة الإنتاجية.

ولذا حشرت كاتبة هذا التقرير في مناقشتها في المؤتمر من أن الخط العام لاتعمال الحقوق والحريات الأساسية سوف يتصاعد في معظم البلاد العربية إن لم يكن جميعها استنادا إلى ما يجري على قدم وساق من الأعداد لأشراج العرب عليها من العاريج والالتزام على الهامش عبر السلام الزائف والمشرع الشرق أوسطي الذي هو تلقى للوحدة القومية ولل فكرة القومية العربية أساسا لصالح قومية ملتغلة ودخيلة، وحيث تحكم الهيمنة الأميركية قبضتها على وطننا لتزدي به إلى مزيد من التفسخ، واستحباب مواطنيه إلى داخل الجماعات الصغيرة والأحساء، يتقافها الفرعية بديلا عن الوطن، مع زيادة توحش الهيمنة الرأسمالية على مستوى معيشة الطبقة العاملة والكادحين عامة، وهو الوضع الذي ينظر بتزايد العنف والمعدون على هامش الديمقراطية وحقوق الإنسان من قبل نظم من يكون لها في المستقبل القريب وفي ظل شروط المؤسسات الاقتصادية الدولية وجنوب المخصصة أي قوة تستند لها سوى الجيش والشرطة والجباية.

ولذا ينبغي أن نوسع مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان ليشمل هذا التعريف: الحق في تصيب عادل من الثروة والحق في الجيش الكريم والسكن والتعليم والصحة والثقافة، ودون أن نتخذ في



المشهد العربي كما هو بالضببط، لتجتهد بعد ذلك خلق البدائل دون إبهام أنفسنا بأن ثمة بدايات لها.

والدكتور «حيدر» مفكر تقدمي ملاحق شأنه شأن آلاف السودانيين الذين خرجوا من وطنهم... بل قل آلاف بل ملايين العرب المهاجرين في أرجاء الدنيا بسبب الاستبداد.. وحين شكرنا أستاذي محمودة أمين العالم وأنا من تحول مكتبتنا إلى مخازن قال:

«أنتم محطرون على أي حال لأن مكتبتي موزعة بين السودان والمغرب ومصر.

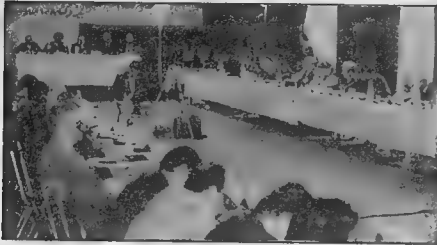
ومع ذلك فإن علينا كما قال سليم الحس أن «نفرغ الأمل».

**مفهوم جديد للديمقراطية**  
هناك تحديد في البيان الختامي لورجود الفكر القومي العربي المستقر بما يعني مفهوم المخالفة للاعتراف بأن هناك فكريا قويا عربيا رجحيا ولم يكن مثل هذا التمييز قائما في السابق. وإن كانت الاستشارة هنا قد بقيت في حدود العلاقة مع دول الجوار ولم تعد إلى أنظر القضايا على الاطلاق وهي الديمقراطية التي بقيت مطروحة في وثائق المؤتمر ومناقشاته وأطروحاته في حدودها السياسية والحقوقية، دون اجتهاد واضح لخلق مفهوم أصيل يتجاوز السلف

العربي والنظام العربي والديمقراطية وحقوق الإنسان، أو أوضاع الجاليات العربية في المهجر، ثم كان التقرير الثاني عن أوضاع المؤتمر، وانتخاب الأمين العام الجديد بعد رفض بات من قبل الدكتور خير الدين حبيب أن يرشح نفسه قائلا إننا لابد أن نضرب الخلل حول شعارنا تناول السلطة فإن كان في موقع الأمين العام مقنن فلنعم فائده وإن كان جهدا إضافيا فلنوسع قاعدة المشاركين فيه.

وجاء البيان الختامي ليعكس روح التشاؤم من الصورة المظلمة للوضع العربي من كل جوانبه وليركز على الحاجة الماسة لعربي بدائل جديدة لمواجهة مسار العسيرة الراهن، مصفاة خاصة تعزيز مقاومة الاستعمار الصهيوني الاستيطاني في فلسطين بالهني الشامل.

ولما جاء ختام البيان على النور العالي «أد رصد المؤتمر حالات من الخلل في صورة المشهد السياسي العربي، رصد أيضا آليات مخافسة تفتح المجال أمام الأمل في تخطي المحنة والوصول بالأمة إلى حالة من التوازن... اعترض المفكر السوداني الدكتور حيدر إبراهيم على مطالبات يشطب هذه الفقرة من البيان حتى لا نخدع أنفسنا ونرى



المفهوم الحقوقي التقليدي الذي يقصرها على الحريات العامة.. التصويت والتعبير والتنظيم والاعتقاد.

على أهمية وجبرية هذه الحقوق لأي عملية ديمقراطية حقة فإن شعوبا يدفع بها إلى حافة الجوع لن تكون قادرة على ممارستها. لمن يتخوفون من أن تعيق مفهوم الحريات الديمقراطية على هذا النحو ربما يفتح الباب لمشولية جديدة حين تصبح الدولة مسئولة عن التشغيل والاسكان.. الخ أقول إن المجتمع أكبر كثيرا من الدولة، كذلك فإن الصورة المشولية الواقعية التي يقدمها لنا هذا التقرير عن أوضاع الحريات في الوطن العربي تؤكد أن نفى الجماهير في الغافة واليؤس والتمهيش هو فكين تلقائي لنزعات الاستبداد والتسلط والشمولية. وعلينا أن نجهد لنضع أساسا لرؤية ديمقراطية جديدة. نرفض مقايضة الحيز بالحرية أو مراجعة أحدهما بالآخر كما حدث في تجارب مبررة كثيرة ما زلنا نعيش في ظلها.

### دفاعا عن العقل

وكان المؤتمر القومي قد باهر للدعوة لعقد المؤتمر القومي الاسلامي إيمعرانا بالندوات المتوازية للإسلام السياسي على الساحة العربية، ومع ذلك فغرس الاسلاميون هذه الدعوة في لغة الانشاء والحطابة والقائه الهياطات الفكرية التي تدهر الآخرين ضمنيا للسهر في ركاكهم مع تجاهل الوقائع المهددة لمارسات الحكم.. الاسلامي في السودان من عدوان صريح على الديمقراطية والحريات العامة.

بل إن أحد أعضاء المؤتمر من الجزائر انبرى وينتهي القرة للدفاع عن عمليات قتل المثقفين التي قامت بها الجماعة الاسلامية المسلحة في الجزائر أو بعض عناصرها، بحجة أن المثقفين أجداء للحرية والاسلام. وهكذا اتخذ المؤتمر في بعض جلساته الساخنة طابع التجاور لا التحاور والحطابة لا التفاعل من أجل الرسل إلى مشركات وإعتراف بحق الآخر في الوجود والتمبير. وتبقى هناك قوة رئيسية مستعبدة من هذا المؤتمر هي الطومعون العرب كتيار فاعل له

ورغم أن المؤتمر القومي العربي قد أصبح على حد قوله أميته العام السابق الدكتور خير الدين حسب «أحد النابر العربية الفكرية السياسية القليلة جدا التي لا تزال تجتمع فيها نخبات عربية من المحيط إلى الخليج».

فقد غاب المثقفون الليبيون فيها كاملا هذه الدورة وعلى ما يبدو فإن ليبيا التي ترضى مؤسسة قومية مشابهة تضم عددا كبيرا من المثقفين العرب هي «المجلس القومي للثقافة العربية» أبت أن تشارك في تجمع آخر لن تكون لها فيه القيادة، خاصة وأن منصور الكنخيا الذي يحوم شكوك قوية حول مسئولية المؤتمر القومي العربي وعضو المنظمة العربية لحقوق الانسان.

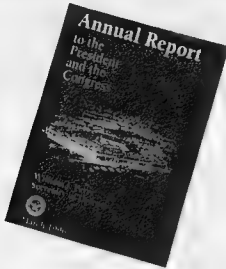
وأخيرا، ربما حالت ظروف الحصار بين المثقفين الليبيين والمشاركة. لكن تبقى ظاهرة انقسام المنظمات الديمقراطية العربية بين الدول وتوزيع الولايات للأنظمة ظاهرة قائمة، ولم تدرس بجدية لا في هذا المؤتمر ولا في غيره من المؤتمرات، رغم أنه بدون مجاوز هذا الانقسام وشعر الاتحادات والشبكات المختلفة من تحضة بعض الأنظمة فإن الدور المستقبلي الفاعل لهذه المنظمات سوف يكون مشكوكا فيه.

تاريخه ومشروعه ورويته، ويشارك بعضهم في هذا المؤتمر كأفراد دون توجه مستقبلي لماعتهم كتيار رئيسي شأنهم شأن الاسلاميين، الذين جرى عقد مؤتمر معهم وضمهم على قدم المساواة مع التيار القومي رغم الانتقادات التي وجهها البعض لهذا المؤتمر وأسهه أن قال المتنفذون «كان القوميون ليسوا إسلاميين يعني من الماني».

### انتاجية العمل في الوطن العربي

جاء في تقرير حال الأمة ما يلي: ليست هناك معلومات حول إنتاجية العمل والكفاءة الاقتصادية لدى الدول العربية وجامعتها، ولم تشر أية معلومات حول هذا الموضوع في أية احصاءات عربية. وتشير احصائيات اليونيدو إلى أن معدل إنتاجية العمل في المنطقة العربية انخفض من ٣٢ بالمائة (بالمقارنة بمعدل أمريكا الشمالية) في العام ١٩٧٠ إلى ٢٤ بالمائة في العام ١٩٨٠، وإلى ١٩ بالمائة في العام ١٩٩٠. وتعد هذه التغيرات في ظل الظروف الراهنة للمناقشة الدولية بمثابة كارثة.

## المؤسسة العسكرية تسيطر على سياسة أمريكا الخارجية



التقرير السنوي لوزارة الدفاع  
الأمريكي يشرح تفصيلات استراتيجية  
هذه الأخيرة تسيطر على العالم  
\* السياسة الخارجية الأمريكية تقع  
قائماً خارج إطار الديمقراطية الأمريكية  
«والبنطاجون» هو صاحب الكلمة  
النهائية.

\* القوات المسلحة مكلفة مهمة  
حماية مصالح أمريكا في جميع أنحاء  
العالم ... وهي قادرة على التدخل في  
أي مكان.

تأثر بندي نجاح أمريكا في مجال السياسة  
الخارجية.

\* هناك حملات انتخابية تدور  
فيها السياسة الخارجية موضوعاً  
ثانياً أو ثالثاً، وبشكل ما لا  
يشرح اهتمام الناخبين، وبالتالي لا يضع  
المرشح - أي مرشح - وقته في شرح مواقفه  
من قضاياها، ولا يعني هذا اختفاء الكلام عن  
قضايا السياسة الخارجية تماماً. فإنه لا تكاد  
تبدأ حملة انتخابية وتنتهي دون أن تقع  
أحداث خارجية تعتبر الولايات المتحدة أن لها  
فيها مصلحة أو يتربص بها خطر من ورائها.  
وبالتالي يصبح كل مرشح مطالباً بأن يبدل  
بداً، وداعياً إلى اتخاذ هذا الموقف أو ذاك  
إزاحاً (كانت هذه سنة حملة انتخابات  
الرئاسة الأمريكية في عام ١٩٩٢، التي  
أطاحت بحمل الرئيس السابق جورج بوش  
في فترة رئاسة ثانية بعد عام واحد من صعوده  
شميته إلى الذروة إثر عاصفة الصحراء  
وجاءت بالرئيس الحالي بيل كلينتون

رسالة واشتد:

سمير كرم

ليس هذا موضوعنا هنا. إنما لضرورة هذا  
الموضوع لابد من الإشارة إلى معيارين رئيسيين  
لا غنى عن وضعهما في الاعتبار:

\* هناك حملات انتخابية تعجز  
بسيطرة الموضوعات: «الداخلية»  
عليها .. حيث يجد المرشحان نفسيهما  
مجبورين على تأكيد اهتمامهما بقضايا المجتمع  
الأمريكي الداخلية.. أو يجد الناخبون أنفسهم  
أمام مرشح يؤكد أن قضايا السياسة الداخلية  
ينبغي أن تحتل مركز الأولوية في الاهتمام  
خلال فترة الرئاسة التالية - على الأكل - بينما  
يؤكد المرشح الآخر أن السياسة الخارجية بعد لا  
يمكن إغفالها، وأن السياسة الداخلية  
(الاقتصادية والاجتماعية والتربوية .. الخ)

ما أكثر السمات التي تميز حملة  
الانتخابات الرئاسية الأمريكية عن حملة  
أخرى.. ليس فقط لأن كل مرشح لرئاسة  
أمريكا يهدف خلال التخطيط لحملته - مع  
مديرها ومستشاريها المتخصصين - على  
إشقاء طابع معين عليها يميزه عن طابع  
المرشح، أو المرشحين الآخرين، إنما لأن نظام  
الحزبين الذي يسيطر على انتخابات الرئاسة  
«يسيطر على كل عملية انتخابية أخرى على  
كافة المستويات، يحتم إظهار الاختلافات بين  
الحزبين وإبرازها قدر الإمكان.

بل يمكن القول أن لكل محل أو معلق  
سياسي أمريكي معنى يشون الانتخابات  
الرئاسية رؤية فردية خاصة في متابعته لكل  
حملة .. وطبعاً ليس من المتصور أن يكتب  
أهم يتأكد لعدم الفوارق للاختلافات بين  
المرشحين كلما كتب عن الحملة الانتخابية.  
على أي الأحوال فإن المجال لا يتسع لسرد  
ورود الالام المميزة لحملة الانتخابات  
الرئاسية الحالية في الولايات المتحدة ...

إلى الرئيس ومعظمها موجه إلى الكونغرس والأقل موجه إلى كليهما حول كافة الموضوعات الداخلية والخارجية. في السياسة والاستراتيجية والاقتصاد والتكنولوجيا والمخابرات والمجربة والتعليم والأوضاع الاجتماعية والصحية. الخ هذا فان أهم هذه التقارير على الإطلاق هو التقارير الاستراتيجية التي تصدرها وزارة الدفاع الأمريكية والتي تتطرق على تحديد الأهداف السياسية الخارجية الأمريكية في مواجهة العالم الخارجي.

وتتعلق هذه التقارير بما يميز الولايات المتحدة أكثر من أي شيء آخر عن أي دولة كبرى أو صغرى في هذا العالم : سياستها العسكرية أهدافها ووسائلها.. حتى خططها ومشكلاتها وطرق استعدادها لمواجهة المشكلات. والقصد بالمشكلات هنا مشكلات العالم بأسره وليس مشكلات أمريكا وحدها.

أهمها التقرير السنوي إلى الرئيس والكونغرس من وزير الدفاع هو مرآة لرؤية أمريكا للعالم الخارجي... أخطاره ومتافعه ، كيف هو وكيف ينبغي أن يكون . وكيف يمكن عبور المسافة بين الموقعين.

تكني نظرة سريعة إلى محتويات التقرير هذا العام ، وقد صدر قبل نحو أربعة أسابيع لادراك أهميته وخطورته بالنسبة لمستقبل العالم .. لا مستقبل أمريكا وحدها :

**استراتيجية الأمن القومي**  
- استراتيجيات الأمن **الاقليمي** -  
**المهام العسكرية الأمريكية**  
- الصراعات **الاقليمية الرئيسية**  
- الوجود **(الأمريكي طبعاً)** لهما  
**رواء البحار** -  
- **الطوارئ** - **الحجم الكلي** للقوات  
- **وثنية** - **قوات الاغراض العامة**  
- **تحسين** - **فاعلية قوات** الوصول  
- **السرعة** - **تحزيز** - **قدرة** الحركة  
- **الاستراتيجية** - **جدول** - **أعمال**  
- **الاستعداد** - **التعاوي**  
- **الأمريكية** - **مستعدة** - **منظور**

ويفسر عليها بأنه خضوع الرئيس خلال سنوات وجوده في البيت الأبيض لضغوط «الواقع» بما فيه واقع العالم الخارجي وتطوراته وأحداثه التي تخرج عن السيناريو المتصور في أذهان الساسة الأمريكيين وغيرهم ، ولضغوط القوى والمصالح الداخلية «الخامسة» (والمثل الكلاسيكي الذي يساق هنا عادة هو جماعات الضغط اليهودية - الاسرائيلية . فلعل هناك من لا يفكر أن غالبية الرأي العام الأمريكية تعارض المساعدات الضخمة التي تحصل عليها اسرائيل حتى في أحلك الظروف الاقتصادية لأمريكا.. بينما تستمر الأذارات الأمريكية ونهسا بعد آخر في تقديم هذه المساعدات تحت ضغوط اللوبي اليهودي).

لكن ثمة حقيقة أكثر ثباتاً وأهمية من هذين التفسيرين النظري والمصلحي لثياب دور الرأي العام الأمريكي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

وهي أن لسياسة أمريكا الخارجية ثوابت محددة لا تتغير بتغير الرؤساء (إلا في حدود الرغوش الطفيفة) كما لا تتغير بتغير لقناعات الرأي العام الأمريكي.. ولا تشمل هذه السياسة في تصريحات المرشحين للرئاسة ولا في الآراء التي تعكسها استطلاعات الرأي ، خاصة في شهر الحملات الانتخابية.

إنما تتمثل في وثائق أساسية.. لا يكتبها الكونغرس ولا يكتبها قادة المؤسسة الدبلوماسية (وزارة الخارجية والوكالات المختصة بالسياسات الخارجية) إنما تصاغ هذه الوثائق في إطار آخر تماماً ، هو إطار المؤسسة العسكرية الأمريكية(..). لهذا فان معرفة المقاهات السياسية الخارجية وأساليبها وأهدافها تقضي أكثر من أي شيء آخر قراءة الوثائق الأساسية عن «الاستراتيجية الأمريكية» التي تصدر دورياً عن «البيتاجون».

من بين آلاف التقارير التي تصدرها سنوياً هيئات الحكومة الأمريكية ، بعضها موجه

الذي يركز حملته على القضايا الداخلية .. وساعده ان الاقتصاد الأمريكي كان قد دخل بعد عام واحد من بداية رئاسة بوش في حالة ركود طويلاً).

وصحيح أن قليلاً من الانتخابات الأمريكية تتغير نتائجها بناء على اعتبارات تتعلق بالسياسة الخارجية.. فهذا لا يحدث الا في أولات الأزمات الخارجية الصعبة، وبالأخص تلك التي يبدو فيها ، «الأمن القومي» الأمريكي مهدداً . أو تلك التي تظهر فيها أن قوة أمريكا العسكرية غير كافية للآن ، على هيبتها الخارجية (كما حدث في أزمة الرهائن عام ١٩٨٠ حيث احتجزت إيران أعضاء السفارة الأمريكية في طهران وقتلت إدارة جيمي كارتر في تحريرهم بالقوة العسكرية، وأدى ذلك إلى سقوط كارتر في انتخابات الرئاسة في ذلك العام).

في كل الأحوال يبدو من المحلات الانتخابية - بما يخلخلها من تصريحات المرشحين واستطلاعات آراء الناخبين - ركاز السياسة الخارجية الأمريكية شأنها شأن السياسة الداخلية تنترق وفقاً لبريد أغلبية الناخبين . وأن اختيارهم للرئيس القادم يحدد الطريق الذي تزد الأغلبية أن تسلكه الولايات المتحدة في قضايا السياسة الخارجية.

بتغيير آخر يبدو وكأن السياسة الخارجية الأمريكية تصنعها إرادة الناخبين.. وأن من يفوز برئاسة الولايات المتحدة يجد نفسه ملزماً بانتهاج السياسة التي التزم بها أمام الناخبين خلال الحملة الانتخابية ، خاصة وأن النظام الأمريكي لا يأخذ بطريقة الاستفتاءات العامة على أي من قضايا السياسة الخارجية مهما كانت درجة خطورتها وخطورة انعكاساتها على حياة الأمريكيين أنفسهم.

يفسر هذا نظرياً بأنه «طبيعة نظام التمثيل الديمقراطي» الذي ينتج الناخبين حق اختيار من يشغلهم . وينتج لمن وقع الاختيار عليه.. بالانتخاب ، حق رسم السياسة وصنع القرار على أساس أنه مفروض ، بصرف النظر عن أي سياسة التزم بها أو وعد بتتفيذها خلال الحملة الانتخابية.

**الاستعداد القتالي في بيعة ما بعد الحرب الباردة** - البناء في ذروة الاستعداد..

منذ بدايات القرن الحالي (الذي أطلق عليه المحللون الأمريكيون رعباً كانوا محققين إلى حد كبير ، وصفه القرن الأمريكي؟ وجدت الولايات المتحدة دائماً قوة خارجية غيرها تصب عليها مهمة التخطيط والعمل من أجل السيطرة على العالم.. ابتداءً من القوة العسكرية الألمانية إلى الفاشية الإيطالية إلى النازية.. مروراً بالشويعية السوفياتية والصينية. ويستمر الجني الأمريكي ، بعد نهاية الحرب الباردة بجل الاتحاد السوفيتي وانتكاسة المسمى الاشتراكي في «البحث عن عدو» تصوره مصدراً رهيباً للخطر وتنسب إليه نظريتها في التآمر للسيطرة على العالم.

والحقيقة أن قراءة تقرير وزير الدفاع الأمريكي إلى الرئيس والكونغرس (بعد خمس سنوات من الفراء الولايات المتحدة) يركز «الدولة الاضطراب» يقدم دليلاً غليظاً إذا جاز التعبير على أن الولايات المتحدة هي القوة التي تسعى لتحقيق هدف السيطرة على العالم ولرفض مصالحها وأهدافها ولقائدها على كافة أقاليمه ومناطقها.

هكذا كان الحال قبل الحرب الباردة وأنتاها ولا يزال بعدها. لذاذا يعرف الرأي العام الأمريكي عن هذا التقرير؟ هل شارك مباشرة أو من خلال «محلين» في وضعه.. أو في رسم الخطوط العريضة لما يعتبره «لاشيء» من هذا أو ذاك. فما الذي يجهد في التقرير الذي يقع في نحو ٤٠٠ صفحة من القطع الكبير؟

يبدأ التقرير برسالة من ولهايم هيري وزير الدفاع في عشر صفحات وتبدأ الرسالة بفقرة مهمة عنوانها «أخطار عالم ما بعد الحرب الباردة» وأهم ما فيها التأكيد بأن «الأخطار الجديدة لما بعد الحرب الباردة تجعل مهمة حماية أمن أمريكا القومية مختلفة وبطريقة ما أكثر تعقيداً مما كانت أثناء

الحرب الباردة».

فإذا توقع المرء أن يقول وزير الدفاع الأمريكي أن مهمة حماية أمريكا أصبحت أسير بعد أن انتهت الحرب الباردة بانتصارها ونهاية الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو ، فإنه مخطئ. قلنا لاشيء من هذا ، «إن مهمتنا الخاصة بتخطيط بنية القوة (الأمريكية) أقدم مما كانت حينما كان أمامنا خطر واحد جارف. في السابق كانت بنية قوتنا تخطط لمنع حرب عالمية مع الاتحاد السوفياتي (عن طريق الردع)، وهو ما كنا نعتبره تهديداً لبقائنا كدولة. وكانت كل الأخطار الأخرى - بما فيها الأخطار الإقليمية- تعد أخطاراً أقل ولكنها مشمولة في الخططة. فقد كانت القوات التي نحفظ بها لمواجهة الخطر السوفياتي قادرة - انقراضاً - على التعامل مع هذه التحديات الأقل. أما اليوم فإن خطر اندلاع صراع عالمي قد تنافس بدرجة كبيرة، ولكن خطر الصراع الإقليمي ليس أقل وليس مشمولاً ولهذا فإنه يتطلب منا أن نأخذ هذا الخطر في الحسبان عند بناء قواتنا. إن هذه المخاطر مثيرة للارتعاج بشكل خاص لأن كثيراً من الدول المهددة المحصلة تلك أسلحة للدمار الشامل. بالإضافة إلى هذا فإنه تخطيطنا الدفاعي ينبغي أن يولي وقاية من احتمال بزوغ خطر الصراع العالمي مرة أخرى في وقت ما من المستقبل».

وتتعدد رسالة وزير الدفاع ثلاث وسائل في «إدارة أخطار ما بعد الحرب الباردة» هي المنع والردع والهزيمة. وكما هو واضح فإنها تمثل خطوطاً متوازلة لمواجهة تبدأ بالدفاع الرقائقي فإذا لم يكف بطلوه الردع الذي يستلزم التهديد واستعراض القوة. وفي إطار الردع تبدأ الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي تعتمد خطة الاستعداد لخصوس حين كيهيرثين في صرعين مستقلين في وقت واحد.. وإذا لم يكف الردع تنتقل الاستراتيجية الأمريكية إلى خوض الحرب والغزو فيها بصورة حاسمة وبسرعة وبأقل خسائر بشرية ممكنة. واحدة في الشرق الأوسط والغانية في كوريا مثلاً. وهذا ما يتطلب الاحتفاظ بقوة

يبلغ تعدادها مليون ونصف مليون من الأفراد في الخدمة العاملة بالإضافة إلى ٩٠٠ ألف فرد في الاحتياط. وتنقسم هذه القوة إلى ١٠ فرق عاملة للجيش و١٥ لواء في حالة استعداد معزز في الحرس القوي للجيش بالإضافة إلى ٨ فرق في الحرس القوي، و٢٠ جناحاً للقوات الجوية و٣٦٠ سفينة، بينها ١٢ حاملة للطائرات، و٤ فرق للمارنيت (مشاة البحرية) /

وتتطلب الخططة أيضاً احتفاظ الولايات المتحدة بصفة دائمة بقوات فيما وراء البحار قوامها ٢٠٠ ألف فرد، نصفها في أوروبا ونصفها الآخر في المحيط الهادئ.. كلها في حالة استعداد قتالي عالٍ.

ويؤكد التقرير بصورة ملفتة على احتمالات فشل الدفاع الرقائقي (المنع) والردع.. ويعطي أمثلة بما حدث في كوريا عام ١٩٥٠ وماحدث في الكويت عام ١٩٩٠. وليس أسرج من تقرير وزير الدفاع إلى الرئيس والكونغرس في التعبير عن الاستراتيجية الأمريكية. تحت عنوان «الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة من طريق استخدام القوة العسكرية» يقول :

«ويكون أن يفشل الردع في بعض الأحيان خاصة في مواجهة خصم غير عقلاني أو باتس، لهذا يمتحن على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لعلل لاستخدام القوة العسكرية. إن استخدام القوة العسكرية هو اللجوء الأخير للدفاع من مصالحنا القومية ويتطلب موازنة دقيقة لتلك المصالح ضد المخاطر والتفات المنيعة. والمعايير الرئيسية هي إذا كانت المخاطر المحصلة حيرة أو مهمة أو إستراتيجية».

ولابد هنا من ملاحظة : إن التقرير لا يتحدث عن استخدام القوة للدفاع عن «الأمن القومي» أو حتى عن «المصالح الأمنية».. إنما عن «المصالح الأمريكية» عامة، وهو ما يعني أنها تشمل أيضاً المصالح السياسية

لتأمين أسعار معقولة للنظ الذي يحصل عليه من الشرق الأوسط. لجهد تحديد أسعار النفط بما يتناسب مع المصلحة الأمريكية ويصرف النظر عن عوامل السوق وقوانين العرض والطلب؟

يصف التقرير ما يعتبره التكامل بين جهود الولايات المتحدة لتحقيق سلام شرق أوسطى كامل واستراتيجيتها المصانة «استراتيجية الاحتواء الفعالة» لإيران والعراق» مما طالما ظلت هاتان الدولتان تشكلان تهديدا للمصالح الأمريكية أو بلدان أخرى في المنطقة أو لمواطنيها. إن الاحتفاظ بالوجود العسكري الطويل الأجل للولايات المتحدة في جنوب غرب آسيا (التعبير المفضل في دوائر البنتاجون لأنه يجمع بين الشرق الأوسط والخليج العربي) أمر حيوي لحماية المصالح الحيوية التي تشارك فيها أمريكا الآخرين في المنطقة.

وماذا عن أفريقيا؟

على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تملك - في الوقت الحاضر- (وهذه إشارة إلى أنها تتورق في المستقبل أن تملك) وجوها عسكريا دائما أو كبيرا في أفريقيا، فإنها ترغب في الوصول إلى المنشآت وفي علاقات أقوى مع الدول الأفريقية عن طريق مبادرات كانت أو يمكن أن تكون مهمة في حالة حدوث طوارئ. أو عمليات إجلاء. أن الولايات المتحدة مصالح كبيرة في أفريقيا في مواجهة الإرهاب الذي تدعمه دول وتهرب المخدرات وانتشار الأسلحة التقليدية و المواد الانتحارية وما يتعلق بها من تكنولوجيا. ويعتبر على الولايات المتحدة أن تستمر في العمل مع دول القارة للمساعدة في ضمان المصالح الأمريكية.

ولاتوجد إشارة هنا إلى جانب ضمان المصالح الأمريكية تدل على ضمان مصالح دول القارة (...).

تشارك الولايات المتحدة بنشاط في الجهود الرامية إلى الاستجابة للأسباب الجذرية للصراعات والكوارث التي تؤثر على المصالح القومية الأمريكية قبل أن تتفجر.

... قتل الصراعات والكوارث التي تؤثر على المصالح الأمريكية (...).

مقدمة والأخطار» التي تعتبرها تهديدا لمصالحها ولأمن حلفائها احتمالات تحول صراع إقليمي إلى صراع ينطوي على خطر استخدام سلاح نووي.

«إن من المهم بصورة حيوية أن تمنح صراعات إقليمية محتملة من أن تكتسب بعدا نوويا. لهذا علنا بعد من أجل تحديد برنامج كوريا الشمالية النووي الخطير، وحينما يتم هذا التجميد سيؤول البرنامج بأكمله. والمجهود خفض التهديد النووي تتضمن أيضا العقوبات ضد العراق وإيران وتتضمن مد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى وبلا شروط...»

وعلى الرغم من أفضل جهودنا لخفض خطر أسلحة الدمار الشامل لا يزال من الممكن أن تتعرض أمريكا مجددا - وكذلك قواتنا وحلفائنا- لتهديد هذه الأسلحة الرهيبة. لهذا كان من المهم للولايات المتحدة أن تحفظ بقرة نووية أقل ولكنها أكثر فاعلية. ولا يتعارض هذا مع خفض القوات النووية الأمريكية بنسبة كبيرة كما لا يتعارض مع التأييد الأمريكي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والحظر الشامل للتجارب النووية.

إن هذه الاستراتيجية النووية الفارقة تتكامل مع برنامج لتطوير نظام للدفاع الصاروخى يمكن نشره لحماية الولايات المتحدة القارية من هجمات محدودة إذا ما نشأ تهديد استراتيجي لأمتنا من صواريخ «بلاستيكية» للقارات في أيدي دول مارقة معادية».

أين يقع «الشرق الأوسط» في استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي كما يتحدث عنها هذا التقرير؟

إن للولايات المتحدة مصالح دائمة في الشرق الأوسط، وخاصة في السعي إلى سلام شرق أوسطى شامل يضمن إسرائيل والعرب الولايات المتحدة والأساسيين، ويحافظ على التفوق المخر للنفط بأسعار معقولة».

ولعله يجدر عند هذه العبارة طرح السؤال: هل يمكن أن يأتي وقت للتدخل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط

والاقتصادية والاستراتيجية وغيرها دون تحديد ولا ينفى التقرير أن الأخطار التي تهدد المصالح الأمريكية الحيوية أو تهدد حليف لها. «هي أخطار من الأرجح أن تنشأ في صراع إقليمي ويعبر عنها قد تتطلب تدخلا عسكريا».

ويضيف التقرير:

وعلى التقيض من ذلك فإن التدخل العسكري في صراعات عرقية أو حروب أهلية، حيث لنا مصالح مهمة ولكنها نادرا ما تكون حيوية يتطلب موازنة تلك المصالح في مراهجة مخاطر ونفقات ينطوي عليها (التدخل) ووجه عام فإن تدخل الولايات المتحدة (عسكريا) سيتم فقط بعد دراسة كاملة للعوامل المهمة التالية: إذا كان التدخل يدمر المصالح الأمريكية، إذا كان التدخل سيحقق أغراضا أمريكية، إذا كانت المخاطر والنفقات تتناسب مع المصالح الأمريكية المهددة، وإذا كانت كل الوسائل الأخرى لتحقيق الأهداف الأمريكية قد استنفدت.

إن خط الحد الأدنى هنا هو أن الولايات المتحدة قوة عالمية ذات مصالح عالمية، وكما قال الرئيس كلينتون فإن المشكلات التي تبدأ خارج حدودنا يمكن أن تصبح سريعا مشكلات داخلها. إن الزعامة الأمريكية، والحضور العالمي، والقوات المسلحة القوية يمكن أن تمنع المشكلات المحلية من أن تتحول إلى مشكلات لنا، وحماية أنفسنا إذا ما حدث هذا.

ويتدارك التقرير مؤكدا: - نقلا عن الرئيس كلينتون - أن أمريكا لا تستطيع وينبغي أن لاتصبح شرطى العالم. إننا لا نستطيع أن نوقف الحرب كل الوقت، ولكننا نستطيع أن نوقف بعض الحروب. لا نستطيع أن ننقذ كل النساء والأطفال ولكننا نستطيع إنقاذ كثيرين منهم. لا نستطيع أن نعمل كل شيء ولكن علينا أن نعمل ما بإمكاننا.

تدارك كاذب، لأنه لا ينطرق بأي حال لما تعدد الولايات المتحدة بإمكانها.

وتنتشر بين أقسام التقرير وفصوله التأكيدات بأن الولايات المتحدة تضع في

## السياسة الخارجية الأمريكية

تقع تماما خارج إطار

الديمقراطية الأمريكية

والبنتاجون هو صاحب

الكلمة النهائية

إن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على القيام بفردا بعمليات عسكرية فعالة واسعة النطاق بمهدا كثيرا عن حدودها . إن هناك وسيكون باستمرار حاجة كبيرة لقوات أمريكية لها هذه القدرات، ليس فقط لحماية الولايات المتحدة من أخطار مباشرة إنما أيضا لتشكيل البنية الدولية بالسبل المواتية. وبالأنص في الأقاليم ذات الأهمية الحرجة للمصالح الأمريكية.

ينبغي أن تنشر القوات الأمريكية أو تباطئ في أقاليم رئيسية فيما وراء البحار في زمن السلم لدفع العدوان ولإظهار التزام الولايات المتحدة بحلفائها وأصدقائها ودعم الاستقرار الإقليمي وكسب الثقة مع بيئات المصالح فيما وراء البحار وتوفير القدرات الأولية - للاستجابة- في التوقيت المناسب للأزمات.

ينبغي أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لعمليات طارئة على نطاق واسع دعما للمصالح الأمريكية وتتضمن هذه العمليات - بين ما تتضمنه- عمليات قتالية أصغر نطاقا وعمليات متعددة الأطراف لحفظ السلام، وعمليات إجلاء غير قتالية وعمليات إنسانية للإغاثة في حالات الكوارث.

وبينما تضاعف الولايات المتحدة جهودها لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إطلاقها فإنه يعبئ عليها في الوقت نفسه أن تحسن قدراتها العسكرية لدفع ومنع الاستخدام الفعلي لهذه الأسلحة .

وفي النهاية فإنه لكي تلبى الولايات المتحدة كل هذه المتطلبات بنجاح ينبغي أن تكون القوات الأمريكية قادرة على الاستجابة السريعة وعلى بطريقة فعالة أي أنها ينبغي أن تكون مستعدة للقتال. وهذا يتطلب أناسا على درجة عالية من الكفاءة وتوفر لديهم الدوافع، ويتطلب تجهيزات حديثة ومضانة جيدا، وعقيدة (عسكرية) مشتركة (أي كثافة فروع القوات المسلحة) قادرة على الحياة، وتدريبا واقعا

حلفاء واتلاف مفعار.

وستحتفظ الولايات المتحدة بالقدرة على القيام بعمليات قتالية على نطاق صغير منفردة أو بالتنسيق مع آخرين حينما تكون المصالح الأمريكية مهددة.

إن مرابطة القوات العسكرية الأمريكية وانتشارها فيما وراء البحار في زمن السلم يبقى العامل الرئيس في استراتيجية الأمن القومي والاستراتيجية العسكرية القومية للولايات المتحدة، وكما ذكرنا آنفا فإن الوجود العسكري الأمريكي في زمن السلم فيما وراء البحار هو أظهر برهان واحد على التزام أمريكا بالدفاع عن مصالحها ومصالح حلفائها في المناطق الرئيسية في جميع أنحاء العالم.

هذه هي ملامح السياسة الخارجية الأمريكية كما ترسمها المؤسسة العسكرية.. لا تضيق بغير الرؤساء، ولا تضيق بغير الأغلبية المسيطرة في الكونجرس لأن المؤسسة الدائمة التي لا يملك الناضبون الأمريكيون تغييرها، أو حتى تغيير لقياداتها وإجهااتها السياسية أو الاستراتيجية من خلال الانتخابات ليست فقط مجرد أداة تنفيذية لسياسة أمريكا الخارجية. إنما هي المخطط الرئيسي لها.

وإذا كانت نهاية الحرب الباردة قد أثبتت أن ثوابت الاتفاق العسكري الأمريكي تتجاوز قدرة أي رئيس أمريكي على تغييرها، فإنها تثبت أيضا أن ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية تتجاوز قدرة الرأي العام الأمريكي على إدخال أية تعديل عليها.

وبطبيعة الحال فإن الخطاب الانتخابية تستطيع أن تعكس مشاء المرشحين من آراء . فحرية الرأي مكتولة وحرية التعبير لاتكاد تعرف حدودا أو قيودا.. وتبقى خطط السياسة الخارجية الأمريكية واستراتيجية الأمن القومي ليست سوى أحد تصميماتها - خارج إطار معرفة الناضبون وخارج إطار المناقشة العامة.. وبالتالي خارج إطار الديمقراطية .

وقدرة حركية استراتيجية، وقدرات كافية للدعم والمساندة.

وأول مبادئ العقيدة العسكرية الأمريكية هو بالخط العريض «الاستقرار عن طريق الوجود العسكري الأمريكي فيما وراء البحار في زمن السلم». والمبدأ التالي مباشرة هو استعمال القوات المسلحة الأمريكية على أوسع نطاق للقيام بعمليات طارئة دعما للمصالح الأمريكية .

ما هي العمليات الطارئة؟ يسأل التقرير

ليجيب وبالتحديد :

«العمليات الطارئة هي تلك العمليات العسكرية التي تذهب إلى أبعد من الانتشار الروتيني للقوات الأمريكية وأبعد من مرابطتها في الخارج، لكنها لاتذهب إلى حد الحرب في مسرح عمليات واسع النطاق.. وهي من المكونات المهمة للاستراتيجية الأمريكية، وحين يتم تنفيذها بطريقة انتقائية وبفاعلية يمكن أن تحمي المصالح الأمريكية وتمنعها.

ستحتفظ الولايات المتحدة دائما بالقدرة على التدخل المنفرد حينما تعترض مصالحها للتهديد. كما أن الولايات المتحدة ستعزز مصالحها وتتجوز مسؤولياتها القيادية بتوفير القوات العسكرية لعمليات مع

# الصهيونية والنااتو والانتخابات .. ووجهه أخرى عابرة



ببكتريا قاتلة تصيبه سالمونيليا وأن أربعة آلاف مواطن أمريكي يؤثرون سلباً بسبب نفس الدواجن-وفقاً لمكتبه الصحى الأمريكى -مهلك مسعود-وسببها يعاني خمسة ملايين آخرين داخل أمريكا من أمراض شديدة.

إنها تلقى فى المطبخ وتطهر راضية لأن الأولاد سيحبون ما يأكلونه عند عودتهم من المدارس . إنها تضيق ملحا للشربة ولا تدرى أن وزارة الصحة الروسية قد أعلنت فى ١٤ مارس أن أوروك الدواجن الأمريكية المجددة مشبعة بالميكروبيا المميدة، وأن الملقحين من القسم البيطرى بوزارة الزراعة قد أوصوا بضرورة وقف تراخيص تلك الأوروك المصنوعة للشركات الروسية. إنها تضع اللحم المعد فى الأطباق، لكنها لم تقرأ ما جاء فى تقرير الوزارة من أن المراضات الصحية للأوروك التى تباع متفرقة بكميات هائلة تتناهى مع أدنى الشروط الصحية. وعندما يأكل الأولاد فإنهم لا يعرفون أن وزارة الزراعة قد قررت إلغاء التراخيص. وعندما تنام المرأة فى الليل فإنها لا تدرى أن ثورة عمت صفوف أصحاب مزارع الدواجن الأمريكية الذين يبيعون أربابها هائلة من بيع زبالة اللحم الفقراء روسيا. وحينما قررت وزارة الزراعة الأمريكية إدخال طرق جديدة للتحقيق الصحى على الدواجن، حاج اللوى الصناعى المرتبط بأصحاب المزارع داخل الكونغرس الأمريكى وساق الكونغرس لاستصدار مرسوم بتقليص نفقات وزارة الزراعة الأمريكية عقاباً لها على اعترافها

## رسالة موسكو :

أحمد الخميسى

العالمية وأنه غدا موضوعا لحوار ساخن بين ألبرت جور نائب كلينتون، ورتيس اليزوا الروسى؟ وأن الورك الأذرق أمسى موضع نزاع حثيف بين شركات المزارعين الأمريكين فى كاليفورنيا والحكومة الروسية؟ وأن اللوى الصناعى فى الكونغرس الأمريكى تدخل فى الأزمة بقرارتها؟

لا يظن لها ذلك الحاضر ، كما لا ترى امرأة مصرية بسيطة فى وغيف خبزها أرقام الاقتصاد الأمريكى. لكن المرأة التى تبحث لأطفالها عن أرض غداء يباع فى موسكو لا تدرى مع النساء الأخريات أن تلك الأوروك مصابة

بثمة فتاة لا أعرفها ، لا تتجاوز السادسة عشرة، قصيرة، بجولة قصيرة، مضت تتوالت فى الشارع . وأيتها تتحنى بسرعة على علية ورقية أمام عازف كان فى مدخل محطة المترو ، أسقطت فيها ورقة بألف روبل وأبهتت ترأسل طريقها بحيرة. أطار حائنها صراوب العازف المعجز فاستدار بنظراته والنغم يظفر من قوسه المرتعش وراء البنت القصيرة. وعندما توارت فى كتل الزحام انقطع خيط التوتر عن اللحن. كنت أقف والصحف تحت إبطى دوغا هدف محدد حينما اشتكت عيناى بعينيه لحظة . نطقت نظرتيه بدم على شئ غير محدد قابلة أسف لاح فى نظرتيه. ولم يعد من معنى لرقعة الشمس التى كنت أتدأ بسخونتها فى ذلك اليوم.

\*\*\*

هل يخطر لإمرأة روسية بسيطة معلنة ومعتبة تلقى فى الشرق لعشيرة ورك دجاجة مجددة أن قوت أطفالها جزء من السياسة

\*\* لكن المرأة التى تبحث لأطفالها عن أرخص غداء يباع فى موسكو لا تدرى مع النساء الأخريات أن تلك الأوروك الأمريكية مصابة بتيكستريقاتلة..



تركوا لى سروالا واحدا هو كل ما لى ، الآن يسمركه متى الديمقراطيةون. ضاع نصف مصرى مع هذا السروال ، وسيضيع النصف الآخر دفاعا عنه.

لا تفارق روح الفكاهة الرئيس الروسى. وقد ضحك روسيا طويلا عندما قرص يلقينى عسكريته لى الكرملين وهو يعبر أمام عدسات التلفزيون ، فقلزت مذهرفة من مقعدىها يعينى مدهولتين مرة واحدة ابتمس فيها يلتصين بجديدة شديدة وذلك فى مؤتمر هزم الشيخ حين تحدث بانفعال عن أن المجتمع الدولى لن يسمح لمجموعة من القتلة بؤاد السلام . وقد حسب المجتمع الروسى تأييد يلتصين الواضح لاسرائيل ضد الرئيس. وتشابه ذلك مع الصراع القومى الروسى اليهودى ، خاصة بعد أن تعرى نشاط المخابرات الاسرائيلية فى روسيا مؤخرا.

اتضح للقارئ الروسى أن هناك -علامة على جهاز شبح بيت (المخابرات الاسرائيلية الداخلية) وجهاز الموساد (المخابرات الخارجية) جهاز آخر اسمه «نايف» نشأ فى الخمسينات مباشرة على إعلان دولة إسرائيل وتخصص فى مكانة الاتحاد السوفيتى. وأشراف عليه أولا شاول أفيمور ، ثم نيفيمها ليفانوف فى السبعينات ، ثم الجنرال لايبلوفت جزار منجعة دير ياسين المروء. ورأسه الآن ياكوف كازاكوف وهو من مواليد موسكو هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٦٩

تصدير لحم الدواجن سيتزايد لروسيا» جاء ذلك التصريح بعد أن أفتق الجانبان على مواصلة تصدير اللحوم المسومة عام ٩٦ بنفس المستوى الذى كان عليه عام ١٩٩٥ أن تشدد أمريكا رقيبها على تلك السلعة لكى تتطابق مع المواصفات الصحية فى روسيا» لا تدري المرأة التى تطعم طفلها أن واشنطن عرضت وأن موسكو قبلت . ولا تدري أن جيوبا تنفق فى كاليفورنيا وتنفق بالدولارات التى يربحونها ، أو أن فيكتور يلوخين رئيس لجنة الأمن البرلمانية صرح فى نوفمبر ٩٥ بأن الحصابات التى تصكر بكاسب الأوزاك تلوم سنويا بتهريب خمسين مليار دولار للخارج. وهو ما أكده فى نوفمبر نفس تقرير خبراء البنك الدولى للإشقاء والتقصير حين أشار إلى أن المواطن الروس (رجال الماكينا) أودعوا فى البنوك الغربية أكثر من ٤٣ مليار دولار خلال عام ٩٥ فقط . إن أقصى ما تعرفه هو ما تروده الاقاعة من أن الرئيس يلقينى يقوم بالإصلاح الاقتصادى.

\*\*\*

ثمة رجل تجاوز الأربعين اسميتيكولاى الكستوروفيتش. كان عقيدا فى الجيش السوفيتى . استعيط ذات صباح -مع تقليص الجيش- فوجد نفسه دون عمل أو حيلة على قارعة الطريق. التقيت به مصادفة وهو يقود سيارته يصيد زبونا لتوصيله من الشوارع . قال لى وهو يخطف فخذه بيده: «الشيوعيون تركوا لنا أقل القليل .

يرض الدواجن، وعلى تصريحها بأن ٢٥٪ من الدواجن الأمريكية مصابة بعلك البكتيريا. ولأن السياسة الأمريكية شديدة الحساسية تجاه كل «ست» لم يتأخر رد فعل ألبرت جور نائب الرئيس كليتون فصرح على الفور فى ١٨ مارس بأنه: لا بد من تسوية مشكلة لحم الدواجن الأمريكية وأن تلك التسوية تستعمل: «خطوة هامة تأتى فى سياق مجموعة من الإجراءات الخاصة بتجارة الدواجن والطيور بين البلدين».

ومع تصاعد الأزمة التى تهدد بوقف تجارة الأوزاك التى امتلأت بها الأسواق فى علب كرتونية قفزة عارية تحت المطر ، سافر إلى واشنطن وقد روسى حكومى برئاسة فيتشلاف أفيلوف رئيس القسم البيطرى ، وهناك أصر الوفد على أن أوزاك الدواجن مصابة. ولم يضع ألبرت جور وقته فى مساعدات لا طائل من روائها ، فأرسل برفقة إلى رئيس الوزراء الروسى يقول له فيها إن: «الوفد الروسى الذى وصل واشنطن لإجراء المحادثات جاء دون أن يكون مستعدا» وأن أفيلوف لم يلتزم بالاتفاق المبدئى الذى تم بين ألبرت جور وتشيرتونوميدى. وهددت التصريحات الأمريكية الرسمية موسكو بأنها مالم تستورد الأوزاك المصابة فإن واشنطن ستفرض ضرائب تصل إلى مائة بالمئة على السلع الروسية التى تدخل أمريكا وذلك كتعويض عن «الحصائر التى حافت بأصحاب المزارع الأمريكية نتيجة للحظر الروسى على استيراد ذلك الصنف من اللحوم» وقررت الحكومة الروسية -لسبب ما- تغيير رئاسة وفدنا. فندت أفيلوف وصعدت بدلا منه فلاديمير فيرياك النائب الأول لوزير الزراعة.

هل كان من الممكن أن يرد على عقل إمراة تشتري لى الحكومة الروسية ستوافق على إعادة تصدير اللحوم المصابة لأن من مصلحتها أن تقتلا مدة الانتخاب الروسى بقاءه رخيص؟ وأن ألبرت جور سيملن -ليضمن للرئيس كليتون أصوات المزارعين الأمريكيين فى الانتخابات القادمة - أنه: «والرئيس الأمريكى واهضان من نتائج المحادثات وأن

\*\*\* حسب المجتمع الروسى تأييد يلتصين

الواضح لإسرائيل ضد الرئيس وتشابك مع

الصراع القومى اليهودى الروسى خاصة بعد

أن تعرى نشاط المخابرات الإسرائيلية فى روسيا

ومع أن الدولة السوفيتية قد زالت ، إلا أن الجهاز «ناتيف» ما زال يمارس أنشطته في روسيا ودول الرابطة وترصد له إسرائيل ٢٥ مليون دولار ميزانية سنوية لتجنيد العملاء . وشن حرب دعائية على الشيوعيين وحزبهم . وسبب من جهاز «ناتيف» الذي تترى نشاطه في روسيا على إثر اغتيال البطل الفلسطيني يحيى هباش ، ولأسباب أخرى كثيرة ، يعتقد المثل الروسي العام بالدور اليهودي الصهيوني كسبب رئيسي لازالة الاتحاد السوفيتي . وتزدهم جذران المراهض العامة في موسكو بعمارات يقاتل بها الروس واليهود ويتربعون بعضهم البعض ، ويوقع يهودي تحت عبارة يقول فيها «لقد كنا في روسيا ونستغل فيها إلى الأبد جاحلين على قلوبكم» ، ويوقع روسي أسفل جملة: قد هزمت روسيا ناهليون وهتلر . وستطردكم يوما من بلادنا .

ويستمد الصراع الروسي اليهودي أسبابه من اعتقاد الغالبية الروسية بأنه- ليس من المصادفات- أن يكون أبو البيروسترويكيا الكسندر ياكوفليف يهوديا وهو الذي خطط وجهه كاتبة سياسات جورباتشوف . ولا يعتبرونها صدفة أيضا تلك السيطرة الاعلامية اليهودية على أغلب وسائل الاعلام . أما فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية فإن اثنين من أربعة مرشحين لرئاسة روسيا يهود ، هما جيرجوري يافلينسكي زعيم بالوكو ، وفلاددير جيرونوفسكي الذي يقدر الروس أن دوره المرسوم له هو التشويه المتعمد للنزعات الوطنية الروسية . وقد هاجت وسائل الاعلام مؤخرًا بسبب «الحد الشعب الروسي» بعد أن دعا القادة الأخير من جريدته «الجريس» لتأييد جينادي زوبجانونف رئيسا لروسيا لأنه «من عرق روسي نقي» ويجبر الاتحاد بقرته العنيفة ضد الصهيونية في صحيفته فيقول إن «الصهيانية وهدمهم هم اللادنون بعدد في الاخطاء والجرائم التي ارتكبتها الحزب الشيوعي السوفيتي .. لكن الشعب الروسي سيطلق إن عاجلا أم آجلا رصاصته في جيبن الصهيونية العنيفة والماسونية

القفرة» . ولولدت الصحف الروسية وذكرت السلطات بأن اتحاد الشعب وصحيفته يخرفان المراد المستورية ١٣ ، ١٦ والمادة ٤ من قانون وسائل الاعلام . ويحسب للكثيرين يلتصق في ذلك الصراع من فريق الصهيونية . وعندما تخرج مظاهرات الشيوعيين والقوميين فإن الياقات التي يحملونها غالبا ما تضع النجمة السامية الى جوار صورة يلتصق بجورباتشوف ، حكما سياساته القلبية أو انطلاقا من أن ناتينا زوجة يلتصق يهودية . وعندما تجبر مشاعر الانكسار والهوان القومى والحروب والبطالة والانهيار الاقتصادي المواطن على مقارنة أوضاعه المعيشية السابقة بظروعه الحالية ، فإنه يتعلق - من الاختصار - المقد لأسباب انهيار الماضي باليهود كسبب رئيسي في الكارثة التي يحيهاها الآن ، وتغذى الانهيارات الكبيرة التي لا تغفل التصورات الشعبية السهلة .

وتتدخل عناصر أخرى كثيرة في ترويج تلك التصورات منها أن اليهود قد اشتركوا الكثير من المؤسسات التي خصصت تحت مختلف الياقات ، والكثير من الصحف والقنوات التلفزيونية مشاركة مع الأمريكيين أو غيرهم . ويبحث للمواطنين الروس صحة مشاعرهم تلك عندما يرون التأيد الغربي والأمريكي للرئيس الروسي في حملته الانتخابية الرئاسية ، بإيقاده كبار قادة الدول الأوروبية مثل هلموت كول لزيارة موسكو واعلامهم صراحة عن أن يلتصق مرشح الديمقراطية وضمانة الاصلاحات ويستثمر المواطن في هذا التأيد بدعم القرب لاستمرار الأوضاع الحالية التي يعاني كل خامس مواطن في ظلها من الجوع ، ويصف كل ثنائي مواطن روسي باعتباره معذما . وقد تبين ذلك الدعم بوضوح عندما وافق صندوق النقد الدولي على استخدام جزء من قرضه الأخير لروسيا (أكثر من عشرة مليارات) الصرف الرواتب المتأخرة لمسحليها . وقد فتح القانون على التخطيط لحلة يلتصق في تصوير حركته بوصفها صدورا إلى أعلى ، انتقالا من تأييد حوالى ١٠٪ فقط من الرأي العام له ، إلى حوالى ١٨٪ مؤجرا بعد حركته التخطيط وعوده

السخية بتعديل مجرى الاصلاحات ومعاربة الفساد . ولكن التزايد المرسوم لاعداد أنصار يلتصق يتم في المدن الكبرى فقط . لكن نجم يلتصق الذي يلعب في المدن يتنقل في القرى والريف الروس . وفي مدينة فلاديفرورسك نظمت مجموعة من أعضاء حزب الحكومة وروسيا بيتنا لقاء فائصة يلتصق ، وجمعت في إحدى القاعات عددا كبيرا من المواطنين . وتساءل فلاح بسيط : «قولوا لنا من شيء واحد ، أي شيء تحسن خلال عهد يلتصق؟» وتلجلج الداعية المحكمي ثم قال : «خلد مثلا حرية السفر لقد أصبح بوسع أي انسان الآن السفر إلى بلغاريا أو أي بلد دون عتبات» ودوت قهقهة جماعية بأعلى صوت في القاعة التي ازدهم نصفها حين لقدوا صلبهم ونصفها الآخر ين لا يحصلون على رواتبهم . وجلجل صوت فلاح يقول : رجل عن أية بلغاريا تتكلم ونحن لم نعد قادرون على زيارة حتى موسكو بسبب الغلاء» بلغاريا قالاه .

أما زوبجانونف فإن نسبة المؤيدين التي بدأ بها حملته (٢٢٪) ظلت ثابتة لا ترتفع منذ يناير حتى أبريل الحالي حكما باستطلاعات الرأي العام التي لا يدرى أحد مدى دقتها . ولكن مشكلة زوبجانونف الحقيقية ليست في استطلاعات الرأي العام . ويهرد انحصاره أو عدم تقدمه لأسباب أخرى منها أن برنامجها يتضمن بالقروض . والشعارات العامة) يتعمم بالقروض . وبينما تقتصر غالبية السكان وضع روسيا في ظل يلتصق غدا . فإنها لا تتصور بالذقة كيف ستكون الأوضاع في ظل زوبجانونف غدا . هل سيقوم بالتأميمات ؟ هل ستكون تأميمات جزئية؟ هل سيواصل تقليص القوات المسلحة؟ إن زوبجانونف يعلن أنه سيضع حدا لكل مظاهر السياسات المعادية للشعب والصالح روسيا الوطنية . لكن ماذا سيفعل زوبجانونف بالضبط خلال نصف عام من حكمه ؟ لا يدرى أحد . إن شعاراته وتصرعاته ترغف من ناحية إلى أخرى ، وإن كانت شعبية بالتوازي الطيبة . كرجل يجلس أمام محقق لينين تهمة انصقت به . ويعود ذلك بدرجة أو بأخرى إلى أن حزب

زويجانوف أقرب أقرب إلى مجمع يتكلم بعدة لغات ، ويخالف عليها من قري متعددة تضم الأسرلين السغالبيين، ودعاة العردة إلى النموذج البلينيني حيسرا ، والاشتراكيين الديمقراطيين ، بل والديمقراطيين الليبراليين ، ودعاة بحث الدولة السوفييتية ، وفهرهم . ويسبب من تلك التركيبية المتنافرة التي تشبه عشرة خيول تجري بمركبة واحدة في اتجاهات مختلفة فان موقف زويجانوف وحيزه غير واضحين في الواقع اللغلي . حتى أن الناخبين لا يستطيعون شيئا فشيئا الامساك بشئ قاطع من زويجانوف سوى أنه «ضد بلتسين» ، وأنه صدى من رنين السنرات التي زالت . لكن ما الذي يقولو الصدى؟

وعلى حين استفاد بلتسين عندما استخدم أنوار الصبغة الشعبية من عليه زويجانوف فعليا أنه سيعتني بأوضاع الفئات الطحونة ، فان زويجانوف لم يكسب شيئا بل وخسر عندما غمس أصابعه في غلب مكياج بلتسين الديمقراطي ورون منها وجهه الانتخابي . وقد أدى إلى شعور الكثيرين بغموض زويجانوف ، كما أثبت تاريخ حيزه أنه يلتفت للقدرة أو الرغبة الحقيقية في الصدام مع الحكم . وتصلح غرضها على ذلك التارجح الاجابات التي قدمها زويجانوف على أسئلة مايفر بكارميريس تحرير تمولوك الأمريكية عدد ١١ مارس .

يسأله مايفر: يخشى الكثيرون أن تعود عقارب الساعة إلى الوراء . في حالة فوزكم بالانتخابات الرئاسية؟ فيقول زويجانوف : ترى هل أبدو شيئا في هذه الدرجة؟ وحتى لو صرت الجميع غدا لصالح عودة عقارب الساعة للخلف فإن ذلك لن يحدث.. إن أوضاع اليوم تخلف عن أوضاع الأمس وسيلق الزم إلى أول حفرة تصادف إذا ما مضى للأمم بركة مشدودة للخلف» إن حرص زويجانوف على استعراض الدوائر القريبة وتقديم نفسه باعتباره ديمقراطيا يفقده ترانسته الوحيدة الحقيقية ، وحرصه على الإيحاء للجماهير بأنه يخبرهم خبر

ما يقول يفقده تأييد القريب أيضا . ولا يسع زويجانوف أن يقدم حلا لأزمة الفكر الاشتراكي ، وهو حل لا يربط بعيدا من دائرة الصدام الذي يتفاداه . ومع ذلك -إن جاز استخلاص جوهر التارجمات الحيسرية تلك- من ضباب تصريحات زويجانوف فإن برنامجها الفعلي لايد أن يقوم على أصعدة التجربة الصينية : الدولة -الحزب- السوق .

في ٥ مارس كان بلتسين وزويجانوف متمسكين في حملتهما الانتخابية عندما رقدت طفلة في التاسعة هي «أريشا» شاحبة ، وعندما أعرب الاتحاد الأوروبي في نفس اليوم عن امتعاضه من تصريحات تشيرنوميردين التي جاء فيها أنه سيزيد الجمارك على الواردات الى عشرين بالمئة . كانت أريشا تتنفس بصعوبة في قرية روسية نائية هي «فيرخ ناوم» الواقعة وراء الهياكال . وقام أبوها باحضائها لحظة . ولم يكن بوسعه أن يقدم لها شيئا لأنه عامل زراعي بسيط لم يتعلم رايته منذ ديسمبر ١٩٩٥ . عصر ذلك اليوم أثار ضجة تصريح لسفول روسي أعلن فيه أن تسعانة طن من الذهب قد هربت من روسيا عام ٩٥ وحده . مساء نفس اليوم توليت أريشا الصغيرة وقيل أن تزويها القرية التراب فخصها الأطباء وانتهروا في تقريرهم الطبي إلى أن سبب موتها الوحيد هو : الجوع في اليوم التالي نشرت صحيفة نورد الخير في صفحتها الأولى وعلمت «قد لا يصلق أحد ذلك ، لأنه لا يقتل» .

كانت بولندا مقرا لحلف وأرسو الذي استمر وجوده ٣٦ عاما منذ تأسيسه في مايو ١٩٩٥ حتى حله في يوليو ١٩٩١ . حينذاك كانت وأرسو رمزا للقرية السوفييتية الممتدة في أوروبا الشرقية . لكن بولندا بالذات هي التي أصبحت قبل اليوم مصدر الخطر الأول على روسيا . فالحدث عن ترسع حلف الناتو شرقا يدور فعليا عن بولندا أساسا . فقد استثنى الحلف سلوفاكيا من تعداد الدول المرشحة لعضويته في القريب العاجل ، كما أدان براتسلانا لأنها لا تلتزم بحقوق الإنسان . أما

براغ فما زال موقف الناتو منها غير محدد نظرا لمشاعر العداة الشعبي فيها تجاه الحلف . وتتمسك القادة العسكريون الناتو بعدم قبول المجر لأنها تعتقد مغربا على البحار بما يجعل الحلف عاجزا عن الدفاع عنها ويعملها هي الأخرى عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الحلف ولا تطبيق شروط الحلف أيضا على تشيخيا . وهكذا فإن قلب التوسع هو بولندا أساسا . وتلوح خطورة ذلك التوسع على روسيا لأن لبولندا حدودا مشتركة مع روسيا البيضاء التي تقود مباشرة إلى الأراضي الروسية ، وحدودا مشتركة مع روسيا نفسها عبر ميناء كاليجنراد المطل على بحر البلطيق . الميناء الذي كان أصلا مدينة ألمانية مسماة «كنيس بروج» ضمت عام ١٩٤٥ إلى الاتحاد السوفيتي . وهو ميناء صغير تحيطه ليتوانيا من ناحية وبولندا من ناحية أخرى ، لكنه لا يتصل مباشرة بالأراضي الروسية ولم تكن تلك مشكلة عهد الاتحاد السوفيتي ، فقد كانت الدولة موحدة من ناحية ، وكانت السكك الحديدية عبر ليتوانيا تكفل اتصال روسيا بالميناء . لكن المشكلة برزت بانفصال دول البلطيق ، وساعتها اتضحت عزلة الميناء الذي يظل مع بطرسبورج المخرجين الروسين الوحيدين على بحر البلطيق .

ولهذا اهتمت موسكو بالاتحاد مع بيلاروسيا واقترحت على بولندا أن يمتد طريق من بيلاروسيا عبر لولندا إلى ذلك الميناء . لكن بولندا ، رفضت الاقتراح علانية على موقفها الثابت وأعلانتها المستمر عن أنها ستعتمد إلى الناتو . وبانضمام بولندا للحلف فإن روسيا لا تفقد الميناء فحسب فعليا ، ولكنها تصبح تحت نيران قوات الحلف مباشرة عبر الحدود البولندية مع روسيا أو مع روسيا البيضاء . من هذه الزاوية لمحدونا كان الاتحاد مع روسيا البيضاء مغربا ضروريا لروسيا لكي لا تخفت ، ولكي لا تترك بيلاروسيا للحلف . أي أن المطلوب كان وضع روسيا البيضاء كحاجز بين روسيا وبولندا . ولم يكن الاتحاد كما يصوره بلتسين أو الآخرون عملية استنهاض لرابطة الدول المستقلة ، يقوم فيها اتحاد البلدين بدور

بروكسل بأن التكلفة لن تقل بحال من الأحوال عن سبعين مليار دولار، وأنه سيتم على كل دولة متضمة خلال ذلك أن تدفع ثلاثة مليارات في المرحلة الأولى التي سيجري فيها إعدادها للاتضام، أما بولندا فتستدفع علاوة على ذلك مائتي مليون دولار إضافية سنوياً

وعندما وصل الرئيس البولندي الكسندر كفافينسكي إلى روسيا في أول زيارة رسمية في ٨ أبريل، والتقى بالرئيس الروسي، فإن اللقاء انتهى باحفاظ موسكو ووارسو بحرق كل منهما المختلف بشأن توسيع الناتو.

\*\*\*\*\*

ثمة امرأة مسنة حرثت التجاعيد جبينها مقلقة بالظفر القديم وعلى رأسها طرحة، امرأة تشبه ملايين النساء، ولتشبه أهدا سري نفسها، وقفت عند مشارف قرية «تسورنوفودسكا» الشيبانية ترتب من بعيد قوائم بينها الوحيد تتصطف تحت قنابل الطائرات الروسية. تطلعت مرة أخيرة إلى سنوات حياتها وقد تصاعدت منها أعباء الدخان، ثم جبرجت خطراتها لتلتقي بقافلة من عشرة آلاف شخص مهاجر يحمل كل منهم طفلاً على كتفه أو صرة ملابس وخيزر، يزحفون نحو إيجورنيا المجاورة دون أمل، لأن العمر يكفي للعب مرة واحدة، ولتربية الأولاد مرة واحدة، وإقامة البيوت مرة واحدة.

لقد محا الجيش الروسي منذ بداية الحرب أواخر ٩٤ حتى الآن أكثر من ثلاثمائة وسبعين مركزاً سكانياً من أصل أربعمائة وعشر مركزاً، وسقط سبعون ألف إنسان مدني قتيلاً، وقهر نصف مليون إلى لاجئ مشرد.

\*\*\*\*\*

ثمة فتاة لا أعرفها، لا تتجاوز السادسة عشرة، فصيفة، بجوزلة قصيرة، توارت في الزحام أمام مبنى مسرعة، لا يدرى أحد كيف تفكر في كل هذه المشكلات، وكيف ستحلها، فتاة صغيرة متمسكة تريد أن تحيا سعيدة في ربيع كما الأشجار بالخضرة والزهرة.

## اختلاف موسكو

### ووارسو حول

### الموقف في الناتو



الأمريكية لروسيا بقرارات الحلف الأطلسي، أو كم سيتكلف توسيع الناتو؟

تعلن الجهات الأمريكية أن تكلفة التوسع ستكون في حدود سبع مليارات دولار، ويبداهة فإن أمريكا لا تفترض أنها ستحصل - وحدها - ذلك العبء، إذ أنها تتفق سنوياً حوالي عشرة مليارات على استبقاء قواتها المربضة في أوروبا وجبرالي أربعة مليارات معونات عسكرية، لكن المليارات السبع الملحق عناء أقل بكثير جداً من التكلفة الحقيقية لتوسع الحلف. ويشير تقرير لمؤسسة «وود كيرشن» الأمريكية إلى أن تطوير الهياكل العسكرية الارتكازية في بلدان شريك أوروبا سيكلف لا أقل من عشرين مليار دولار بالرغم من توافر الطرق والمخازن والممرات في تلك البلدان. وسيخصص سبعون بالمئة من هذا المبلغ لبولندا بالذات (رأس المرح الحربية لروسيا)، وتقدر نفس المؤسسة أنه وفقاً لاحتمال آخر مطرح بنشر قواعد القوات المتقدمة وبناء مطارات جديدة فإن التكلفة سترتفع إلى خمسين مليار دولار. أما الاحتمال الثالث القاضى بأكثر قدر من نشر القوات والأسلحة الحديثة فإنه سيكلف حوالي مائة مليار دولار. ويؤكد ذلك الإرقام مجلس المعلومات الأنجلو - أمريكي لشئون الأمن بلندن، والمركز الأوروبي للأمن ونزع السلاح ببروكسل، ويجزم تقرير

القاطرة التي تبحر ورئها باقي دول الرابطة. فالحدث عن رابطة أو منظمة إقليمية قلاً اللزاج السياسي والمسكري في الأراضي السوفيتية بدلاً من الاتحاد السوفيتي غير وارد فعلياً من دون أوكرانيا، أكبر ثاني دولة صناعياً وسكانياً بعد روسيا. وقد أبحرت أوكرانيا بعيداً عن روسيا تجاه أمريكا، حتى أنها أصبحت تفضل المركز الرابع بين الدول الأجنبية التي تتلقى المساعدات الأمريكية. وقد وصل أوكرانيا حتى الآن مليار و٥١٤ مليون دولار مساعدات أمريكية «وتعتزم واشنطن أن تقدم لها تسعة مائة مليون دولار أخرى لمساعدتها في تقاضي المعز في الميزانية، ويعلن الرئيس الأوكراني كوتشما صراحة أن بلاده ستستضم الناتو، وأن أمريكا هي المظلة التي تستضئ لأوكرانيا استقلالها السياسي.

والحدث عن دور لرابطة الدول من دون أوكرانيا يشبه الحديث عن الوحدة العربية من دون مصر. ومن ثم فإن الاتحاد روسيا - وروسيا البيضاء ليس خطرة نحو انعاش منظمة إقليمية، وعلى العكس فإن تلك الخطرة تحمل النقلة الأخيرة في تاريخ الرابطة التي ظهرت في ٨ ديسمبر ١٩٩١ وضمت اثنتي عشرة دولة، تقلصت إلى أربع دول باتفاقيات التكامل بين روسيا وروسيا البيضاء، وقرغيزيا وكازاخستان في ٢٩ مارس ٩٦، ثم تقلصت إلى دولتين بالإعلان عن اتحاد الدولتين السلافيين في ٢ أبريل ٩٦، ومع أن الرابطة تظل نظيراً «التكامل»، والاتلاف الرباعي الأوروبي - الآسيوي يمثل «تعميق التكامل»، والاتحاد الثنائي يمثل «أرقي أشكال التكامل»، إلا أن تلك الفكرة للاستهلاك المحلي، لأن قرغيزيا وكازاخستان لا تعترضان صراحة للمضي أبعد من حدود التكامل الفضفاض مع روسيا وروسيا البيضاء، والسبب الحقيقي في الاتحاد الثنائي هو رغبة روسيا في تفادي زحف الناتو المباشر إليها بوضع روسيا البيضاء حاجزاً في مواجهة بولندا. ترى كم ستتكلف عملية التطويق

# الوحدة لبيع القطاع العام فى مصر

## وتجربة الوحدة الألمانية

حكومات العالم الثالث لبيع الملكية العامة فى الدول بفشل القطاع العام فى تطوير الاقتصاد. ويضاف لهذا كدبيبة لا تحتاج نقاش القول بأن القطاع الخاص أكثر كفاءة. مع وجود ما يكفى من شواهد على ضعف العديد من مؤسسات القطاع العام فى البلدان النامية والمتطورة إلا أن الخصخصة وحدها ليست الدواء السحرى لأراض ضعف الكفاءة الاقتصادية، وبالطبع فإن مجرد وجود قطاع عام ليس ضماناً لتحقيق مصالح الشعب. والقطاع العام (ملكية الدولة) لا يفلح ملكية عامة إلا بقدر عسومية وطيفة الدولة، وقدر خضوع الدولة الرأسمالية للرقابة الشعبية. وكما لا يوجد قطاع عام يهوى فى الفراغ ضماناً لمجابهة من تلقاء ذاته، أو محكوم عليه بالفشل منذ الميلاد، لا يوجد قطاع خاص معصوم من الفشل أو مضمون الفعالية.

وكل ملكية سواء كانت عامة أم خاصة لها تاريخ، لها نشأة وتطور وسماة حركة تميزها إلى جانب القوانين العامة التى تحكمها، والتحدي من تصفية القطاع العام لا يعنى رفض وجوده وفكر القطاع الخاص. وواقع الأمر أن القطاع الخاص ينمو فى كل البلدان فى وجود القطاع العام وتحميداً بفضل هذا الوجود، والحالت الحقيقية هنا هو مدى اتفاق بيع فروع استراتيجية من القطاع العام مع المصلحة الوطنية، ومدى مشروعية عملية نزع ملكية الشعب.

وتاريخ نشأة القطاع العام يبرر وصف بيعه بأنه نزع الملكية للشعب، إذ يجب اعتبار القوة القومية المتجسدة فى القطاع العام بمثابة صندوق توفير كونه الشعب من دخله، وبالتفعل كان تبرير الأجر المنخفضة بالنسبة للبلدان المجاورة، أن كل ما نبنيه لنا وعلمنا أن نتصلل أننا نبني بلدنا. كل ما أنقذه العاقلون من دخولهم لبناء هذا القطاع العام

الأبقار البريطانية هو أن كل حكومات بلدان الاتحاد الأروسي ستضمّن فى تعريض الخصائص مع الدولة البريطانية. وليس هذا أمراً جديداً، فلا يباء لحظم قطاع الزعامة فى أوروبا الغربية دون دور الاتحاد الأروسي الذى يقدم دعماً مادياً لتنتجى الزيدون فى اليونان والبنية فى أسبانيا وليس المختاريز فى ألمانيا وزارعى الفصح فى كل دول الاتحاد الأروسي، كما ويبلغ الفلاحى فرنسا وألمانيا لابقاء أراضهم يورا ليحكم بذلك فى حجم الإنتاج والأسعار.

هذه الممارسات طبيعية جداً فى دول أوروبا الرأسمالية، فتدخل الدولة فى الاقتصاد، وفكرة دعم الأسعار، والقطاع العام ليسرا من اختراع الاشتراكيين. والإلكان بسماز أول مستشارى ألمانيا فى القرن الماضى من أوائل الاشتراكيين والمعروف عن هذا السياسى أنه أول من أصدر قانوناً يحرم الفكر والتنظيم الاشتراكى وفى الوقت ذاته أسس القطاع العام ليحكم من إنشاء شبكة السكك الحديدية فى ألمانيا، وليستطيع دفع عملية التصنيع.

وعالمياً نشأت ضرورة القطاع العام بفعل الحاجة الموضوعية لتركيز القوى والإمكانات لتطوير القوى المنتجة، وكان القطاع العام بالفعل وراء عمليات التطوير الجارية للقوى المنتجة فى معظم بلدان العالم بفضل النظر عن نظامها الإجماعى. وكان وراء تطوير اقتصاد الدول المستقلة حديثاً فى الستينات، وظل عماد القوة الاقتصادية الذاتية خاصة فى المجالات التى تحتاج لاستثمارات ضخمة وإلى تلك أهمية استراتيجية اقتصادية وسياسية مثل المواصلات، والطاقة، وسائر مجالات القاعدة الارتكازية، والتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا العالمية، والرعاية الصحية والاجتماعية والنح.

والحاجة الرئيسية التى يريهون بها دفع

منذ عشرات الستين لا يتوقف الجدل حول القطاع العام .. وتساوق الحجج المتضادة لإتهام ضرورته أو استعلائه، ولتبرهنة على كفاة مشاريعه أو فشلها، ويظهر السؤال حول «حتمية التاريخة» أو تقدم الأدلة على عدم مشروعيتها. ومنذ انهيار دول الاشتراكية والهزيمة التى تلقاها الفكر الاشتراكى إثر الكثيرون أن الرأسمالية واقتصاد السوق الحر والملكية الخاصة هم النظام الطبيعى والأبدي للعالم.. وأى شيء آخر هو من الأعلام الطوباوية أو من التجارب المضمون فشلها.

**القطاع العام/ اختراع** المصلحة الإنسانية ولكن الليبرالية الاقتصادية المطلقة التى يتنادون بها فى الغرب لاتعمد أن تكرر أكتوية كبرى. الحرية المطلقة لقوانين السوق ووقف تدخل الدولة فى الاقتصاد وإزالة القطاع وفتح الحدود لريوس الأموال والمسلع من أى حذب وصوب وترك كل شيء ليقرره من يملك رأس المال.. هذه الوصفة التى تريد فرضها على بلادنا الموصلة الحالية الغربية المهينة لا يجرى تنفيذها فى بلدان أصحابها. وفى كل البلدان المسيطرة على البنية الدولى وصندوق النقد الدولى وطيفة اقتصادية للدولة ويوجد للدولة فى أم قطاعات الاقتصاد، ولا يظفر أى شيء سياسى أو اقتصادى ذو وزن استراتيجى بدون الدولة.

وسواء كانت المشكلة هى أزمة صناعة الطائرات فى ألمانيا أو أزمة جيتون البقر فى بريطانيا فإن الوجود القوي للدولة فى البنية الاقتصادية ودورها الخامس فى تحديد السياسات يفسح من نفسه كل مرة، ولو تركت صناعات الطائرات لحالها أو ترك حبر الأبقار فى بريطانيا لصيرهم حلت كارتة اقتصادية بالمتجدين وأبقالم كاملة ترتبط بهذه الفروع الاقتصادية. والمقرر فى حالة

يقدم تحليل وصين للأرقام المنشورة عن انفجار الاتفاق العام لمعركة الأسباب الفعلية يقوم مهندس الليبرالية «الأسريون» بتصميم الضرائب الجديدة الأعلى والمعاشات الأقل، والرعاية الصحية الأعلى.

في هذا الوقت بالذات توجهه الأنظار إلى الشرق الذي ظنوا يقولون أنه سيكون موتور التنمية في ألمانيا، ومهد المعجزة الاقتصادية الثانية. وقسك الأزمة بكافة مجالات الحياة الاجتماعية ليتفقد معدل المواليد بعد العودة إلى النصف، ولتنتشر شرب وإدمان الخمر بين المتعطلين والشباب كما تنتشر الجريمة ومعدلات لم يعرفها شرق ألمانيا في تاريخه، الدمار لم يحل فقط بالقيم المادية إذ مع فقدان ملايين قبل أن يمكن العمل في المصانع والمزارع أغلقت آلال من مؤسسات الفن والعقائد والتهبة وأبوها، والتي بطبيعتها ليست مؤسسات ربحية كالساحر والفريق الموسيقية واستوديوهات السينما وودع النشر والمكتبات ورياض الأطفال وغيرها.

الثروة القومية لألمانيا الديمقراطية قدرتها آخر حكومات برلين الشرقية في قدره ١٣٠ ألف مليون مارك (١٣٠٠ مليار) (نحو ٨١٢٥٠ مارك لكل مواطن). وقدرها بعد الوحدة الرئيس الألماني الغربي لهيئة الرصاية على القطاع العام أو (ملكية الشعب) بنحو ٦٥٠ مليار مارك. هذه الثروة القومية باعتبارها هيئة الرصاية وكانت المحصلة حسب تقرير الهيئة المذكورة بالسالب أي خسارة ٢٧٠ مليار مارك أي أن بلدا كاملا بيع بالحسارة.

لعل هذا يبين الأبعاد العبيثة للاعتمادية لما يمكن أن يحدث لو اندلعت حكومتنا في الخصخصة دون خطة تستهدف تكيف بنية الملكية بما يتماشى مع مصلحتها القومية ومصالح الشعب الاجتماعية، وتضع في الاعتبار الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المترتبة للخصخصة. ولكن ألا يحتاج قرار استراتيجي مثل هذا لم يؤثر على مستقبل البلاد لعشرات السنين - ألا يحتاج لما يشبه الإجماع؟ هل هناك من يضمن لنا ألا تأتي الذكريات الأربعة لتأميم قناة السويس - لنجد وشركة قناة

يكونوا رأسمال ، الدخول كانت قليلة أو متوسطة ولكن الأسعار ثابتة عند مستوى منخفض أو محتجل. لا أحد يستطيع طردك من شتلك حتى لو لم تدفع الإيجار. مكان العمل كان ثابتا ومضنونا وكذلك كان العلاج والتعليم مجاني والتعليم الخاص لم ينظر على منح دراسة الملكية الخاصة لم ينظر لها على أنها ضمان للحياة. غط الحياة والفكر السائد والمثل التي احتلت مكانة سامية في الفكر الاشتراكي كانت تريد تربية الناس على العمل طول العمر من أجل هدف عام، ليس من أجل الأثراء الشخصي ولكن من أجل شراء المجمع. المجتمع قبل الفرد. نحن نل أننا وكانت هذه القيم راجعة إلى حد لا يستهان به قبل أن تظهر أزمة الاشتراكية على السطح ويأتى مع الأزمة فقدان الثقة في أفاق الاشتراكية ويبدأ البحث عن قيم أكثر عملية.

تكتب كريستا لوفت عضو البوندستاغ الألماني عن حزب الاشتراكية الديمقراطية ووزيرة الاقتصاد في آخر حكومة اشتراكية في ألمانيا الديمقراطية: «لايريد أن أروي الجرم إقليم كبير وسائل إنتاجه علوكة يمثل هذه النسبة الهائلة لشركات خارجية. لقد نشأ اقتصاد تابع معرض بشكل خاص لتقلبات السوق»

اقتصاد كامل لدولة صناعية، بل بلد كامل بما فيه من مصانع ومزارع وبيوت أصبح ملكا أو رهناء للبنوك والمؤسسات مقرها في الغرب، هذه هي نتيجة عملية الخصخصة الألمانية.

العملية التي جرى تبريرها بضرورة إحلال نظام ناجح مكان نظام فاشل انتهت بأن تحطم مؤشرات البطالة كل أرقام قياسية جرى رصدنا في ألمانيا حتى الآن (٦ ملايين سنة ١٩٩٢)، العدد الرسمي للعاطلين الآن تجاوز ٤.٣ ملايين (منهم أكثر من مليون في الشرق)، والعدد الحقيقي للذين بلا عمل يفوق الآن الصائبة ملايين حسب المعلق الاقتصادي للقناة الثانية في التلفزيون الألماني ZDF (٤/١٠٠) ولكن شعب البطالة سيقى بظله على أعداد أكبر رغم الحديث المتواصل عن برامج مكافحة البطالة. ومهندس الليبرالية الاقتصادية يقطعون أوصال نظام اقتصاديات السوق الاجتماعية. ولم بعد هناك معمرات، قبل أن

(يقربهم بالأجور المتدنية) هو حقهم وقد قدمت حكومة تشيكيا اسهما للعاطلين تضمن تصبيهم في قيمة المصانع التي أسسوها في إنشائها أو العمل فيها.

كيف أخفقت ملكية الشعب أسرع وأشمل عملية خصخصة شهدها التاريخ هي التي تحققت في شرق ألمانيا بعد الوحدة. هنا تم تنفيذ تصورات صندوق النقد الدولي من الخصخصة فورا وبالكامل دون التليارات التي خصصتها حكومة ألمانيا المتحدة لكيلا يحدث انهيار شامل ولتفادي أزمة اجتماعية وسياسية - حلت كارثة اقتصادية واجتماعية وثقافية سبطل تعاني منها كل ألمانيا لعشرات من السنين

في نهاية عام ١٩٨٩ كانت الملكية العامة (ملكية الدولة والملكية التعاونية) في ألمانيا الديمقراطية تحوز على ٩٦٪ من الصناعة والصناعات الحرفية و٧٥٪ من قطاع التشييد و٩٨.٣٪ من المواصلات والبريد والاتصالات و٧٣.٦٪ من التجارة الداخلية و٢٣.١٪ من الزراعة والغابات و٩١.٣٪ من بقية القطاعات المنتجة.

بعد الوحدة تغير كل شيء! يمانى المصانع التي لا زالت قائمة يستخدم أغلبها الآن في أغراض أخرى أو تحول إلى بيوت أشباح. المالكون الجدد أرادوا الاستيلاء على السوق فاشترى المصانع «بتراب الفلوس» وأغلقتها لتصرف إنتاج مصانعهم القائمة في الغرب. والمزارع إما أنها تصارع لتعيش أو تحولت إلى أرض بور مثل منطقة بورتن قرب مدينة دوسلدن والشهيرة بمزارع التفاح... والتي أصبحت في خبر كان بعد أن دفن الملاك الجدد مئات الآلاف من أشجار التفاح في الأرض لإزاحة هذا المنافس من السوق.

ونشأ أعجب مكيل ملكية. بعد مليحة القطاع العام في ألمانيا الشرقية ذهب أكثر للصناعة إلى مالكيين من الغرب وما بقي لأهل الشرق يقل من العشر.

لم تكن أي فرصة أمام سكان الشرق ليشتروا هم وملكيتهم الشعبية.. غط الحياة في المجتمع الاشتراكي لم يفتل الحاجة ولم يفرز الإمكانية عند الأشخاص ليعبروا أو

السويس» الفرنسية

## اليد الأمامية

في عدد أبريل ١٩٩٦ من أوراق السياسة الألمانية والدولية» كتب أوتو كولر، من كتاب الأسبوعية الليبرالية «دي تسايت» والمعرف بتحقيقاته وتحليلاته الاقتصادية والسياسية النقدية الجريئة، كتب مقالا عن ممارسة هيئة «التعري هاند» وترجمتها الحرفية «اليد الأمامية» انتهاء جمهورية ألمانيا الديمقراطية كهينة إشراف على كافة المؤسسات الاقتصادية الاشتراكية بهدف الحفاظ على «ملكية الشعب» وتنظيم انتقال المؤسسات الاقتصادية إلى القطاع الاقتصادي الجديد، الرأسمالي، بعد الوحدة :

كتب كولر: قبل خمس سنوات بالضبط، في منتصف ليلة أول إبريل، ١٩٩١ جرى اغتيال «يوليف كارستاف ووفيلدر رئيس مؤسسة التعري هاند البرلينية بإطلاق النار عليه بينما كان يجلس في غرفة المكتب بيته في مدينة دروسلدورف، ولم يعفر للجاني أو لجناة على أثر اليوم - وإن كان قد أعلن، كالمعتاد في هذه الحالات، عن رسالة تعترف بها منظمة الجيش الأحمر بالمشنول، وقد ترك ووفيلدر وصية. وكان قبل خمسة شهور من اليوم المذكور قد صرح أمام مجموعة مختارة من أعضاء فرقة الاقتصاد التنمائية في فيينا بمبادرة تروى في صور مختلفة الكل قيمته نحو ٦٠٠ مليار مارك». جاء هذا في كتاب «الفكرة اليومية الداخلية للتعري هاند» التي أصفرتها بيرجيت بريول عام ١٩٩٣ (رئيسة هيئة التعري هاند التي خلفت ووفيلدر) وقبل صدور الكتاب بشهرين كانت برقة المطبعة تتضمن المجلة التالية، وهي الصيغة الألمانية «كل السلطة قيمتها نحو ٦٠٠ مليار مارك». «كل سراء والكل» أو كل السلطة، المقصود هو الثروة التي كانت تديرها التعري هاند، ثروة شعب جمهورية ألمانيا الديمقراطية، الجمهورية التي كانت قد انتهت لنوا.

ولم تكن التعري هاند في برلين في الأصل أخطرا ألمانيا غربيا لتوزيع ثروة ألمانيا الشرقية القومية بل إنها نشأت من أمال وأحلام حركة المواطنين في ألمانيا الديمقراطية. في ١٢ فبراير سقطت جصاعة البحث الحرة المستقلة اقتراحا. لرئيس وزراء ألمانيا

الديمقراطية هانز مودرو ينص على تشكيل هيئة وصاية للحفاظ على أندية مواطني ألمانيا الديمقراطية في «ملكية الشعب». وكان الاقتراح يريد إيجاد حل يضمن أن تبقى الملكية العامة بكافة أشكالها في حوزة شعب ألمانيا الديمقراطية خفية أن تصبح بعد الوحدة مع ألمانيا الغربية التي لا يعرف نظامها القانوني والاقتصادي شيئا اسمه ملكية الشعب.

كان على مواطني ألمانيا الديمقراطية أن يدفعوا، نياحة من كل الألمان، ولمشترات الستين، تعرضات من الحرب الباردة التي شنتها ألمانيا ضد الاتحاد السوفيتي، ولذا كانوا يأملون أن يعاملوا بعدل عند تحقيق الوحدة بين الألمانيتين».

ويراवल كولر وصفه لتطور فكرة هيئة الوصاية فيقول إن اطمئنان مقدمي الاقتراح المذكور لإمكان إنقاذ الملكية الشعبية من قبضة الأيدي الألمانى الغربية إذا قبلوا شكل الملكية طبقا لتراوتين الغرب، جعلهم يعتقدون بإمكان ربط الشكل القانوني الألماني الاتحادى بضمون جديد تماما. «وقضى الحطة لتصريح مهمة إنشاء شركة قابضة تشرف على كل أشكال الملكية العامة» على أن يكن أول أعمال هذه الشركة القابضة إصدار سندات بأندية متساوية لجميع مواطني ألمانيا الديمقراطية عتابة شهادات مشاركة في ملكية رأسماله» وقد لصحت فكرة توزيع الثروة القومية الصناعية والتجارية على الشعب دورا في الانتخابات التي جرت في شهر مارس ١٩٩٠، وكان الحزب الاشتراكي الديمقراطي قد وعد الشعب في الشرق بأن يسلم كل مواطن (من الرضخ إلى الشيخ) سندا يبلغ ٤.٠٠٠ مارك، أى ما يعادل وقتها نحو ٨٠ ألف جنيه مصري) نصيبه في ملكية الشعب. ولكن حتى هنا لم ينفع الاشتراكيين الديمقراطيون إذ جاء الحزب المسيحي الديمقراطي للحكم وبأغلبية واضحة.

هذه الفكرة التي سيطرت على شخصيات سياسية من حركات المواطنين، فكرة إنشاء ملكية لكل مواطني ألمانيا الديمقراطية - طرأها النسيان تماما - بعد ثلاث سنوات فقط كما يرصد كاتب المقال... إلى أن أتى الكاتب المسرحي يولف هورخوت عام ١٩٩٣ ليعبر المشاعر بتقديره لشاهد من بلد محتل

ويشير الشكر ينشر مقتطفات من عمله المسرحي «الغريون في فايار» استشهد فيها بصحيفة فرانكفورتر الجيمانية: تسابوتونج حيث كتبت في ١٦ مارس ١٩٩١: «أن قيمة الثروة الصناعية المملوكة للشعب في ألمانيا الديمقراطية تقدر بـ ٦٥ (ستمائة وخمسون) مليار مارك، وبذا يكون نصيب كل مواطن في ألمانيا الديمقراطية نحو ٤.٠٠٠ مارك (أربعون ألف) ويجرى التفكير في منح المواطنين ٢٥ إلى ٣٠٪ من الثروة الصناعية في شكل سندات أو أندية ملكية.. وثائق الملكية هذه يمكنها لاحقا أن يستخدموها على سبيل المثال في شراء مساكن ومجلات للعمل وحتى زور المالية الألمانى الغربية ١٩٩٠ فاجيل وصفه بكم يوم ٧ فبراير ١٩٩٠ أمام البرلمان إذ وعد بأنه من أجل توزيع ثروة شرق ألمانيا القومية «يمكن أيضا التفكير في إصدار أسهم شعبية».

ولكن في ذات شهر فبراير كان كل شيء قد انتهى كانت السلطة قد أعدت كرجية سريعة لإطعام البنوك والشركات المالية الألمانية الغربية. وهذا ماحدث بالضبط. وتطرق مقال أوتو كولر إلى مخاوف قيادة الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم في ألمانيا الغربية من النتائج السياسية للوحدة التي وضعت الانتخابية والسياسية آنذاك. ويشير إلى تحذير أمين عام الحزب آنذاك «وزير الدفاع الحالي فولفجانج ريه» «بلندا والأحزاب السياسية متصعبة في مجمل توجهها بروستانتية أكثر، شمالية أكثر، وشرقية أكثر... والحزب الديمقراطي المسيحي يمكن أن يفقد على النوام قدرته على كسب الأغلبية». وطرد الوزير من أن «نصنع في وضع أقلية بنوية» وكان الاستنتاج الذي استخلصه هو ضرورة إبراز دور المستشار كول بوصفه مستشارا لجميع الألمان، وبناء على هذا كان مطلوبا منه أن يقدم شيئا بمناسبة انتخابات مجلس الشعب المقبلة في ١٨ مارس ١٩٩٠، وكان يوم ٦ فبراير ١٩٩٠ في اليوم الموعد. في صباح اليوم المذكور كان أوتو بيل Otto Poehl رئيس البنك الاتحادى (الألمانى الغربي) قد سافر إلى برلين الشرقية ليجري مفاوضات مع هورست كاهنستكي رئيس مجلس بنك الجمهورية ألمانيا الديمقراطية وكريستا لوتز وزيرة الاقتصاد في ألمانيا الديمقراطية، وكان الجميع متفقين على أن إقامة اتحاد نقدي بين الدولتين الألمانيتين يعد أمرا سابقا لأوانه. ووصف بيل

الفكرة بأنها «فكرة خيالية جدا».

وكان رئيس البنك الاتحادي يعتقد أنه على نفس الرأي مع المستشار في رفضه لاتخاذ نقدي سريع، وكان قد تحدث هاتفا مع المستشار قبل رحلته لبرلين الشرقية مباشرة، ولكن وهو في طريق العودة من رحلته في نفس اليوم وصله نيا عاجل بأن المستشار الاتحادي هيلموت كول تقدم بعرض «أن يتم إحلال المارك الألماني كوحدة للعملة وكوسيلة دفع قانونية بدلا من المارك الشرقي».

**إذاً إلى الوجوده مارك نهقي**  
حدث ما جرى توقفه . بعد أيام خمسة ارتفع في مظاهرة يوم الاثنين في لايبزج لأول مرة شعار: «إذا لم يذهب الودشيت مارك نهقي هنا، إذا لم يأت مستطعب إليه»، وكانت الأعلام التي تحمل اللون الأسود والأحمر والنحى التي جليتها قيادة الحزب الديمقراطي المسيحي من مركزها في بين (أعلام ألمانيا الاتحادية)، وكتاب «الرفاهية للجميع» للروفيج إير هارد حديثة الطابعة تجد إقبالا كبيرا.

وتم تسبب الانتخابات بنسبة عالية وبعد أول يوليو بهيوم واحد كتبت فرانكفورت المجبانية تصاريح، كتبت عنوان «انصلا» في محلات تصريف العملة بعد توحيدها في يوم تغيير العملة وقف الألمان في ألمانيا الديمقراطية بعد منتصف الليل بقليل في طوابير طويلة أمام فروع البنك الألماني لتبديل النقود.

وبعد ثلاثة أيام قام لوتار دي ميزير رئيس الوزراء الجديد لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، والتي كانت لا زالت موجودة، بتسليم المواقع القيادية في مؤسسة القروي هاند المكلفة بإدارة الثروة القومية لألمانيا الشرقية، سلمها إلى مجلس الشركات الألمانية الغربية الكبرى. أما آثار توحيد العملة فقد تولى رئيس البنك الاتحادي شرحها بعد ثلاث سنوات ونصف، وذلك أمام لجنة التحقيق البرلمانية للبرلمانية، حيث أنشأت التروى هاند، وكان رئيس البنك قد أزعج عن منصبه بسبب موقفه، قال بيل: إن إدخال المارك الألماني في ألمانيا الديمقراطية من يوم الثاني كان من أثره أن ارتفعت قيمة كل المطلب والالتزامات بقدر هائل وكانت النتيجة كما واصل بيل شرحه أن مؤسسات ألمانيا الديمقراطية لم تعد قادرة بالطبع على المنافسة من الناحية الفنية التقدي، ويشبه هنا كما

قال بيل للتراب عندما تحمل المارك الألماني اليوم عملة للنمسا وتحول الشلن بنسبة ١ إلى ١.

وأمام نفس لجنة التحقيق البرلمانية تحدث د. وديرش هوفمان، المكلف من وزير الاقتصاد الاتحادي لشئون التروى هاند، عما حدث بفعل التوحيد التحول للعملة بوضوح أكبر: «من الواضح قاما أنه بسبب علم وجوه حاية نهر المارح، والتي لا تفرقا العملة .. سلطت المؤسسات كلها في حالة الإنلاسي.. كانت هذه عملية تحطيم - Crash action، وكان لها نفعها الباشر.

تدمير .. بسبب رفع القيمة الذي وصل إلى ٤٥٠٪ كان على مصانع الشرق، على حسب تقرير الرئيس السابق للبنك الاتحادي، أن تبني السلع التي كانت تكتلها حتى تلك اللحظة ١٠٠٠ مارك يبلغ ٤٥٠٠ مارك، وفي الوقت نفسه زادت الأجور، وكان لابد أن تزيد لأن كل شيء أصبح أغلى، ولأن الإيجارات انفتحت.

ولكن لا يثير الموت الانتباه أكثر مما ينبغي اهتمت التروى هاند في البداية بتقدير قروض، وتسجيل الفكرة اليومية للتروى هاند التي أصدرتها، السيدة «بريجيت برول» مؤسسة التروى هاند وعمل الرواية، ووزارة المالية، والبنك الألماني (ودشيت بنك) وبنك درسدن صاغوا معا فكرة منح القروض للشركات في إطار ضمان عام وعلى أساس نموذج لعقد ائتمان» يذكر لوك أن أحد المستشارين الاقتصاديين المعروفين قد تبه الهر أوفيفالد رئيس مجلس هيئة الرواية إلى أن بنوك أخرى فتح القروض بفوائد أقل كثيرا، بلا فائدة، إذ تشاء الظروف أن يكون السيد أوفيفالد عضوا في مجلس بنك درسدن، وأن يكون البنك الألماني صاحب جيل على البنكر السيد مونشهايمر فقد انتقد من الإقلاسي، وتشاء الصدف أن يكون مونشهايمر زوج السيدة برول رئيسة هيئة الرواية، وبالطبع لا يقصد كرر أن الأمور حسيتها العلاقات الشخصية، إذ منذ أن تسلم ممثلو البنوك والشركات الغربية مسؤولياتهم في هيئة الرواية بدأ العمل المحموم في مراكز الاحتكاكات البنكية والصناعية الغربية لوضع ترتيبات ائتمان الكمكة التي سقطت فجأة في أيديهم.

ويكتب كرول « من لم يمت بسرعة حكمت عليه القروض ذات القوائد الباهظة بالاحتضار البطي.

والملء بالآلام». بالطبع كان هناك قدر كاف من المصانع القديمة والمتصدعة في ألمانيا الديمقراطية ولكن كان بها أيضا مؤسسات حديثة وتاجحة مثل مناجم البوتاسيوم في بيسكوفود. إلا أن هذه كان عليها أن تخفى لأنها كانت تظل منافسة قوية في بلدان الغرب لإحدى فروع شركة BASF (الشركة البافارية للأسمدة والصلودا - إحدى أكبر مؤسسات الصناعات الكيماوية في ألمانيا الغربية - ن. ي.).

وسجل الكاتب أن (التروى هاند) قد حلت الكثير بالمثل، إذ ذهب الألمان الغربيون ٨٥٪ من ثروة المصانع المخصصة (في الشرق) ولم يبق للألمان الشرقيين سوى ١٪ منها فقط بالقياس لعدد العاملين في المؤسسات). وهؤلاء في الغالب أصحاب مطاعم .. وهذا إنجاز تستطيع أن تفخر به الحكومة الاتحادية، لأنها هي التي أنشأت القرمات التي مكنت التروى هاند من التصرف في الثروة القومية لألمانيا الديمقراطية المترفة..

ويختتم كرول مقاله بالتذكير بأمر مذهل وهو التروى هاند عندما أغلقت أبرهايم نهاية ١٩٩٤ لم تكن قد اخفقت فحسب ثروة قومية قدرت بنحو ٩٠٠ و ٦٥٠ مليار مارك (حسب تقدير المدير الغربي الأول لهيئة الرواية المسماة باللغة الألمانية «اليد الأمينة» برئاسة السيدة برول - والتي كانت وزيرة مالية في مقاطعة نيفرساكن - حققت خلال توزيع ملكية شعب ألمانيا الشرقية خسائر لصالح الشركات الكبرى الألمانية الغربية قيمتها ٢٧٠ مليار مارك. هذا هو القدر الذي اعترفت به السيدة المدير، وسيكون الواقع أكثر فداحة، ولكن بجمع هذا على ١٠ ٦٥٠ مليون التي اخفقت ينتج مبلغ ٩٤٠ مليار مارك أو ما يقارب مليون مليون وبقدرة ألمانيا الشرقية التي سرحتها التروى هاند في قنرات المالية غريبة كان بالإمكان عمل مليون مليون مليون لثاني شرقي. وبخاضع أكثر يمكن أن نقول أن التروى هاند بدأت ٦٠٠٠ (سحق ألف) مارك كان يمكن أن يحصل عليها كل مواطن من مواطني ألمانيا الشرقية البالغ عددهم ١٦ مليون نسمة.

في عزت الأحداث العاصفة التي سببت فيما بعد «الثروة السلبية» بأن المظاهرات كانت تخرج في للند كل يوم الاثنين بعد مواعيد العمل.



# كفاشينفسكى سشى للانضمام إلى ال F . I والطبقة العاملة البولندية تدفع الثمن

تكن لدعم اقتصاد السوق أو لتظهر الطبقة العاملة أو لتعمق التداخل في الاقتصاد العالمي بأفضل ما فعل كفاشينفسكى ورفاقه. وبالتالي فإن الخلاف لا يتجاوز الصراع على المرفق من عملية التحول وبالتالي حجم الكلفة.

وتكشف قضية اختيار المشرف على خصصة المؤسسة الصناعية المملوكة «بولسكا ميلز» والمنتجة للنحاس عن أبعاد هذا الصراع حيث كان الصراع على اختيار المشرف هو السبب الحقيقي وراء التأخير في خصصة الشركة وليس موقف الحكومة من عملية الخصصة.

والواقع أن الاتفاق بين تضامن بعد انحرافها بينما في منتصف الثمانينات وبين الحكومة الشيوعية السابقة كان موجوداً. وتكفي الإشارة إلى مباحثات المائدة المستديرة في نهاية الثمانينات وأن ظهور الصراع الحالي تجد نفسها في التطور الذي شهدته الطبقة الحاكمة في بولندا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي كانت تتحرك في إطار المفاهيم السبائينية للتنمية وتركيز رأس المال من أجل تقليل الفجوة بين بولندا وبين الدول المتقدمة في الاقتصاد العالمي عن طريق الاعتماد على جهاز الدولة ودوره الاقتصادي. ذلك الشيء الذي فشلت في تحقيقه الطبقة الحاكمة البولندية طوال السبعينات والثمانينات بحيث بدأ أن تحقيق هذا الغرض أصبح يقتضى إجراء تحولات في طبيعة الأدوات الاقتصادية التي

الخصصة دوراً أعظم في دفع الاقتصاد في ضوء مآثره من انخفاض الصادرات بينما تقلل من الضرائب المفروضة على الشركات، ويعدّها بأيام وقع الرئيس البولندي على قرارين أصدرهما البرلمان في وقت سابق يقضيان بتسهيل عمل المشاريع المشتركة ورشاء الأراضي للأجانب، وهي خطوة ضرورية للانضمام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأهميتها تجيء من أنها تسمح بدخول الأجانب إلى البلق الخاصة في الصناعة البولندية وعلى رأسها صناعة الأسلحة.

في الوقت نفسه فإن التداخل مع رأس المال العابر للقوميات يسير على قدم وساق ففي الأسبوع الأول من أبريل فقط تزايدت الاتباء عن صفقة تصبغ يروجها بولندا مورداً للمنتجات نصف المصنعة للصناعة السريسية بينما أعلنت شركة فولفو السويدية عن اعتزامها استثمار ٢٥ مليون زلوتي في بولندا في الثلاث سنوات القادمة بينما بدأ العمل بالفعل في بناء مصنع ينتج سنوياً ٢٠٠ أنتريس.

والحقيقة أن التطورات التي جرت على الساحة البولندية منذ اتخاذ الكسندر كفاشينفسكى الشيوعي السابق رئيساً البلاد، تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه لا يوجد خلاف حقيقي على السياسات بين محالف . اليسار والنيقراطي الحاكم وبين المعارضة المحتلة في نقابة تضامن التي لم

اتخذت الحكومة البولندية في نهاية شهر مارس ومطلع شهر أبريل مجموعة من الإجراءات والقرارات الاقتصادية المهمة التي من شأنها تعميق اندماج بولندا في الاقتصاد العالمي وتجذب عملية الخصصة، محور برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي من شأنه إعداد الاقتصاد البولندي الذي يعد الأعلى فراً في أوروبا لدخول ميدان المنافسة على استثمارات الشركات العابرة للقوميات.

فعلى الرغم من الرفض الشبهى الكاسح لعملية الخصصة بكل ما تعنيه، والذي عبر عنه البولنديون من خلال الاستفتاء العام حول الإسراع في بيع المؤسسات المملوكة للدولة في نهاية فبراير الماضي، حيث لم يحضر للمشاركة سوى ٣٨٪ من المقيدين بينما كان من المفترض حضور ٥٠٪ منهم على الأقل لأخذ نتائج في الاعتبار - على الرغم من ذلك - جاءت تصريحات فيسلاف كازيمارك وزير الخصصة (في حكومة الشيوعيين) لتؤكد أن الاستفتاء لن يرقف أو حتى يبطئ من العملية وأن الحكومة مصرة على سياساتها التي تقرض أن الغرض من بيع المؤسسات المملوكة للدولة هو الحصول على مالا يمكنهم استحضار رأس المال والتكنولوجيا والإدارة الكفء. وبالتالي ففي خلال شهرين كان البرلمان قد ناقش وأقر خطة وزير المالية جريزجوروف كولدكو الثلاثية الأولى package 2000، والتي تؤكد على ضرورة أن تلعب

تحقق ذلك ، وليس حقيقيا أن سياسات الليرة الاقتصادية قد بدأت مع وصوله تضامن إلى السلطة في ١٩٨٩ وأما قبل ذلك بكثير وعلى وجه التحديد في منتصف الثمانينات وتحت إشراف ورعاية الحكومة الشيوعية السابقة وعلى المضل معضلا سياسيا .

وكانت الطبقة الحاكمة في بولندا أقوى بصيرة من مثيلاتها في أوروبا الشرقية حيث قادت في بنفها التحول بشكل واد حدة الانتفاضات المعالية، خاصة بعد خيانة تضامن من أجل ضمان استمرار وجودها في السلطة حيث غيرت أرضيتها ووقفت نفسها للطالبات الديمقراطية والمزاج العام، وضحت بمقلبيها المكرويين وأعادوا تكوين أنفسهم بالشكل الذي يمكنهم من العودة في المستقبل القريب، ولأن المعارضة كانت تحصل بالأساس مطالب سياسية كان إخفاء المخلفات الاجتماعية لهؤلاء الذين يحكمون سهلا، وهكذا تم تحجيم دور الدولة والتحول من التخطيط إلى ميكانيزم السوق بينما بقيت نفس المبروعة الاجتماعية (بدون قياداتها التاريخية وبوليسها السري) في السلطة، لتتبع في تحريك قاعدتها المؤسسية جزئيا من الدولة إلى القطاع الخاص، وخلال عملية التحول كانت هناك مرونة وحراك لأعلى داخل الطبقة الحاكمة والتضامن جديدا إليها، وبالتالي كان هناك أيضا تغيير في توازن القوى بين اللطاعات المختلفة فيها، والمثير للدهشة بالفعل على عكس، الذين يقولون بأن هذا مثل مجرلا من الاشتراكية إلى الرأسمالية - المدهش- هو أنه تقريبا لم يتغير شيء .

وفي هذا الإطار نجى قضية المخصصة كمحور للتحولات التي حدثت في بولندا والتي تحمل دلالة بالنسبة لقضيتين في غاية الأهمية أولاها فكرة أن التحول لم يكن لي صالح الاقتصاد الوطني، وهذه الأطروحة ليست حقيقة فياتأكد أن المخصصة كانت في السبيل الوحيد لأباطرة التراكم الرأسمالي التزمعون على عرش السلطة زورا باسم الشيوعيين من أجل إعادة الحيوية لعملية التراكم ، والفعل فإنه ما إن تجاوزت بولندا مرحلة الصدمة حتى أصبحت الأعلى غوا في أوروبا يمدل ثم سنوي ٥.٥٪ وبدأت إمكانيات الاستثمار تتجهل وشهد الناتج الصناعي طفرة يرشعها في حالة استكمالها لبعض الشروط المكملة إلى الانضمام إلى الـ OECD خلال عام ١٩٩٦ .

وقردنا هذا إلى القضية الثانية والتي

قتل جوهر الموضوع وهي من الذي بلغ ثمن هذا النمو الاقتصادي وهذا التحول الأدواني. فعلى الرغم من أن شعار عملية المخصصة الرئيسية كان تليك العمال لوسائل الإنتاج فإن الطرق المتطورة للمخصصة والتي تراوحت من البيع في البورصة إلى التليك بالكمبيوترات إلى تليك المصنع بالكامل إلى العمال (والتي لاتعمل بها في مصر) أثبتت زيف الادعاءات التي رفعتها هذه الشعارات، حيث أثبت الواقع أن مركز الثقل الحقيقي بقي في الإدارة التي تظل منفصلة عن الملكية المزعومة والتي ظلت تتآكل يوما بعد يوم، حيث تحكم في الأمر القروى الطبقة المبروجة سابقا التي مكنت البعض من شراء نصيب الآخرين من لقراء العمال الذين فرض عليهم شغل العيش بيع نصيبهم، في حين فضل آخرون الاحتفاظ بحقهم في صورة مال سائل. هذا بينما دفع هؤلاء الثمن غالبا في ارتفاع

معدلات البطالة وانخفاض الأجور وارتفاع أسعار الغذاء، والتي شهدت قطف في العشرة أيام الأخيرة من مارس الماضي ارتفاعا ٢.٦٪.

وهكذا فإن الطبقة العاملة البولندية التي كانت الأكثر تأثرا في السياسة الداخلية في بلدانها طوال فترة الحكم الشيوعي حيث تضر طوال الوقت في مواجهة السياسات التي تضر مصالحها وروست أبهج الأمثلة من خلال الانتفاضات المتكررة التي تم فيها الاستيلاء على المصانع وتعديل خطط الطبقة الحاكمة تعرضت لأشجع صفوف الاستغلال الذي أضعف من قدرتها على الفعل السياسي خاصة في ظل فقدان الرؤية والانجاء الذي يعاني منه اليسار الحقيقي في بولندا ويبقى هذا هو السؤال الحقيقي .

وأثل جمال

## في بنجلاديش :

## هل تصمد الديمقراطية أمام ثورة الجياع

في الاسبوع الأخير من شهر مارس ١٩٩٦ رضخت رئيسة وزراء بنجلاديش خالدة ضياء لطالب أحزاب المعارضة واستقالت من منصبها في الوقت الذي أصدر فيه الرئيس مهد الرحمن يهبوساس قرارا بحل البرلمان وبهذا تكون المعارضة قد حققت أهم أهدافها وهو استقالة خالدة ضياء وحل البرلمان.

وجاءت الاستقالة عقب حملة ضخمة من «عدم التعاون» (إضراب عام) اعلمتها المعارضة واستمرت أكثر من ثلاثة اسابيع وشملت العاصمة وبقية اجزاء الجمهورية شللا تاما .. وبذلك استطاعت اجزاب المعارضة الرئيسية «رابطة عوامي» برئاسة الشيخة «حسينة واجده» وحزب جاتيا بزعامة رئيس الجمهورية السابق الجنرال «حسين أوراده» والجماعة الإسلامية» بزعامة البروفيسير غلام هزام ان تضع حدا لحكم رئيسة الوزراء خالدة ضياء واجبارها على الاستقالة في هذه الدولة التي ترزح تحت نير الفقر المدقع والازمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية.

لم يتوقع العديد من المراقبين ان تشهد الأزمة السياسية المتحمدة بين الحكومة والمعارضة هذه الدرجة من الاشتعال والترتر. فمنذ عامين وأحزاب المعارضة تشن هجوما عنيفا على رئيسة الوزراء خالدة ضياء مطالبة باستقالتها وتسليم السلطة إلى إدارة انتقالية معاينة للإشراف على عقد انتخابات عامة بالبلاد، إلا أن خالدة ضياء تمسكت بوظيفها ورفضت الاستقالة وعقدت الانتخابات البرلمانية في موعدها ١٥ فبراير الماضي في الوقت الذي دعت فيه احزاب المعارضة السكان إلى مقاطعة هذه الانتخابات معلنة اضربا عاما لمدة ٤٨ ساعة وبالفعل لم يشارك سوى ١٠٪ من الناخبين البالغ عددهم ٥٠ مليون نسمة وقد اسفرت نتائج الانتخابات عن فوز حزب بنجلاديش الوطني بنصر لم يتنازعه فيه احد.

## هل تصمد الديمقراطية فى بنجلاديش أمام ثورة الجوع

إبراهيم الصحارى

رغم انتهاء الانتخابات البنجالية وفوز الحزب الوطنى إلا أن الأزمة السياسية لم تنته وبدأت تأخذ منحى أكثر خطورة من خلال دعوة ائتلاف أحزاب المعارضة إلى العصيان المدنى تكثيفا لجهودها للإطاحة برئيسة الوزراء خالدة ضياء، وذلك احتجاجا على نتائج الانتخابات العامة. وقد استجاب المراطون لهذه الدعوة فقاطعوا المدارس والمصالح الحكومية وأغلقوا المتاجر وعمت الاضطرابات والاضرابات العمالية والاحتجاجات فى القرى كل أنحاء بنجلاديش لتعميد للأذهان الاضطرابات والمظاهرات الضخمة التى اجتاحت العاصمة البنجالية دكا فى ديسمبر ١٩٩٠ واستطاعت أن تضع حدا لـ ١٦ عاما من الحكم الرئاسى والعسكرى، فقد خضع الرئيس السابق لبنجلاديش محمد حسين أوشار لمطالب احزاب المعارضة واستقال من منصبه. ومن ذلك التاريخ ونجم خالدة ضياء بدأ فى المزوغ فقد

اعمال العنف.

ومثلما كانت المظاهرات الطلابية هى القتل الذى اشعل نار الثورة ضد الحكم العسكرى فإن الطلاب هم أيضا الذين قادوا المظاهرات فى الشوارع بالإضافة إلى اضطرابات الطبقة العاملة التى وصلت العام الماضى إلى ١٦٠ يوم عمل بخسائر تقدر بـ ١٤ مليار دولار واحتجاجات الفلاحين فى القرى. كل هذه الاعمال هى التى استطاعت أن تسقط حكومة خالدة ضياء. والغريب فى الأمر أن هذه الجماهير التى تخوض الصراع فى الشارع وتنقسم بين مؤيد للحكومة ومعارض لها يغيب عنها أن الحكومة والمعارضة متفقة على مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية خاصة فيما يتعلق ببرامج الخصخصة وحرية السوق. وإن الشبهة حتمية وأجد زعيمة حزب «رابطة عوامى» لو جاءت إلى السلطة ستطبق نفس السياسات التى يكتوى بها الشعب وتهدد المحرك الرئيسى لنزوله الشارع والتفافه حول المعارضة.

وتأتى انتخبات هذا الشهر وسط تذمر الشعب الذى يعيش أكثر من ٨٥٪ من سكانه تحت خط الفقر لتطرح تساؤلا جوهريا هل تستطيع الديمقراطية الصمود فى وجه ثورة الجوع؟

فالبرلمان القادم آیا كان الحزب الذى سيمسك عليه سيكون برلمان السياسيين الاثرياء- وجمال الأعمال فى المدن والاغنياء من أصل ريفي- من الذين لا يرون سوى أليات السوق والاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى مخرجاً لأزمة بنجلاديش الاقتصادية وعلى الجانب الآخر سيقف الفلاحون العمال والريفيون الفقراء منتظرين مخلصاً لا يأتى على يد ديمقراطية تعمل بجد لرعاية ربحية رأس المال ولا يهتمها بأي حال رقع معاناة الفقر عن العمال والفلاحين الفقراء.

تولت رئاسة الوزراء فى مارس ١٩٩١ بعد أن فاز حزبها الحزب الوطنى بأغلبية المقاعد وجاء حزب رابطة عوامى الذى ينتمى إلى يسار الوسط فى المرتبة الثانية.

وتوضح الأحداث التى اطاحت بالحكم العسكرى فى عام ١٩٩٠ ورئيسة الوزراء خالدة ضياء فى ١٩٩٦ أن الجماهير الفائرة فى بنجلاديش مسيطر عليها وعلى برجوازي حيث ما زالت ترى فى الديمقراطية فقط مخرجاً لبؤس حياتها. لكن على ما يبدو دائما رياح التغيير لا تجرى بما تشتهي سفينة الديمقراطية فنجد اللحظة الأولى لتولى السيدة خالدة ضياء رئاسة الحكومة فى انتخابات وصفت من الجميع بأنها ديمقراطية وجدت نفسها أمام جملة من المشاكل والأزمات الاقتصادية الكفيلة بالإطاحة بحكومتها وأمام هذه المشاكل لم تجد بدا من مواجهة المعارضة وزعيمتها الشيخة حسينية بسلسلة من القوانين التى اقترت بها من حافة التسلط والديكتاتورية بحجة مواجهة

ندوة  
حولاليسار العربي  
وقضايا المستقبل

والبرلمان» في حين قدم الأستاذ محمد فرج ورقة بعنوان :  
«مشكلات الفكر الثوري السائد» وهي أوراق تطبيقية على الواقع  
المصري. وقام الدكتور عبد المنعم تليمة بالتعقيب عليها.

وكانت قضية الديمقراطية هي موضوع الورقة المقدمة من  
الأستاذ أحمد طاهر «الاشتراكية والديمقراطية» والعامل : عطية  
الصبري بعنوان «نحو الاشتراكية الرابعة في مصر» وهما  
ضمن المحور الذي عقب عليه الأستاذ حسين عبد الرازق، حيث  
نوقشت مظاهر أزمة الحركة الاشتراكية ، وقد تضمن هذا المحور  
أيضاً دراسة نقدية للدكتور أحمد عبد الله بعنوان :  
«تأملات في مسار اليسار» . ودراسة للأستاذ سامح  
سعيد عبود تحدث فيها عن أزمة اليسار الوطني.

ومن منظور التحليل الاجتماعي شهدت الندوة أربع أوراق عقب  
عليها الدكتور إبراهيم العيسوي، الأولى رؤية «حول مفهوم  
الطبقة الوسطى» للدكتور عبد الباسط عبد المعطي،  
والثانية للدكتور عابدة سيف الدولة بعنوان «المرأة على  
برامج اليسار» ، وحول القاعدة الاجتماعية للحركة الاشتراكية  
العربية تحدث الأستاذ أحمد شرف. أما الورقة الرابعة فكانت  
للدكتور مصدرة عبد الفضيل بعنوان «اليسار ومازق فهم الواقع» .

وعن العلاقة بين الاشتراكية والرأسمالية، فقد كانت موضوعاً  
لثلاث دراسات مطولة الأولى للدكتور محمد محمود الإمام :  
«التطورات في النظام الاقتصادي العالمي». والثانية  
للدكتور محمد عبد الشفيق عيسى بعنوان : «كيف نفهم  
الرأسمالية : محاولة نقدية من منظور اشتراكي»

في الثاني عشر من شهر يناير الماضي عقد مركز البحوث  
العربية ندوته الأولى لهذا العام بعنوان : «اليسار العربي وقضايا  
المستقبل» المهداة إلى المناضل الراحل ميشيل كامل، وكانت الندوة  
ملتقى كافة القوى التقدمية، حيث شهدت حضوراً قوياً كثيفاً وجدلاً  
واسعاً حول أهم القضايا التي تشغل اليسار العربي سواء في مجال  
النظرية أو الممارسة. وقد نالت قضية الديمقراطية الحظ الأوفر من  
الداخلات والنقاشات ، فتجد أن معظم الأوراق المقدمة قد تعرضت  
لها بشكل مباشر أو غير مباشر، ولم يكن الشاغل الديمقراطي  
مجرد رد على غيابها في النموذج السوفياتي، رغم أن بعض الأوراق  
عكست ذلك، بل رداً على غيابها في الواقع المعاش أساساً.

وقد نوقشت هذه القضية على مدار جلستين، الأولى بعنوان :  
«الاشتراكية والديمقراطية» وتم فيها مناقشة الإطار العام لمفهوم  
الديمقراطية من منظور اشتراكي، حيث قدمت د. هبة شرف  
الدين (لبنان) : تساؤلاتها حول الجهد في إشكاليات الحرية  
والديمقراطية» وقدم د. عصام بكداش (سوريا) ورقة بعنوان :  
«حول المفهومين الاشتراكي والبرجوازي» للديمقراطية  
والتعددية» ، كانت الدراسة الثالثة للأستاذ عبد الغفار شكر  
بعنوان «الديمقراطية الطريق العربي إلى الاشتراكية»  
وقد قام الأستاذ نبيل الهلالي بالتعقيب على أوراق هذه الجلسة .  
ومن ناحية أخرى أثارت قضية الديمقراطية على مستوى ممارسة  
اليسار، حيث قدم الأستاذ صلاح العمروسى والأستاذ أحمد  
عبد القوي زيدان ورقتين حول اليسار والعمل البرلماني، الأولى  
بعنوان «حدود البرلمانية» والثانية بعنوان «اليسار

مريض لأحد المحاور الرئيسية، وهو محور التقضايا النظرية في محاولة لإلقاء الضوء على بعض ما أثر في هذه الندوة التي اتسمت بقدر كبير من الحيوية، هي في حد ذاتها الرد الإيجابي على أزمة الركود وركود الأزمة.

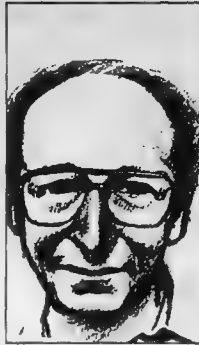
وقد شهد هذا المحور مناقشة أربع أوراق هي: «اجتهادات في تفهيد الفكر الماركسي العربي» للدكتور ماهر الشريف (فلسطين)، و«أزمة اليسار في مصر: الواقع وأفاق المستقبل» للدكتور سيد البهراوي، و«قضية البديل الوطني الشعبي النوفراطي» للدكتور صلاح أبو ناز، وأخيراً «الفعل السياسي والوعي التاريخي» للدكتور فيصل دراج «فلسطين» كما شارك الدكتور نهيل عبد القلاح كمعقب.

أولاً: جرح تفهيد الفكر الماركسي يتساءل د. ماهر الشريف بداية: هل يمكن الحديث عن فكر ماركسي عربي، أي هل يمكن القول أن الماركسيين العرب قد قدموا إسهامهم الخاص في الحقل الذي افتتحه ماركس، وانتجوا ماركسيته بصورة مستقلة؟

وعلى الرغم من أن د. ماهر الشريف يعترف بوجود بعض الإسهامات من قبل مفكرين عرب، إلا أنه يؤكد على أن عملية الإبداع والإنتاج يجب أن تتم في إطار تلك الوحدة المضطربة التي تميزت بها الماركسية بين النظرية والممارسة وما يميزه هنا ليس الإنتاج الفكري الفردي بل دور الحزب الثوري والثقافة المضطربة في عملية الإنتاج والإبداع، وهو الدور الذي غاب عن الساحة الماركسية العربية في ظل المضطرب لهيمنة الماركسية السوفيتية.

ويرى أن العجز والقصور اللذين يبدوان للبعض كأسياب، هما في الواقع نتاج لسبب أساسي قفل في انتطاع الماركسية العربية عند ظهورها عن أفكار التنوير العربي وخاصة أولئك الذين أهدوا ميلاً للاشتراكية أمثال شبلي شميل، وفرح انطون، وسلامة موسى، ويؤكد على أن الانسلاخ عن مسار التنوير العربي جعل هذه الماركسية مرهقنة لأيديولوجية «الماركسية اللينينية» السوفيتية الرسمية التي ثقلت معها، وحال دون بروز إسهامات متميزة لإعادة إنتاج الماركسية عربياً، ومن ثم، ففي رأيه، أن مدخل التجديد ينبغي إعادة وصل ما انقطع من خلال استعادة «الروحية الفكرية» التي خيمت على عصر النهضة والتواصل معها والتمحور من أسر الأيديولوجية التي انحصر الفكر الماركسي في داخلها.

وهنا يطرح سؤالاً آخر: هل الافتقار في الفكر منتقصة إذا أجروا نزع تقدي يتطلع إلى أفق تحرري شامل، ويتضمن رد ماهر الشريف الإيجابي على سؤاله سلسلة من التبرير بالفتايات لم تحظ بقبول إيجابي عند بعض مثالي الفكر الماركسي مثل الليبرالية السياسية و«القرمية العربية»، بل والقبول بالفتايات التقدمية لحركة الإصلاح الديني. ففي رأيه أن تفهيد الفكر الماركسي العربي يرتبط ارتباطاً عضوياً بالتنوير الذي يعطي الأولوية للنهضة على حساب الثورة والتجديد على حساب الطفرة والمجتمع على حساب السلطة.



د. ماهر الشريف - د. مervat مervat - ميشيل كامل



والثالثة للدكتور سمير أمين وعنوانها: «اليسار ومهديات المستقبل». وقد قام الدكتور إبراهيم سعد الدين بالتعقيب على أوراق هذا المحور.

وقد خصص اليوم الثالث للندوة مناقشة قضايا الحركة التقدمية العربية في جلسة ترأسها الدكتور ولعت السعيد، وعقب عليها الأستاذ محمود أمين العالم، أما الجلسة الثانية والتي ترأسها د. رضوى عاشور فكانت مخصصة لمستقبل الصراع العربي الصهيوني. في الجلسة الأولى قدم الأستاذ كرم صروة (لبنان) ورقة بعنوان: «اليسار العربي: واقع ومهديات وأفاق» والأستاذ عطية مصرح (سوريا): «مصاحبة في ملاحم ماركس معنا العربية» وعن الحركة التقدمية العربية: قدم الأستاذ أمين أسكندر والأستاذ حسين معلوم وركعتين متكاملتين الأولى عن مهديات ومكررات هذه الحركة والثانية عن إعادة بناء مستقبلها، وفيما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني كانت ورقة الأستاذ جبران الجابر (لبنان) وعنوانها «الطبيع الثقافي ونسق القيم الوطنية»، والأستاذ هاني عبيد والذي تحدث عن الصراع العربي الصهيوني في كتابات ميشيل كامل.

وقد اختتمت أعمال الندوة بجلسة ختامية عقدت بالقرى المركزية لحزب النجم وضيقت لميشيل كامل كمفكر ومناضل، وتحدث فيها الأستاذة: لطفي الخولي، وكريم لميرة، ونهيل زكي، وهاني شكر الله.

ونظراً لتعدد محاور الندوة واتساع دائرة النقاش حول ما أثارته الأوراق من نقاشات وسبب ضيق المساحة، فسوف تقتصر على عرض

## ثانيا : القيمة الذهنية:

تبدو أزمة اليسار المصري في رأي د. سيد البحراوي كأزمة ، تاريخية بمعنى انحصار دور اليسار منذ البداية الفعلية في الثلاثينيات، وتحديدنا انحصار مشروعيته كقوة اجتماعية ، ومن ثم التحول إلى المخرج الذي تستخدمه السلطة كقياس شاح ومضى ثابت. وفي رأيه أيضا أن هذه الأزمة طالت كل القوى السياسية الأخرى، وعلى الساحة، ويستثنى منها، متحفيا ، القوى الإسلامية . أما العنصر الثاني في الأزمة، الذي يركز عليه د. البحراوي فهو قضية التبعية الذهنية، والتي جاءت كنتيجة طبيعية للطبيعة الطبيعية لليسار الذي ينتمي إلى الطبقة الوسطى المتدنية والتي انصاعت منذ نشأتها في عصر محمد علي وحتى الآن لاتباع النموذج الأوروبي .

أما المخرج من هذه الأزمة فيتمثل بداية في ضرورة الانفصال عن ذهنية الطبقة الوسطى التابعة ليس فقط على مستوى الوعي وإنما بالأساس على مستوى الوجود الاجتماعي، والتواصل الإيجابي والفعال مع الفئات .

ثالثا: البديل الوطني الشعبي الديموقراطي قرواة نقدية في فكر سمير أمين

لاشك أن د. سمير أمين أكثر من أثروا في الفكر الماركسي العربي، فقد كانت إسهاماته عديدة ومتنوعة، ولاشك أيضا أن قراءا نقدية لأفكاره تنفض الإحاطة ببيئات الفكر والتحول التي طرأت على رؤاه النظرية من رؤية تنحاز لفكرة الثورة الاشتراكية التي تفردها الطبقة العاملة، إلى رؤية تنحاز لقيادة الأنجلتسيا الثورية للثورة وطنية شعبية .

هذه الرؤية الجديدة هي موضوع الورقة التي تقدم بها د. صلاح أبو نار حيث تناولها بالتفصيل النظري والتناول النقدي سميا نحو تعميق وتطوير النقاش حولها، واقتناعا منه بأنها بالفعل تحتوي على عناصر جادة قادرة على تشكيل مخرج من الأزمة الراهنة، وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام : يتناول الأول الطبيعة النظرية والتاريخية للفكرة الجديدة والحدود التي طرحت فيها . ويتناول الثاني إلى مصادر تكوين الفكرة وعناصرها الأساسية. وينتهي الثالث بمحاولة نقد الفكرة على أكثر من مستوى .

ويركز د. صلاح أبو نار على المنطق التركيبي للخيار الجديد فبدلا من التناقض العام والمجرد بين اشتراكية وأساسية، هناك مسيرة انتقال تاريخية طويلة صرب الاشتراكية، وهو خيار يتحقق بالفعل الجماعي بما يعنيه ذلك من أشكال جديدة للتنظيم والممارسة وصيغ جديدة للتحالفات السياسية وأليات التفاوض .

وردا كانت رؤية سمير أمين تطلعت من وجود المنطق التركيبي على المستويين السياسي والاقتصادي فإنها تعجبه على المستوى الثقافي حيث يطالب بالتخلص من إشكالية التوفيق بين العقل والإيمان، وعلى مستوى آخر لايجاد أي مكان للفكر الأصولية في مشروعه الجديد. ويتنقد د. أبو نار هذا القيد ليس انحصارا للجانب الأصولي، ولكن انطلاقا من أن المنطق التركيبي التوفيقى قائم أيضا على هذا المستوى مشهدا بالصراع الذي وفاق تطور العلمانية في أوروبا وهو قائم هنا أيضا ليس اختياريا ولكن بحكم التاريخ، ويخرج بنتيجة مفادها «أن الثورة الفكرية ضرورية . ولكن عبر مراحل ومن خلال منطق تركيبي معد . كيف؟ هذا تحدى حققي، وليس لدى إجابة. ولكني أطرح السؤال التالي، هل يمكن لفكرة

النازية الحضارية أن تشكل الوسيط الثقافي الناجح بين قطبي العقائدية والإيمان، عبر مركب يتجه إلى تسديد قطب العقائدية؟ مجرد سؤال.

رابعاً: مفهوم السياسة والنازية الإنسانية المتحدة.

يطالعنا فيفصل دراج داتا برؤية مركبة ذات علاقات داخلية تربط ما بين العلمي والأخلاقي في تسجيح واحد وهي رؤية تطالب بإبداع الوعي وحث الإرادة. والفعل السياسي من منظور فيفصل دراج مشروط بتفقد الشخصية الإنسانية والارتقاء بالبنية القيمة والثقافية للمجتمع .

وإذا كانت ورقة د. فيفصل دراج تتعرض مباشرة لعدد من المفاهيم مثل الديموقراطية ، السياسة، الطبقة الخ، إلا أن تعبير النازية الإنسانية يبدو أكثر بروزا فعنده تحديدنا بتقاطع العلمى بالسياسي بالأخلاقي. وهو ضد كل ما يسلب الذات الإنسانية حتى ولو كان «حزبا ثوريا» أو عارسة سياسية ومبتدلة. ففي رأيه أن الماركسية ترى في خلق النازية المحضرة بداية للسياسية وغاية لها، لأن الفعل السياسي، من حيث هو قبول بالواقع أو رفض له، يستلزم وجود ذات إنسانية قادرة على الرفض والقبول.. وعلى هذا تكون الذات الإنسانية الحرة سببا لإنشاء الحزب ومقدمة له، مثلما يجعل من الحزب حاضنة لمجموعة من البشر الأحرار الذين يطورون الحزب ويحولونه ، وفقا لتجارهم الكفاحية للمركبة .

وهكذا يصبح المشروع الاشتراكي هو عارسة الهدف فهو يتحدد بالوسائل والأدوات والأغراض التي تقضى إلى الاشتراكية كهدف أخير . وفي النهاية يشير د. دراج إلى أن العمل السياسي هو مزيج من الواقعي والتفخيل، من المبرد والفعلي، وكل الأمر، برأيه نسبة ولها ضامن لنجاحها. ذلك أن الحقيقي الوحيد هو الصراع والاستمرار في الصراع، كتمليقة تاريخية مفتوحة .

وفي سياق تعقيبه على الأروان يقدم، د. نبيل عبد الفتاح مجموعة من الانتقادات والتي تدور أيضا وكأنها رغبة في كسر المسلمات، ففي تعقيبه على ورقة د. فيفصل دراج يشير إلى تسرب الروح المثالية بين تضاعيف التأويل فقراء فيفصل دراج ما زالت تستسلم للنص الأصلي فتعيد إنتاجه مؤولا كما ك الأمر، نسبة السياسة يبدو مثالا فضلا عن أن الرهان المثالي على أن الحزب لم يعد له وجود بعد أن أصبح الحزب على هامش المشهد السياسي الراهن .

ومن ناحية أخرى يؤكد د. نبيل عبد الفتاح، على أن التطلع إلى الذات الإنسانية الحرة هو تطلع تاريخي، وهو الأمر الذي يتطلب تحديدا للتنازل حول إمكانية تحقيق ذلك الآن.

وفي تعقيبه على ورقة د. ماهر الشريف يطرح د. نبيل عبد الفتاح سؤالا محسدا : هل يمكن تحرير الفكر الماركسي من أسر الأيديولوجيا؟ وما الذي يبقى منه إذا تبنى الليبرالية وحركة الإصلاح الدينى؟ لاشك أننا سنكون بصدد فكر آخر ومؤميين آخرين. فالفكر الماركسي إحتاج أيديولوجيا بالأساس. في رأيه، ومن مفهوم التجديد يتسا: هل مفهوم التجديد بالمعنى الشائع في التقاليد العربية والفكر العربي ما زال مشروعا؟ ففي رأيه أن كل سؤال يطرح في مرحلة تاريخية محددة يطرح معه ضمنيته ومرجعياته، وسؤال التجديد مطروح علينا منذ الحملة الفرنسية، ومن ثم فإن طرح سؤال التجديد يتطلب الوعي بالتاريخ والتفكيرات .

يشور جدل قديم جديد حول دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات المتخلفة، أو الفقرة. ويقول البعض إنه لا مناص لتلك الدول من الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية في تنميتها الاقتصادية الاجتماعية. ذلك أن هذه البلاد فقيرة بمعنى انخفاض متوسط الدخل الفردي فيها. وما يتبعه من نقص المدخرات، وانخفاض معدل تكوين رأس المال، الذي يؤدي بدوره إلى ضعف معدل التنمية، وهذه دورة جديدة من نقص الدخل، وزيادة الفقر. ولا يكسر هذه الحلقة المفرغة إلا رأس المال الأجنبي.

## رأس المال الأجنبي.. يسيطر دائما

### د. خليل حسن خليل

تخصص فيه الدول الفقيرة في الانتاج الزراعي والأولى، بينما تخصص الدول الغنية في الصناعات. وهذا يعتبر فرضا للتخلف على الدول الأولى، وإثابة غير صناعي أكبر للدول الثانية أي أن الفقير يزداد فقرا والغنى يزداد غنى. فالمعروف أن الصناعات هي ديناو النمو.

٤- تحويل أرباح المشروعات الأجنبية إلى الخارج تحويلا طليقا . فيحرم الاقتصاد اللقير من مورد تاريخي مهم ، أسهم دائما في التنمية ، سواء في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، أم في الدول الاشتراكية. فالربح ، وهو الفائض الاقتصادي للمشروعات، كان يهاد استثماره دائما، وبذلك أسهم في تنمية تلك البلدان. فإذا حرم منها الاقتصاد الذي يعم الاستثمار الأجنبي فيه ، فإن ذلك يعوق التنمية، ويحرمه من عنصر من أهم عناصر نموها.

والصورة المعاصرة لا تختلف كثيرا عن الصورة الاستعمارية القديمة. فقد حلت محل الاستثمار القديم، الشركات الأجنبية العابرة للقوميات .. لتقوم بدور أكثر إقنارا للاقتصاد المتخلف من الاستثمارات القديمة هذه الشركات الأجنبية تحظى بنفس المكانة التي حظيت بها الشركات الاستعمارية. وأصبحت تمنح الامتيازات التي كانت تمنح بها الشركات الأجنبية القديمة. وتحكم الاقتصادين المتخلف وللتخلف نفس العلاقات

وينكر بعض الاقتصاديين هذا اللون من التحليل. ويرون ، على العكس تماما ، أن رأس المال الأجنبي أسهم تاريخيا في تعميق التخلف. وأضاف إلى المعوقات الداخلية، معوقا خارجيا للتنمية. ويستشهدون بدور رأس المال الأجنبي في العالم الثالث. في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، حيث بقيت هذه الأموال مع الاستثمار مئات الاعوام، وتركت تلك البلاد أكثر فقرا مما كانت عليه قبل الاستثمار.

وهذه بعض أسباب تعميق التخلف، الذي أحدثته رؤوس الأموال الأجنبية:

١- كانت أغلب رؤوس الأموال الأجنبية مستخدمة في انتاج المواد الزراعية والأولية اللازمة للتصدير للدول صاحبة الأموال، واللازمة لتقديم المواد الخام الرخيصة لصناعاتها، وتزوير المواد الغذائية رخيصة ايضا لمعالها.

٢- احتكار سوق الدولة المتخلفة، لمصلحة مصنوعات الدول المتقدمة ، وذلك بتخفيف الاعباء الجمركية، وغيرها من التبريد، وبذلك تجهض صناعاتها الوليدة، ولا تفلح حماية ضد هذه الصناعات القوية في الدول المتقدمة.

٣- فرض هذا النمط من الاستثمار والاحتكار، تقسيم عمل دولي،

،التي حكمته قديما؛

١- أصبحت الامتيازات ،التي كانت تنتزعها الشركات الاستعمارية قسرا ،فتح طواعية للشركات العابرة للقوميات ، في الوقت الحاضر ، بواسطة -حكومات تلك البلاد- فأصبحت الأراضي لاقامة تلك المشروعات الأجنبية تقدم مجانا ، أو نظير أجر إسمي ، وبطبيعة الحال سنوات ، تتجدد إذا ما اراد الأجنبي أن يبقى في البلد محل الاستثمار. وتخضع لها الضرائب المصرية . ويقرت على ذلك انعدام الحماية للصناعات الوطنية الناشئة ، التي تحمي في كل الأوطان.

ويبدو أننا في مصر ، لا نقرأ التاريخ ،ولذا قرأنا ، لا نستوعبه . فروس الأموال الأجنبية في عهد الخديوي اسماعيل مثلا ، كان أغلبها في شكل قروض عامة ، أدت كما هو معروف إلى إفلاس مصر.. وانشئ في تلك الأيام«صندوق الدين» الذي فرض سيطرة أجنبية على الاقتصاد المصري ،كانت مزيجا من السيطرة السياسية والاقتصادية حيث قررت للدول الرئيسية الدائنة انشاء «هذا الصندوق» ليجمع أقساط الدين وفوائده مباشرة من إيرادات بعض المحافظات الغنية (التي كانت تسمى مديريات في ذلك الوقت).

ولم يؤخذ رأى مصر في تلك الخطوة. ولم تكن مصر تستطيع أن تقاوم مقاومة لماللة تلك الدول. وهذا الوضع يذكركنا بدور صندوق النقد الدولي،والبنك الدولي للتعمير والتنمية. وهما مؤسستان دوليتان شكلا ، لكنهما في حقيقة الأمر ، يخضعان لسيطرة الولايات المتحدة. فهي تسهم في رأسألسها، بنسبة كبيرة ،وحتى المناصب الإدارية العليا،وحتى تسويق أوراق تلك المؤسستين في السوق الأمريكية، إلى غير ذلك من ألوان النفوذ.

وبهذا أصبحت «ورشة» صندوق النقد ،والبنك الدولي ، لعلاج أزمة الدينون ،أوزمات الاقتصادية المتخلفة، لها شروط وطابع معين. من المستحيل القول معها ، أنها ليست سيطرة أجنبية على اقتصاديات الدول المذنبية.وسواء ، لجأت تلك المؤسسات إلى وسائل الضغط المباشر ،والسيطرة القديمة، كما كان الحال في عهد الاستثمار التقليدي، أو إلى وسائل متطورة ، يطلق عليها أحيانا «الإصلاح الهيكلي» ،فالنتيجة واحدة، هي السيطرة الأجنبية على الاقتصاد القومي. والتدخل في أمورها السيادة الاقتصادية. وهذا يضيف عبئا جديداً يعرفون عن التخلص من التخلف.

٢- ومن المعروف إنه مع تسوية الدين الأجنبية، في التاريخ المصري، انتقلت زروس الأموال الأجنبية للاستثمار الخاص في الزراعة عن طريق الاقراض العقاري للملاك الوطنيين ، أي الاقراض بضمان الأرض.

وقد وجد الكاتب في فصل خصصه في رسالته للدكتوراة عن دور رأس المال الأجنبي في الاقتصاد المصري أن رأس المال الأجنبي الخاص أوشك أن يؤدي إلى كارثة ، كما حدث بالنسبة للدين العامة الأجنبية . فقد وجد أن مقرضي القروض من الافراد والبنوك الاجنبية قد آلت إليهم ملكية ثلث الاراضي الزراعية في مصر. التي عجز ملاكها عن سداد

قائدة الدين القاحشة، فنزعت ملكيتها من اصحابها ملاك الاراضي الصغار والموسطين الكبار، سداداً لتلك الدين . وبهذا أوشكت تلك البنوك على تخريب مصر ، وابتزاز ثروتها الأولى ،وهي الأرض الزراعية.

وفي الفترة المعاصرة استدعت البنوك الأجنبية، طبقا لسياسة الانفتاح المصيب لتباشر نشاطها في مصر، بعد ممارسة مصترقية مصرية كفتة، جاوزت السبعين عاما، منذ انشأ ، طلعت حرب، الاقتصادى الوطنى الأول، بنك مصر.وتسرع كذلك عن أراض زراعية تعطى لغير المصريين .وتسرع كذلك عن بيع البنوك المصرية الكبيرة.والبنوك هي أعصاب الاقتصاد المصرى . كيف يتحكم الاجانب في" أعصابنا،وكيف يحتل الاجانب ،أو غير المصريين ، أرضنا .وهذه ليست نعمة وطنية. ولكنها ملاحظة ، نرجو أن تكون رشيدة، ف شباب مصر ، الذى يتخرج زراعات ووجدنا كل يوم، وتلفعه البطالة بشواطئها ،وفلاحو مصر ، الذين يتطلعون بعق، لتحقيق حلمهم الجميل، بامتلاك قطعة أرض من وطنهم .. هؤلاء . هؤلاء ، هم أصحاب الحق الأول والأخير. في تلك الأرض.

ونحن نؤمن بأن المصرى وطنى، كان حاكما أو محكوما.. وتنتمى أسلوا رشيدا يقود أولى الأمر إلى سواء السبيل. إن الدلائل واضحة على أن رأس المال الأجنبى ، اذا اطلق له الحبل على الغارب، فإنه يدخل لسيطرة،وليسقط اقتصادنا وأهليتنا.

### ٣-التحالف بين رأس المال الاجنبى وبين بعض القوى المحلية.

لا تباشر الشركات الأجنبية العابرة للقوميات سيطرتها على البلاد التي تباشر فيها نشاطها بشكل مباشر وهاهر، كما كان الحال عليه في فترة الاستعمار التقليدى. لكن ابتكرت عدة أشكال للتحالف في المجال الاقتصادى. ولا يهم لسيطرة الاجانب على المشروعات المحلية. أن يكون لهم أغلبية في رأس المال، فهم يسيطرون على المشروع ، ايا كانت تنمية اشتراكهم فيه . فليس من الضروري أن يكون للاجانب ٥٠٪ من المشروع فاية نسبة حتى ولو كانت ١٠٪. فحسب، فانهم يتمكنون من السيطرة عليه . فالحال ان يكون مدير المشروع من عندهم: ويمكن أن يساهموا في المشروع عن طريق التكنولوجيا فحسب .وعلى هذا مدير المشروع «فوتيهو، وخبرائه» يكونون من الاجانب وتتسلل سيطرتهم على الاقتصاد القومى بقدر ما يسهمون بأية نسبة في مشروعاته وقطاعاته.

ولا يهم أن تكون المشاركة مع الدولة ، أو مع القطاع الخاص . وتكمن الخطورة في أن تزيد تلك السيطرة إلى التحكم في التنمية الوطنية ، كما ونوعا ، طبقا لاستراتيجيات الشركات العابرة للقوميات ،والدول التي تنتمى إليها ولا جدال أن مصلحة الشركة ودولتها سوف تكون مقدمة على مصلحة الدولة المتخلفة . التي سوف تزدى هذه الرابطة بينتها وبين الاقتصاد والتقدم إلى تعميق تخلفها وتجهيتها.

إن دراسة حقيقية متعانية للمشروعات التي يقوم بها الاجانب ، أو



## هل يتراجع دور رأس المال الاجنبى فى تعميق التخلف؟

يصنع محليا ، فهذه بعيدة عن الصناعات الحقيقية ، كالمقاعد مثلا .  
ب- وهي «سلع استهلاكية» ، لا تسهم فى عملية تكوين رأس المال .  
وبذلك تكون بعيدة عن التنمية، وتكون قاعدة انتاجية ، ينطلق منها الاقتصاد الوطنى .

ج- سلع مترفة أو كمالية ، تستمد مدخرات الافراد ، ويحرم منها التنمية . كذلك تسهم فى تلويث البيئة بما تثيره من سموم .

### (٢) الصناعات القذرة

هذه الصناعات يطلق عليها ، الصناعات الهارية ، أو «الصناعة القذرة» . وهى الصناعات التى قوت الدول المتقدمة ، وشركاتها ، أن تهرىبها ، وتسمم باقامتها فى الدول المتخلفة . ومن أمثلة هذه الصناعات «الصناعات البتروكيمياوية» . وتوجد بصفة خاصة فى بلاد البترول ، حيث هو المادة الاساسية الخام لتلك الصناعات وقد رأت تلك الشركات أن تقام هذه المشروعات فى البلاد المتخلفة ، لاشباع رغبة جماهيرها فى التنمية الصناعية هذه الصناعة ملوثة للبيئة ، فلا بأس من ابعادها عن الدول المتقدمة . وتبقى ايضا سيطرة عليها بواسطة الشركات العابرة للقوميات . فالتكنولوجيا المستخدمة فيها أجنبية ، ومحتكرة للاجانب . والمديرين والفنيين والمهندسين اجانب ، فلن تصرب التكنولوجيا لمواطنى الدول المتخلفة . ومنتجات الشركة تنقل بسمقن أجنبية . والمحاسبون اجانب . ويتم التصنيع بواسطة وكالات الشركة فى الخارج . إذن معظم ثمراتها للشركة الأجنبية .

من كل ما سبق ، يتبين أن رأس المال الأجنبى ، سواء بدراستنا للتاريخ ، أو بالملاحظة أو المشاهدة للواقع المعاصر الذى يعتبر تاريخيا كذلك ، قد باشر ، وما زال يباشر ، سيطرة اقتصادية على البلد الذى يباشر نشاطه فيه . ولما كانت الشركات العابرة للقوميات شركات عملاقة ، تنبثق لدول وأسمالية كبرى ، فخطر المساس بالسيادة قائم ايضا ، حيث يتجزع الاقتصاد بالسياسة دائما .

دعنا نفترض حسن النية ، فنقول إننا جميعا مواطنون ووطنيون . وقد يكون الفارق أن بيننا من يقرأ التاريخ قراءة عابرة ، بينما تحفظ جماهيرنا «وتقرأ» قراءة واعية ، فهى القوى التى تعانى من التخلف ، وهى التى يؤخذ فائض عملها ، ليضيف إلى ثراء الشركات الأجنبية ، وحلفائها المحليين .

يسهمون فيها ، هى مشروعات هامشية ، تنتج سلعا استهلاكية . ومعظم انتاجها الاستهلاكي ثرى ، لا يسر التنمية . وليس نشاطا انتاجيا ، ينشئ قاعدة انتاجية ينطلق منها الاقتصاد إلى مستويات تنمية عليا . فهذه تتطلب وقتا أطول ، وجهودا أكبر ، حتى تثمر مشروعاتها . فاللسفة الخاصة بالشركات العابرة للقوميات ، وحلفائها ، تتطلع إلى ربح سريع ومرتفع ، وليس لها صلة ، بالتنمية الحقيقية ، ومشروعاتها الانتاجية طويمة المدى .

وخطورة هذا اللون من المشاركة بين الشركات الأجنبية والحكومات ، أو بعض رجال الأعمال المحليين ، أنه طالما كانت السيطرة للاجانب ، فلا تدخل التنمية الوطنية ، أو مصالح العمال والفئات الكادحة فى الحسبان . ومن الأمثلة الشهيرة ، أن حكومة غانا ، كانت شريكة مع شركة أجنبية فى صناعة الألومنيوم . واضرب العمال مطالبين بتحسين حالتهم ، وزيادة أجورهم المتردية . استعانت الشركة بجنود الحكومة ، لضرب المضربين . وكانت مجزرة ، حصد فيها العمال برصاص الحكومة ، دفاعا عن الشركة الأجنبية . وحقها فى تشغيل العمال تشغيلا رخيصا .

٤- تدعم الشركات العابرة للقوميات قط تقسيم العمل الدولى القديم بين الدول الفقيرة التى تخصص فى إنتاج المواد الأولية ، وتصديرها إلى البلدان المتقدمة ، مع السماح ببعض الصناعات منها :

(١) الصناعات البهيمية للواردات : ومثالها السيارات والتلفزيونات وغيرها من السلع الاستهلاكية المعمرة . والواقع أن هذه المشروعات ، ليست صناعة ، ولا هى وطنية ، وهى هامشية بالنسبة للتنمية .

أ- ليست صناعة حقيقية ، فهى تجميع لقطع مصنوعة فى الخارج . تجميع مع بعضها لتكون سلعة هى السيارة أو التلفزيون مثلا . وبذلك فهى سلعة أجنبية فى شكل قطع تجميع لتكون سلعة واحدة ، وتبقى أجنبية كما هى . ولا تثير صناعة أو تكنولوجيا مهما قبل من أن بعض القطع

اليسار

العدد القادم

\* «فكر» التحديات الثقافية للمشروع الشرق أوسطى

للدكتور حامد خليل

\*\* زوايا : أدب ونساء

# مشروع استرداد التكلفة



د. سمير حنا صديق



د. علي هيد النجم



د. اسماعيل سلام

تذكرون هذا المشروع العراقي؟ وإنشأ مكاتب لتصميم هذه العريات ونشرت صور له بجوار بعضها ، إلى آخر هذه العمليات الاعلامية.

والزميل والصديق العزيز معنور فهكذا تسمى الأمور في مصرنا الحبيبة.

\*\*\*

منذ حوالي ست سنوات دعت للاشتراك في قيادة مشروع واسترداد التكلفة وكان المشروع عبارة عن منحة قيمتها ٢٠٠ مليون دولار (مائتي مليون دولاراً) من هيئة التنمية الدولية - A I D - AGENCY FOR International Development (وهي هيئة أمريكية). على أن يصرّف المبلغ خلال ثمانية أعوام على رفع مستوى الخدمات الطبية في أربعين مستشفى حكومياً وبعض العيادات الخارجية. وكان الشرط الوحيد المرتبط بهذه العملية هو استعادة جزء على الأقل من تكلفة العلاج والتشخيص أي أن يصبح العلاج بأجر.

ورغم ما تسببه جملة «العلاج بأجر» من حساسية إيديولوجية في الأوساط التي أعيش فيها، فقد رأيت في المشروع فرصة حقيقية لرفع مستوى الخدمات الطبية في

## د. سمير حنا صديق

ومرة أخرى أذكر بأن هذا هو تقرير لجنة الشئون الصحية بـ مجلس الشورى وكان مقرها الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة الحالي وكان في نفس الوقت مقرر لجنة الشئون الصحية بالحزب الحاكم.

عندما عين زميل العمر الاستاذ الدكتور علي عبد الفتاح وزيراً للصحة ، قابلته في مناسبة اجتماعية قبل أن يصاب بما يصاب به عادة التكتريقاطيون المجنونون لمناصب سياسية (والطامعون فيها كذلك من عينة عبدة مشايق) ونصحته ، إذا أراد أن يقدم عملاً لا ينسى في مجال صحة المواطنين ، أن:

- يفتح ملف مشروع استرداد التكلفة COST RECOVERY.

- يبدأ تطبيق نظم التحكم في المجهود وضمان المجهود في مجالات الطب للصلى.

- وقد تحول الزميل مشروع التحكم في المجهود وضمانها إلى حفلات عشاء وبيانات صحفية وتصريحات تلفزيونية، وأغضى عينيه عن مشروع استرداد التكلفة وأهتم بدلاً من ذلك بمشروع هريات الأكل (هل

لا حاجة لنا بالتذكير بتفاصيل الحالة الصحية العامة في مصر فمن البلهارسيا إلى الفايبرولا، ومن نقص الفلدة إلى التسمم بالرساير، ومن التهابات الكبد إلى عشرات الأمراض الفيروسية التي تتر على مصر وتذهب دون أن تخلص، ومن تلوثات المياه إلى ملوثات الهواء.. وكل هذا علاوة على ما تتسبب فيه الظروف النفسية من حططات في المخ والقلب ومن سكر وسرطان.

ولعل أنسط وأبلغ تلميح لهذه الحالة هو التقرير الأول لعام ١٩٩٥ للجنة الصحة والسكان والبيئة بمجلس الشورى وهي اللجنة التي كان مقرها الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة الحالي.. فبعد أن يذكرنا التقرير بحقوق المواطنين كما نص عليها الدستور بخصوص الرعاية الصحية (مواد ٨٠، ٩٠، ٩٦، ١٧، ٤٠) فإنه يعترف بصراحة وجلاء:

- بأن متوسط نصيب الفرد في مصر من ميزانية الخدمات الصحية من الباب الثاني (ادوية- أغذية- فوردو- مياه- انارة- تجهيزات.. الخ) غير ٤٦٠ قرشاً (ويعادل وستون قرشاً فقط لا غير) في العام.

- بأن الدولة غير قادرة على تقديم الخدمات الطبية للمواطنين مجاناً ولا حتى بـ سعر معقول يقدر عليه المواطنون.

- بأن هناك انخفاضاً كبيراً في الكفاءة الإدارية وقصوراً في المتابعة والتفتيش بل إن العديد من الدول المشابهة قد سجلت نجاحات ملموسة في الرعاية الصحية على الرغم من أن نسبة الإنفاق الصحي بها أقل منا بسبب كفاءة استعمال المارد المتاحة، وكاتبونهم وضمائمهم وشيلى.

مصر، وطالبت وطالب غيري بأن يكون مجاناً أحياناً وأجر منخفض أحياناً أخرى حسب الوضع الاجتماعي للمريض. وانضمت للشعور.

وكان من الأسباب التي اهتمتني بقول العمل في المشروع أسماء الزملاء القائمين عليه: فكان مديره الدكتور **رواش الديب** أحد علماء اللانعة وأحد الأطباء الذين ربطوا بين العلم وحب الوطن، وكان معنا الدكتور **نهيال المهدي** أول مدير لمستشفى عين شمس التخصصي والدكتور **رضا محفوظ** مدير شركة الجمهورية للاجهزة والمعدات الطبية سابقاً، والدكتور المهندس **أبو زيد راجح** الخبير العالمي في هندسة المستشفيات وقائمة ضخمة من الخبراء والعلماء، ومجالات الادارة والطب والصرفي وقد اجتمعوا كلهم حياً لوطنهم ورغبة في خدمة مواطنيهم وكان ما يتعاطون من مكافآت على عملهم هو بضعة قروش عن حضور الجلسات. وكان من العوامل المشجعة لي شخصياً على الانضمام للمشروع هو وجود الأخ الدكتور **سمير** لمهاضي عضو التجمع البارز في قيادة المشروع بحكم وظيفته وقد ذلك الوقت. وكان «دينامو» العملية والوحيد الذي يعمل بكفاءة شهيرة معقولة كمياتي شاب يدعى **شريف عزت**، عمل معي لفترة في انشاء وإدارة معمل مستشفى عين شمس التخصصي.

للامر كان أسلوب بيرقراطي خاص في العمل، وبدأنا جميعاً نتعاون للانضمام داخل هذا النظام، فهم المانحون والمنحة مائتي مليون دولار لمصر. كانوا مثلاً يظلمون ما

يسمى «بالملابس Standards» واذكر انني وشرفي عزت وضعنا عشرات من المرافقات لعمل مختلف تجدد مثلاً عنده «البرايز» Electrical plugs في مستشفى به ٣٠٠ سرير، ومرافقات الاجهزة المختلفة ووسائل الامان وتكاليف ورسوم كل اختيار للارواح المختلفة من المرضى، ودوننا ما يطلق عليه في امريكا اسم **برنامج الاعتراف بالمستشفيات Accreditation Program**، وقضينا اسابيع في مكتب الدكتور **أبو زيد راجح** لدراسات الكمبيوتر للتصميم الهندسي للعمل، وزرنا المستشفيات المرشحة للتطوير ورأينا الحالة المزرية لعمل المستشفيات المركزية بالأقاليم، ووضعنا برامج إعادة تدريب الاخصائيين والفنيين لممارسة الطب العملي الحديث، وكتبنا التقارير ووضعنا الدراسات التي استهلكنا كثيراً من الحبر والرق والورق.

وكانت هناك بعض الطلبات: لا بد من «تشغيل» بعض موظفي وزارة الصحة معكم- فعلنا، وعندما أرسلت للمشروع بعض عريات الجيب للتنقلات وارودنا سرعة الاتراج عنها من الجمارك بوفوض الموظف الكبير في وزارة الصحة إصدار خطاب خاص ما لم يعط لكتبه إحدى هذه العريات -رضنا لانراج السريع. وعندما وصلنا إلى مرحلة التنفيذ بدأت المضايقات تتضح: السيد الوزير (في ذلك الوقت) يريد أن يبدأ بظنظنة اعلامية كبرى- لا بد أن يكون أول عمل في القاهرة وسرعة-وبدأنا في تعديل خططنا ودراسة

مستشفى امابة العام. ثم تحولت المضايقات إلى كوارث: عزل الدكتور **رواش الديب** وعين بدلاً منه أحد وكلاء وزارة الصحة (الدكتور **صبيحى فهمي**، وكيل وزارة الصحة لشئون الاسعاف)، وازدادت الاسر ارتباكاً.

ثم جاءت الطامة الكبرى: في احد الاجتماعات دخل القاعة رجل لا نعرفه، وأخرج أوراقاً ملقوفة، تبينها بالشرائط اللاصقة على الحائط وقال: وهكذا يصبح مستشفى امابة العام. وشرح تفاصيل خطته التي تصل إلى أسماء المتقارئين الذين سيقومون بالعمل والتي تخالف كل ما انتهينا إليه من دراسات. وعندما سألت عن مصير دراساته مع الدكتور **أبو زيد راجح** ومع الزملاء الاخرين لم أصل على اجابة.

ولم ادع بعد ذلك لأي اجتماع.

**الأخ العزيز الاسعاف الدكتور اساميل سلام**

حرام والله ضياع هذه المنحة دون أن تترك بمسمة على الخدمات الطبية في مصر. وبإدارة، وقد فتحت الملفات، أرجو أن تبين عن مصير المنح الأخرى، وأرجو أن تدرس لماذا تحول جانب كبير من وكلاء وزارة الصحة فجأة إلى علماء يجلسون على رأس المشاريع البحثية المخصص لها معونات؟ وأرجو أن تسأل عن أسباب شراء الاجهزة الكلفة ووضعها في الخازن في الوقت الذي يريد فيه للنس شديد في الاجهزة البسيطة الاساسية. ولك الله يا مصر.

## عصمت سيف الدولة

شق عصمت سيف الدولة طريقه بالسهم من فقر قريته المدقع بالصعيد (الاسامية اسوط) إلى السويديين وإلى مزارق واجتماعات أعلى القيادات العربية وإلى سجن السادات دون أن يتغير أو يحدأ أو يتغير، وكان يستطيع أن يصل لكثير المراكز وأن يحوز اعظم الثروات، ولكن عصمت سيف الدولة لم يكن من أهل ذلك. فقد كان مؤمناً بقومه وبما لهم وكاره لكل ظلم يقع عليهم. كانت الأمور عند أبيش وأسرود وكان الأبيش هو ما يتفق قومه الاسود هو ما يضرهم، وعندما جاء **جورجيا** تقفول الحكم في الاتحاد السوفيتي بعد تاريخ صدافته لتناشر وزغله مع الصهيونية في بلده اخصر الموقف قائلاً انه: «أنور السادات يتابع روسيا».

رحمك الله رحمة واسعة يا **دكتور عصمت والهيم السيدة الفاضلة رفيعة حياتك وكركتك وابنيك الصبر والعزاء**.

خبرنا وشرفت مصر وشرف العالم العربي رجلاً عظيماً. في معرض الكتاب عام ١٩٩٣ عقدت ندوة عن الشرق الأوسط. كان أغلب الحاضرين من المزيدين. أجلس الدكتور **عصمت سيف الدولة** على طرف المائدة استكمالاً للديمقراطية واخرية الحوار. عندما أعطيت الكلمة للدكتور **عصمت** في نهاية الجلسة تحدث عن كاسب دقيق ووصف من وقع على الافاقية با يستحق لتسببه فيما فيه العرب. وصدق وقرفاً جمهور الحاضرين تصديقاً حاراً وأنهيت الجلسة. وخلف كواليس قاعة الندوة رأيت المشيرين وهم يمشون ويهيمون. وعرفت في هذا الوقت لماذا اجابني أحد أسدقاء ابني من الشباب عندما سألته عن انتمائه السياسي بأنه «**عصمتاري**». تحولت على **عصمت سيف الدولة** بعد أن اجزنا من السنين وأرتبطنا بصداقة قوية وغريبة: فمن مخلوق ايدولوجيا ونحن لا نتقابل الا مرمسيا فقط. فقد فرقت بيننا المدينة. رجع بيننا المصيف. ولم أذهب إلى المصيف الا عندما أتأكد من وجوده فيه، فلا معنى له بدونه.

# رزق مكارى



رزق مع شقيقته في رجب

## جمعية هدوة الحصان

د. رفعت السعيد

الأولى في مدرسة النهضة المصرية وكان معه في ذات المدرسة في السنة الثانية الثانوية طالب من الخرنفش اسمه جمال صيد (التاسع)... ترك الدراسة ليكمل دروسهم في إهالة الاسرة... (كان اسماعيل صيدى قد سبب التزام خطوط الاوتوبس من كل الشركات الوطنية ليرجع التزام القاهرة في يد شركة الجزيرة هي شركة ثورتي كروفت» وباع الجميع سياراتهم بأسعار زهيدة وهكذا فقد الأب كل شيء...).

اشغل رزق صائفا وارتق المهنة وأثن منها لغة الصياغ (كان أرباب الحرف يستخدمون رموزاً خاصة في تعاملاتهم أمام الزبائن)... ثم اشغل كاتب حسابات محل تجارة بالتريسة في عام ١٩٣٧.

ويقول: «أول مرة سمعت فيها عن الشيوعية والشيوعيين عندما كنت أزيد أخى وأعطيت زوجته اعداداً من مجلة الطائفة المصورة» رأيت صبراً عديدة لشيوعيين الآن يضررون في الشوارع ويقتض عليهم وعطرين... وسكنت لأول مرة عن البلشفية والبلشفة وأول ماير... لكننى لم أمتلك القدرة على فهم الموضوع فقد كان كل ما يشغلنى هو هؤلاء الانجليز الذين يحطون بلدنا، والذين نراهم كل مساء يهجون في شوارع القاهرة تساءة».

كان السخط يهيج به حتى التقى بساخط آخر... شاب من أصل شامى ولد في القاهرة وطلبه شيخ الحارة إما لتجنيد أو دفع البلد التقدي وأدى البلد التقدي كأي مصري لكنهم رفضوا اعباره مصرأ وأكد الشاب أن الانجليز هم السبب

وتراكم سخط إلى جوار سخط آخر... حتى فاقه في أنه عضو في جمعية إرهابية أسماها «هدوة الحصان» بأن هدفهم هو ضرب التجرد الإنجليز وتأييدهم لأنهم يعاملون المصريين معاملة سيئة يستحقونهم في الشوارع... ويهينون العمال الذين يحطون في مسكراتهم.

باعوا أرضهم وأثرا للقاهرة ليصلوا في ميدان السينا ومن السينا إلى المضاربة في القطن وإلى شركة اتوبيس وشركة اسبوس الوطن» وحصلوا على امتياز خطين الأول من بيت القاضي بالجالية والثاني من باب الحديد وهكذا استقر «مكارى» وأولاده ومنهم رزق في حالة من التراء المتنامي حتى خسر كل ما يملك في البورصة... (يقول رزق في حديثه عن هذا الموضوع البورصة أكلته)... وبعد أن أكلت البورصة كل ثروة الاسرة اضطر رزق أن يترك الدراسة (كان في السنة

فطرة البعض رفض... متحججا بأن الفلاحين لم يهودوا يملكون شيئا عاقبهم محمد علي بالنفي إلى دسباط.

وهكذا رحل «المفترمه» تاركا مهابته وأرضه وثرته إلى الخفى. وبدأ من جديد... باع مصاغ زوجته واشترى أرضا... وأصبح مزارعاً

واحد من اصحاب ترك دسباط إلى القاهرة. شارك أحد الشوام واقتنع داراً للسينا الصامتة في ميدان بركة الرطلى بالطاهر. ومع استقراره وثرانه توالى هجرة الاخرة إلى القاهرة.

الاسم : رزق مكارى  
تاريخ الميلاد : ١٩٢٠-٢١  
المهنة : صاغ- ميكانيكى-عامل سينما- كسارى...  
الاسم الحركي: وصى  
الجد الأكبر المعلم هالى كان منطفا  
منطفا (أسيرط) وكان مفترم في الرمان السلوكى اعتبر واحداً من كبار السادة وعندما أتى محمد على طل يضط على المفترمين كي ينصرا دما الفلاحين حتى آخر

ويكبر حساسه اندفع وركب  
مكافير مع جمعية خدوة الحصان  
.. يأتي النساء وينزل السكرارى  
الانجليز الى الشوارع لتلقفهم  
ابدى «حذرة الحصان»  
لفظهم وتضربهم ضربا مبرحا..  
وكانت الجمعية تمنع اعضاها  
من العمل في معسكرات الانجليز  
، وذات مساء سأل وركب نفسه  
هؤلاء الذين تضربهم هل كلهم  
يهودين المصريين؟ وطرح السؤال  
الصاخب على الاجماع الذى عقدته  
الجمعية، وجاء الرد في قرار ساخن  
أيضا.. لتعمل في المعسكرات حتى  
تصرف من السيئ منهم لفظهم  
وهكذا قررنا ان يعمل من مع  
الانجليز.

«الاستاذ يونس» انه  
هنرى كوربيل . استطاع  
التفاحى تجر وركب بكل سخطه  
على الاحتلال، وشركة لفعل شئ  
من أجل مصر. صاحب الثورت  
تصتت . لقد عرف كيف يفتح  
الصنوبر ويعرف الآن كيف  
تصتت .. وأخيرا اتفقا على  
مقابلة في محل أحد أقارب وركب  
لتصليح كارتشوك السيارات.  
في الموعد أتى الاستاذ يونس ..  
كان قد التقط بعض مرهف أن  
ورق «حب القراءة» .. وأنه  
مشاقق لفعل شئ من أجل  
الوطن ، أتى يونس ومعه  
مظروف متخبط بعيد من الكتب  
ذات الأغلفة الخضراء .. تحدث  
معه من أهمية أن يقرأ هذه  
الكتب ثم يلتفت الى عودته  
في الاجازة المقبلة . وتواعدا.

### من حذرة الحصان إلى الحركة المصرية

لم يزم وركب ليلته، انغمس في  
قراءة مبهر، ثلاثت الصور البهجة  
، وملحات الاستفهام والتعجب  
ارتوى بفهم بلا مشاعر، بحساس  
مهم : «حذرة الحصان» ثلاثت  
وجل مكانها قرص خضرم يملك  
أشعة موهبة .. إلهيات حاسمة  
لاستلة ظلت تجرهن سنوات وسنوات.  
احتضن الكتب معه مائتا إلى  
الصغراء . في خيمته ظل يقرأ  
ويعيد القراءة حتى كاد أن يهبط  
مقاطع كاملة منها. كان يحفظ  
صفحات كاملة ومعدة من الانجيل  
، ويضع آيات من القرآن ..  
واضاف إلى ثروته المحفوظة مقاطع  
كاملة وجمل عديدة حزت وجدانه  
وترعبت في قلبه.

عاد مسرعا إلى الورد . في  
دقة دقيقة حضر مندوب عن  
الاستاذ يونس هو مراد  
القلبي (عامل في سينما مترو  
جلسا معا في كازينو الجليل  
بالخليج المصري. استعاد وركب  
بعض ما غشش عليه ..  
مساحات الغرض وتوسع وتسترى  
اعطاء «مراد» عشر نسخ  
من كتاب «أول مايو» وأسرع  
ورق ليوزعها على أصدقائه  
ساتي وكساره فيوزي كورفوت

ومن طريق قريبه فهمى بك  
شعوه الحق بالصل في شركة  
توماس كوك وكانت تقوم  
بإصلاح سيارات الجيش البريطانى  
.. ومنذ عام ١٩٤١ أصبح يهبط  
كثيرا بالانجليز . ليكتشف أن  
بعضهم مهذب وبعضهم غير  
مهذب. وزادت الريبة وأضفى  
الطريق التضالي الذى كان يخفيه  
على اجتماع جمعية خدوة الحصان  
قدم وركب تقريره وأكمل مهمته منذ  
أربعة أشهر ولم أسبح شمة  
واحدة.

لكنه زاد من ترددهم وجيرتهم  
لقد كان يتابع القراءة .. ويكتشف  
أن النازى هو الخطر الأكبر على  
الديمقراطية وأن الانجليز يهايدون  
النازى. ارتبك هو، وأربك معه  
الجمعية ، لفتريا إقبال نشاطهم  
إلى حين.. وصلى تتضح الأمور.  
ومن طريق أصدقائه الشوام  
التحق بعمل جديد. إدارة سينما  
متنقلة للترفيه عن الجنود في ميدان  
القتال في الصغراء الغربية.  
وتقاضى مرتبا ضخما .. مائتى  
جنيه شهريا.

وهكذا كانت أجازاته في  
القاهرة مليئة بالرح واللهم . وفيما  
كان يجلس مع صديق له في بهر  
سينما ستوربو مصر ، دخل شاب  
يرتدى شورت وسنند ونظارة  
سميكة .. سلم على صديقه  
ولقمه الصديق إلى وركب قائلا

الذين كانوا يعملون في شركة أبيه  
وعمه.

وانتهت الحرب . وعاد الطائر  
الهاجر من الصحراء ليحمل  
كشتش في شركة التوبيس النجوم  
الثلاثة. وتواكب عليه عدد من  
الرفاق.. محمد حسن  
جناه (هلام) .. ثم هنر مطلى  
ورفيم الملاح.

وأصبح عضوا نشطا في قسم  
عمال النقل بومع تصاعد نشاطه  
النقابى والشيوعى بدأ الاهتمام به  
ودعى إلى مدرسة كادر حاشرة  
فيها محمد شطا . أحمد  
شكري سالم. كمال عبد  
الحليم.

جاء ١٩٤٦ وأثناء عمله  
في شركة النجوم الثلاثة التى كان  
يلكها سوسرى اسمه «دورلف  
بليس» وهناك مها شركة انشمال  
للتقل بالناتسطين بلذ جندا واسعا  
لتأسيس نقابة العمال الشريكين .  
سائق نطاش اسمه عصمت  
الساعات وشى به . راكد أنه  
المحرك لكل هذه الحركة التى انتهت  
بالتجاع في تلبس القادر .. وتقرر  
نقله من العمل . ولأمد طويل ظل  
الصالح يجمعون له من مرتباتهم  
الضخيلة بعضا من المساهمة ..  
اعترافا بفضله في تأسيس  
نقابتهم.

### مؤددا من النقابات

وتركز نضاله الشيوعى في  
إطار الفصل النقابى كبعد  
تأسيس نقابتي أتوبيس النجوم  
الثلاثة، وشركة الصال.. أسس  
نقابة عمال النشر والزخرفة  
بالقاهرة وعديد من نقابات  
أخرى ، وأسهم في تكوين  
اللجنة التحضيرية لاتحاد  
نقابات العمال ضمن ممثلى  
شركات الاتوبيس .. فقد ظل  
دوما يعمل في هذا المجال.

وكالعامة يكنى السجن  
طريقا من طرق النضال. وهكذا  
كان . عشر سنوات قضاه في  
السجون منتقلا من قرة ميدان  
إلى سجن القناطر.. إلى  
الرواحات.

وخرج في ١٩٦٤ مع  
الجميع.

ويحكم العادة عاد إلى  
العمل في الاتوبيس. عين من  
جديد كساريا . زملاؤه  
أصبحوا كبار موظفين . هو عاد  
ليبدأ من أول الطريق . ومن  
جديد بدأ نضاله النقابى..

كان قرار حل الحزب صاعقة  
صعبة. هو عاش للحزب وفى  
كنفه ومن أجله ترك الأسرة ،  
لم يتزوج .. عاش مكتفيا  
بأسرته الجديدة .. رفاقه  
ونضاله.

ومع ذلك واصل نضاله  
.وتعرض لضغوط وتهديدات  
لكنه واصل . حتى أحيل على  
العاش.

رجل كهذا.. ماذا يفعل؟  
حياته كلها انصبحت في  
النضال وما تبقى من أيام يجب  
أن يكون كذلك.

وهكذا اتى إلى المقر  
المركزي لحزب التجمع حارشا أن  
يقبل أى شئ . وشارك رفيقه  
القديم محمد حسن جناه في  
العمل في إدارة المقر. وظل  
يعمل حتى انتهكه الزمن  
والسن..

\*\*\*\*\*

منذ اشهر رأيته بعد غياب  
طويل . كسب قضيته ضد  
الحكومة مطالبا بتعويض عن  
فترة الاعتقال وما ناله من  
تعذيب وحشى . حكم له  
بتعويض . أتى زعم الحاجة  
الشديدة لكل قرش كي يقتسم  
التوى لم يعد يستطيع السير  
دونها وقالى ببساطة هذا للتجمع  
. وهذا لتسم شرق القاهرة؟  
حيث يعمل حزبا. وهذا لجلة  
الإسار .. والباقي لى.

تأملته .. وارتستت من  
قسمات وجهه صورة جليل من  
الرجال لم يتكرر .. ويصعب أن  
يتكرر.



هناك حالة سائدة لا يمكن للمرء أن يتجاهلها، من افتقاد الحوار الإيجابي الحقل بين الأغلب الأعم من الناس في برص، مما يجعل الآراء المتبادلة بين كل الأطراف تشبه طلاقات الرصاص. آراء فيها الكثير من سوء النية أو تمعد سوء الفهم، وكان على المرء أن يعيش دائماً في موقف إما أن تصبح قاتلاً أو تفقد مقتولاً. وإذا كان البعض يحاول أن يصور لنا الأمر على أنه تأكيد على «الديمقراطية» التي تسمح بالحرية الكاملة في الاعلان عن الرأي والرأي الآخر. فإن الحقيقة أن هذا المناخ السائد من العدوانية الشرسية بين الناس، في مجال الثقافة والفكر، ليس إلا تأكيداً على غياب الديمقراطية الحقيقية غياباً كاملاً.

عادل إمام والسياسة (٢)

# الجماهير والحكومة

أحمد يوسف

فهر إذن يتخفى - وربما قاده إلى ذلك، دون وعي، احساسه المتضخم بالزعامة - خلف ستار الحكمة السياسية والفكرية، التي تستعير مصطلحات علم النفس (١) لكي يقول لك بوضوح أنه ليس من حلك أن تأخذ موقفاً ديمقراطياً من قضايا وطنك، وأن عليك أن تثقل موقف الحكومة التي هي - كما يقول بالحرف الواحد في فيلم «القوم في العسل» - مثل الأب بالنسبة للشعب، (هل يستعصي ذلك إلى ذاكرك بعض المفاهيم السائدة من «كبير العائلة»؟)، ولأن المنطق يقول أنه «مفشي أب يرضى يقتل أولاده عشان أشقياء ومش راضين يسمعون الكلام» كما يقول الفيلم - فإن الحكومة - أيها الولد القز الطاقش - تريد مصلحتك وتسهل على راحتك، ربما قرصتك

«الشيزوفرينيا»، التي يراها مجسدة - من وجهة نظر - في التناقض بين الاعتراف الحكومي الرسمي بالكيان الصهيوني وبين رفض هذا الاعتراف من جانب قطاع كبير من المثقفين الذين ما يزالون - رغم كل ما اضطروا إليه من التنازلات - يرفضون المساومة على ما يسمى «القطيع مع إسرائيل»، فالشيزوفرينيا كما يتصورها عادل إمام هي أنك لا تدعى اعتراضاً - وهل تلك حقاً حق الاعتراض؟ - على سفر المستولين الرسميين إلى إسرائيل، بينما تنهم المثقفين الذين يشدون الرحال إلى الكيان الصهيوني بالحقيقة،

وهو الغياب الذي تؤكد ممارسات الحكومة التي تتصرف على طريقة «أنا الدولة، والدولة أنا» حتى أنها قضت في طريقها لقرصن كل مقومات «الوطن»، لتتحول إلى «سوبر ماركت» في شارع ما يسمى «النظام العالمي الجديد»، دون أن تبا الحكومة لحظة واحدة بأي آراء أخرى أو هو أيضاً غياب الديمقراطية الحقيقية الذي يفرز ويفرخ كل يوم مزيداً من حركات التطرف، بالفكر أو العنف، على كل المستويات، حتى أن كل فرد يجد نفسه شيئاً فشيئاً يعيش ويتصرف ويتحدث كأنه يملك الحقيقة المطلقة، التي يريد أن يفرضها على الآخرين فرضاً. يقول عادل إمام ويكرر في كل حواراته الصحفية أننا نعيش حالة من



عادل إمام مع شيرين سيف النصر

## ثورة أفلام وعيد حامد بين التوايح والاحتجاج

ويود كاتب هذه السطور منذ البداية أن يؤكد، المرة بعد المرة، أنه لا ولن يستطيع أن يملك اليقين أبداً من أنه صاحب الرؤية الصائبة المطلقة والوحيدة، فبما قد يختلف فيه مع بعض الآخرين، وربما أيضاً تسلسل إليه الشك أحياناً في صحة آرائه عندما يبدو له أنه يسير ضد التيار السائد الجارف خاصة إذا ما كان اختلاف الرأي قد أصبح يفسد للورد كل القضايا، في هل مناخ يفترض فيه الأغلب الأعم من المشاركين في الحوار أنهم مطالبون بالدفاع عن أنفسهم ودفع «التهجمات» الجارحة عن أفلامهم، فتخرج المغالل وتبرز الانهيار في صراع وحشي للأفكار.

لكن ألا يبدو أن الأكثر أهمية هو ألا ننساق أو نستسلم لهذه العداوات التي تجعلنا ننسى أو تناسي بعض الحقائق البديهية، بدءاً من علاقة العمل الفني بالتقدّر، وانتهاج بالقرن الجوهري بين الاعتراف الرسمي ببعض الدول الذي قد تنعطر إليه الحكومات في بعض مراحلها التاريخية اضطراباً، وبين تحويل هذا الاعتراف إلى حقيقة أثرية أبدية، مبررة بضرورة وجود عقد اجتماعي عادل بين المواطن والدولة.

وقد يبدو هذا الاستطراد بعيداً من التحدث السينمائي، بذلك المفهوم التقليدي الذي يريد للتدقيق أن يبقى محصوراً ومحصراً في دائرة تحليل الأفلام، وهو فلم مصنف بالنقد والأفلام معاً، إذ يتحول الأمر إلى عطية تشرح للأعمال الفنية كأنها جفت

والإرهاب)، فإن الكثير للدمشة حقاً أن ترى اليوم عادل إمام في مرحلة تجرّمه «الرسمية» يقترح عليك أن تتقف مع الحكومة في صف واحد، لعل وعسى أن نجد من بين مؤسساتها -والشرطة على نحو خاص، والتي هي بالطبع في خدمة الشعب!- من ينقلك وينقذ الوطن من مشكلاته، ويقودك إلى

# سمن على عسل

إلى مصامح المسؤولين اعترافات الجماهير - أو بافتراض حسن النية احتجاجات هذه الجماهير - على ما تعانیه من «عجز جنسي» ! لكنه لا يقول لنا أبداً إذا ما كانت الحكومة سوف تتركنا نفعل ذلك، وحتى إذا تركتنا الحكومة نصرخ - ولا تقول تناو - ماذا تفعل إذا ما وجدناها لا تعير صرخاتنا التفاتاً، على طريقة فريق القافلة والكلاب، أحدها يعوى والآخر يسير في طريقه، وتلك هي حالة الديمقراطية كما نعيشها اليوم، والتي يؤكدون لك أنها تشهد أكثر عصورها ازدهاراً، والتي يبدو أن صناع فيلم «النوم في العسل» لا يرون فيها غشاحة أو شائبة، أو كأنهم يحاولون إقناعنا بعدم التقاعس عن ممارستها.

من أذنك أو حتى اضطرت إلى أن «تذكك» على رجلك، لكنها - وهي الأب الخنون - تبقى في النهاية أن تجعلك مواطناً صالحاً وليس مهماً أن تسأل نفسك ما هو هذا الشئ الذي سوف تكون عندئذ صالحاً له!

تصف إذن مقولات عادل إمام في حواراته وأفلامه الأخيرة مفهوم «الديمقراطية» وتشكك في جدواها، وهو الذي صنع لجمهوريته والشعبية من خلال أفلام كانت تردّد مفاهيم التمرد - ولا تقول الثورة - حتى باللجوء أحياناً إلى العنف والتمهير، ضد كل أدوات القمع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي تتم ممارستها ضد الإنسان العادي، وتطاله وتهاصره في حياته اليومية البسيطة.

وإذا كان العديد من الكتابات النقدية الراهية قد أشارت منذ سنوات إلى خطورة تشويه وعي الجماهير، في ذلك الطرح الذي يؤدي دائماً إلى «العنف الفردي» (وهو ما يؤكد موقفنا المبدئي تجاه التعطوف

بداية الطريق نحو تحقيق الجنة الموعودة، التي لن تكون بها حاجة للديمقراطية، لأن الحكومة والأهالي سوف يصبحان فيها عندئذ نوعاً من «السمن على العسل». وإن كانت هذه المفاهيم ليست مرة أخرى إلا دعوة للاستعراق في «النوم في العسل». قد تتناقض على السطح مع الدعوة في أفلامه الشعبية الأولى للعنف الفردي، لكنها تتلاقى معها في أنها لا تضع المقترح أبداً على الطريق الصحيح في فهم واقعهم ووسائل تغييره، عندما تنصو - كما يسهل في المشهد الأخير من فيلم «النوم في العسل» - أن يضيى خلف ضابط الشرطة مجدى نور، وثيس صباث القاعة (هكذا مرة واحدة) ولكن يمتص إلى قافلة الذين يصرخون متأولين، حتى تصل

**حامد : فائدة المرح والمهاجاة،** منقطعة الصلة عن عالمنا وواقعنا، بينما الحقيقة أن الفن- والنقد الفني بالضرورة- ليس إلا أحد أوجه النشاط الانساني، وجه يعكس الموقف من الحياة ويؤثر فيها في آن واحد.

لذلك كله، نضع السينما في موقعها الصحيح من حياتنا، بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإذا كان لأفلام عادل إمام - أو بالأحرى أفلام وحيد حامد أيضاً- من قيمة جهرية، فإن هذه القيمة تنبع من خطرنا وخطورتها في هذا السياق، فهي في جانب منها تعكس موقفاً من السياق الواقعي الذي نعيشه، كما تريد أيضاً أن تترك تأثيراً قوياً على هذا الموقف. ومن المؤكد أن كل الأصناف الفنية تقوم بهذا الدور المزدوج، حتى لو لم تكن تلك وصفاً سياسياً أو لا تريد، لكن أفلام عادل إمام - حتى أكثرها ساذجة مثل- يعيد وعيداً، تخارس هذا التأثير الطغي على الجمهور الذي يتوحد دائماً في فلام قاعة العرض، في حلم من أحلام اليقظة، مع نجمه المحبوب كما أن الصنيصا أصبح صنيص حامد من أهم أركانها في سينما ترفع الشعارات السياسية الساخنة، وتدور كما كانت تتدلع في جرة وجسارة لتضع نفسها في قلب المعركة، دون أن تهاب - أو هكذا يصور لنا صنعاء- بأنها تتجاوز كل الخطوط الرقابية الحمراء. لكن الأكثر أهمية وخطراً في هذا الأمر كله هو أن تلك السينما «السياسية» قد أصبحت عند أغلب المتلقين هي «غاية المراد»، خاصة وأنها تمثل للحكومة شهادة تخزي بها اللعين بأنها تزمن بالديمقراطية، كما أنها قتل لأصحابها دوراً نضالياً ثورياً لا نريد أن نلق في منزلق التشكيك فيه، وإن كان هذا لا يمنعنا من أن نشك في جداره ومفرزه، ليس من منطلق البحث في النوايا أو التفتيش في القلوب والعقول، أو حتى من منطلق مراجعة سلبية وإيجابية مقولة «واقعية النقد من داخل السلطة» التي يبدو أن صنع هذه السينما «السياسية» قد باتوا مقتنعين بها، لكننا نسعى إلى أن نطلق في نقدنا لثورة مثل هذه الأفلام، من خلال محاولة إعادة البحث من جديد عن أبعاد العمل السينمائي، في جسيالاته ومضمرته على السواء، كما يتجلى في أوضاع حالته في فيلم «التم في الصل».

## الخطأ في الملاحظ

من المؤكد أنك تعلم من خلال مقادنتك لفيلم «التم في الصل»، أو قراءتك لمعشرات المقالات النقدية عنه، أن حكايته تدور حول رئيس مباحث العاصمة، الذي يقاها ذات صباح عبادتين مختلفتين من الانتحار والقتل، تحدث إحداهما في طبقة الصخرة بينما كانت الأحياء الشعبية الفقيرة مسرحاً للأخرى، لكن بطلنا يكتشف أن الدافع وراء الحادثتين كان واحداً، وهو إحساس الرجال بالعجز الجنسي للمفاجئ، الذي أخذ ينتشر على نهر عبي ويايقع مجنون حتى يسرى في المدينة كلها ويطلق المدن المجاورة أيضاً، بل أن البطل يجد نفسه في خلة متشعبة مع زوجته (لالا عبد العزيز) مصاباً بنفس الحالة الفاضلة، لكنه لا يحاول - أو بالأحرى أن الفيلم هو الذي لم يحاول - أن يبحث عن أسباب هذا العجز، وإنما تصبغ قصته في أن تعترف الحكومة بانتشاره، ليتصارع وزير الداخلية (صعد الفارواوي) الذي يريد إعلان الحقائق (أ) مع وزير الصحة (نظم شراوي) الذي يصير على إغفائها وتعتيم عليها، بينما يصير في إغفائها مفسورة (شعيرين سيف النصر) إلى أن يجعل الصحالة طرفاً إيجابياً في الصراع، لولا أن رئيس التحرير (عبد الرحمن أبو زهرة) يطلق التعليمات بتجاهل الموضوع. لكن الأهم هو أن المهاجر الذي تعاني من هذا العجز المرير لا تريد بدورها الاعتراف بمرضها، وتبحث في صمت عن بعض الحلول التي لا تسمن ولا تشفي من جرح، تارة في دور العبادة حيث رجال الدين يرجعون كل شيء في غموض للإتعاذ عن طريق الهداية بثرارة أخرى لدى المطربين أو الدجالين المشعوذين الذين يتاجرون بألأ الناس وجهلهم، وتارة ثالثة عند الأطباء الذين لا يفتكرون إلا التشخيص ولا يقدمون العلاج، على الرغم من أن البداية الحقيقية تبدأ بالفعل من التشخيص الصحيح.

لا تسأل نفسك لماذا جعل الفيلم من «وليس مباحث العاصمة» بطلاً له، وما الذي يجعله مزجلاً للقيام بهذا الدور -بدلاً من الطبيب (مثلاً)، إلا أن (ولانا) هي صحيفة وليست صحفية، إلا أن مقتضيات «التوليفة» تتطلب وجود ممثلة «طيرة» إلى جانب عادل إمام، لا تسأل نفسك مثل هذه الأسئلة الساذجة، فسوف تكتشف أن الفيلم يريد أن يقفز- رها هرباً من

المواجهة الحقيقية مع جوهر موضوعه- فوق الكلمات العابرة للطبيب: «فيه حالة إحباط عام.. العمل هو العلم.. ليقل لك أن الحل هو أن يترك الناس مندهم ويتشربون في الصحراء»، حيث يكتشف بطلنا أنه استرد قرته الجنسية مرة أخرى، لولا أن جنود «الهجاة» يطاردونه وزوجه الصبايط، ليخيل الفيلم فجأة في مشهد النهاية- الذي يذكر على نحو قوى بفيلم الضابط «الزعيم» جرجع المازين أمام مجلس الشعب في مظاهرة، يستحث فيها الجماهير: «والى عايز يقول يقولوا آه» فيردون وراءه التآوهات «وليؤكد «الزعيم» لوزير الداخلية في خطابه مباشرة: «أنا مرفوع مع الناس.. الناس اللي بقى لها ستين مافالاش آه»، ويترجمه لأعضاء مجلس الشعب بالحديث: «والناس جاية عنكم، حلوها انتما يعرفكم».

حسناً فعل وحيد حامد عندما أثار أكثر من مرة إلى أن هذه الفكرة قد سبقَتْ معالجتها في أعمال فنية مثل مسرحية «الحريث» ليوحيث ويوليسكو، أو رواية «الطاعون» ل«البر كاسي»، إلا أنه يقول أيضاً أنه استوحى الفيلم من حادثة الاغصاء الجماعي الفاضلة للفتيات المراهقات في بعض مدارس مصر، كما دخل معركة صحفية أيضاً مع الروائي جمال الغيطاني صاحب «وقائع حارة الوهراني» حول استمارة حالة العجز الجنسي الجماعي- بالتحديد- لتكون بؤرة درامية لفيلمه، وإن كان هذا لا ينفي أن هناك في «الفكرة» برقاً يفري بإعادة المعالجة، فإذا كان يونسكو قد صنع من مسرحيته رمزاً لانهيار انسانية البشر تحت دكام «المدينة» الزائفة، وإن كان كاسي يرمز بها لوحدة الانسان الوجودية في جميع الآخرين، وإذا كانت حادثة الاغصاء الجماعي تشير إلى ظاهرة نفسية اجسامية يمكن أن تسود فجأة تعبيراً عن سياق مجيئه، وإذا كانت «طيرة» جمال الغيطاني ترسم صورة فولكلورية «ساذجة» على طريقة المثقفين لعالم البسطاء الذين لا يجدون ما يتفكرون به إلا قوة جنس غارقة مزعومة يستغلها وحيد حامد نفس «الزم» لكي يهرب به عن واقع سياسي يقول فيه أنه يتحازل للجماهير!.

**هل يظهر الرمز بجنح مكسور**

جورح المارقة في فيلم «التم في الصل» هو أنه انتخه الرمز مطية يركبها



.. غزو الصحراء!!!..

كما أن الفيلم يتحدث في رزمة عن ضرورة الاستطاعت على الجيل الجديد، والتأكد من نيته من خطر العجز الجسدي، فيقبل الضابط الزعيم بمسعى التأكيد من أن أبته (يقوم باللور ابن عادل إمام شخصيا، وهو أيضا منتج الفيلم القادم الجديد) وبخيت وعبدالله (الثنائي) يقدم علاقات (جنسية؟) سوية مع صديقاته من بنات النادى، فلا تلك أن تسأل نفسك عن صداقية اعتداه هذا الرمز ليشمل الجيل الجديد من أبناء المصريين، الذين لم يعودوا يعرفون عن (الساحات الشعبية) وليس النوادي، وأصبح أساطين الطرف في الجامعات والمؤسسات الرسمية ذاتها يصرون على الفصل بينهن وأولهن مقاعد القناتن والفنيات، وليس وأردا على الإطلاق حتى مجرد إقامة علاقات إنسانية سوية بينهم.

العجز الجنسي  
سبب أم غاية؟

هذا هو رمز العجز الجنسي الذي أراد الفيلم أن يعبر به - أو هكذا يقول صناعه- عن أن «الناس ضاربة بقر». حملهم قتل قوى .. وتحذيرهم من أن الناس لو تحمروا من الإحتياجات التي يقصد قوة الزعيم الجنسية- مثل هاينسكو، والله أعلم هايعملوا فيه ساعتها (وأمر أن تلاظ تلك العبارات تنظم إلى الحكم البليغة التي تتحدث بها معهم حوارات أفلام وحيد حامد، وتبدأ دائما بكلمة «والناس..» وإن كان الفيلم على أية حال يقول أن الناس لم ولن يفعلوا أي شيء إلا السيئ في مظاهره الزعيم وتبين مباحث العاصمة.

لكنك تكتشف أن الرمز لم ينجح في أن يجعل الرسالة «السياسية» المقترحة إلى غايتها، وإن كان ماخض فيها قحا هو أن يلهب الفيلم كله بأبحاث جنسية فيها الكثير من السوفية ومضاللة الجماهير. وكما تمنى لو أن هذه الماهرة كانت تعبيراً عن جراءة سياسية حقيقية، (ومن هنا أيضاً ما في معنى من المعاني ذرة المبالغة الفنية الناضجة) لوضعت جنسية، ما تجسّد بدوره ليس إلا أحد أوجه الحياة الانسانية بكل معقدها (تعبيرها)، ولكن المبالغة السينمائية تضمنت بهزأ وضعف تشيدين غريبيين أيضاً على الموجهة اللامعة لروبيد حامد في بعض ألامره الممكنة، فكل الشخصيات دين استثناء، لمحة اختزالها إلى مجرد مهن أو علاقات أو

الأولى (١). لكنهم في «النوم في  
«المصل» يحتاجون أن يهرضوه ويقودهم  
لكي يقولوا مجرد «آه» وبقا يريد القليل أن  
يرك ذلك ألبساً - تلبسوا - أو تصريحاً - أن  
ميزة وأفة الشعب المصري هي الصبر، ولعله  
يطلب من الناس في ذاك أن يتخلوا عن هذه  
«الفضيلة الزوالة» لكن ذلك سيجد  
«الشعب المصري» في مقامهم أزلية أبدية ،  
كانه شعب مستعذب الصبر  
وعذابه (وإن المناسبة فإن كتابا مشهورا قد  
صبر مؤرخا ليردده هذه المقام ، تحت اسم  
«تراث العبيد» ويحصل اسم المؤلف  
«الدكتور ج. ع. إ.» ليقلرك ذلك  
الكتاب ، أن الشعب المصري من سلالة المالك  
وأن تراث عبودية المالك قد انتقل إلى  
الناس بالوراثة التي لا قرن منها ، ومع ذلك  
بال مؤلف الجور - الذي كتبها عن لغة  
أساء - الذي المصور كأنه يترجمها عن لغة  
أجنبية. وقد وجد تربية في بعض المثقفين  
أقول أنه ينبغي منهج علم التنس  
لإجماع (١).

هل نجد أنفسنا مضطربين مرة أخرى  
للحديث عن البيهات، عندما نشير إلى أن  
ما نسميه «الشعب المصري» ليس  
قتلة صماء نلتصق مفاهيمنا الجاهزة  
بالباطنة المتخفية به؟ وإن قيل مثل  
«القوم في العمل» فيحدث عن الجماهير  
بهذه الصيغة التي تتفقد أي حسن تاريخي أو  
سياسي أو اجتماعي، يلتقي عن كاهله  
مسئولية التدقيق في الأفكار التي يزعم أنه  
يناقشها، ويحمل «الشعب المصري» متروكا  
عما يعانيه، فكان الفيلم يتسرع ويترواح  
عندما لا يوجه أصعب الاتهام إلى من عاين  
القتل، وإنما يوجهه إلى من يقع عليهم ذنب  
القمع، ناهيك عن الرزم القوي الذي سبقت  
الإشارة إليه في أن الحكومة بالنسبة للشعب  
«هي الأب الذي ما يرضى بقتل ابنه عثمان  
المتأسف للكلام».

هل أراد «الرمز» إذن أن يقيم «القوم» على العمل، أن يقول أن على البسطاء ألا يتصوروا من السلطة أن تحمل لهم مشكلاتهم؟ إن كان ذلك صحيحا فإن القيلم يقول ثوريا بحق: إلا أنه يجعل الحل في أن «يتعدوا عن المعاصرة»، حيث «الرهاء الطلق جاذب النتيجة»، وإن كنت تفهم أن «الرهاء الطلق» رمز للحرية، فماذا تقسم «الابتعاد عن المعاصرة» يقول لك بعض القائلين أصحاب مذهب التبرير والتصريح والبحث عن مبررات غريبة أن القيلم يدعو إلى

وقعا بقاء، ويوزل عنها عندما يريد، لذلك  
ننظر للتأكيد على بعض بديهيات الأعمال  
الفنية الرمزية، في ضرورة أن يصبح فيها  
الرمز متسقاً- وربما متصهراً- أيضاً - مع  
الواقع في كل تفاصيله وعلى كل مستوياته،  
وأنك أيضاً تأخذ الرمز إلى أقصى حدوده  
لوجدت أنك ما تزال تقف على أرض الواقع  
الرأسية، أو أنك كلما ازدادت إيمالا في  
أفكار الواقع لوجدت الرمز ما يزال أصلاؤه  
تدور في أحضان كل الواقع المعينة.

يقول أصحابنا « وأن الثورة ليست هي مجرد  
وقوع الظلم ، وإنما الاحساس بهذا الظلم ،  
وعلى الرغم من المماناة الحرة للناس من هذا  
الظلم إلا أن أقصى ما جعلهم سعيد حامد  
تأديرون على فعله هو الصراخ والتأوه ، وعلى  
الرغم أيضا من أن كلمة « معارضة » التي  
تضاهي القلم على السنة العاجزين تنمو  
تصير مزججا عن العجز الجنسي وعن فقدان  
معرفة الحقيقة في آن واحد . إلا أن سعيد  
حامد يجعل الناس لا يرضون فقط معرفة  
أسباب هذا الظلم ، وإنما يرضون الاعتراف به  
أيضا ؛ فما بالك إذن إذا كانت الجماهير  
ذاتها لا تريد الاعتراف بصحتها ، وكيف لك  
أن تلوم الحكومة على أن قبل أن يرضى  
الأمم تعتيما ، بينما يبقى البطل القرد زعيده  
هو الذي يريد مواجهة الحقيقة ؟ ( للأسف  
الشديد ، فإن بعض أفلام سعيد حامد  
الأخرى ، مثل كشف المستور الذي يرمز  
إليه بوجه نقداً شديد الترسخ للظلم ، تدعي في  
هذا الطريق نفسه ، عندما تقول لك أن  
هذه الحكومة هي « على مقاس »  
هذا الشعب المتفخخ المعترى الذي لا  
يريد أن يغير حياته ) .

إنا ترى السباك شحمة (ضما)  
 المهرجاني، قالت زوجته التي عبرت بهجرا،  
 الجنسني لراحة، يرفضي أنا بعترف لها  
 الأمر أما المحكمة، حتى لو كان الثمن  
 الفادح لو الحكم عليه بالإعدام، وأبو يقول لك  
 صناع التليم أن المصريين يطيحون بالميرين  
 ويقاؤون في النظر بحساسية مفرطة لاعترااف  
 بالعميل الجنسني، عندئذ تقول لهم إن هذا  
 الرمز لا يصح إن لاملا زرع القيلم بأنه  
 يريد التعبير عن الآلام المبرحة التي يعانيها  
 الناس في حياتهم اليومية، فهم يريدون في  
 الحقيقة - دون أن يجلوا أنفسهم محتسبا  
 مشروعا أو غير مشروح - أن يصرخوا  
 ويظفروا أكثروا ويغشوا الجور، بل أنها الآلام  
 التي دفعتها وتدفعتهم أحوالنا إلى عارسة  
 العنف، وفي آلام وضد عاصم

حتى صفات بدنية: الصحفية، الزوجة، وزير الداخلية، وزير الصحة ، رئيس التحرير، الرجل البدن، الرجل المصعب، صاحبة بيت الدعارة (1) بالسيارة، المطار، الطبيب، الرجال شيخ الجامع، قس الكنيسة، وحشد من الرجال والنساء يظهرن ويختفن جميعاً مثل الكحل والندي التي يحركها كاتب السيناريو بغير غلظة ، وبدمعها إلى مواقف شديدة المبالغة في كاريكاتورتها (كما يبدو في «فرغ» قسم الشرطة ، أو مجلس الشعب، أو المسجد ، أو الكنيسة ، أو عيادة الطبيب...) ، لكن يبقى عادل إمام وحده يتحرك أمام هذا الحشد الهائل الهائل. وإن كان الأمر هو أن شخصية البطل نفسه تبدو شخصية مسطحة. لا تتأثر بالدراما ولا تؤثر فيها ، لأنها تبدأ كما تنتهي ، متحدت رسمياً يضع على لسانه وحيد حامد شعاراته السياسية التي تبدو ساخنة.

ماذا يبقى إذن من الفيلم وقد فقد الرمز فيه مضمنا ، وفقد السيناريو إلى مجرد فر متوازية، وفيها فيه بريق إخراج شهيد عرفه الذي لازمه في أكثر أفلامه السابقة، وهنا يسحب غيابه مرسى مودى الإمام عن الفيلم (والتي كانت تحقق للمخرج إمكانات استخدام المونتاج الناقص المهر الذي اعتاد عليه (1) إن ما يبقى هو «الواقعية» التي تجمع بين التوابل القليلة من السياسة والتوابل الكثيرة من الجنس، وأخير ألا أنهمك مشاعر القارئ عندما يحاول أن أبسط عند من الواجهة ، عن العلاقة بين الرمز السياسي ومعارف ومواقف جنسية قديمة اعتشد بها الفيلم. إذ يظهر عادل إمام -في موقف يفرض أن مأساوي- وهو يردد لها «بحسرة زجهيا بسبب عجزه، وهو يردد لها «بحسرة انتي عصفى اللي حليكي.. بوسى بوسى.. لعبى ولعبى...» أو إصراره على أن يسمع منها كل تفاصيل هذا البروس واللعب وكأنه أمام «استريجو» عن طريق الحوار (ويرد لك الفيلم ذلك بقوله أكثر حاجة: «لاحياء» في البدن، لا حياة في الجواز، لا حياة مع رجال المباحث (1) ، أو عندما يشك البطل في أن زوجته تخونه حين يسترق السمع إلى تارهاها

ليكتشف أنها تارس بعض الثمارين الرياضية ، أو حديث السامى العاجز جنسيا عن «شاربه الغدالي» : «كل ما حاول أرفعه فوق يسقط مني تحت»، أو تعليق صاحبة بيت الدعارة (موم) فخر اللهي) على الموقف كله ، والذي يوحي بأن الناس على ما يرام طالما أن بيتها عامر بالرجال، لكن «الرجالة اليتيم دول



تسد البنس ، ماتخذش منهم غير كلام ريس.. زمان كان فيه مزاج، كل حاجة تحصل بنفس، إنما رجالة دولوقى يا حصرة عليهم ، أو تلك الحظية العصماء التي تسوقها عضوة مجلس الشعب، يتصور بها الفيلم أنه يدافع عن حرية المرأة ، فإذا كان الرجال عاجزين جنسيا : «تبقى المرأة ناقصة ظلم؟ ويقولوا الست تقعد في البيت.. تقعد في البيت عشان تعمل ايه؟»

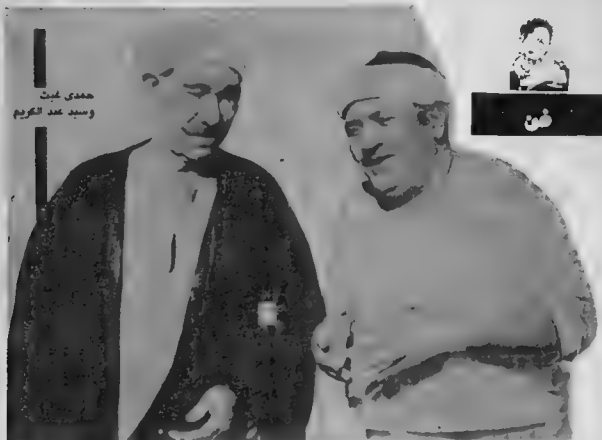
### التأوه الحقيقي

إن ذلك السعى الحديث على إثارة ضحكنا الجماهير ومغازلة فرائزها، قد دفع بوحيد حامد إلى أن يضع مثل هذه المياعة على لسان عضوة مجلس الشعب ، فإذا فهمت الفيلم على أنه نهر والحي ، لكان على المرأة أن تمرد إلى البحر عندما يستمر الرجال قوتهم الجنسية، وإذا فهمته على نهر رمزي ، لانتهد المرأة إلى نفس المصير عندما يتخلص الرجال من القهر والقمع . فهل يا ترى يبدو ذلك مستقاً على أية حال ؟ بل إن ذلك بصيب التعليم في مقتل، فالأجالة المهازجة عند أصحاب الفكر المتطرف تكس في هذا السؤال الآخر قاته، فإذا كانت علاقة الرجل بالمرأة علاقة النحولة بالأنثوة، فإن غاية ما يتبقى به

هؤلاء هو فقرهم الجنسية لذلك فإن مكان المرأة الطبيعي الوحيد هو .. الفراش.

إننا لا نصدق أن قبلا مثل «الدم في الصل» - كما يزعم «صناع» - يتنعم «تأوهات» السياسة والجنس (وهو في الحقيقة توليفة انتاجية ذكية منها) ، فمن أي تأوهات يتحدث وهو لم يتناولها إلا بقدر كبير من الحفنة والسطحية، تحولت معها قضيتهم وزعمه، المتطرب إلى نكتة واحدة ظلت تتكرر طوال الفيلم ، تشبه مع انتقاد خفة الظل تلك النكات التي يرددها قطاع كبير من الجماهير حول القدرة الجنسية أو العجز الجنسي، وإن كانت تلك النكات ذاتها تحصل دلالة قوية على أن هذا الأمر يحتل مساحة كبيرة في عقل ووجدان وفراش الجماهير، ودورنا الحقيقي هو أن نتلصص ملامح هذه الدلالة، لا أن نقوم باستغلالها ويصعنا في أفلام بأن نؤكد على جرائنها السلبية.

ولعلنا لا نضيف جديدا عندما نذكر أن الجنس -بمعناه الانساني الأشمل- هو أحد المجالات الحسنة للدراسات النفسية والاجتماعية والسياسية ، كما أن الجنس يعنى الرغبة في التفاعل مع العالم، ويمارسه الصحفية والصحية تبهر عن المعلقة السوية مع هذا العالم: المعلقة بين الأنا والآخر، بالإنسان والمجتمع، والمواطن والسلطة. كما أن اليسار الفريدي قد أشار إلى قضية المعلقة بين الكبت الجنسي ومظاهره غير السوية- ولا تفرق العجز الجنسي- بين القمع السياسي. وإذا كان الفيلم وساعده بحثون عن تأوهات حقيقية، فإن بدون حاجة إلى إصطاف الرمز وتضيئه، فإن التأوه الأكثر خطرا هو أن الناس في ظل هذا الصياح المتطرب الذي تضيق فيه ملامح «الوطن» ومعنى «المطابقة» يعانين من عجز من نهر آخر: العجز الذي يعنى أننا نتصور أننا نمارس الجنس باقتدار وفحولة بينما لا نعرف معنا «الحقيقي» ، كما قد تضيق أننا نضع المهازجة تشبه بها وسائل الاعلام بينما نقضى بضلي واتقة إلى ضمير ما فلك، نتحدث عن القرن الواحد والعشرين بينما لا نزال نحكي في الصور الوسطى دون فهم أننا المصور الهولندية بينما المعلقة أننا نصرخ في الزبنة، وتصنينا الحيلاء من تصوراتنا أننا نصنع أفلاما عظيمة بينما المعلقة أننا لا نعرف بعد ما هي الصناعات.



جمدى نيت  
وسيد عبد الكريم

## خالتى صفيه والدير .. دراما الكشف عن طلاس الشخصية المصرية

### ماجدة صويس

الاتقان لفنان مثل سيد أنور مهندس الديكور الكبير الذى توازى خبرته ومهارته خبرة رفيقه المخرج اسماعيل هيد الحافظه. فإذا كان اسماعيل أكثر شهرة لأنه المايسترو المستول عن (أسرة الدراما)، فإن هذه الصورة فى صانها واتقانها هى الدليل على بلوغ كل عناصر العمل لستوى يفصل بين الصنق والزيف، والفن واللاكن، وهكذا رأينا فى (خالتى صفيه) احتراماً للمهنة فيما يتعلق أيضاً بالتصوير والاضاءة والاكسسوار والملابس، بورقا تجاوز عنصر الماكياج قليلاً وأقلعت منه لحظات لا تلائم صنف الغالبية، لكنه تجاوز لا يخل بهذا الدراما التى احترمت نفسها باحترامها لأمانة التقليد، واحترامها لروح الرواية التى نقلتها للشاشة، وبوجوه ما

تقديم عالم الصعيد، وأرعره ألا يكرن عملاً فرياً وحيداً. وفى المسلسل إشارات عديدة وأسلوب فى رصد هذا العالم، وفى تقديم مفرداته باخلاص كبير. فى أماكن التصوير المختلفة يتحرك الممثلون وسط ملابس وقطع أثاث، بعضها لا يعتبر أثاثاً بالمعنى المتعارف عليه، وفى السجن تتحقق صورة أخرى من تروى الدقة والأمانة فى نوم المساجين على (البورس). كل هذا يعنى تاريخاً من

فى تطور محمود لدراما التلفزيون فأجانا مسلسل خالتى صفيه والدير بهذه الدراما المختلفة عن غالبية ما تقدمه الشاشة الصغيرة، خاصة ما تقدمه من عالم الصعيد. فالصعيد، هذا العالم الكبير المحصب الذى يخل نصف مصر، لآلى الكثير من الظلم، من الحكومة ومن الأهالى معاً. لكن جزءاً مهماً من الظلم جاء من الفن، خاصة الفن السريع الانتشار مثل السينما والتلفزيون، حيث جرت العادة على تقديم صعيد مختلف عن الواقع، هجين، لهجته غير اللهجة، ويبدو خارجياً من فم الصيغ الدرامية المجهزة وليس من قلب الأدب والحب والابداج. فى خالتى صفيه والدير يتحقق لنا على شاشة التلفزيون هذا الأسلوب المتقدم فى

اجتماعيا في غالبية ما يقدم من دراما ، وعن نظرة أكثر رصافة وإنسانية للإنسان داخل كل منها والتي لابد وأن يكون- موجودا في مكان ما من النفس ، يظهر عند اللزوم . فالإي جانب ( فارس ) هناك رقص- وصاحب الحسارة بالقرية والذي يهدر خمره ويطلق جانيته بمجرد بداية حرب التحرير وذهاب الشباب للتطوع حيث يرى أن الحرب محتاج للنايدين) أما أمونة الغازية- وأنها في يد شوقي - فهي تخرج لهذا التعامل الدرامي مع البشر كيشير وليصرا فاقطاً أو قطع كارتش في مختبر فهي فتاة عجيبة ، لها أسرة وترحل وتعيش من الرقص والفناء . وعندما تحب ، تصبح كخلص ما يكن الإنسان المحب المخلص ، ويصبح (حبيب) كل حياتها . قاما مثل بنت الأصيل صليحة . وفي مشهد أمونة وحمى انسجام في الاداء ، وروح جديدة لهذه العلاقة على الشاشة أكثر صدقا وواقعية من العلاقة الفلاح والغازية التي قدمتها الشاشة من قبل .

أخيرا فإن جديد السلسل المهم هنا هو تلك الشخصية الساحرة ، المقدس بشاى - قام بدوره الفنان سيد عبد الكريم - فهي نموذج جديد قاما على الصراعات التي السينما والتلفزيون . صحيح أن القساوسة والرهبان تعتبر نماذج جديدة أيضا طرحها السلسل . لكنهم موجودون بشكل ما ضمن هاشم التواجد الاجتماعي المعروف لنا . أما هذا الفرد القبطي الذي يعيش الخدمة الدبر وتكاد حياته تتعلق بمفردات معددة يرى بها العالم مثل خدمة الرهبان وخدمة زوار الدبر وخدمة كل من يحتاج لخدمة من أهل البلد فهذا ما سجله لهذا العمل من زاويتين . الأولى أنه قدم هذه الشخصية بقدر كبير من الحب والاحترام والبساطة وكأنه يقوم بمهمة التعارف بينها وبين أهل وطنها في ظروف صعبة . والثانية: تنص أسلوب التقديم نفسه وما يعنيه في إطار الدراما وما بعدها .

في إطار نظرية بناء الاديرة قال (آيزنشتاين) أنها بنيت بعيدة عن العمران لتكون بمنزل من الصراعات وداراً للأمان

اوصلت إليه الدراما ، سجن العادات والتقاليد التي لم يقطع أي شئ في الدنيا في تخفيفها ، ولا الحرب سواء كانت حرب ١٩٦٧ التي تضمنتها أحداث السلسل أو تلك التي أنتصرنا فيها فيما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ .. فالصدق في هذا العمل واضح وجارح بقدر ما هو رائع ومهم في إطار الدراما ومقدرة المخرج على إدارة أبطاله إلى أفضل مستوى لهم ، غالبيتهم ، وبالتحديد ، الكبار ، وبينما كان بعض الكومبارس دون المستوى وهنا لفر .

هناك أيضا مقدرة اسماعيل هيد الحافظ الكبيرة في شحن المشاهد والمشاهد لتبادل التأثير والتأثر ببراعة فائقة . ففي مشهد قصر «البيه» القنصل تتم صفة في إلقاء العلف ، فتصبح مسيطرة على ذلك القصر الواقع بعد أن كانت (عصفورة) بدخله أيام حياة الزوج . وفي مشهد الدبر يفرض المكان سطوته على الدراما وتحول الحركة وأسلوب الاداء لتلائم هذا المعنى . أما بيت الشيخ إبراهيم فانطلق يتوزع ما بين سناء جميل (حسنية) وبين حمدي فيث زوجها (الشيخ إبراهيم) والحركة سلسليتها تدور على محور ومحترف حامل لرسالة محددة ، وحيث تبدو الرسالة متناقضة في البيت ما بين حسنية التي تتألق عن ثار صفة وبين زوجها الذي يدعو للتسامح . وفي مشهد قليلة عميقة يقدم السلسل رؤية لجوانب أخرى - من ثنائية العدل والظلم في مصر ، مثل مشاهد السجن واعتراقات المساجين . وقصة (فارس) الذي أفلت من ظلم عاتلي ليعيش زعيم المطارد - معجب الدين عبد - الحسن وليكشف عن انسان وهو زعيم للأجرام . وقصة أخرى أقصر وأروع للمسجين نصر- قام بدوره مخلص صهيرو - الذي عاش سجنه الحقيقي من خلال رفض ابنته زيارته وفي اللحظة التي تأتي فيها يكون قد أسلم الروح وحيث يكاد الفنان يتحول إلى سجين حقيقي لقرط الصدق والاخلاص في الاداء .

**غاذج مصيها السهام**  
ومن ناحية أخرى ، يكشف السلسل عن حقارة غير معتادة بتناجج إنسانية منيرة

أراده . الاديب بهاء طاهر منها كما صرح هو بنفسه في أكثر من حوار صحفي . وربما كان غياب بهاء طاهر من مصر لأكثر من عشر سنوات قد منعه من متابعة دراما التلفزيون المصري على نحو دقيق ، لكن هذا أفاده من جهة أخرى ، وحماء من القلق الذي يساور المبدعين عادة تجاه أعمالهم إذا ما وقعت في يد لا تحسن لهما وتديها . جاء حسن حظ بهاء طاهر في رقص روايته في يد مخرج كاسماعيل هيد الحافظ ، ينطلق في كل ما يقدمه من رؤية فكرية مستنيرة ، وأيدولوجية واضحة لمحددات عاداته الوطنية والسياسية . أما مصر المصري ، كاتبة سيناريو وحوار السلسل فهي تلك الرقبة التي كشفت عن وجه آخر منذ سنوات عندما قامت بصياغة رواية د . خليل حسن خليل (الروسية) للتلفزيون ، فقدت شهادة ميلادها ككاتبة سيناريو ، ثم مرت الأيام بها كرقبة . حتى عادت من جديد ككاتبة سيناريو في أفلاكي صليحة والدير .

لمحت سير السبوي في الامساك بخيرط الدراما وزغزله على نحو دائري يتيح لنا إدراك كافة عناصرها ، المنظورة والمضمرة ، وريث لها التحرك بين دوائر الفعل ورد الفعل ، وما بين هذا وذاك ما يدخل في عالم النفس) مثل دراما صفة الخاصة) أو مما يدخلنا في حالة تأمل وتفكير . إنها دراما كاشفة بقدر ما هي تنويرية في جزء من أجزائها . ففي رصدها لمجتمع الصعيد تكشف عن القواعد والقوانين الصارمة التي تحكمه من الداخل ، فإذا كان بهاء طاهر يقول في تحقيق مجلة المصور منشور يوم ٥ أبريل الماضي أنه يعتبر الصعيد هو (حارس القيم المصرية) من أيام أمص وطروءه للهمكوس وحتى الآن ، فإن للسلسل يقدم المرأة الصعيدية كحارس على عادة الثار وزرع قيمة الانتماء لدى الاجيال الجديدة وأوضاعها لهم مع اللين ، حيث يبدو الثار هنا ، في إطار الدراما ، لفر لا حل له ، وقدروا لا فكك منه .

وقد خرجت من مشاهد هذا العمل بقدر كبير من الانزعاج لهذا السجن الكبير الذي



برسى المرأة الصعيدية بوجه جديد

وهنا يبدو الذئب البعيد وكأنه رمز للحفاظ على تجميع الحياة ، يأخذ طهره وثقافته من وداعته وثقافة القديسين به ، ومن ثراث الحضارة المصرية السابقة على المسيحيين وحيث كانت هناك أبنية ماثلة للاديرة هي المعابد الفرعونية يتأصل هذا المعنى من خلال الدراما فيعجواز الدبر دهانات أهل القرية ويصبح رمزا أبعد من الكنيسة والمسجد ، له حرمة خاصة ، حيث لا يجوز أحد على اقتحامه ، وبالتالي فإن من يحس به ، يضمن الحماية الكاملة ، وهو ما حدث مع (حري) ، كما أن الدبر لا يقبل أى شرير يدخله أو يلوث به ، وتلك (قاعد) الحماية التي تميزه ، والدليل على هذا رفض رئيس الدبر لبقاء (حري) بعدما عرف أنه يملك سلاحاً . وتلك النظرية هي التي كفلت للدبر وضعه واعطته قدره لدى جميع الأطراف ، على تضاريفها ، في مجتمع القرية . ومن جهة أخرى فإن هذا الايمان بدوره هو الوجه الآخر للإيمان بفكرة العقيدة ذاتها لدى المصريين ، وتقدس عقيدة كل منهم للأخر ، واحترامها وتلازمها المستمر وهو ما استطاع هذا العمل أن يؤكده بسلامة مؤكدا على كيميائية علاقة جدلية قديمة كانت تهمي داخل التسويج الاجتماعي جريان الدماء والهواء في عروقنا قبل أن يأتي التطور الحديث ويحاول فصل بعض عناصر المعادلة ، وإعادة تركيبها .

ولعل هذا العنصر في إطار الدراما ، أي التعاون والحب والمحبة بين مسلمي القرية ومسيحييها ، وذلك القدر الذي يحصله الشيخ إبراهيم شيخ الجامع المستنير البصير هو الذي قام ببعض التوازن المطلوب تجاه هذا الوصف الدوامي للشخصية الصعيدية في جمودها وتجبرها وضيق أفتقها وكأنها ترتب نفسها على النظر للحياة من ثقب إبره ، حتى لو كانت ، شكلها متفرجة مثل (الفصل) (عمر الحريوي) الذي اطاحت بهجة بالمجاهد طفل يوث أمواله بعقله فترك نفسه للغواية والترشاة والكراهية البشعة لأقرب الناس إليه ، ثم صفة التي ضاق

الحالة تكون على نفس درجة التحجر في تنفيذ تعليمات رؤوس التطرف بحد صرامة ، ففي حالة تصلل الفكرة إليها ، تصبح أداة نهائية في تنفيذها لهذا ازدهر التطرف في الصعيد على حسب ما تسمح وهو ازدهار لا يدين (الصعيدية) أنفسهم بقدر ما يدين الحكومات التي تركتهم يعيشون بلا تنمية حقيقية حتى اليوم ، ولعل المسلسل لم يف هذه الفكرة عنها ، وإن كان قد قدم اشارات سريعة ، لبطالة الشباب وظلم العمد... لا تكفى . وربما جاء هذا بسبب محاولة الحفاظ على رواية بهاء طاهر بتركيبتها وبنائها الشاعرى المأساوى .

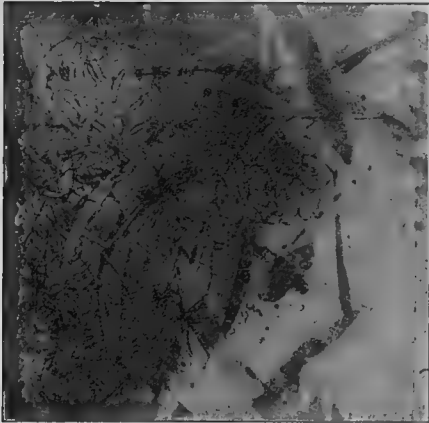
وربما لأجل هذا فإن هذه المسألة التي انعمت بورت حري وجنر بنادى حنا عليه وبرت صفة لها وجها كانت أصلح للدراما أنصر ما قدمت أو أهمل سينمائي يطرح كترزا بينون أن تشرط عائلتها طرلا .

بها العالم فلم تعد تراه الا من زاويتها هي فقط وباتت فكرة الانتقام مسلطة عليها ، تقودها إلى سلوك (نازي) مثل في تربية الطفل الذي التجهت على مفردات ذهنية محددة ، وشعارات محددة وجعل يمينها مثل (حري حمار.. الخ) وحيث تبدو في النهاية وكأنها وهبت نفسها لهذه الفكرة وأصبحت حالة مستحسسة لا يفلح معها أى شئ ولعل هذه الصورة البليغة للشخصية الصعيدية تدفعنا للتساؤل عن كيفية خروجها عن هذه الأطر التي تدور فيها ، وحيث من الواضح أنه لا الأسرة ، ولا الجماعة ولا النظام والدولة استطاع هذا ، والكل يقف أمامها وكأنها طلسم حتى يومنا هذا .

من جهة أخرى تمكس هذه الرؤية ، في مستوي أصعب يطرحه هذا العمل ، كيف دخل التطرف الديني إلى الشخصية الصعيدية وكيف بلغ منها من نجاح ، لأنها في هذه

# عبد الوهاب عبد المحسن ورضا عبد السلام و منظومة الفراغ في القومية العربية

فاطمة اسماعيل



إشارة تثبت لعين المشاهد بفرض كسر «حاجز الوهم» الذي يولده تمهيز الخطوط والألوان كما يعرف بـ «الابهام البصري» المتخلل للعين بالاتطاعات البصرية الحركية . فالفنان لا يقع في إغراء هذه المهارات الشكلية . ولا يلجأ إلى الخط واللون ليضفي عليهما قيمة تمبيرية وشاعرية من خلال هذا النص الشكلي المطروح.

هذا بالنسبة للروح الحظية وإن كنا نميز من بين تلك الروح الحظية الأعمال المرونكرومية التي تتخلل العلاقات الحركية في الخط واللون وتطرح جملة مختلفة الخط «كجسم وفاعة» فالخط قد يكون شريحة من خامات متعددة من الحديد أو القماش، أو الورق أو السلك . في تلك الروح تستشعر خامه «السلك» ويقوم البناء في المسطح على علاقة للخاص بين السلك الشائك والتاعم والمتصلب واللين والحلزونى والمعدن، وتحييد اللون ساعد الفنان على التركيز على تقديم جملة فنية واحدة تترى قيمتها الشعرية من ذاتها بعيدا عن الايقازات البصرية.

تمت تساؤل تطرحه على أنفسنا أمم

ration. كما وأن تلك الخطوط لا تغفل صورا لأشكال مستمدة من الطبيعة وإنما تغفل حالة تأليفية تكتسب قيمة تشكيلية خاصة فيما تطرحه من علاقات بصرية وفيما تحمله من تصورات ذهنية.

ويتأمل لروح عبد الوهاب تتأكد انه ليس ثمة شكل في أن البناء الأساس الذي يؤلفه الفنان لا يلف عند عنصر الخط واللون وإنما أيضا يغطي هذا إلى المشغول والفراغ في اللوحة بصورة مميزة في استدلال الشكل على الحركة، فالقراغ إما متناثر داخل تلك الخطوط، ومتداخل باعتباره مساحات لونية، وإما يحيط بمجموعات خطية من الخارج أو تنسج له الخطوط مجالا في داخلها. ومن الملاحظ أن القراغ جزء من البناء التأليفي في العمل عند الفنان فهو ليس قراغا موضوعيا أو محايدا وإنما هو قراغ كقولهم «وجرح» «وحركة» ويغل جملة ثانية في المنظومة- التأليفية والقراغ هنا، علامة تسكين للحركة المتدفقة من داخل الخطوط أو تحريك للسكان منها . وهي أيضا

يقام بجمع الفنان بالزمانك عرض التجريبي للفنانين عبد الوهاب عبد المحسن ورضا عبد السلام . أهمية هذا العرض هو دخول الفنانين في القرية العالمية بتجربة شديدة المحلية والذاتية. فشلا تجربة عبد الوهاب عبد المحسن ارتبطت بالطبيعة، بالذات طبيعة كفر الشيخ بلدته، على أساس من إظهار تلك العلاقة بين العالم المرئي واللامرئي، بمعنى آخر قدرة عبد الوهاب على تحويل المعطيات المرئية إلى تصورات ذهنية تلذّب باللوحة إلى مستوى تشبع الشكل باللاشكلى.

فالفنان لم يتخلل الطبيعة كما يروا في كفر الشيخ ولم يحاكمها وإنما وضع تصوراتها المعادلة لقانونها العام في جمل خاصة وشديدة الذاتية.

يقوم بناء اللوحة عند الفنان على الخط والعناصر اللونية. هذا الخط القادر على المطاوعة والبهونة والتصلب والامتداد والتقاطع والاسترخاء، وقادر أيضا على صياغات انفعالية، يوه ما يتأى باللوحة في كثير من الأحيان عن الفرق في مآزق التزيين Deco

تجربة عبد الوهاب في لوحاته الأخيرة :  
عن مدى ضرورة تلك الترهيزات التشخيصية  
في مجموعة اللوحات التي اخذت الخطوط  
فيها على المسطح وتحولت إلى مساحات لونية  
سائلة تتداخل مع بعضها فتكشف في بعض  
مسااحتها عن الترهيزات التي تتصلد عنها ،  
قد تكون ارضاصات مرحلة قادمة بعد أن  
استكمل الفنان التجربة السابقة بكافة  
اطروحاتها البصرية واللغوية.

ونأتي هنا لتجربة **رضا عبد السلام**  
وهي أكثر تعقيداً في تناولها ، وقبل أن  
نتناول التجربة ذاتها نقف قليلاً عند مستوى  
تفاعل الفنان عقليا مع حالته الانبغادية  
**والأعمال المنتجة.**

لما نراه من أعمال مكتملة «من المؤكد  
لا يخل إلا الموجد من مجمل الحالة الانبغادية  
فاذا أتقنا على أن أي عمل مكتمل» هو  
صورة أو موجد جزئي «تصور» كلى  
ذهني في عقل الفنان إذا انتفض على ذلك  
فمن الطبيعي أن نعتي إذ يتفهم هذا  
«العصر».

وسائل سائل لماذا تمهد أنفسنا لتفسير ما  
هو غير مرئي ، بينما العمل الفني، موجود  
«شكل» والتعامل معه من خلال حاسة البصر  
بالدرجة الأولى.

هذا صحيح إلى حد ما كمرحلة أولى  
للمراحل التي إذ تكون هنا أمام مرحلة التلق  
المباشر وهي أولى مراحل تفاعل العقل  
«مرحلة التلق الحسي» فإذا انتهى تفاعل  
التلق مع العمل الفني عند المرحلة الأولى  
«المرحلة المباشرة» أصبحت رؤيته جزئية  
فنتقّل في أعمال رضا نحن نرى عناصر  
تشخيص لأشياء أجزاء من مكائنات  
«عجلة» عربية- وتشخيص بشري- امرأة،  
وعناصر تجريد لعلاقات لونية ودنا تنقل هذه  
المزئذيات باعتبارها جزءا موجدو دين أن تغير  
منها شيئا وذلك لفصلنا «الشكل»  
«تصور» ما يفسد على الفنان الاستمتاع  
بتواصله مع التلق بكلية حالة ابتداء... هذا  
من ناحية ومن ناحية أخرى فإن «الشكل»  
الذي نتلقاه نحن لن يكون هو نفس الشكل  
الذي أرسله رضا عبد السلام إذ أننا  
نتلقى «الموجود» الذي نراه نحن «الآن»  
وهنا بينما هو يرسل موجودا له (الآن) آخر  
وكذلك (ها) أخرى... إذن حين نتعرض  
للشكل فقط نجد أننا أمام تفاصيل وجزئيات  
تعارض مع الفكر «الكلي» عند الفنان  
والذي يتجاوز حد الزمان والمكان وإن كان  
يشملهما معا.

وإذا- اعتبرنا أن هذا «الكلي» هو  
«التصور» فانه يعطينا بالضرورة أن تتعامل  
التصور عند رضا- عبد السلام وهو أنه  
ينشر أدراكه للكلي الكامن في الأشياء.

كلية الزمان والمكان بالجمع بينهما في  
الايجاب والسلب.

إدراك هذا الكلي يجعلنا نتجاوز حدود  
الرؤية البصرية إلى الحوار العقلي لما يدركه  
رضا ، «فالكلي» التي نتحدث عنها في  
«تصور» ترجمها في العمل المكتمل إلى  
التحديث ، كضرورة للتواجد في الـ **Glo-  
bal Village** «القرية العالمية».

نكلية «الآن» وكلية الـ «هنا» هي كلية  
«الزمان والمكان» التي يجعل الفنان يتجاوز  
واقعه إلى كونية أخرى.

بعد أن حاولنا تفسير جزء- من فكر  
«رضا عبد السلام» «التصور» دين  
اللاح على مقتضيات هذا التصور أو شروط  
تكوينه التي قد تمنعنا في الحالة البهيمية  
نعود إلى العمل الفني باعتباره «موجود»  
التصور الذي يتوجب علينا أن نأشره بصريا  
في المقام الأول.

الشكل عند رضا مشبع بالتكوين  
والتحديث فهو يسعى للتجربة دين التصفية  
من الموضوعات البشرية أو الشيطانية. في هذا  
الشان يسمى رضا عبد السلام إلى الجمع  
بين الكلي الحسي «العربية» الماكينة-  
العجلة- «الفرس» وأيضاً الكلي الرياضي  
«المرحاض، الفوار ، المستطيلات».

إذا فنشاط العقل عند«رضا» يقوم على  
الحوار بالانتقال من كلى إلى كلى آخر- يبقى  
في هذا أن نستثمر وحدة الإيقاع في هذا الحوار  
البصري الذي يصوره رضا عبد السلام...  
فهل استطاع أن يحقق وحدة إيقاع بين هذا  
الوجود الحسي وهذا الوجود الرياضي على  
سطح العمل؟

لا يقف النشاط العقلي في تجربة رضا  
عند الحس الرياضي في اللوحة وإنما يتجاوزها  
إلى الكليات «والخاصة» في شاعرية الخامة  
حين يصلق على السطح خامات  
مختلفة (الكولاغ) مثل الحشب، الورق،  
القماش، الخردة.

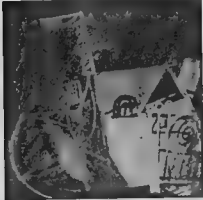
هذه الشاعرية التي نحسها مثلا في  
تناوله للورق بين التمزق وشن ما يداخلها بما  
يظهر أجزاء من باطن الورق في علاقة متروعة  
مع سطحه، منها أنه يضيف بعداً خاصا  
«بالجمع» وبعداً خاصا باختلاف الملامس بين  
سطح الورقة والمكشوف عنه من باطنها ، بل  
أيضا اختلاف درجة اللون في الأبيض بين ظهر

الورقة وباطنها.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تفرغ  
تلك الخامات من وظيفتها المعروفة وأيضاً  
تجريدنا عن أي ذاكرة سابقة.

نأتي إلى نقطة مهمة في أعمال **رضا عبد السلام** وهي وجود «الانسان على  
اللوحة. نرى رضا يرسم الانسان في معظم  
اللوحة (طوبيت) وهو ما يجعله جزءا من  
التكوين منفصلا وإن كان دائما «مجمعا»  
فهو صغير إلى حد التهميش أو هو ساقط من  
أعلى أو من أسفل أو غائب في عتق التكوين  
، إذن الانسان عند رضا هو «الأنا» الأنا  
باعتبارها الكلي فهي تقف في نفس منطقة  
الكلي الخاصة بالزمان والمكان في «تصور»  
الفنان والزمع من كليتها إلا أنها ذاتية  
الفنان الذي يستبعد فيها أن-تكون هي نفس  
الانسان للآخرين فهي أمام الماكينات والعربات  
وأجزاء الآلات تقف حائرة ما بين انبهارها  
بهذه العناصر التي تميز «عالم الصناعة» وبين  
قهرها وإحساسها بالعمز والتهميش والضالة  
، تقف حائرة بين الإعجاب والتفاعل، وفي  
نفس الوقت الحرق والحذر من الدخول في  
أبطال جديدة.

اذن لا يمكن أن تكون هذه «الأنا»  
هي «الأنا» الغربية مثلا أو الصناعية وإنما  
هي الذات التي تشترك معها في مسافة  
البعد الحضاري.



أجندة معارض شهر مايو

بنيالى الحرف الدولي مجمع الفنانين بالزمالك ،  
أول مايو لـ ١٦ مايو جودج بهجوري

تصوير قاعة مشربة

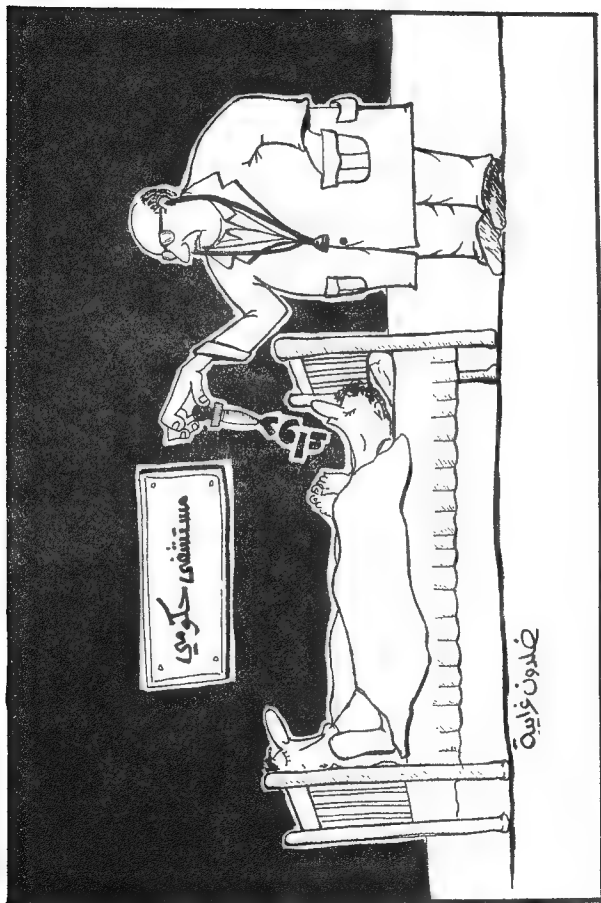
١٩ مايو إلى نهاية الشهر فتحي حسن  
«تصوير»

حسن عثمان «خرف» قاعة أكسترا

مجدي عبد العزيز «حرف» تصوير

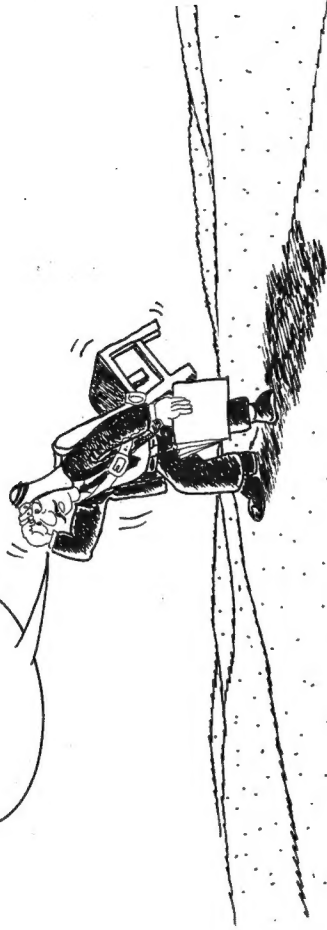
مارجوريون الفنانة السورية «تصوير» قاعة  
كامبودرين

عصمت دوستاشي تصوير قاعة سلامة.





ضلّون غريبة



جاهزون للمساومة

## مع صورة لأكرم الحوراني في وداع الرجل الذي أطلق العفريت من القمم

لعلها مجرد مصادفة، أن «أكرم الحوراني» قد مات في ٢٢ فبراير ١٩٩٦، في اليوم نفسه الذي أجرى فيه - قبل ٣٨ عاما بالضبط - الاستفتاء الشعبي على الوحدة المصرية السورية، كما كانت مصادفة - لتدخل في الأخرى من دلالة أن «عبد الناصر» قد مات في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، في اليوم نفسه الذي وقع فيه، قبل اثنتي عشر عاما من ذلك التاريخ، الانقلاب الذي قسم تلك الوحدة.

أما المؤكد، فهو أن «أكرم الحوراني» كان واحدا من أهم سياسيين الجيل الثاني من قادة حركة التحرير العربي الذي بدأ في مطلع الثلاثينيات - يتمرّد على جيل الآباء، ويضيق بطريقة إدراتهم للصراع مع الاستعمار، ويندد بأسلوب استثمارهم لثورات الشعوب العربية، خلال - وفي أعقاب - الحرب الكونية الأولى، ويدعو إلى حلقة أخرى من الثورة القومية التي تمثرت، بتشكيل الاستقلال الناقص، والديمقراطية المتقيدة، مستلهما - بدرجة أو بأخرى - ثلاثة نماذج للنهوض القومي، من بين أنقاض هزائم مريرة. ألهمت خيال شباب تلك الأيام: أتاتورك وهتلر وموسوليني.

وليس في حياة «أكرم الحوراني» الشاب، أو في تقلباته السياسية، ما يدعو للدهشة، فهكذا كان معظم الجيل، ثائر على جيل الآباء، الذي كان يصفه بأنه جيل المساومات والمفاوضات والتنازلات والأحلام المتواضعة، راغبا في تحطيم البناء الذي كان قائما، عاجزا عن تصور البديل، تاركا ذلك إلى ما بعد التخلص من الفساد المقيم.. وهكذا إنتقل «الحوراني» من مقاومة الإقطاع الزراعي العائلي في وسط سورية ليهرّب الحدود إلى العراق مع فريق من الضباط السوريين الشباب ليدعوا ثورة رشيد على الكيلاني، ثم يعود ليشترك مع تشكيلة أخرى منهم في مقاومة المحتلين الفرنسيين، وليكون في طليعة أفواج المتطوعين العرب، التي دخلت فلسطين - في بداية ١٩٤٨ - لكي يساعدوا شعبها على مقاومة خطة تسليها للصهاينة.

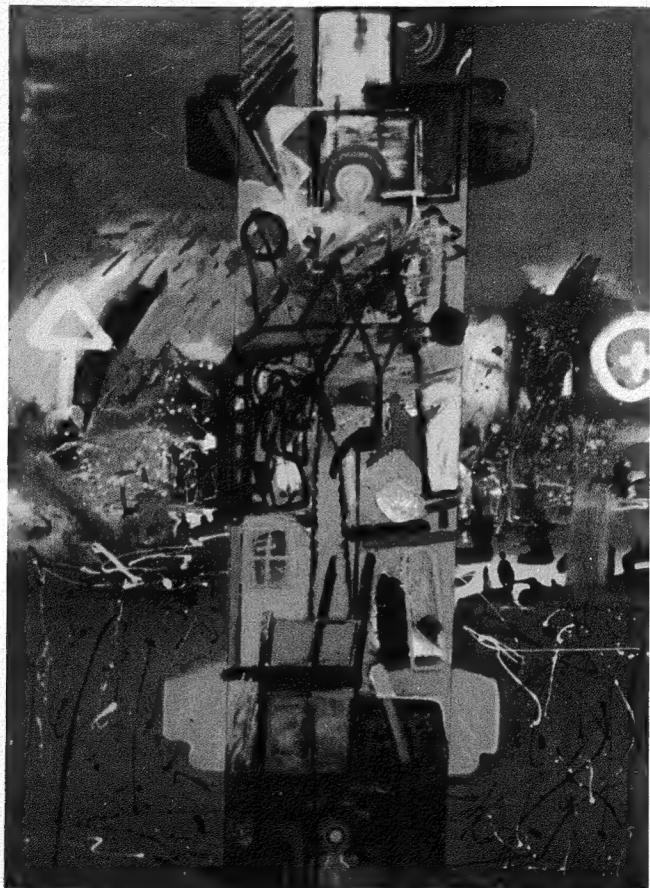
وعبر تلك التجارب، كان «الحوراني» قد اقتنع، كما اقتنع معظم الجيل، بأن الجيوش العربية، هي الأداة الوحيدة الصالحة لإتمام الانقلاب الذي يحقق كل أحلامه: استرداد لواء الاسكندرية السليب، وفلسطين السليبة، وإقامة الاستقلال الناقص، وتحرير البعقراطية المقيدة، وإقامة دولة عربية مستقلة وموحدة وديمقراطية من المحيط إلى الخليج. فبدأ يشجع زملاءه وأنصاره من جيل الغضب، على الالتحاق بالكلية العسكرية السورية بـ «حمص»، وهو ما فعلته حركات أخرى تنتمي للجيل نفسه - كالأخوان المسلمين والبعثيين والقوميين السوريين والقوميين العرب - آنذاك، وبعد ذلك، في مصر وفي سوريا وفي العراق.

وهكذا دخل أكرم الحوراني التاريخ، باعتباره المسئول الأول وإن لم يكن الوحيد - عن إقحام العسكريين العرب في الحياة السياسية لبلادهم وعن إطلاق العفريت من القمم، بكل ما ترتب على ذلك من خير وشر، ومن نصر وهزيمة، ومن مجد وعار! ومنذ انقلاب حسني الزعيم في عام ١٩٤٩، والذي كتب له «الحوراني» البلاغ رقم واحد - وحتى الانقلاب الذي قضى على عهد الانفصال في سوريا عام ١٩٦٣، ظل يظهر دائما في كواليس أو في مقدمة مسلسل الانقلابات العسكرية السورية التي لاحصر لها، وزيرا ومنظرا وفيلسوبا ومؤيدا متحمسا في الفصل الأول، ثم معارضا ومناوئا في الفصلين الثاني والثالث!

كانت المشكلة التي واجهت «أكرم الحوراني» تكمن - في كل مرة - في اعتقاده بأن دور العسكر ينبغي أن يقتصر على قلب النظام القديم، ثم يعرّدون إلى ثكناتهم، بعد أن يسلموا السلطة إلى جيل جديد من المدنيين يستكمل ما عجز الجيل السابق عن إقامته من أهداف الوطن والأمة، لكنه اكتشف - بعد أول انقلاب - أن العسكر كالعفريت الذي يطلقه الإنسان من القمم الذي عساه فيه سيدنا سليمان، وهو لا يعرف الذي يمكن أن يصنعه هذا العفريت بعد مغادرته لثكناته، ولا يعرف كيف يعيده إلى القمم، فكان عليه أن يواصل الطريق الذي بدأه، وأن يصلح ما يعتقد أنه أخطاء العفريت، بإطلاق عفريت آخر، أو تسوية انقلاب على الانقلاب وإطلاق عفريت ضد العفريت.

ومع أن هذه العفاريات على اختلاف وتناقض توجهاتها، حققت له ما كان يريد، فأزاحت جيل الآباء القديم، بل وخلقت لنفسها ملامح بناء جديد، كان فيه ملامح كثيرة، بما حلم به الجيل الذي كان ينتمي إليه بل وخلقت ملامح أخرى للحلم، إلا أن القوة التي تملكها سخرت بالأساس لحماية بقائها في السلسلة أكثر من تسخيرها لتحقيق أهم تلك الأحلام، وسرعان ما أدركتها الشيفوخة مبكرا، فسارت على درب آياتها، تساموم وتقاوض وتتنازلا.

وربما لهذا السبب بدأ «أكرم الحوراني» تأثيره السياسي عقب هزيمة ١٩٤٩، لينتهي عقب هزيمة ١٩٦٧، التي عاش بعدها ثلاثين عاما مريرة، يتأمل الحصاد الذي حصده الأمة، بسبب مغامرته بإطلاق العفريت من القمم، وعندما تعب اختار أن يموت في العيد الثامن والثلاثين للوحدة.



الفنان : رضا عبده السلام  
« انفجار، خامات مختلفة على قماش ٢٠٠x١٤٥ سم - ١٩٨٩ »



للشادي : شادي الوهّاب: غيب المستحسن شتير ١٩٩٦